الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -2-

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

عنوان الأطروحة:

السكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في الجزائر

- دراسة ميدانية بقرية أولاد الحاج بولاية المدية –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الريفي

إعداد الطالب:
نشادي عبد القادر

تحت إشراف :
أ.د بن موسى ابراهيم

الموسم الجامعي: 2016 / 2017

الإهـداء

إلى الوالدين الكريمين.....

إلى رفيقة دربي زوجتي التي صبرت معي وعلى طيلة إنجاز هذا العمل فكانت مثال الزوجة المتعلمة والصبورة .....

إلى ابني ريان بهاء الدين.....

إلى روح صديقي كريم تهاني الذي أرجو من الله أن يكون من أهل الجنة.....

إلى كل من انتظر باهتمام انتهاء هذا العمل.....

إلى كل من يعمل بجد واتقان إيمانا بالله والوطن.....

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي مع خالص الحب والتقدير

عبد القادر

شكر وتقدير

إن كل كلمة تقدير وعرفان لن تفي الدكتور بن موسى ابراهيم حق قدره على كل ما قدمه من توجيهات قيمة وجهد وصبر وتشجيع عبر مختلف المراحل الطويلة والصعبة لإنجاز هذه الدراسة، وفوق كل ذلك قدم بفكره وخبرته وشخصيته النموذج المهني والأخلاقي للأستاذ الفاضل الذي كان لي كل الشرف في العمل تحت إشرافه.

كما أوجه شكري وخالص تقديري إلى كل الأصدقاء و الإخوة الذين تركوا بصماتهم الكريمة ضمن كواليس إنجاز هذا البحث.

دون أن أنسى كل أساتذة قسم علم الاجتماع الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل أولا، و في تكويني وتوجيهي ثانيا.

إليكم جميعا خالص شكري وتقديري.

عبد القادر

الرقم	العنوان	الصفحة
فهرس الجداول		
فهرس الأشكال		
المقدمة		أ-د
	الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
01	الإشكالية	06
02	الفرضيات	11
03	أهمية الدراسة وأهدافها	11
04	أسباب اختيار الموضوع	14
05	الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للتنمية الريفية والاستقرار الاجتماعي	15
06	تحديد المفاهيم	18
07	الدراسات السابقة	23
	الفصل الثاني: التنمية الريفية داخل المجتمع	
	المبحث الأول: ماهية المجتمع الريفي(مفهومه وخصائصه)	34
	أولا: مفهوم المجتمع الريفي	34
01	المفهوم الاصطلاحي للمجتمع الريفي	34
02	مفهوم المجتمع الريفي حسب المنظمات والهيئات الدولية	40
	ثانيا: خصائص المجتمع الريفي	42
01	صغر حجم المجتمع الريفي	42
02	الزراعة كأساس للاقتصاد الريفي	45
03	بساطة القرى الريفية وعدم التعقيد(المباني والمنشآت)	46
04	وجود الظاهرة الموسمية في المناطق الريفية	47
05	خبرة أهل الريف بالطبيعة والنواحي البيولوجية أكثر منها في المدن	48
06	ارتباط الثقافة الريفية بالعادات والتقاليد والقيم	49
07	التمسك بالمعتقدات الدينية	51
08	وجود الضبط الاجتماعي	53
09	عمق العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الريفية	54

10	التغير الاجتماعي البسيط	55
	المبحث الثاني:التنمية الريفية(مفهومها ونظرياتها)	58
	أولا: مفهوم التنمية الريفية	59
01	المفهوم الاصطلاحي للتنمية الريفية	59
02	مفهوم التنمية الريفية حسب الهيئات والمنظمات الدولية	67
	ثانيا: أهداف التنمية الريفية	67
01	وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي	68
02	إحداث التغيير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي	68
03	تمكين المجتمع القروي من الاندماج في حياة المجتمع القومي	68
04	تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديموقراطية	69
05	دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية	69
06	النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤوليتها في المجتمع	69
	ثالثا: نظريات التنمية	70
01	نظرية التحديث	71
02	نظرية التبعية أو التخلف	82
	الفصل الثالث:السياسة السكانية ومشروع السكن الريفي	
	المبحث الأول:السياسة السكانية (مفهومها ومراحلها)	93
	أولا:مفهوم السكن وأهميته	93
01	مفهوم السكن	93
02	أهمية السكن	96
	ثانيا:طرق تمويل السكن في الجزائر	98
01	السكنات العمومية الايجارية	98
02	السكن الاجتماعي التساهمي	102

03	السكن الموجه للبيع بالإيجار	107
04	السكن الريفي	110
	ثالثا:مراحل السياسة السكانية في الجزائر	111
01	المرحلة الأولى(السياسة السكانية قبل الاستقلال)	111
02	المرحلة الثانية(السياسة السكانية بعد الاستقلال)	112
	المبحث الثاني:السياسة السكانية بولاية المدية	142
	أولا:أهداف السياسة السكانية بولاية المدية	142
01	الأهداف الاقتصادية للسياسة السكانية	142
02	الأهداف الاجتماعية للسياسة السكانية	144
03	الأهداف السياسية للسياسة السكانية	144
	ثانيا:واقع السكن الريفي بولاية المدية	145
01	السكن الاجتماعي	146
02	السكن الريفي	147
03	السكن التساهمي والترقوي المدعم	147
04	سكن البيع بالايجاروالترقوي العمومي	148
	ثالثا:أهم المشاكل التي تواجه السياسة السكانية بولاية المدية	151
01	إشكالية الاحتياطات العقارية وانزلاق التربة	151
02	إشكالية التمويل	153
03	إشكالية الإجراءات الإدارية	154
04	نقص المؤسسات المنجزة	154
	المبحث الثالث:مشروع السكن الريفي(دراسة سوسيوقانونية)	156
	أولا:ماهية السكن الريفي	157
	ثانيا:الفاعلون في إنتاج السكن الريفي	159
01	التخطيط	159
02	العقار	160

	ثالثا: جهاز التمويل	163
01	الصندوق الوطني للسكن(CNL)	163
02	الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية(FNPOS)	171
	الفصل الرابع: السكن الريفي كعامل مؤثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي	
	المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاجتماعي (مفهومه ومحدداته)	181
	أولا: مفهوم الاستقرار الاجتماعي	181
01	المفهوم الاصطلاحي للاستقرار الاجتماعي	181
02	الاستقرار الاجتماعي عند ابن خلدون وبعض المنظرين	185
	ثانيا: محددات الاستقرار الاجتماعي	195
01	توفر الأمن	196
02	توفر مناصب عمل والقضاء على البطالة	198
03	توفر المساواة والعدالة أمام القانون	200
04	توفر الرفاه الاجتماعي والقضاء على الفقر	202
05	توفر الخدمات العامة للمواطنين والسكن	204
	المبحث الثاني: السكن الريفي والاستقرار الاجتماعي	209
	أولا: العوامل الاجتماعية المتعلقة بالسكن	209
01	المستوى الاقتصادي للأسرة	210
02	مستوى التعليم	212
03	حجم الأسرة	213
04	سمعة المنطقة والقرابة الاجتماعية	216
05	العادات والتقاليد	218
	ثانيا: السكن الريفي ودوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي	220
01	المشكلات الاجتماعية لازمة السكن	221
02	دور السكن الريفي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي	225
	الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
	المبحث الأول: مجالات الدراسة	230
01	المجال المكاني للدراسة	230
02	المجال البشري للدراسة	238

03	المجال الزماني للدراسة	238
04	العينة وطريقة اختيارها	239
	المبحث الثاني: المنهج المستخدم للدراسة	240
	المبحث الثالث: أدوات جمع البيانات	242
01	الوثائق والسجلات	242
02	الملاحظة	242
03	المقابلة	243
04	الاستمارة	244
	الفصل السادس: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	
	المبحث الأول: عرض المواصفات الأساسية للعينة	254
	المحور الأول: البيانات الشخصية	255
	المحور الثاني: الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان قرية أولاد الحاج	273
01	أهل القرية وإشكالية الفقر	273
02	محاولة لقياس المستوى المعيشي لأهل القرية	277
	المحور الثالث: التمثيلات والسلوكيات الاجتماعية لأهل قرية أولاد الحاج	281
01	نظرة أهل القرية إلى عمل المرأة	281
02	أهل القرية والنشاط السياسي والجمعوي	283
03	أساليب التسلية عند أهل القرية	285
04	العلاقات الجوارية بين أهل القرية	286
05	الحياة الريفية ومسألة التقاليد والآداب العامة	287
	المحور الرابع: أثر السكن الريفي الجديد على تحقيق التنمية الريفية	290
01	الظروف السكنية للمستجوبين قبل الحصول على السكن الريفي	290
02	مسألة المساواة في توزيع السكنات الريفية	291
03	المقارنة بين المسكن القديم والمسكن الجديد	293
04	مواصفات المسكن الجديد الأساسية	296

05	أساليب استغلال المسكن الجديد	298
06	السكن الجديد وعلاقته بتمدرس الأبناء	299
	المحور الخامس: أثر السكن الريفي الجديد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي	301
01	السكن الريفي الجديد وعلاقته بالقضاء على الانحراف الاجتماعي	301
02	السكن الريفي الجديد وعلاقته بتوفير الأمن	303
03	السكن الريفي الجديد وارتفاع المداخيل	305
04	فكرة الاستقرار بالقرية وأبعادها الاجتماعية	308
05	السكن الريفي الجديد وربط العلاقات الاجتماعية	311
	المحور السادس: العراقيل والمعوقات التي تحد من نجاح برنامج السكن الريفي	316
	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية	327
01	نتائج الدراسة الميدانية حسب الفرضية الرئيسية	327
02	نتائج الدراسة الميدانية حسب الفرضيات الفرعية	328
	خـــاتمة	335
قائمة المصادر والمراجع		
الملاحق		

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	255
02	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن	256
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب العرش	258
04	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	259
05	يبين توزيع أفراد العينة حسب العائلة الشاغلة للسكن	263
06	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية	265
07	يبين توزيع أفراد العينة المشتغلين حسب نوع المهنة	266
08	يبين توزيع أفراد العينة حسب ممارسة النشاط الفلاحي	267
09	يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الفلاحي الممارس	269
10	يبين توزيع أفراد العينة حسب حجم الدخل أثناء الاستفادة ونوع المهنة	271
11	يوضح نظرة المبحوثين لأنفسهم من حيث مسألة الفقر	273
12	يوضح رأي المبحوثين لمظاهر الفقر	274
13	يوضح مدى مساهمة البلدية في القضاء على الفقر	275
14	يوضح مدى توفر الخدمات الضرورية بالقرية	277
15	يوضح رأي المبحوثين بالمرافق الصحية	278
16	يوضح مدى الاستفادة من برامج دعم الدولة	279
17	يوضح رأي المبحوثين في عمل المرأة	281
18	يوضح رأي المبحوثين في الميادين المفضلة لعمل المرأة	282
19	يوضح توزيع أفراد العينة حسب مجال الانتماء للأحزاب والجمعيات وعلاقته بالمستوى التعليمي	283
20	يوضح أين يقضي سكان الريف أوقات فراغهم	285
21	يوضح مدى ربط صداقات جديدة في المنطقة بعد الحصول على سكن ريفي	286
22	يبين مدى فاعلية الريف في ترسيخ العادات والتقاليد	287
23	يبين سبب الالتزام بالآداب العامة والانضباط وعلاقته بالمستوى التعليمي	288
24	يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن قبل الاستفادة	290
25	يبين رأي أفراد العينة بمدى وجود مساواة في توزيع السكنات الريفية وعلاقته بنوع العرش	291
26	يوضح رأي المبحوثين بالمسكن الحالي وعلاقته بعدد الأولاد	293
27	يوضح الحالة المدنية للمبحوثين ورأيهم بالمسكن الجديد مقارنة بالقديم	294
28	يبين مدى توفر المسكن على الأساسيات والكماليات	296
29	يوضح تخصيص غرف المسكن الريفي	298
30	يوضح مدى مساهمة السكن في تدريس الأبناء	299

31	يوضح رأي المبحوثين بمدى مساهمة برنامج السكن الريفي في القضاء على الانحراف	301
32	يوضح مدى مساهمة السكن الريفي في توفر الأمن بالمنطقة	303
33	يوضح مساهمة السكن الريفي في تأمين منصب عمل أو زيادة الدخل في الريف	305
34	يبين مدى توفر وسيلة نقل وعلاقته بحجم الدخل	306
35	يبين نوع الملكية عند المبحوثين	307
36	يوضح رأي المبحوثين في الاستقرار في المنطقة	308
37	يوضح أسباب الاستقرار في المنطقة	308
38	يوضح أسباب عدم الاستقرار في المنطقة	309
39	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي ونوع العلاقة مع الجيران	311
40	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع العرش وعلاقته بنوع العلاقة بالجيران	313
41	يوضح مدى حرص أفراد العينة على تكوين صداقات وعلاقته بالسن	314
42	يوضح رأي المبحوثين في قيمة الإعانة المخصصة للسكن الريفي	316
43	يوضح اقتراحات المبحوثين حول الإعانة	317
44	يبين مدى تأثير وجود عقد الملكية على تأخير الاستفادة من السكن	318
45	يبين اقتراحات المبحوثين حول عقد الملكية	319
46	يبين مدى وجود صعوبات في الحصول على مواد البناء	320
47	يبين الصعوبات التي تواجه المبحوثين حول مواد البناء	321
48	يبين مدى وجود عراقيل إدارية للاستفادة من السكن الريفي	322
49	يبين رأي المبحوثين بأهم العراقيل الإدارية للاستفادة من السكن الريفي	322
50	يبين مدى الرضا على التصميم الهندسي للسكن الريفي	323
51	يبين اقتراحات المبحوثين الغير راضين على تصميم المسكن	324
52	يبين مختلف المشاكل التي يعاني منها سكان المنطقة	324
53	يبين مدى الرضا عن السياسة السكانية	325
54	يبين اقتراحات أفراد العينة عن السياسة السكانية	326

فهرس الأشكـــــال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يبين تدخل الصندوق الوطني في مجال السكن الريفي	172
02	مخطط يبين تدخل الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية	178
03	يبين المجتمع كنسق اجتماعي حسب بارسونز	193
04	يوضح الاحتياجات الإنسانية في تدرج ماسلو وما يقابلها من احتياجات مسكنية عامة	207
05	توزيع المشاريع الاستثمارية لولاية المدية لسنة 2014	238
06	يوضح هرم سكاني لولاية المدية حسب إحصائيات سنة 2008	240
07	يوضح عدد مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط	240
08	يبين توزيع أفراد العينة حسب العرش	258
09	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	261
10	يوضح رأي المبحوثين بمدى مساهمة برنامج السكن الريفي في القضاء على الانحراف	302

المقـــــدمة

مقدمة:

يعد الاستقرارالاجتماعي أحد أبرز مظاهرالاستقرار العام في المجتمع،إذ أنه يمثل الحالة العامة التي تناسب أفراد المجتمع في بعدها الاجتماعي،وذلك باحساسهم أن هناك ما يدعم استمرارحياتهم في البيئة المادية من خلال سد المتطلبات الاقتصادية وتدعيم البنية الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة(السكن،الأمن،...الخ) ، والقضاء على البطالة وتخفيف حدة الفقر، إذ أن الاستقرارالاجتماعي في أركانه المادية والنفسية يمثل شعوراجتماعي ونفسي ينتاب الفرد نتيجة عدم وجود ظروف قاهرة أو مشكلات على اختلاف طبيعتها:اجتماعية،اقتصادية...أوبيئية ، تؤثرعلى مسيرة حياته والتي من خلالها يستطيع العيش في مستويات اجتماعية مقبولة إنسانيا تحقق له طموحه الاجتماعي والإنساني.

ولما كان للاستقرارمجموعة من المحددات على غرارالأمن وايجاد فرص العمل وتوفيرالمساواة أمام القانون وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، وكذا تأمين الخدمات العامة كالسكن،كان هذا الأخير من أكبرالقضايا التي تهم الانسان من الناحية الاجتماعية بل أنها تعد أهم القضايا التي تشغل بال أفراد المجتمع.

وعلى اعتبارأن السكن الريفي هو من بين أهم الصيغ التي انطلقت الجزائر في إنجازها منذ الاستقلال لأسباب عدة أهمها القضاء على مشكل السكن ومحاربة النزوح الريفي وتحقيق رفاهية الفرد واستقراره، وكذا تحقيق التنمية الريفية المنشودة من قبل الدولة باعتبارأن مفهوم التنمية عموما يرتبط بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية،فعلماء الاقتصاد مثلا يربطونها بالزيادة السريعة في مستوى الانتاج الاقتصادي عبررفع العديد من المؤشرات الخاصة بالناتج الداخلي الخام،في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغييراجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي،وهذا ما يسيرعلى دربه المتخصصون في التربية السكانية ، وعليه فإنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية حيث أنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول،وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى بل يصفها بعض الساسة مثلا بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي[1] ،كما يعرفونها بأنها عملية يرتفع بموجبها

[1] - فريديريك هاريسون،تر سعيد عبد العزيز:**الموارد البشرية والتنمية**،معهد التخطيط القومي،القاهرة،1984،ص68

الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن[2]،كما يعتبر الاجتماعيين التنمية بأنها عملية مجتمعية شاملة تؤدي إلى تفاعل عوامل عديدة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمع[3]، والتنمية الريفية هي جزء لا يتجزأ من هذه التنمية حيث تشكل"مسلسلا شموليا،مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي ، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين ، وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وتعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي[4].

وقصد تحقيق التنمية الريفية المنشودة كان لابد للجزائرأن تتخذ مجموعة من الإجراءات ، وتقوم بوضع جملة من الآليات لتحقيق الهدف المسطر، وكان من بين ذلك السكن الريفي كآلية وأداة من أدوات تحقيق التنمية الريفية وتحقيق الاستقرارالاجتماعي للفرد، حيث يندرج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية، ويهدف لتنمية المناطق الريفية و تثبيت الساكنة المحلية، ويتمثل فيتشجيع الأسر لإنجازسكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي.

كما يعد السكن الريفي كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي ،كما أنه يجب أن ينجزالسكن الريفي في فضاء ريفي و في إطار البناء الذاتي[5]،وقصد التعرف على مدى مساهمة هذا الأخير في تحقيق التنمية الريفية ومدى تأثيره على الاستقرارالاجتماعي داخل المناطق الريفية تم اعتماد مقاربة مقسمة إلى جزأين متكاملين، أحدهما نظري والآخر ميداني مضاف إلى مقدمة الدراسة، حيث جاء ترتيبهم وفق التدرج المنهجي التالي:

الفصل الأول :وخصص لإنجاز الاقتراب النظري والمنهجي من خلال تحديد الموضوع وضبطه، والذي تم عبر إثارة الإشكالية وتساؤلات الدراسة، مرورا بأهمية الدراسة وأهدافها

---

[2] - الطاهر بوشاوش:**التنمية والعنصر البشري من خلال منظوري الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين**،مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع،معهد علم الاجتماع،جامعة الجزائر،الجزائر،العدد01 ، 2000،ص334

[3] -الطاهر بوشاوش:**مرجع سابق**،ص337

[4] - عبد الصمد سعودي،صالح سراي: **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،الجزائر،15-2011/11/16،ص04

[5] - مرسوم تنفيذي رقم 10-235 مؤرخ في 05 أكتوبر 2010: **يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي او بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة**،جريدة رسمية عدد 58، 2016 ،المادة02،ص40

ثم فرضيات الدراسة إضافة الى تحديد المفاهيم المدرجة بموضوع الدراسة، وأخيرا تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة والمشابهة والتي جرى عرضها مع بيان أهميتها وفائدتها بالنسبة للدراسة .

الفصل الثاني :وتم في ضوئه التعريج ومسح كل ما له علاقة بالمجتمع الريفي بدءا من ضبط مفاهيم حول المجتمع الريفي الدلالية والاصطلاحية وحصر لخصائصه،مع توصيف دقيق لكل خاصية ، ثم تناولنا في المبحث الثاني من هذا الفصل التنمية الريفية (مفهومها ومجالاتها) ، وتم ضبط مفاهيم حول التنمية الريفية ، إضافة إلى حصرأهم أهداف التنمية الريفية ، وفي آخرالمبحث تم التطرق لأهم النظريات التي تناولت مفهوم التنمية وأهم اتجاهاتها.

الفصل الثالث :وعمدنا من خلاله إلى إبرازالجهود والاستراتيجيات الوطنية للنهوض بقطاع السكن بالجزائر من خلال التطرق إلى السياسة السكانية ومشروع السكن الريفي حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية السياسة السكانية بالجزائروأهم مراحلها ، ثم تم التطرق إلى إستراتيجية الدولة في قطاع السكن وسياستها بولاية المدية باعتبارها المنطقة التي تمت بها هذه الدراسة ، وذلك بإبرازأهم أهدافها بهذه الولاية ، إضافة إلى واقع السكن بنفس الولاية ، ثم تطرقنا إلى أهم المشاكل والعراقيل التي تحول دون تجسيد السياسة السكانية بهذه المنطقة على أكمل وجه،أما في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فقد تطرقنا إلى دراسة سوسيوقانونية لمشروع السكن الريفي من خلال تبيان ماهيته وتبيان أهم الفاعلين في إنجازه وتحقيقه على أرض الواقع من هيئات ومؤسسات مختلفة.

الفصل الرابع :والمسمى بالسكن الريفي كعامل مؤثرفي تحقيق الاستقرارالاجتماعي فقد جاء جزءا منها هادفا إلى التأصيل لماهية الاستقرارالاجتماعي وأهم محدداته ، في حين تركز الجزء الآخر منها للوقوف على علاقة السكن الريفي بالاستقرارالاجتماعي من خلال تبيان العوامل الاجتماعية المتعلقة بالسكن ، والتطرق إلى السكن الريفي والاستقرارالاجتماعي من خلال إبراز المشكلات الاجتماعية لأزمة السكن وتوضيح دورهذا الأخيرفي تحقيق الاستقرارالاجتماعي.

أما **الجزءالثاني** من هذا الموضوع فقد خصص للجانب الميداني للدراسة والذي تناولناه من فصلين :

الفصل الخامس تطرقنا فيه إلى الإجراءات المنهجية للدراسة وذلك من خلال تناول مجالات الدراسة ، إضافة إلى المنهج المستخدم فيها وأهم أدوات جمع البيانات المستخدمة.

أما **الفصل السادس** فخصص لنتائج عملية تفريغ ومعالجة البيانات الميدانية لفرضيات الدراسة ، مع تحليل الإجابات والردود الواردة من المبحوثين بناء على الأبعاد والمؤشرات المعتمدة ، مع تقديم الاستنتاج العام متبوع بالنتائج الجزئية لكل منها ثم الخاتمة ،وهذا قبل أن يتم في نهاية البحث تثبيت قائمة المراجع والمصادر المعتمدة في هذه الدراسة ثم الملاحق المرتبطة بالدراسة كخاتمة لكل ماسبق.

الفصل الأول

الإشكالية:

تهتم إشكالية هذا البحث في دراسة مدى تأثير السكن على تحقيق الاستقرار الاجتماعي لدى الفرد ، وكذا مدى إحداث التنمية في الوسط الريفي،فالمتتبع للمسيرة التنموية للجزائريدرك أنها لم تولي السكن الأولوية الكبرى في بدايات الاستقلال نظرا لعدة أسباب لاسيما منها انشغالها آنذاك بالتصدي لما خلفه الاستعمار من خراب ودمار في جميع المجالات ، لاسيما الثقافية والتربوية وميادين الصحة والصناعة...الخ، وقد أدت التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر إلى تفطن هذه الأخيرة إلى أنه لايمكن نجاح أي عملية تنموية في أي مجال وعلى أي صعيد مالم يصاحبها سياسة رشيدة في مجال الإسكان والبناء والتعمير قصد ضمان استقرار المواطن الذي هوعامل بشري ثابت ومحرك أساسي في مختلف قطاعات التنمية ، كون طبيعته وفطرته البشرية تتطلب مأوى يركن إليه ويحقق من خلاله متطلباته وحاجاته.

من هنا تكمن الأهمية الكبرى لقطاع السكن وحساسيته في تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتحقيق استقراره الاجتماعي ،على اعتبارأن السكن أحد أهم محدداته إضافة إلى الأمن وإيجاد فرص العمل وتوفير المساواة أمام القانون وتحقيق الرفاه الاجتماعي وكذا تأمين الخدمات العامة...الخ ،فالسكن يعتبرمن القضايا التي تهم الإنسان من الناحية الاجتماعية ، بل أنها تعد أهم القضايا التي تشغل أفراد المجتمع،وتتضاعف هذه الأهمية إذا ما تعلق الأمر بضرورة الاهتمام به وتوفيره بشكل لائق في الوسط الريفي نظرا لطبيعة المنطقة الجغرافية ، وكذا نوعية السكنات السائدة بهذه المناطق،فالمتتبع للطابع العمراني للمجتمع الجزائري يرى بأن مرفولوجية البيوت التقليدية التي تتميز بها المساكن في المناطق الريفية تتنوع وتختلف فمنها الكوخ،والحوش والبيوت القصديرية وغيرها ،ولعل الحوش هو أحد أكثرهذه البيوت التقليدية المنتشرة بكثرة في الوسط الريفي ،حيث أنه عبارة عن سكن جماعي قد يضم عائلة نووية أوممتدة ، وهوعبارة عن مجموعة من الغرف المتلاصقة على شكل مستطيل تتوسطها فناء مفتوح أي بدون غطاء علوي له عدة استخدامات ، لاسيما أنه يسمح بدخول أشعة الشمس،وكذا غسل الملابس والنوم خاصة في فصل الصيف هروبا من حرارة الغرف،إضافة إلى التجمعات العائلية في بعض السهرات

خاصة في المواسم الدينية على غرارشهررمضان،إضافة إلى ذلك فإن الغرف التي تحيط بهذا الفناء متعددة الاستعمالات من غرف للنوم وكذا مطبخ وغرفة الضيوف،كما أن المرحاض يكون خارج الحوش وفي أغلب الأحيان يكون بالقرب من إسطبل الحيوانات ،إن مختلف هذه المميزات للحوش ولمختلف البيوت التقليدية السابقة الذكر يؤكد أن هذه البيوت تفتقرللعديد من العناصر الرئيسية للبيت الصحي ، وتفتقرللعديد من الركائز الرئيسية لاستمرارالسكن وتحقيق وظائفه المختلفة.

ونظرا للأهمية الكبيرة للسكن بشكل عام ولعدم ملاءمة السكنات التقليدية بالمناطق الريفية كسكنات لائقة على وجه الخصوص ،سارعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال للاهتمام بالسكن في جميع المناطق لاسيما منها هذه المناطق نظرا لحاجة ساكنتها الملحة لسكن لائق ومريح يلبي حاجاتهم ويمكن الأسرة الريفية من توفير السلامة والصحة النفسية والجسمية لأفرادها ،وكان من بين أهم وأنجح الصيغ السكنية التي اعتمدت لتحقيق ذلك السكن الريفي، والذي أقرته الحكومات المتعاقبة للدولة الجزائرية وأدخلت عليه تغييرات وتعديلات كبيرة هادفة من وراء ذلك تحسين النمط المعيشي للأفراد، من خلال القضاء على مشكل السكن ومحاربة النزوح الريفي وتحقيق رفاهية الفرد واستقراره ، وكذا تحقيق التنمية الريفية المنشودة ،هذه الأخيرة حسب تعريف البنك الدولي سنة 1975 "التنمية الريفية المتكاملة بأنها عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطويرالحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف ، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان"[6].

---

[6]- بكدي فاطمة:**التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها فى تحقيق الامن الغذائى فى الجزائر**،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية،،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، العدد الثالث عشرة ،الجزائر،2013،ص ص185،186

كما أن هناك من يرى بأنها ذلك المجهود الذي يبذل لمساعدة فقراء الريف بالإضافة إلى العامين في المجال الزراعي على نطاق واسع ، ويرى آخرون أن التنمية الريفية تتجاوزالنهوض بالقطاع الزراعي لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى ذات صلة مباشرة بالزراعة ، ويرى فريق آخرأنها تنمية كل الموارد الطبيعية والبشرية في آن واحد ، ويرى آخرون أن اتساع مفهومها بحيث يضم كل الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تحسين نوعية الحياة العامة لسكان الريف[7] .

وعليه فالتنمية بشكل عام تشيرإلى عملية تغييرمقصود تقوم بها هيئات رسمية (أجهزة الدولة) ، وتعاونها هيئات محلية مدنية تستهدف تنشيط وتوجيه القوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع ، وفقا لتخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل ومستويات أعلى للمعيشة، والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب،ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية ، وبالتالي فإن التنمية عبارة عن عملية تغييرأساسي في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات اجتماعية جديدة، وتغيير في الأدوار والمراكز، وفي الموجهات الفكرية والقيمية[8]،وزيادة على ما يساهم به السكن الريفي في تحقيق التنمية الريفية فإنه يساهم بشكل أكبر في تحقيق الاستقرارالاجتماعي للفرد على اعتبارأن عدم توفير السكن الملائم لأفراد المجتمع يعتبرباعثا قويا لعدم الاستقرار، إذ غالبا ما نجد هذا التهديد يأتي من قبل الفئات المحرومة من السكن الملائم والتي تتخذ أطراف المدن ملاذا أو تعيش في بيوت هشة لا تصلح حتى لغير الإنسان،والتي تفتقد إلى أدنى شروط السكن الصحي الذي يمثل حاجة أساسية من الحاجات الإنسانية،فالسكن ليس هوالمكان الذي يقي الإنسان من قسوة الطبيعة فحسب وإنما هو حاجة أساسية تهيء له الراحة والطمأنينة والاستقرارالأسري.

[7]- بكدي فاطمة:**مرجع سابق**،ص186

[8]- نويصر بلقاسم:**التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية**،رسالة دكتوراه،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر،2010-2011،ص39

وفي ضوء ذلك فقد أكدت المنظمات الدولية كافة المعنية بشؤون الإنسان والتنمية على ضرورة العناية بالمسكن[9] ،والاهتمام به والحاجة الماسة إلى ضرورة توفير المساكن وتنظيمها على أسس اجتماعية يتوفر فيها كافة الشروط الصحية[10].

وتتجلى إشكالية السكن في زعزعته للاستقرارالاجتماعي حيث أنه يولد العديد من المشكلات الاجتماعية منها على سبيل المثال لا الحصر الانحراف الاجتماعي والاحتقان السكني والتسرب المدرسي ، إلى جانب أنه يؤدي إلى خلق التوتر النفسي خاصة لدى الشباب الذي يتميز بالحيوية والطموح الايجابي، إضافة إلى لجوء بعض الأسرالتي لا يتوفر لها السكن الملائم إلى السكان العشوائي(بيوت القصدير) ، إذ أن هذا الأخيرهو سكن مشوه لا يحمل أدنى المواصفات البسيطة للسكن العائلي الإنساني ، وهو لا يقتصرعلى تشويه جماليات المكان فحسب بل يتجذر نحو تشوه النفس الإنسانية لمن يسكنها وتجعله أكثرضعفا وحقدا على المجتمع وقد يندفع إلى الجريمة والتطرف والانحراف[11].

---

9 - منظمة الأمم المتحدة:**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**: والذي ينص في الفقرة 1 من المادة 25 أنه "لكل فرد الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية"

10 - الفلاحي حميد كردي، محمد حربي حسن:**إدارة المؤسسات الاجتماعية**،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة الموصل،دار الكتب للطباعة والنشر، ط1 ،1999 ،ص279

11 - ابراهيم عبد الحميد:**العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط1 ،1997 ،ص127

إن هناك علاقة ترابطية وقوية ما بين توفر السكن وتحقيق الاستقرار الاجتماعي إذ أن عدم توفر السكن يؤدي إضافة إلى المشكلات الاجتماعية السابقة إلى تشتيت الأسرو عدم الإقبال على الزواج ، وخلق العديد من المشكلات الأسرية كالطلاق وانهيار القيم ،ولكل ذلك تأثيرات كبيرة ومباشرة على الاستقرارفي المجتمع،كما أن عجز بعض الدول في توفير الإسكان الكافي في المجتمع قد يرجع إلى الزيادة السكانية والتوسع الحضري في أغلب البلدان والهجرة الكبيرة لسكان الريف إلى المدن ، وهو أحد مخلفات المأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر بسبب العشرية السوداء وما خلفته من نزوح جماعي لسكان الأرياف نحو التجمعات السكنية بالمدن لا لشيء إلا طلبا للطمأنينة والسكينة وتوفر الأمن بشكل أكبر بهذه المدن ، إلى جانب وجود فئات اجتماعية ذات دخل محدود التي ليس لديها الإمكانيات المادية والمالية لادخارها من أجل توفير السكن والقدرة على البناء ليكون سببا آخر في أزمة السكن.

من خلال ماسبق وبغية معرفة مدى تأثير السكن وعلى وجه الخصوص السكن الريفي على تحقيق التنمية والاستقرارالاجتماعي للفرد في الجزائر ،ولأهمية الدراسة باعتبارها تمس فئة لا يستهان بتعدادها في المجتمع،لكل ذلك سنحاول دراسة موضوع:" السكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرارالاجتماعي في الجزائر"

انطلاقا من التساؤل الرئيسي التالي:

هل يساهم السكن الريفي في تحقيق التنمية والاستقرارالاجتماعي للفرد؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل يكفي تأمين سكن ريفي لتحقيق تنمية الفرد ورفاهيته؟
- ✓ هل يلعب المستوى التعليمي للفرد دورا في تحقيقه للاستقرارالاجتماعي؟
- ✓ هل للسكن دورا في القضاء على التشتت الأسري والمشكلات الأسرية؟
- ✓ هل تلعب الحياة العائلية دورا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي؟
- ✓ هل للسكن الريفي دور في تقليل الانحراف الاجتماعي؟
- ✓ مامدى مساهمة توفر الإمكانات المادية من دور الثقافة وأجهزة تنشيط الشباب في تحقيق التنمية الريفية والاستقرار الاجتماعي؟

- ✓ هل السياسة السكانية المنتهجة من قبل الدولة كافية لسد احتياجات الأفراد من السكن الريفي؟
- ✓ ما هي أهم المشاكل التي يتعرض لها الفرد في الحصول على السكن الريفي؟

إن هذه التساؤلات وتساؤلات أخرى هي التي تحكم سير الدراسة،محاولين الإجابة عليها من خلال الجانبين النظري والتطبيقي الذي تتضمنه فصول هذه الرسالة.

2- الفرضيات:

انطلاقا من التساؤلات التي تضمنتها إشكالية الدراسة الراهنة فان وقوفنا على مدى صدق التساؤلات يتطلب صياغتها في شكل فروض،وبالتالي التحقق منها انطلاقا من ماهو نظري وتأكيدا بما هو ميداني،وعليه تمت صياغة الفرضية العامة التالية:

يساهم السكن الريفي في تحقيق التنمية الريفية والاستقرارالاجتماعي للفرد.

الفرضية الفرعية الأولى:

يساهم السكن الريفي في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثانية:

يساهم السكن الريفي في تحقيق الاستقرارالاجتماعي للفرد في الجزائر.

الفرضية الفرعية الثالثة:

هناك بعض العراقيل والمعوقات تحد من تجسيد ونجاح برنامج السكن الريفي في الجزائر.

3- أهمية الدراسة وأهدافها:

إن لكل باحث اجتماعي دوافع وأسباب تجعله يشعر بأهمية الموضوع فيختاره دون غيره من المواضيع ، فأهمية الدراسة تكمن في الدورالكبيرللسكن الريفي في تحقيق التنمية عامة والتنمية الريفية خاصة ،إضافة إلى تحقيق الاستقرارالاجتماعي للفرد،فممالا شك فيه أن السكن يعتبرمن أهم وأكثر الضروريات لحياة الفرد،فحرمانه منه يؤدي به إلى الإحباط النفسي والاجتماعي،ويجعله يسلك سلوكا غيرسوي قد يؤثر عليه وعلى المحيط الذي يعيش فيه،وتتضاعف أهمية السكن إذا ما تعلق الأمربالسكن الريفي ،فتنمية السكن الريفي وترقيته من شأنه أن يستخدم كأداة هامة لخدمة التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية الريفية على وجه الخصوص،فتوفيره يساهم في وضع حد للهجرة الريفية ، وبالتالي القضاء على العديد من

الانحرافات والآفات الاجتماعية المترتبة عنها لاسيما انتشار البيوت القصديرية وكذا الفقر ، إضافة إلى اختناق المدن وانتشارمختلف المشكلات الاجتماعية مثل المخدرات والسرقة وغيرها، كما أن توفيرالسكن الريفي يلعب دورا في تثبيت الساكنة في المناطق الريفية وهو ما يتيح فرصة استغلال الأراضي الزراعية ، وبالتالي يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وإحداث التوازن الجهوي ،إضافة إلى أنه يسهم بشكل كبيرفي تحقيق الاستقرارالأسري والاجتماعي للأفراد،ولهذا فموضوع السكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرارفي الجزائر يدخل في نطاق علم الاجتماع الريفي كفرع من فروع علم الاجتماع العام ،إذ تكتسي الدراسة أهمية علمية كبيرة للمجتمعات الانسانية بشكل عام والمجتمعات الريفية داخل المجتمع الجزائري بشكل خاص ، ويمكن أن نحصرهذه الأهمية العلمية في النقاط التالية:

- ✓ تتمثل في كونها محاولة لتغطية النقص في الدراسات الاجتماعية في مجال دراسة السكن ، وأهم الأدوارالتي يمكن أن يساهم به تأمينه في الحياة الاجتماعية للفرد ، ومن هنا فإن هذه الدراسة تعد محاولة للإضافة إلى التراث النظري والسوسيولوجي باقتحامه مجالات وموضوعات جديدة.
- ✓ محاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج العلمية التي تساهم في فهم وتفسير الظاهرة موضوع الدراسة.

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ يمثل المجتمع الريفي ميدانا خصبا للدراسة،على اعتبارأن هذا النوع من السكنات لا يكون إلا في المناطق المأهولة من طرف سكان الريف ، ومن هذا يرجح الباحث أن تكون هذه الدراسة واحدة من الإسهامات العلمية والأكاديمية التي تدعم الاهتمام بهذا المجال من قبل الدولة ومنظمات المجتمع المدني ، من خلال ما سوف تفسره النتائج وتوصيات الدراسة،وذلك من منطلق أن البحث العلمي لابد وأن يقدم فهما مناسبا للمشكلات المختلفة.

- ✓ يحاول الباحث التعرف على أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه تجسيد مشروع السكن الريفي،إضافة إلى معرفة مدى مساهمته في تحقيق التنمية الريفية وكذا الاستقرار الاجتماعي للأفراد.
- ✓ ومن الشواهد الإمبريقية الهامة التي تدل أيضا على أهمية الدراسة الإحصائيات الخاصة بعدد السكنات التي تم إنجازها في الآونة الأخيرة،وكذا حجم الإعانات الموجهة للسكن الريفي،اضافة الى حجم الطلبات المقدمة على مستوى البلديات للاستفادة من هذه الصيغة.

كما أن لكل دراسة أهداف تسعى إلى تحقيقها ، وهذا للكشف عن حقائق الظاهرة المدروسة ،ولذلك ارتأينا من خلال هذه الدراسة التعرض إلى جملة من الأهداف تتركز على:

- ✓ تسليط الضوء على إشكالية السكن الريفي في الجزائر.
- ✓ جمع معلومات وإحصائيات حقيقية حول عدد السكنات الريفية في الجزائر وفي ميدان الدراسة.
- ✓ معرفة العراقيل الحقيقية التي تحول دون نجاح برنامج السكن الريفي،وأهم الصعوبات التي يواجهها الفرد للحصول عليه.
- ✓ لفت الانتباه إلى نمط هام في المجتمع وهو الريف ، ومحاولة الوقوف على أهم التغيرات التي تحدث بداخله
- ✓ توضيح مدى مساهمة السكن الريفي في تحقيق نهضة تنموية واستقرار اجتماعي للمجتمع الريفي.
- ✓ ايجاد العلاقة الفعلية بين السكن الريفي والتنمية الريفية من جهة وبين السكن الريفي والاستقرارالاجتماعي من جهة أخرى.
- ✓ إجراء دراسة ميدانية وتحليلات واقعية ، وربطها بالمعطيات النظرية المتحصل عليها بغرض الوصول إلى نتائج حقيقية.
- ✓ محاولة إعطاء مجموعة من الاقتراحات والحلول لإنجاح السياسة السكانية في الجزائر ، وخاصة ما تعلق منها بالسكن الريفي.

04- أسباب اختيار الموضوع:

من جملة الأسباب التي جعلتنا نختارهذا البحث ما يلي:

- ✓ قلة الدراسات النظرية التي اهتمت بدراسة موضوع السكن الريفي، ودوره في تحقيق التنمية الريفية والاستقرارالاجتماعي.
- ✓ نظرا لأهمية الموضوع وارتباطه الوثيق بالمجتمع الريفي.
- ✓ محاولة الكشف عن أبعاد الظاهرة ، وتقديم تصورعلمي لها ومعرفة خصائصها والعوامل التي تحكمها.
- ✓ حجم السكان الريفيين على المستوى الوطني.
- ✓ إثراء الكم النظري على مستوى الجامعة ومكتبتها.
- ✓ نيل مؤهل علمي يدفعني إلى المساهمة في تطويرالبحث العلمي.

05- الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للتنمية والاستقرارالاجتماعي:

للنظرية أهمية كبرى في البحث الاجتماعي وهو ما أكدته الدراسات المعاصرة في منهج علم الاجتماع وقد أكدت هذه الأخيرة أن الباحث الاجتماعي لا يمكنه أن يعالج أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة دون أن يرتكز على موقف نظري واضح وجلي يرشده ويدله على مبتغاه،ويشير بيرسي كوهين في كتابه "النظرية الاجتماعية الحديثة"بان النظرية تتجاوز الحقائق المجردة ولاقيمة للنظرية إذا لم تتجاوز الحقائق وان هذه الحقائق ماهي إلا مجرد تقارير نعتقد في صحتها عن وقائع معينة قد حدثت،فالوقائع المقصودة لا تدور حول وقائع خاصة وإنما تدور حول الاهتمام بالفئات الكلية للوقائع لان هناك عدد غير محدود من الوقائع[12]،وعليه يمكن القول أن النظرية هي مجموعة من القضايا التي ترتبط منطقيا فيما بينها وتشبه القوانين،وتربط بين المفهومات والمتغيرات والمؤشرات وتتسم هذه القضايا بالوضوح والدقة والإيجاز وان تكون قابلة للاختبار في الواقع فضلا عن قدرتها على تفسير الوقائع والأحداث والعلاقات بين الظواهر والقدرة على التنبؤ بمسار هذه الوقائع والظواهر[13].

كما أن للنظرية عدة وظائف منها أنها تعد نقطة الانطلاق الهامة حيث تمد الباحث بإطار تصوري يساعده على تحديد الأبعاد والعلاقات التي عليها أن يدرسها وتمهد له الطريق لجمع معطياته وتنظيمها وتصنيفها وتحديد ما بينها من ارتباطات وعلاقات[14].

وعليه وانطلاقا من الأهمية الكبيرة للنظرية في البحوث الاجتماعية من جهة ومن تعدد النظريات من جهة أخرى فانه لابد من وضع تصور نظري ملائم قصد معالجة مختلف القضايا المجتمعية المطروحة أو الظواهر الاجتماعية التي تحدث مع مراعاة مدى توافق هذه التصورات النظرية(النظريات الغربية) مع خصوصية المجتمع المدروس،كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الباحث يعتمد على أكثر من نظرية وذلك من خلال استعمال مفاهيمها والاستفادة من مبادئها وأسسها في التحليل والاستنتاج فالتعدد لا يعد عيبا بل إن الدراسات والمناقشات الحديثة يثبت أن من أزمة النظرية الاجتماعية المعاصرة ميل

---

[12]- فيليب جونز،تر محمد ياسر الخواجة:**النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، دار مصر العربية للنشر والتوزيع،مصر،2010،ص12

[13]- فيليب جونز،تر محمد ياسر الخواجة:**مرجع سابق**،ص14

[14]- فيليب جونز،تر محمد ياسر الخواجة:**مرجع سابق**،ص21

بعض المنظرين في علم الاجتماع إلى تفسير الظواهر الاجتماعية بنظرية واحدة وتعصبهم وتحيزهم لها على اعتبار أنها الوحيدة القادرة على التفسير[15].

وطالما أن دراستنا تعتمد بشكل كبير على مفهومين أساسيين وهما الاستقرار الاجتماعي والتنمية الريفية،هذه الأخيرة التي تعبرعن عملية تغيير تهدف إلى إدخال نظم جديدة ، إضافة إلى أنها تلك الجهود المبذولة من عدة أطراف وفق سياسة وخطة موضوعة للتنسيق بين الإمكانيات المادية والبشرية في وسط اجتماعي معين(منطقة ريفية) بقصد تحقيق العديد من الأهداف ، لاسيما تحقيق دخل أعلى ومستوى معيشي عالي إضافة إلى تحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بذلك على غرار التعليم والإسكان والصحة وغيرها من الخدمات التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد ، كما أنها تساهم بشكل كبير في تحقيق استقرارهم الاجتماعي وزيادة ارتباطهم بمناطق عيشهم،لذلك سنحاول الاعتماد على العديد من النظريات المفسرة والمعنية بهذين المفهومين(التنمية الريفية والاستقرار الاجتماعي) ،مع الإشارة إلى أن أهم النظريات التي اعتمدنا عليها في تناول مفهومي التنمية والاستقرار الاجتماعي ماجاءت به اتجاهات المدرسة البنائية الوظيفية حيث تنطلق النظرية الوظيفية من افتراض مؤداه أن الظواهر الاجتماعية متداخلة، وهي تدور حول علاقة الجزء بالكل والكل بالجزء، ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما[16]، ويعتبر تالكوت بارسونز أحد أهم روادها ، حيث تناول قضية التنمية من خلال مقاربة وظيفية ومفاهيم من قبيل التوازن،الاستقرار والنسق،فالتنمية حسبه هي عملية الانتقال من نمط معين إلى نمط آخر يقابله ، كما أولى أهمية كبرى للقيم للوصول إلى التنمية لأنها تمتلك القدرة على التعميم التحليلي ، وكذلك يمكن أن تطبق على سلوك الفرد أو الجماعة ، وتشكل أيضا نسق من أنساق الفعل الاجتماعي ،وعليه فحسب فكر بارسونز فانه لابد للمجتمعات المتخلفة أن تكتسب نفس قيم والخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة حتى تحدث تنمية بها.

---

[15]- رشيد زوزو:**الهجرة الريفية فى ظل التحولات الاجتماعية فى الجزائر 1988-2008**،قسم علم الاجتماع،جامعة منتوري،قسنطينة ،الجزائر ،2008،ص11

[16]- عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري: **علم الاجتماع والتنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، 1985، ص31

كما أنه حسب بارسونز فان الواقع الذي يعيش فيه الفرد يتكون من مجموعة أنساق وهذه الأخيرة هي الأخرى تتكون من مجموعة أنساق فرعية تعمل في مجملها متساندة وظيفيا لتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي ، وكل هذه الأنساق الفرعية تتكون من مجموعة من المؤسسات تعمل هذه الأخيرة لتحقيق أهداف النسق العام ، كما أن أي خلل في وظائف أحد هذه الأنساق الفرعية تؤثر في هذا الأخير، وبالتالي يؤثر على المجتمع بصفة عامة.

وعليه وانطلاقا من أن النظرية تعد مجموعة من المفاهيم والتي تستعمل كأدوات للتحليل والتفسير ، فان الدراسة الحالية تعتمد على مجموعة من النظريات والاتجاهات المفسرة لقضية التنمية الريفية وكذا الاستقرارالاجتماعي لاسيما منها النظرية البنائية الوظيفية التي تم ذكرها سلفا.

06- تحديد المفاهيم:

تختلف مفردات الواقع الاجتماعي باختلاف الباحثين والمتخصصين فيها وهي ليست واضحة لجميع الأفراد بنفس الدرجة ، ومن ثم فإن تحديد المفاهيم المختلفة وعرض التعريفات التي ذكرت من العلماء للظواهر لاجتماعية يضفي على الظاهرة موضوع البحث ضربا من المعرفة المتنوعة بجوانبها الاجتماعية المختلفة وتحقق نوعا من الدقة والموضوعية.

وبما أن هذه الدراسة تتعلق بالسكن الريفي ، والعلاقة بينه وبين التنمية الريفية وكذا الاستقرارالاجتماعي والتي شكلت متغيرات الدراسة ، فالمفاهيم الرئيسية لهذه الدراسة هي: المسكن ، السكن الريفي، الريف،الاستقرارالاجتماعي،التنمية،التنمية الريفية،المجتمع الرًيفي.

1-6- المسكن:

لغة:مشتق من فعل سكن:سكن الشيء سكونا: استقرًوثبت وسكنه غيره تسكينا والسكينة الوداع والوقار، وسكنت داري وأسكنتها غيري والاسم منه السكنى،ومسكن بكسر الكاف موضع من أرض الكوفة والمسكن أيضا المنزل والبيت ، وأهل الحجاز يقولون مسكن بالفتح والسًكن أهل الدار[17].

اصطلاحا: هوذو طابع ديناميكي متطور،يتحدد عبر فعل التسكن(l'habiter)وهو يشمل الايواء والأسرة التي تملؤه[18]،ويعرفه كريستيان نوربوغ:المسكن هو مكان اللقاءات وتبادل المعارف والعواطف ،وأن مفهوم المسكن يعني أكثر من حصول الفرد على مسقف وعلى بعض الأمتار المربعة،فمفهوم المسكن يعني تحقيق الفرد لذاته داخل عالمه الصغير[19]،كما يعتبر السكن عند آدم سميث في كتابه"المشكل الاقتصادي للسكن"على أن

---

[17] - أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري:**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ،راجعه محمد محمد تامر وآخرون،دار الحديث،القاهرة،مصر ،2009،ص549

[18] - سليماني جميلة:**دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي**،دار هومة،دط،الجزائر،2011،ص48

[19] - سليماني جميلة:**مرجع سابق**،ص ص 50،49

السكن عبارة عن حق إحدى عناصرمستوى المعيشة شأنه شأن الغذاء وجميع متطلبات الحياة [20].

كما يعرف المسكن على أنه منتج ثقافي تتداخل عناصر كثيرة في تشكيله منها العادات والتقاليد والمستوى الاقتصادي والخصائص الاجتماعية لأصحابه،فهوليس مجرد مأوى للعيش والتكاثر فقط،ولكنه عنصر ثقافي يؤثرفي تشكيل عناصرثقافية أخرى،ويؤكد ذلك آموس رابوبوت بقوله:إن هناك جوانب لامادية في النتاج المعماري وذلك من خلال فرضية أساسية تتمثل في أن تشكيل المنزل ليس مجرد محصلة أو نتيجة للمحددات المادية فقط،ولكنه نتاج أيضا لنطاق واسع من المحددات الاجتماعية،الثقافية،فالأنساق العقائدية والدينية تؤثرعلى عملية التشكيل العمراني المعماري،كما أن الاحتياجات الفسيولوجية والاجتماعية تؤثرفي اختيارطبيعة التشكيل العمراني[21].

التعريف الإجرائي:هو ذلك المكان الذي يوفر لشاغله الايواء والأمان والاستقرار ويستطيع الفرد من خلاله تحقيق مختلف متطلباته وحاجياته،كما أنه يعتبر ذلك الحيز الذي من خلاله يتم اشباع الحاجات المادية والفيزيولوجية والثقافية للفرد،ويحقق استقراره النفسي والاجتماعي.

6-2- السكن الريفي:

اصطلاحا:هو كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي،ويجب أن ينجز السكن الريفي في فضاء ريفي في إطارالبناء الذاتي[22].

التعريف الإجرائي:هو أحد الصيغ السكنية المطروحة من قبل السلطات الجزائرية وهوعبارة عن إعانة مالية مخصصة لبناء مسكن داخل المحيط الريفي.

6-3- الريف:

[20] - عيسى بوراوي:**دور البنوك والمؤسسات المالية فى تمويل قطاع السكن فى الجزائر**،رسالة ماجيستير،جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة ،الجزائر،2013،2014، ص5،عن: Navit Adam Adela : **The economic problem of housing** ,ed landm,Me CA million England,2001,p189

[21] - عالية حبيب وآخرون:**علم الاجتماع الريفي**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،الأردن،ط1، 2009، ص ص 407،408

[22] - مرسوم تنفيذي رقم 10 -235 مؤرخ في 05 اكتوبر 2010: **يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعى أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبى هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة**،جريدة رسمية عدد58،المادة02،ص40

لغة: الريف أرض فيها زرع وخصب والجمع أرياف،ورافت الماشية أي رعت الريف وأريفنا أي صرنا إلى الريف وأرافت الأرض أي أخصبت،وهي أرض ريِّفة بتشديد الياء[23]،كما ورد لفظ الريف بكلمة البدو،كما جاء في سورة يوسف عليه السلام،حيث قال تعالى: ﴿وجاء بكم من البدو﴾[24].

اصطلاحا: عرفه "وايت سندرسون"على أنه:"صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية[25].

إجرائيا: الريف هو حيزجغرافي يمتاز بقلة السكان والكثافة بشكل نسبي ، إضافة إلى أن اقتصاد السكان قائم على الزراعة كنشاط رئيسي، كما يمتازسكانه بالتجانس و يشيع بينهم التضامن الآلي ، ويقوم كبار القوم والأعيان فيه بدورأساسي في حل المشاكل وإبداء الرأي والمشورة.

4-6- الاستقرار الاجتماعي:

لغة: يشتق لفظ الاستقرارمن فعل قرً،والقرارفي المكان الاستقرار فيه، تقول منه قررت بالمكان بالكسر،أقرً قرارا، وقررت أيضا بالفتح أقرً، قرارا أو قرورا[26]، وفي اللغة الإنجليزية يشير إلى فعل (Stabilize)،وفي الفرنسية إلى فعل(Stabiliser)،ويشير إلى معنى واحد وهو ثبًت،رسًخ،وطًدً.[27].

اصطلاحا: هو المجال الذي يستطيع فيه المجتمع أن يعمل ويتفاعل مع المجتمعات الأخرى دون وجود أية معوقات أو قوى تحول دون ذلك ، أي قدرة المجتمع على العمل والفاعلية أي دون وجود معوقات خارجية أو داخلية تمنع المجتمع من أداء المهام الملقاة

[23] - أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري:**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**،تحقيق أحمد عبد الغفار عطار،ج4، ط2، 1982، ص 1367

[24] - القرآن الكريم:**سورة يوسف**،الآية100

[25] - السيد الحسيني وآخرون:**دراسات في التنمية الاجتماعية**،دار المعارف،ط3 ،مصر،1988، ص ص 13،14

[26] - أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري:**مرجع سابق** ،ص929

[27] - جروان السابق:**معجم اللغات الوسيط،انكليزي،فرنسي ،عربي**، دار السابق للنشر،بيروت،لبنان،ط1، 1984 ،ص1063

علـى عاتقـه أوالمطلوبـة منـه كمجتمـع يتفاعـل فـي النشـاط الانسـاني والحضـاري مـع بقيـة المجتمعات في العالم[28].

-5-6

-6-6 التنمية:

اصطلاحا:تعرف بأنها عملية حضارية متكاملـة تعنـي بـدفع كفاءة القوى المنتجـة بمـا ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد فـي الاستثمار، كمـا تعنـي التنميـة بتـوفير الخـدمات الأساسية للأفـراد المنتجين لتـوفرلهم الشـروط الموضـوعية للوصـول إلـى مسـتوى التطورالتكنولـوجي المطلـوب[29]، كمـا أن مفهـوم التنميـة يتحـدد فـي جانبين هما:

الجانب الأول:علمي يتصل بـالتخطيط والبرمجـة وتطبيق الأسـاليب العلميـة أوالتقنيـة فـي الزراعة والصناعة ، والأخرى بالتكنولوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية في المجتمع...الخ.

الجانب الثاني:عقائدي أوايديولوجي أوقيمي أوأخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها ، وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع التـي تسـعى بـرامج التنميـة تحقيقـه وتصـور الإنسـان مـن حيث قيمته ودوره في المجتمـع وعلاقتـه بـه ، وطبيعـة العلاقـات الاجتماعيـة ومعاييرالسـواء والانحـراف ، والـهدف النهـائي الـذي يسعى الإنسـان والمجتمـع إلـى تحقيقـه والضـوابط التـي يجب الالتزام بها ، من خلال مسيرة التنفيذ والتنمية...الخ.

كمـا يعرفهـا "د.وفيق أشـرف حسـونة" بأنهـا عمليـة ديناميكيـة تتكـون مـن سلسـلة مـن التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمـع ، وتحـدث نتيجـة للتـدخل فـي توجيـه حجـم ونوعيـة الموارد المتاحة للمجتمع،وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبيـة مـن أفـراد المجتمـع عـن طريـق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى،ويورد نفس الكاتب معنى آخـر للتنميـة حيـث يقـول :التنميـة هـي مفهـوم عـام ومعنـوي يمكننـا تحديـده فـي المجـال

---

[28] - عادل ياسر ناصر:**أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية**،عن الموقع الالكتروني:
http://**www.iasj.net**/iasj?func=fulltext&aId=94808 تاريخ الولوج الى الموقع:2014/06/30،ص03

[29] - طلعت مصطفى السروجي:**التنمية الاجتماعية المثال والواقع**،نشر وتوزيع الكتاب الجامعي،جامعة حلوان،مصر،2001،ص15

السوسيولوجي على أنه عملية مستحثةInduced Progress تؤثر في الركيزة التي تقود الإنسان للمحافظة على قدرته في التنبؤ بالنسبة للبيئة[30] .

6-7- التنمية الريفية:

اصطلاحا:تعرف بأنها استراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي،وبذلك فإنها تشمل بالإضافة إلى التنمية الزراعية تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي،وتساهم التنمية الريفية في تطويرالإنسان الريفي ليصبح أكثر قدرة وإقبالا وفهما للعمل،وتحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء والاستمراروالحياة بدون الإضراربالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وأرض وكائنات حية ، وبناء اجتماعي في المنطقة[31].

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي ، من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ، ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة[32].

التعريف الاجرائي:التنمية الريفية هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة في كل مجال من مجالات الحياة الريفية ،وكل قطاعات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، لاسيما منها قطاع السكن والعمران، بهدف تطويرالحياة لسكان الريف وتحقيق استقرارهم بالقرى والمداشر.

6-8- المجتمع الريفي:

حاول العلماء الوصول إلى تعريف للمجتمع الريفي،فهناك من قاموا بتعريفه إحصائيا مما جعل تعريف الريف مجرد اصطلاح له علاقة بعدد السكان،وهناك من اعتمد في تعريفه للريف على التقسيم الاقتصادي للمهن،في حين عرفه البعض على أنه المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم،ومن الهيئات التي وضعت المعايير الكمية في اعتبارها عند التمييز بين الريف والحضر،منظمة الأمم المتحدة،وكذلك منظمة التعاون

---

[30] ـ كمال التابعي: **مقدمة في علم الاجتماع الريفي**،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة،مصر،ط1، 2007 ،ص 51

[31] ـ عبد الحميد بوقصاص:**النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث**،رسالة كتوراه في علم الاجتماع الحضري،جامعة قسنطينة،الجزائر،1998،1999،ص ص334،335

[32] ـكمال التابعي: **مرجع سابق** ، ص 56

الاقتصادي والتنمية التي حددت المعايير الكمية التي يمكن استخدامها لتمييز وتصنيف المناطق الريفية في[33]:

- ✓ نسبة النشاط الزراعي في القوى العاملة.
- ✓ الكثافة السكانية.
- ✓ التقسيمات الإدارية داخل المنطقة.
- ✓ حجم السكان في التجمعات السكنية.

7- الدراسات السابقة:

من المعروف أن العديد من الأسس النظرية للدراسات المقترحة يعتمد على نتائج دراسات نظرية أو ميدانية سابقة ، عكست آراء الباحثين أو المؤسسات التي قامت بها في أوقات سابقة[34]، وتكمن أهمية البحوث والدراسات السابقة في أنها تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات ، فهي تعين الباحث في تحديد المفاهيم والمصطلحات ، وتوجهه باطلاعه على المناهج المتبعة والأدوات المستخدمة والفروض المنطلق منها ثم النتائج المتوصل إليها[35]،غير أنه ورغم هذه الأهمية فإن أولى الصعوبات التي واجهت البحث هي ندرة الدراسات السابقة حول موضوع السكن الريفي .

[33] - عالية حبيب وآخرون:**علم الاجتماع الريفي**،مرجع سابق، ص77،78

[34] - محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي(القواعد،المراحل والتطبيقات)**،دار وائل للطباعة والنشر، الأردن،ط2، 1999 ، ص25

[35] - محمد شفيق: **البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**، المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة،1985 ،ص100

ونظرا لشعورنا بأهمية البحث ورغبة منا في تسليط الضوء على هذا الموضوع كل ذلك دفعنا إلى الخوض فيه دونما توفر للمراجع والمصادر بالكيفية المطلوبة ، وعليه فقد تناول الباحث البحوث والدراسات التي تناولت التنمية الريفية والتنمية بشكل عام للإستفادة منها وتوظيف أطرها النظرية ومن المناهج والأدوات المستخدمة فيها بالصورة التي تخدم البحث ، ومن هذه الدراسات مايلي:

الدراسة الأولى:

طمين رشيد:**إشكالية السكن في إقليم القل:الخصائص والدلالات في ضوء التأثيرات المجالية والاجتماعية**،رسالة دكتوراه،كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية،جامعة منتوري قسنطينة،2009

استهدفت الدراسة موضوع حول السكن وسبل تحسين ظروفه ، حيث يرى الباحث أنه لتحسين ظروف السكن لا ينبغي الاكتفاء بتوفيرعدد كاف من الشقق وفق مواصفات تقنية معينة تهدف إلى توفيرمستوى ما من الراحة أو الرفاهية المادية ، وإنما يتطلب الأمرتوفر جملة من الشروط تضمن كذلك توفيرالراحة المعنوية ، بالإضافة إلى الراحة المادية ، وقد أوضح الباحث أن المقصود بالخصائص والدلالات المراد دراستها هي مميزات السكن من الناحية القانونية(بناء شرعي أو غير شرعي)،التقنية(طريقة البناء ومواد البناء المستعملة بالإضافة إلى التجهيزات والمرافق التقنية) ، والمرفولوجية (الشكل الخارجي والارتفاع)، والتنظيمية (مكونات السكن)، من غرف وملحقات ونشاطات مدمجة أو تابعة ، وكذلك الخدمات والمرافق المختلفة ومدى استجابتها لحاجيات السكان ودلالاتها،أي كيف تؤثرفي طريقة السكن أواستعمال المجال السكني وظروف السكن بصفة عامة.

أما المؤثرات المجالية الاجتماعية حسب الباحث فهي تشيرإلى مجمل العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثيرعلى الخصائص المختلفة للسكن في منطقة الدراسة من عوامل طبيعية (فيزيائية ومناخية) كرست عزلة كبيرة على المنطقة وعوامل اجتماعية بشرية (تاريخية،سياسية،اقتصادية،اجتماعية وثقافية).

وقد اعتمدت الدراسة على بحث ميداني حول السكن والسكان مست كل القطاعات التمثيلية الموجودة في منطقة الدراسة (إقليم القل) ، والتي تم اختيارها على أساس تركيب العناصر الأربعة التالية:التشتت-الموقع الجغرافي- عوامل العزلة أو سهولة الوصول (حسب أهمية الطرقات) وطبيعة النشاط الغالب في كل قطاع(فلاحي أو غير فلاحي).

كما استخدمت عينة لغرض الدراسة بحجم 10% من السكنات الموجودة في القطاعات التمثيلية اختيرت بعناية،حيث أن القطاعات التمثيلية هي القطاعات التي لها نفس خصائص قطاعات أخرى والتي اختيرت لتمثلها ، والقطاع هو حسب ما جاء في الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1998،مع العلم أن في إقليم القل يوجد 325 قطاع موزعين على مقار الدوائر والبلديات والتجمعات الثانوية ومناطق السكن المبعثرة،واختارالباحث منها 32 قطاعا أي (10%)واختار 10% من مساكن كل قطاع فحصل على 272 مسكن ، وهم يمثلون 10% من مجموع مساكن القطاعات المختارة والبالغ عددها 2682 مسكنا.

كما يرى الباحث أن التحكم في نوعية السكن ليس بالأمر السهل فالنوعية ليست عملية جمع لعناصر معينة ، وإنما هي كل متكامل ، وليس لها معنى إلا بالنسبة لأشخاص وجماعات محددة أي السكان أنفسهم ،وهذه الصعوبة في تحديد النوعية جعلت كثيرا من العاملين في هذا الحقل يختصرون مسألة النوعية في عامل الرفاهة(Le Confort) واجتهدوا في توفيره ، وحتى هذا الهدف حسب الباحث مازلنا بعيدين عنه والنوعية حسب الباحث تمس أربع جوانب هي:

أ- الجانب التقني:ويخص نوعية البناء(مواده وطريقة بنائه).

ب-الجانب الاجتماعي والثقافي:وهذا الجانب متطور ويمس عناصر يعتقد أنها ضرورية بالنظر إلى مستوى تطور المجتمع حسب مرجعياته الثقافية والمستوى المعيشي الذي بلغه.

ت-نوعية أكثر ذاتية وتخص مدى تماشي السكن مع الطلب الحقيقي(الاحتياطات الحقيقية) للفرد أوالعائلة التي لها مرجعيتها الخاصة(خصائصها) المكونة من التاريخ الشخصي والطموحات والثقافة الخاصة...، وباختصار كل ما من شأنه أن يعطي الإحساس للمعني بالراحة والطمأنينة في مسكنه.

ث- جانب الاستدامة للسكن:أي كل ما من شأنه أن يساعد على إطالة عمر السكن لضمان احتياجات المستقبل ، وحسب الباحث فإن كل الناس لهم مأوى أو بيت ولكن ليس كل الناس لهم مسكن جيد ، ويتساءل الباحث عن سبل تحقيق النوعية للسكن، وحسب رأية فان هناك عدة عوامل تؤثر في النوعية :كالعوامل الطبيعية ،العامل الزمني(عامل التطور)،العامل الاقتصادي والمالي، العامل الثقافي وارتفاع مستوى الوعي في المجتمع، ويضيف الباحث أن بعض هذه العوامل أو إحداها تتميز بها المجتمعات الريفية وساكنتها بشكل خاص، ويؤكد الباحث أن نوعية السكنات الموجودة في المناطق الريفية هي سكنات هشة وتقليدية وبالتالي عامل النوعية غائب في الكثير من هذه السكنات ، وعلى أساس ذلك سارعت الحكومات المتعاقبة لتحسين نوعية هذه السكنات عن طريق صيغ سكنية عديدة لاسيما منها السكن الريفي، كذلك فإن موضوع هذه الدراسة يتقاطع مع موضوع دراستنا في العديد من النقاط لاسيما الأهداف المرجوة من قبل الدراسة.

وقد تناول الباحث في دراسة الموضوع في مرحلة أولى تقديم عرض شامل لمجمل العوامل والظروف الطبيعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية التي شكلت الإطار العام الذي نشأ وتطور فيه السكن في منطقة الدراسة(إقليم القل، الجزائر)، ثم في المرحلة الثانية ووفق منهاج جغرافي مبني على الدراسة المقارنة بين أوساط مختلفة معتمدا على معطيات مصدرها تحقيق ميداني أجراه الباحث بنفسه، قام هذا الأخير بتسليط الضوء على خصائص السكن المتواجد في منطقة الدراسة وما يوفره من ظروف لحياة السكان ، ثم حاول إيجاد العلاقة بينها وبين مختلف العوامل المؤثرة فيها ليصل في نهاية المرحلة الثانية إلى تحديد ثوابت ومتغيرات السكن بالمنطقة وما تحمله من دلالات.

وفي ختام دراسته أبرز الباحث أهم المعوقات الخارجية، الاقتصادية والتنظيمية التي تحول دون تطور السكن وازدهاره في الجزائر، ويؤكد على وجوب توفير بعض الشروط الضرورية لتحسين السكن وهي العامل التطوري والملكية الخاصة للسكن، إضافة إلى العوامل الذاتية المتعلقة بالسكان أنفسهم والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي مسعى يهدف إلى تحسين السكن.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن هذه الدراسة أفادت دراستنا في الكثير من الجوانب لاسيما منها الجانب النظري للدراسة، باعتبار أن كلا الدراستين يعالجان موضوعا مشتركا نسبيا ألا وهو السكن حتى وإن اختلفت جوانب أو نوعية السكن المراد دراسته.

الدراسة الثانية:

هاشمي الطيب: **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2013،2014.

تناولت هذه الأطروحة موضوع التنمية الريفية ، والتي تعد حسب الباحث من أهم القضايا التي تشغل بال الخبراء وقادة الدول ، ولكنها حسب رأي الباحث لم تعط حقها لسكان الريف نظرا لانحيازالحكومات اتجاه التنمية الحضرية ، والجزائر حسب الباحث من بين هذه الدول التي لم تدخر جهودا في مكافحة الفقر في الريف وكان آخرها برنامج التجديد الريفي،الذي يهدف حسب الباحث إلى تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف إلا أنه لم يصل إلى الأهداف المرجوة فلم يتجسد على أرض الواقع بالوجه الذي كان ينتظرمنه ، نظرا للمشاكل والعراقيل التي أدت إلى تأخر نسبة تقدمه.

وقد خلصت الأطروحة بدراسة ميدانية تمت على مستوى مناطق ريفية بولاية سعيدة من أجل التعرف على واقع الريف في سعيدة ومدى استجابة سكان الريف لهذا البرنامج ، وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ توضح نتائج الدراسة أن غالبية سكان منطقة الدراسة ذكور بنسبة 88%.
- ✓ ارتفاع معدلات الأمية بمعدل 50% نتيجة لنقص مراكز محو الأمية والمؤسسات التعليمية خاصة الثانويات (02%)، وهذا ما جعل هذا المؤشر يترك أثرا سلبيا في المنطقة.
- ✓ استفادة 73% من منطقة الدراسة على الخدمات التعليمية مع التفاوت من منطقة لأخرى، كما أن هناك تغطية نسبة شبه كاملة في نظام التغذية المدرسية (92%)والصحة المدرسية(73%).
- ✓ 40% من سكان المنطقة يعملون في وظائف، في حين ربع العينة تمارس الزراعة.

- ✓ أن عامل الاستقرار في الريف من عدمه يعد العنصر الأساسي الذي يقترن بالبنية التحتية في منطقة الدراسة، والذي يقترن أساسا بمساهمة الدولة في تنمية المقومات السكانية والاجتماعية وغيرها بالمنطقة، حيث أن نسبة 82% يريدون البقاء في مناطقهم، وهذا يعني المزيد من الجهود أكثر من طرف السلطات المحلية.
- ✓ هناك تباين واضح في توفر مقومات البنية التحتية من منطقة لأخرى، ومع ذلك فإن نسبة 84% يحصلون على مياه شرب نقية من مصادرها الرئيسية، وهذا مؤشر على إمكانية تنمية المنطقة وتعلق الأفراد بالأرض، كما أن نسبة من يحصلون على الكهرباء هي 92%.
- ✓ ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 18% نتيجة لانعدام مناطق صناعية في قرى العينة حيث بلغت النسبة 100% الذين نفوا وجودها.
- ✓ انعدام المشاركة الشعبية في المشاريع التنموية التي تم تنفيذها في منطقة الدراسة، مما نتج عنه عدم تغطية كافة الاحتياجات للمواطنين في كافة المنطقة وتتمثل هذه الاحتياجات فيما يلي:
  - 95% لا يستفيدون من الخدمات الصحية نظرا لنقص شبه تام على الهياكل الصحية (مراكز صحية عيادات)، ونقص في الأطباء والعتاد الطبي والأدوية.
  - يعاني سكان منطقة الدراسة من نقص الخدمات الإدارية وصعوبة استخراج وثائقهم الضرورية التي يحتاجونها، إضافة إلى محدودية النوادي والمراكز الثقافية.
  - معظم السكنات الريفية تقليدية بسبب عدم استفادة معظم سكان العينة من المساعدات المالية لبناء سكن ريفي.
- ✓ عدم توفر الجمعيات وضعف المجالس الشعبية البلدية والولائية، وهذا عامل من عوامل تأخر برنامج التجديد الريفي والتنمية الريفية، بل يمكن أن نقول تأخر التنمية على مستوى الولاية بأكملها حسب رأي الباحث.

وفي الأخير أوصى الباحث بضرورة تفعيل مشاركة سكان الريف والقضاء على كل أشكال البيروقراطية الإدارية، وفتح المجال لسكان الريف للمشاركة في البرنامج مع ضرورة تفعيل دور المرأة الريفية، وفي النهاية أكدت الدراسة على أهمية دور القيادة

السياسية في دعم وتطوير التنمية الشاملة وتفعيل الشراكة بين المجتمع الريفي والهيئات المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية.

ويشار إلى أن هذه الدراسة أفادت موضوعنا بشكل كبير خاصة ما تعلق منه بالجانب النظري للدراسة ، حيث أن كلتا الدراستين تناولتا موضوع التنمية الريفية وأهم المؤشرات والعوامل التي تحدد هذه الأخيرة، وتؤكد تحقيقها من عدمه، ولعل أحد هذه المؤشرات والتي بتحقيقها تتحقق التنمية الريفية هو برنامج السكن الريفي والذي أشار الباحث هاشمي الطيب في أحد نتائج دراسته أن معظم سكنات الريف المتواجدة بالمنطقة هي سكنات تقليدية وهوما يقوض جهود التنمية بشكل عام والتنمية الريفية على وجه الخصوص، وقد أوصى الباحث بضرورة الاعتناء بهذا الجانب(توفير سكنات ريفية) حتى يتم تحقيق التنمية الريفية المنشودة ، وهو يشكل لب الموضوع الذي سنتناوله في هذه الدراسة.

الدراسة الثالثة:

كمال التابعي:**مقدمة في علم الاجتماع الريفي**،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،القاهرة،مصر ،2007

يتناول الكتاب العديد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالمجتمع الريفي، لاسيما قضية التنمية الريفية وعلاقتها بالقيم الاجتماعية ، تلك القضية التي حسب الكاتب استحوذت على اهتمام العلماء والمفكرين،حيث اعتبرت البرامج والخطط الإنمائية الريفية هي القاسم المشترك في بلدان العالم الثالث،كما يرى الكاتب أن التنمية الريفية المتكاملة للمناطق الريفية من الموضوعات الهامة وذلك بغية القضاء على الفوارق الشاسعة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية.

كما يؤكد الكاتب أن قضية الاهتمام بالتنمية الريفية له ما يبرره ، لاسيما وأن سكان الريف يمثلون الغالبية العظمى من سكان المجتمع القومي الكبير،إضافة إلى أن المجتمعات الريفية تعيش في إطاراقتصادي واجتماعي وثقافي يتسم بالتخلف والركود ويحول دون مساهمة المجتمع القروي في الحياة القومية،ولقد نتج عن ذلك أن تحولت القرية إلى مجتمع طارد يدفع أفراده ولاسيما الشباب إلى الهجرة إلى المجتمعات الحضرية وخارج حدود الوطن،وقد تناول الكاتب هذا الموضوع من خلال ثلاث أبواب حيث خصص الباب الأول

لموضوع علم الاجتماع الريفي ومفاهيمه ، وتطرق الكاتب إلى مفاهيم متعلقة بموضوع علم الاجتماع الريفي ، لاسيما منها ما تعلق بقضية التنمية الريفية ومعالجتها من المنظور السوسيولوجي.

أما الباب الثاني قد خصص للدراسات الإمبيريقية التي حاولت تحليل التغير الاجتماعي الريفي ، وقد قدم الكاتب في هذا الباب مجموعة من الدراسات تناولت بعض القضايا المتعلقة بالمجتمع الريفي لبعض مناطق المعمورة لاسيما منها دراسة لـ:وليم توماس وفلوريان زنانيتسكي "الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا"، إضافة إلى دراسة أخرى لـ:دانيل ليرنرد"تحول المجتمع التقليدي تحديث الشرق الأوسط"،كما تطرق الكاتب إلى دراستين حول المجتمع الريفي بالهند.

أما الباب الثالث والأخيرفقد خصصه الكاتب لبعض مظاهرالتغييرفي القيم الاجتماعية للمجتمع المصري ، حيث تناول فيه بعض مظاهرالتغييرفي القيم الاقتصادية ثم مظاهرالتغييرفي القيم القرابية،كما تناول بعض مظاهرالتغييرفي اتجاهات القرويين إلى التعليم ومحو الأمية والانفتاح على العالم الخارجي والتجديد والتقمص العاطفي،إضافة إلى بعض مظاهرالتغييرفي اتجاهات القرويين ونظرتهم إلى الحكومة والمشاركة السياسية.

الدراسة الرابعة:

عالية حبيب وآخرون:**علم الاجتماع الريفي**،دار المسيرة،عمان،الأردن،ط1، 2009.

على غرارالدراسات المتعلقة بعلم الاجتماع الريفي ، جاءت هذه الدراسة لتناول هذا الموضوع من خلال التطرق للعديد من الموضوعات المتعلقة بالوسط الريفي وسكانه على وجه الخصوص،وقد تناول مجموعة من الكتاب في هذا المؤلف العديد من المواضيع منها التطرق إلى دراسات علم الاجتماع الريفي في الوطن العربي من خلال رؤية تاريخية تحليلية ، حيث حاولت الدكتورة عالية حبيب التطرق إليه من خلال الربط بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاشها المجتمع المصري على مدار ثلث قرن ، وطبيعة الموضوعات التي ظهرت في تراث علم الاجتماع الريفي في هذه الفترة.

أما الموضوع الثاني الذي تطرق إليه في هذا المؤلف فهو لنفس الدكتورة ويتعلق " بعلم الاجتماع الريفي نحو رؤية جديدة وأجندة بحثية مقترحة" ، وحاولت فيه الباحثة

التطرق إلى أهم القضايا المثارة في الفترة الأخيرة من قبل المهتمين بعلم الاجتماع الريفي ، والتي فرضت نفسها في ظل المتغيرات المحلية والعالمية التي شهدها المجتمع ككل ، وقد أثارت التساؤل الرئيسي لهذه القضية من خلال طرحه على النحو التالي "هل نحن في حاجة اليوم إلى وجود علم الاجتماع الريفي في ظل اختفاء الشكل التقليدي للمجتمعات الريفية ، وطغيان السمات الحضرية؟ وقصد الإجابة على هذا التساؤل تناولت الكاتبة الموضوع من خلال التطرق إلى نشأة علم الاجتماع الريفي ومجالاته وكذا المجتمع الريفي وخصائصه،إضافة إلى التطرق إلى موضوعات أخرى خاصة بعلم الاجتماع الريفي ، إضافة إلى هذا الموضوع جاءت دراسة أخرى معنونة "بقضايا أساسية في علم الاجتماع الريفي" للدكتورة علياء شكري،وتطرقت فيه لمواضيع متعلقة أيضا بعلم الاجتماع الريفي ،أما الموضوع الرابع فخصص لدراسة الفروق الريفية الحضرية ، حيث أكد الكاتب أن علماء الاجتماع اهتموا بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف ، كما بذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق ، وقد تناول الكاتب هذه الدراسة من خلال التطرق للعديد من النقاط منها:تصنيف المجتمعات(الثنائيات) ثم نقدها،إضافة إلى نظرية استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر،وكذا استخدام المحكات المتعددة ثم نقد ذلك،كما تناول الكاتب فكرة المتصل الريفي – الحضري وتطبيقها على المجتمع الحضري،كما تناول الكاتب قضايا أخرى مرتبطة بالفروق بين الريف والحضر في المجتمع المصري ، وكذا إبرازأهمية المدخل الثقافي في تناول قضية الفروق الريفية الحضرية.

كما تطرق هذا الكتاب إلى العديد من المواضيع المرتبطة أساسا بالمجتمع الريفي لا سيما منها موضوع حول الأسرة القروية ، وكذا ثقافة النخيل في مجتمع نوبي(مصر)،إضافة إلى موضوع حول الفقراء وثقافة الاستهلاك في الريف المصري.

أما الموضوع الأخير فتطرق فيه الكاتب إلى "البدو المتريف دراسة انثروبولوجية للآثار الثقافية لاستقرارالجماعات البدوية في الريف"، وقد تناول الكاتب هذا الموضوع من خلال طرحه مشكلة محاولة معرفة وفهم ووصف ما يحدث للجماعات البدوية في حالة استقرارها في مناطق ريفية ، ودخولها في عملية من التريف،اكتسبت خلالها بعض

خصائص المجتمع الريفي،وأخذت هذه الجماعات اتجاها قويا لتوطيد علاقتها بالنمط الزراعي وحياة الفلاحين ، على عكس ما هو معروف في التراث الكلاسيكي للمجتمعات البدوية وما ذكره ابن خلدون- في مقدمته- من احتقار البدولمهنة الفلاحة ونظرتهم الدونية للعمل بالزراعة،كما تتمثل مشكلة الدراسة حسب الكاتب في محاولة فهم التحولات والتغيرات التي تطرأ على الجماعات البدوية نتيجة اكتسابها نمط التريف والكشف عن الآثارالثقافية لهذه التحولات والتغيرات ، كما حاول كذلك الكشف عن المناطق الهشة في بناء الثقافة البدوية ، والتي تتحلل وتذوب وتحل محلها مكونات ريفية ، كما نحاول أيضا الوقوف على المناطق القوية التي تقاوم التريف وتبقى على حالتها البدوية ، وللكشف عن هذه العمليات اختارت الدراسة أربع محكات رئيسية وهي الزواج،التعليم،المسكن،والزي أو طريقة اللباس.

الدراسة الخامسة:

مجموعة من المؤلفين:**التنمية القروية بالمناطق الجبلية(الحاجيات والمنتظرات)**،المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لأغزران،منشورات الجماعة القروية لأغزران رقم2،المغرب،26 ماي 2012

يعد الكتاب وهوعبارة عن جملة البحوث والدراسات التي تمت بالندوة الثانية للمنتدى الذي تمت إليه الإشارة في عنوان الدراسة ،وهو عبارة عن مادة معرفية تتعلق بإشكالية التنمية القروية وبالأخص بالجبال المغربية من حيث سياقها الوطني العام على مدى عقود كثيرة حبلى بالعجز والاكراهات أولا،وعلى مستوى طبيعة استثمارمواردها المتعددة التي تطرح إشكالية الهدروالضياع من جراء الاستغلال الجائر ثانيا ، وعلى صعيد صيغ وآليات تدبيرها الترابي التي تحيل على موقع الإنسان في كل هذا المسار ثالثا ، وما يترتب عن ذلك من معضلة التهميش والفقروالإقصاء التي يكتوي بنارها المجتمع الجبلي الصبوروالمتحمل...، وهي مواضيع من بين أخرى تهم مقاربات التنمية وآلياتها في المناطق الجبلية بالنظر للمؤهلات والموارد المتعددة التي تزخر بها.

كما تناول هذا الكتاب ثلاث محاوررئيسية خصص المحورالأول لسياق التنمية القروية بالمغرب ،وتعرض فيه مجموعة من المتدخلين لعدة مواضيع تتعلق بشكل خاص بالتنمية القروية لاسيما منها التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والاكراهات وتنمية المناطق الجبلية في مخطط المغرب الأخضر باقليم صفرو،إضافة إلى موضوع حول "التدبيرالاستراتيجي سبيل لتحقيق التنمية القروية" حيث تناول فيه الباحث "محمد أزلماط" فكرة تنطلق من أن حماية كرامة الإنسان تبدأ من جودة تدبيرالسياسات العمومية للمجتمع لتحقيق التنمية ، لكونها حسب الباحث تعتبرالفاعل الأساسي لجعل قواعد الديمقراطية التشاركية في ديناميكية مستمرة عبرالتدبير الاستراتيجي الذي يستند إلى الحواروالتشاوروالتفاوض بين كافة مكونات المجتمع ، ولاسيما في العالم القروي ، وذلك من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والنهوض بالرفاهية الاجتماعية وللإلمام بهذا الموضوع تطرق الباحث إلى إبرازماهية التنمية القروية ثم إبرازماهية التدبيروالاستراتيجية وكذا التدبيرالاستراتيجي.

كل هذه المواضيع ومواضيع أخرى أدرجت ضمن المحور الأول من هذا الكتاب أما المحور الثاني منه فخصص للموارد الطبيعية بين التثمين والهدر،أما المحورالثالث والأخيرفخصص لأدوات تدبيرالتنمية الترابية بالمجال الجبلي ، وتناول هذا المحور العديد من الدراسات لاسيما منها دورالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنمية الوسط القروي – حالة إقليم صفرو- إضافة إلى دراسة حول تثمين الموارد الترابية آلية لاستدامة التنمية المحلية بالمجالات القروية – حالة جماعة أغزران- ، إضافة إلى دراسات أخرى في المحور السابق ذكره ، تصب كلها في موضوع آليات وأدوات التنمية الترابية بالمناطق الجبلية بمنطقة الدراسة.

بعد هذا العرض الوجيز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السكن ،التنمية بشكل عام والتنمية الريفية على وجه الخصوص أوالتنمية القروية حسب بعض الدراسات كل حسب زاوية التي رأى وجوب تناول موضوعه من خلالها ، أو الأهداف المرجوة والتي يسعى لتحقيقها ،ورغم اختلاف آراء الباحثين وطريقة تناولهم للموضوع إلا أننا استفدنا كثيرا من هذه الدراسات لا سيما ما تعلق منها بالجانب النظري للدراسة والذي كان قريبا من دراستنا ، أو من خلال مساعدتنا في بناء التساؤل الرئيسي لموضوع دراستنا وأعطتنا الفرصة لمحاولة التنقيب والبحث في موضوع الدراسة.

عموما شكلت هذه الدراسات مرجعا مهما وسندا كبيرا لتحقيق دراستي وتدعيمها في الكثير من جوانبها سواء النظرية أو الميدانية.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

تعد التنمية بشكل عام أحد أهم أولويات كل السياسات التي تضعها الدول بغرض تحقيق التوازن داخل المجتمع ، والوصول إلى تحقيق متطلبات الأفراد وطموحاتهم، وتختلف التنمية باختلاف الزمان والمكان ، والقطاعات المستهدفة، لذلك تحاول الحكومات المتعاقبة لمختلف الدول صياغة مشاريع تنموية تخص جميع القطاعات، وتستهدف تحقيق رغبات واحتياجات الأفراد في مختلف الأزمنة وفي جميع الأماكن،وتعد التنمية الريفية أحد أهم وأبرزأوجه التنمية ، والموجهة لفئة من المجتمع ولحيزجغرافي يحتل المجال الأكبرلأغلب الدول النامية خاصة، وسنحاول في هذا الفصل التطرق لهذا الموضوع من خلال تناوله من مبحثين،أما المبحث الأول فسنتطرق فيه إلى ماهية المجتمع الريفي حتى نتمكن من التعرف إلى الأطراف أو الفئة المستهدفة من هذه التنمية ،أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى ماهية التنمية الريفية،مجالاتها وأهم النظريات التي عالجت موضوع التنمية بشكل عام.

المبحث الأول:ماهية المجتمع الريفي(مفهومه وخصائصه)

لقد مرالمجتمع الريفي بعد الاستقلال بمجموعة من المراحل ، مست مكوناته الاجتماعية والثقافية والبيئية ابتداء من استقلالية الفلاحين في الإنتاج الزراعي بعيدا عن تدخل مؤسسات الدولة وصولا إلى إخضاع الفلاحين لمجموعة من النماذج الاقتصادية والاجتماعية التي رسمتها الدولة بغية عصرنة المجتمع وتحقيق الحداثة بمعناها الاقتصادي والإجتماعي.

أولا: مفهوم المجتمع الريفي:

1- المفهوم الاصطلاحي للمجتمع الريفي:

تعتبر المجتمعات الريفية من أقدم الأشكال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عرفها الانسان خاصة في منطقة الغرب العربي الكبير،حيث شهدت المنطقة كما تدل على ذلك الاكتشافات(الأثرية)بداية ممارسة الانسان لهذا النمط من الحياة اقتصاديا على أساس مزاولة الزراعة بجميع أوجهها وخاصة زراعة الشعير والقمح الذي تأصل في المنطقة ومازال حتى اليوم يشكل الغذاء الرئيسي لمعظم سكان المناطق الريفية بشتى مناطق المغرب العربي الشاسع[36]،ويعرف بأنه ذلك الشطر من المجتمع الذي يقيم فيه السكان في منطقة جغرافية محددة والتي تتحدد على أنها مناطق ريفية وهؤلاء السكان نشأت بينهم علاقات اجتماعية والتي من خلالها أقاموا جماعات ومنظمات ومؤسسات اجتماعية ريفية ومرافق مختلفة والتي عن طريقها يتبعون احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية[37].

إن المجتمع الريفي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية مثل النسق الاقتصادي ،النسق القرابي،النسق السياسي،النسق الديني،النسق القيمي،النسق الايكولوجي....الخ،ولكل نسق من هذه الأنساق وظيفته المنوطة به،والتي يؤديها معتمدا على قيام الأنساق الاخرى بوظائفها المنوطة بها أيضا،فضلا عن أننا نستطيع فهم أي نسق من هذه الأنساق بمنأى عن الأنساق الأخرى والسياق الاجتماعي العام للمجتمع[38]،وفي هذا الشأن فإن الاتجاه البنائي التكاملي هو الذي ينظرإلى المجتمع باعتباره يتألف من أشخاص يحتلون على مراكز محددة

---

[36] - علي عمار:**سمات المجتمع الريفي المغاربي**،مؤسسة النور للثقافة والإعلام،العراق، الموقع الالكتروني:www.alnoor.se/article.asp،تاريخ الولوج للموقع:2013/02/24
[37] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان:**علم الاجتماع الريفي**،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2005،ص69
[38] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص ص 15،16

فــي البنــاء الاجتمــاعي الــذي يحتــويهم، وتقــوم بيــنهم علاقــات تحكمهــا معــاييروجزاءات محددة،وهؤلاء الأشخاص في مراكزهم المحددة وما يصدر عنهم خلالها من أنماط سلوكية متنوعـة يخضـعون لـنظم اجتماعيـة(Social Institutios)معينـة ويتـأثرون فـي الموقـف الاجتمـاعي الواحـد بنـوع التسـاند أو التنـاقض أو التنـافر القـائم بـين هـذه الـنظم ،ويسـفر هـذا التأثرعن تلوين نمط السلوك الذي يصدرعنهم بلون معين،فالصياد الذي يخرج إلى القنوات أو الخلجان في المجتمعات التي تعتمد في حياتها على الصيد والقنص تفرض عليه الظروف الجغرافية نشاطا اقتصاديا معينا في أوقات معينة من السنة وهو في قيامه بهذا النشاط يلزم ببعض الجزاءات(Sanctions)الدينية فيما يتعلق باستغلال موارد الطبيعة ،وتفرض عليه الالتزامات القرابية والتزامات الجيرة توزيع جزء معين من حصيلة عمله بين الأهل والجيران،بينما يدفعه حرصه إلى تحقيق نوع من تراكم الثروة يدعم به مركزه الاقتصادي والاجتماعي بين أقرانه على بذل الكثير من الجهد للتفوق على زملائه من أعضاء فريق الصيد،وهذا يعني بقول آخر أن الشخص يتأثر في قيامه بعمله(دوره)في المواقف الاجتماعية المختلفة بالقيم والمعايير السائدة في عديد من النظم الاجتماعية المتساندة والتي تكون البناء الاجتماعي الذي ينتظم المراكز المحددة التي يتوزع عليها الأشخاص في المجتمع[39].

إن النسق الاقتصادي وهو أحد الأنساق المكونة للمجتمع الريفي وهو يشكل مجموعة الوسائل التي يوظفها ويستغلها الفرد في استخلاص موارده المحدودة وتخصيصها لإرضاء رغباته اللامحدودة،وتشمل هذه الوسائل مختلف عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لكافة متطلباته من السلع والخدمات.

[39] - محمد عبده محجوب:**الاتجاه السوسيوانتربولوجي في دراسة المجتمع** ،وكالة المطبوعات،الكويت،1975،ص15

إن سلوك الإنسان الاقتصادي يحدده معاملان لا ثالث لهما ، فأما العامل الأول فهو العامل البيولوجي والذي يمثل طبعا حاجته البيولوجية من غذاء ووسائل راحة، والعامل الآخر هوالعامل الثقافي الذي يتفرد به الإنسان من بين الكائنات الحية والذي يختلف من مجتمع إلى آخر ويمثل العامل الثقافي في تلك الطرق التي يعمد الفرد إليها لاستخلاص الغذاء وضرورات الحياة الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى الحاجات والرغبات التي تنشأ من كون الإنسان كائن اجتماعي يمتلك ثقافة والتي تختلف باختلاف القيم والعادات والتقاليد والأذواق،فالنظرإلى المجتمع الريفي على أنه ذلك المجتمع الذي يعيش أفراده في مكان يقع خارج المناطق الحضرية ويزاول سكانه الزراعة هو مفهوم غير كاف لتعريفه،على اعتبارأن الكثير من الأفراد يمارسون مهنة الزراعة على أطراف المدن غير أنهم يعدون من سكان الحضر،ولما كانت أيضا الزراعة مهنة تحتاج لتدريب وكفاءة وخبرة وهولايملكها في الغالب الريفيون،لذا صارالناس يأتون من المدن ويزاولون في الريف هذه المهنة ، ومن هنا أصبح لاينظر إلى كلمة"ريفي"على أنها كلمة مرادفة للزراعة وهو ماطرح جدلا واسعا بين الباحثين على "أنه في الواقع ليس هناك مجتمع ريفي خالص،كما أنه ليس هناك مجتمع حضري خالص ، بل أن هناك مزيجا ونوعا من التدرج فيما يتعلق بالخصائص الريفية[40].

إضافة إلى النسق الاقتصادي كأحد الأنساق المكونة للمجتمع الريفي نجد النسق السياسي ،هذا الأخير يعبرعن الثقافة السياسية لأفراد المجتمع الريفي، فالثقافة السياسية ليست نسقا قيميا فرديا ولكنها نسق من القيم يرتبط بأفراد مجتمع معين، يكتسبون خبرات مختلفة إلى حد ما ، ولهذا فمن المتوقع دائما أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدرمن عدم التجانس تفرضه الاختلافات الجبلية أو الإقليمية أوالدينية أو الطبقية أو المهنية،وترتيبا على ذلك تشمل الثقافة السياسية على عدد من الثقافات الفرعية أبرزها: ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير وثقافة الكبار وثقافة الشباب ، ثم ثقافة الحضريين وثقافة الريفيين[41] .

---

[40] ـ أحمد بن محمد الشبعان:**معوقات التنمية الريفية وأثرها فى ضعف مشاركة المجتمع المحلى،دراسة تطبيقية على منطقة ضربة بالقصيم**،مجلة العلوم العربية الانسانية،جامعة القصيم، المجلد6،العدد2، 2013،المملكة العربية السعودية،ص885

[41] ـكمال التابعي:**مرجع سابق**،ص17،عن كمال المنوفي:**الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**،دار ابن خلدون،القاهرة، ط1980،1،ص24

كما تعرف الثقافة السياسية على أنها تلك القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أوغير مباشرة[42].

إن النسق السياسي بالمجتمع الريفي يتغير حسب تأثير البرامج والمشروعات المنفذة من قبل الحكومة في إطار التنمية الريفية ومختلف الإجراءات المتخذة لتنفيذها وتجسيدها على أرض الواقع،فالمشاركة السياسية تعد العملية الاجتماعية التي من خلالها يستطيع الفرد أن يلعب دورا في الحياة السياسية لمجتمعه القومي أو المحلي وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في تحديد الأهداف لذلك المجتمع ، وأفضل الوسائل الممكنة لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف[43]،وتتجلى مظاهرالمشاركة السياسية من خلال تقلد المناصب السياسية وعضوية الأحزاب والتصويت غيرها.

وقد تحدث ابن خلدون كثيرا عن المجتمع الريفي وسكانه وأقام مقارنة بين الحياة الريفية والحياة المدنية مسترعيا الإنتباه أكثر من مرة إلى أن هذه الأخيرة تأتي بالضرورة نتيجة للأولى إذ يقول:(فالبدو أصل المدن والحضر،وسابق عليهما ومتى حصل (البدوي)على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج إلى الدعة وأمكن نفسه إلى قيادة المدينة وهكذا شأن القبائل المتبدية كلهم)[44]،كما أن دراسة الجماعة البدوية أو المجتمع الريفي في مجموعة مثلا دون الاستناد إلى المرتبة تؤدي حتما إلى نتائج مزيفة فالكل مرتبط عند ابن خلدون، ولا يمكن إدراك ذلك الكل إدراكا جيدا إلا إذا كان محللا تحليلا ديناميا لذا كتب مؤلف المقدمة((...فطور الدولة من أولها بداوة)[45].

[42] -كمال التابعي :**مرجع سابق**،ص17

[43] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص293 عن عبد الهادي الجوهري:**دراسات فى علم الاجتماع السياسى**،مكتبة الطليعة،أسيوط،مصر،1979،ص88

[44] - عبد الغني مغربي،تر محمد الشريف بن دالي حسين:**الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**،المؤسسة الوطنية الجامعية للكتاب،ديوان المطبوعات الجامعية،1988،الجزائر،ص120

[45] عبد الغني مغربي:**مرجع سابق**،ص121

كما يعرف أيضا بأنه ذلك المجتمع الجزئي الذي تقوم في الحياة على استغلال الأرض أو الطبيعة بشكل مباشر،ويقوم على القرابة[46]، كما أن هنالك أسس يمكن تعريف المجتمع الريفي على أساسها وهي الأساس الإحصائي والأساس الوظيفي والأساس الإداري[47]:

- ✓ **الأساس الإحصائي:**حيث يتخذ الإحصائيون هذا الأساس لتصنيف الحالات البشرية وتحديد نسب سكان الارياف إلى مجموع السكان العام وقد شاع استخدام التعريف الإحصائي لأنه يبدو واضحا وسهلا،وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفي تعريفا إحصائيا حتى يسهل على القائمين بالتعداد العام أن يحددوا في جداولهم المناطق الريفية وتعريف الولايات المتحدة الأمريكية هذا هو اعتبار أن المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة ، أما إذا ما زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي حتى ولو كان يعمل بالزراعة ، وقد أقصى هذا التعريف بطبيعة الحال استخدام عدة تسميات للمجتمعات فهناك المجتمع الريفي غيرالزراعي والمجتمع الزراعي ،كما أن هناك المجتمع الزراعي غير الريفي.
- ✓ **التعريف الإداري:**وهو ما يعتمد على قرارأو إعلان حكومي رسمي يحدد الأماكن العمرانية التي تعتبر مدنا وتلك التي تعتبر ريفا، وفي بعض الدول يصدر مرسوما خاصا بكل مكان يحمل صفة المدينة تمييزا له عن الريف ويحدد فيه واجبات السكان وحقوقهم.
- ✓ **التعريف الوظيفي:**ويعتبرهذا التعريف من أكثر التعاريف تقبلا لدى الاجتماعيين والجغرافيين ،فإن أهمية المدينة أو الريف وفقا لهذا التعريف لا تتوقف على المساحة التي تشغلها أوعدد السكان الذين يقيمون فيها ، ولكنها تستند بالدرجة الأولى إلى الوظائف التي يمارسها سكانه،ويعد التعريف الوظيفي من أقرب التعاريف إلى طبيعة الحياة الاجتماعية في الريف والحضرلأنه يفرق بينهما على أساس الوظيفة الاجتماعية والتخصص المهني لكل من الريف والحضر، فالمدينة وفقا لهذا التعريف هي التي يشغل غالبية سكانها بالصناعة وأعمال التجارة والشؤون المالية والخدمات والمهن الحر،أما الريف فهو الذي يعيش معظم سكانه على الزراعة بأسبابها.

[46] - عبد المجيد عبد الرحيم:**علم الاجتماع الريفي**،مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة،1975،ص21

[47] - م.م نصير محسن عبد الحسين:**الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي**،مجلة كلية التربية الأساسية،مجلد 13،العدد60،العراق، 2009،ص ص 287،288

لقد ازداد الاهتمام حديثا بالمجتمع الريفي من قبل العلماء والباحثين وعلى الرغم من هذا الاهتمام إلا أنه ليس هناك اتفاق فيما بينهم على تعريف محدد لهذا المفهوم والسبب يعود إلى طبيعة المجتمعات التي تختلف من مجتمع لآخر،غيرأن هناك شبه اتفاق على تحديد بعض العناصر المشتركة لتحديد المجتمع الريفي،فالقرية في مجتمعاتنا النامية تعتبر نموذج له طريقة معينة في الحياة تعتمد أساسا على الزراعة،ويعرف ردفيلد(Red field)المجتمع القروي بأنه نموذج أو طبقة غير محددة تماما،ويذهب البعض مثل"ريموند فيرت" إلى أن اصطلاح المجتمع القروي ينطبق على كل مجتمع يتكون من عدد من المنتجين الصغار لغرض الاستهلاك[48]،ولعل الفرق بين المناطق الريفية والحضرية يختلف باختلاف المجتمعات وهناك معايير أو محكات لتحديد المجتمعات الريفية مثل:قلة كثافة السكان،وقلة التباين الاجتماعي،ونقص معدلات التغير الاجتماعي،وانتشار الزراعة كمهنة أساسية[49]،ويعرف المجتمع المحلي على أنه:"جزء من المجتمع الوطني أو القومي ،يضم مجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية معينة ينشأ بينهم تبادل اقتصادي أو تضامن اجتماعي أو تنظيم سياسي، وتجمع بينهم خصائص مشتركة ، تميزهم عن غيرهم من أفراد المجموعات الاخرى، وتوافق في المصالح والغايات الأساسية[50]،أما "ماكيفر"فيعرف المجتمع المحلي بأنه جماعة صغيرة أو كبيرة يعيش أعضاؤها معا بطريقة يترتب عليها ممارسة ظروف حياة مشتركة،والمعيار الأساسي لتحديد المجتمع المحلي هو إمكانية قضاء الإنسان معظم حياته داخل المجتمع فالفرد لا يستطيع أن يقضي معظم حياته داخل قرية أو مدينة[51]،ويعرف المجتمع المحلي أيضا بأنه تجمع من المواطنين يعيشون معا فوق منطقة من الأرض يؤلفون جماعة اجتماعية ، ويتحقق ذلك من خلال ارتباطهم فيما بينهم عن طريق من الروابط والعلاقات ، واشتراكهم في مصالح مشتركة وفي أنماط مقبولة من المعاييروالقيم وفي إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى[52]،كما يشير هربرت سبنسر(H-Spencer) أن المجتمع الريفي هو مجتمع زراعي يتميز

[48] - محمد عاطف غيث:**القرية المتغيرة،(القيطون بمحافظة الدفيلية)،دراسة في علم الاجتماع القروي**،دار المعارف،القاهرة،1964،ص25

[49] محمد عاطف غيث:**قاموس علم الاجتماع**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1974،ص25

[50]- كامل عمران: **مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي**،مجلة العلوم الانسانية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، العدد الخامس، ديسمبر2003،ص20

[51] - ماكيفر،تر السيد محمد العزاوي:**المجتمع**،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،1981،ص568

[52] - محمد علي قطان:**دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر**،دار الجيل للطباعة،القاهرة،1979،ص193

بالبساطة وعدم التعقيد ولا يتأثر بالتأثيرات الخارجية فدرجة التأثير ضعيفة[53]،ويرى دوركايم(Emile Durkheim) أن المجتمع الريفي يتميزبالبساطة في الحياة والبساطة في الإنتاج والمهنة التي يمارسها هي الزراعة والرعي التي تتميز بضآلة التخص وتقسيم العمل،وأنه مجتمع يفتقر إلى العنصر التكنولوجي الذي يحرك الحياة الاجتماعية وعلاقات العرف والتقاليد وقواعد الجماعة هي المهيمنة على المجتمع[54]،وأشار فريناند توينز(Fredinand Toennies) إلى نموذجين في الدراسات الحضرية الريفية وهما المجتمع المحلي الصغير(المجتمع الريفي)والمجتمع الكبير(المجتمع االحضري)، كما يرى أن النمط الاقتصادي للمجتمع الريفي قائم على الزراعة أما المجتمع الحضري فالتجارة فيها محل الصدارة[55].

2- مفهوم المجتمع الريفي حسب المنظمات والهيئات الدولية:

لقد تناولت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية مفهوم المجتمع الريفي وسنورد جملة من هذه المفاهيم:

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU):**

وضعت هذه المنظمة معيارا كميا للتمييز بين الريف و الحضر ، على أساس الحجم السكاني حيث اعتبرت أن التجمعات السكانية تكون ريفية إذا قل عدد سكانها عن 2000 نسمة، إضافة إلى أنها لا تبعد عن جاراتها بمسافة 200 متر (أي بين تجمعين سكانيين مسافة2000 متر) وإذا زاد عدد السكان عن 2000 نسمة فهو مجتمع حضري[56].

[53] - عبد الحميد بوقصاص:**النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي-الحضري**،مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية،قسنطينة،بدون تاريخ،ص ص 21،22

[54] - عبد الحميد بوقصاص:**مرجع سابق**،ص ص24،26

[55] - عبد الحميد بوقصاص:**مرجع سابق**،ص ص31،28

[56]- محمد نبيل جامع:**علم الاجتماع الريفي والتنمية**،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،2010،ص74

- **تعريف منظمة الزراعة والتغذية واليونيسكو(UNISCO, FAO):**

كما يعرف المجتمع الريفي حسب منظمة الزراعة والتغذية واليونسكو(UNISCO, FAO) هو المجتمع الذي يعيش في تجمعات سكانية التي عددها لا يتجاوز 10 آلاف نسمة متواجدون في مناطق ريفية بها مزارع ومراعي وغابات وأشجار وجبال ،وقد تكون صحاري،كما أن نشاطهم الأساسي هو الزراعة وبأجور ضعيفة ومنخفضة[57].

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):**

تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعريفها للريف ثلاث معايير وهي[58]:

أ- معيار الكثافة السكانية وأهمية التجمعات السكانية :تتميز المناطق الريفية بضعف الكثافة السكانية والتي تقدرها المنظمة ب 150 فرد/كلم^2 ، إضافة إلى صغر حجم التجمعات وتفرقها بين بعضها البعض، أن هذا التعريف لا ينطبق على بعض الدول، فالهند مثلا يقطنها أقل من 50فرد/ كلم^2 ، كذلك أن أكثر المناطق كثافة زراعية بالهند لن تدرج تحت تعريف(OCDE) للريف بالرغم أنها ريف.

ب-تتميز بالبعد عن المدن والأسواق الحضرية.

ت- الزراعة هي النشاط الرئيسي في الريف وتتميز بضعف الأراضي المخصصة للبناء والعمران.

ث-البناء الاجتماعي تقليدي وبسيط تسوده العرف والتقاليد ويشتركون في الهوية والذمة.

---

[57] - Claude Sauvageot et Patricia Dias Da Graça:**inducateurs pour la planification de l'education pour les population rurales**,un guide pratique :FAO-UNESCO-IIPE, juillet2005,p15

[58]- هاشمي الطيب:**التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفي في الجزائر**،رسالة دكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2013-2014،ص ص16،17

ثانيا: خصائص المجتمع الريفي:

إن المجتمع الريفي كما أسلفا مسبقا هو جماعة من الناس يعيشون في مكان محدد المعالم الجغرافية ألا وهو القرية ، ويسهمون في حياة واحدة ويشتركون بقواعد من الثقافة الاجتماعية من حيث النظم والأعراف والتقاليد المجتمعية ، والمجتمع عامة هو تلك المجموعة التي تعيش معا بصفة القرابة والصداقة والجواروتعمل سوية كوحدة اجتماعية متصلة ، وكما أسلفنا فالأفراد المكونين للمجتمع الريفي يعيشون معا ويعملون غالبيتهم في الزراعة والحقول،وقد اتفق علماء الاجتماع والأنتربولوجيا من خلال ملاحظاتهم ومختلف البحوث والدراسات الميدانية على أن للمجتمعات الريفية مجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن بقية المجتمعات نذكر منها:

- **صغر حجم المجتمع الريفي:**

يتميز المجتمع الريفي بكثافة سكانية قليلة مع وجود مزارع مفتوحة وأراضي زراعية شاسعة،بينما يتميز المجتمع الحضري بكثافة سكانية أكبر في نفس المساحة والزمان ، فإذا أردنا تحديد طبيعة المجتمعات على أساس الكثافة السكانية نجد أن الحضرأعظم كثافة من المجتمع الريفي[59]، كما أن معيار الكثافة السكانية يعد أحد أهم الخصائص التي على أساسها يتم التفرقة بين المجتمع الريفي والحضري، ففي الجزائر فإنه تعتبر كل بلدية حضرية تلك التي لها الخصائص التالية:

- ✓أن يكون الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000نسمة.
- ✓أن تضم أكثر من 1000 عامل غير زراعي وفي مختلف النشاطات[60].
- ✓المعيار الإداري باعتباره حضريا كل مراكز الولايات والدوائر باستثناء تلك التي تضم أقل من 2000 نسمة.
- ✓وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية والتربوية[61].

وعليه فإننا قمنا بإعطاء الخصائص المتعلقة باعتبار البلدية حضرية حتى يمكن التعرف على الريفية ، باعتبارأن الريف معرف بالنفي ، أي أن كل بلدية ليست حضرية هي

---

[59] - عبد المجيد عبد الرحيم:**مرجع سابق**،ص ص 27،28

[60] - عبد اللطيف بن أشنهو،تر عبد الحميد أتاسي:**الهجرة الريفية في الجزائر**،مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي،المؤسسة الوطنية،المطبعة التجارية،د ت،ص152

[61] - رشيد زوزو:**الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر(1988،2008)**،رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة،2008،الجزائر،ص19

ريفية،كما تعد الهجرة من الريف إلى المدينة أحد أهم الأسباب المؤدية إلى صغر حجم الكثافة السكانية في الريف فقد خفضت الهجرة الريفية من ضغط السكان على موارد العيش في الريف[62]،و بالرجوع لتاريخ المجتمع الجزائري فالنزوح الريفي الحضري يعبرعن حقيقة اجتماعية اقتصادية وهي الحركة نحو المناطق الحضرية ،وهو يشكل بالتالي عاملا مهما في زيادة نمو التحضر في المجتمع ، والتي من خلالها لا يمكن تكميم التدفق نحو المدن ، بالإضافة إلى ذلك فإن سكان الريف سواء المالكين أو العاملين في الفلاحة وجدوا أنفسهم أمام معضلة الضرائب والمضاربين،ونظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها فماكان منهم إلا الخضوع لهذه الظروف المجحفة وبيع أو ايجار ملكياتهم رغم صغرها ، وعلى هذا وجد الفلاح الجزائري نفسه في وضعية قلقة جدا وبالتالي كان لزاما عليه البحث عن بدائل كان منها النزوح نحو المدن لبيع قوة عمله أو الهجرة إلى الخارج أو الهجرة الموسمية للعمل في مزارع الكولون لقاء أجر زهيد.

إن المجتمع الريفي حسب العديد من التعاريف هو ذلك المجتمع الذي يقل عدد أفراده عن عدد معين في حين أن المجتمع الحضري هو الذي يزيد أفراده عن نفس العدد كما أسلفنا،وذلك بغض النظر عن معايير وأسباب أخرى،فازدياد حجم السكان يؤدي بالضرورة إلى مجموعة من المعطيات والمتغيرات التي يجب أن تواكب هذا التطور في حجم السكان على غرار بناء واستحداث مرافق ومؤسسات اجتماعية واقتصادية وترفيهية لتلبية متطلباته، ولعل من بين أهم الدول التي تأخذ بمعيارحجم السكان للتفرقة بين المجتمع الحضري والريفي نجد الولايات المتحدة الامريكية والتي تجعل الرقم الفاصل بين المجتمعات السكانية الريفية والحضرية هو 2500 نسمة،حيث إذا زاد عن هذا كان التجمع حضريا وإذا قل كان ريفيا[63].

[62] - عبد المنعم شوقي:**<u>مجتمع المدينة،الاجتماع الحضري</u>**،ط7،دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان، ،1981،ص239

[63] - عبد القادر القصير:**الهجرة من الريف إلى المدينة**،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،1992،ص34

إن الملاحظ أن الفئة الكبرى المشكلة للريف هم الخماسون فهم يمثلون البؤس الأكبر من خلال وقوعهم تحت طائلة الاستغلال البشع أكثرمن أية فئة اجتماعية أخرى ذلك لأن الاستغلال في أوساط هذه الفئة كان جماعيا تقريبا، بحيث يشمل كل أفراد العائلة نساء ورجالا،وبذلك فإن النزوح الريفي يشكل الملاذ والمتنفس للإنسان الجزائري وأحيانا للهجرة الخارجية[64]،وتجدر الإشارة إلى أن الفترة ما بين 1970-2001 قد تميزت بهجرة أعداد كبيرة من سكان الريف إلى الحضر تراوحت بين 25 % إلى 50 % من سكان الريف ، وذلك بالنسبة لمعظم البلدان العربية نتيجة عدم توفرفرص العمل المناسبة ونقص الخدمات في المناطق الريفية مما أدى إلى اكتظاظ المدن وتزايد معدلات البطالة[65]،وبصفة عامة فإن الهجرة من الريف إلى المدينة تعد من بين أهم أسباب انخفاض حجم السكان ولعل من العوامل التي تدفع السكان إلى الهجرة نجد:

- ✓ انخفاض معدلات الدخول في الؤيف وانخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.
- ✓ زيادة نسبة البطالة وهو مانجده أقل نسبة في المدن نتيجة تواجد المناطق الصناعية والمناخ الملائم لرواج جميع النشاطات الاقتصادية، كما أن تركز رؤوس الأموال والاستثمارات في المدن من بين أهم عوامل الجذب التي يسعى السكان من خلالها إلى الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ✓ الوضع الأمني غيرالمستقر في بعض البلدان لاسيما الجزائر،والتي كان للعشرية السوداء السبب الرئيسي في النزوح الريفي بحثا عن الطمأنينة والاستقرار.

---

[64] - عبد الحميد بوقصاص:**تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية (الريفي-الحضري)**،مجلة البحث والدراسات،في العلوم الانسانية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، عدد04، ماي 2009 ، ص295

[65] - محمد بن سليمان السكران،صديق الطيب منير:**الهجرة الريفية الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية**،جامعة الملك سعود،السعودية،17 جوان 2009 ،ص06 عن الموقع الالكتروني http://repository.ksu.edu.sa/، تاريخ الولوج الى الموقع:2014/03/12

- **الزراعة كأساس للإقتصاد الريفي:**

تعد الزراعة المهنة التي تكسب الحياة الريفية الكثير من السمات والخصائص المميزة ، وتشمل العمل بالزراعة على النباتات وتربية الحيوانات الأليفة كما تتميز بالخدمات غيرالإنتاجية في حد ذاتها كتجارة التجزئة والبيع بالأسواق والحوانيت وغيرها من النشاطات المرتبطة في غالب الأحيان بالزراعة،وقد أشار ابن خلدون في هذا الشأن إلى أن الزراعة هي المورد الرئيسي لقيام اقتصاد المجتمعات الريفية والتي يحققون من ورائها حاجاتهم المختلفة حيث كتب ابن خلدون في هذا الصدد:"....وإنما توجد لديم في مواطنهم أمور الفلح،وموادها معدومة ومعظمها الضائع،فلا توجد لديهم بالكلية من نجار وخياط وحداد،وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلح وغيره ، وكذا الدنانير والدراهم مفقودة لديهم ، وإنما بأيديهم أعواضها من مغل الزراعة وأعيان الحيوان أو فضلاته ألبانا وأوبارا وأشعارا وأهابا مما يحتاج إليه أهل الأمصار ، فيعوضونهم عنه بالدنانير والدراهم إلا أن حاجتهم إلى الأمصار في الضروري وحاجة أهل الأمصار إليهم في الحاجي والكمالي[66].

وتعد الزراعة ذلك العمل الذي به يتم استخدام مختلف القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجيات البشرية،كما أن الزراعة ليست فقط أرض وزروع نباتية وحيوانية بل أيضا الفرد داخل الريف وأسرته فأولئك هم الذين يقومون بتوفير مختلف الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والذين لا تقل أهميتهم عن أهمية المحاصيل والأرض وعليه فإن الزراعة الناجحة تعتمد على 03 عناصر رئيسية وهي:

- **النجاح التكنولوجي**:بمعنى النجاح الزراعي من الناحية الفنية بما تتضمنه هذه الأخيرة من آلات ومعدات وتقنيات تكنولوجية حديثة.
- **النجاح الاقتصادي**:بمعنى النجاح في عملية تسويق المنتجات ومختلف المحاصيل الزراعية.
- **النجاح الاجتماعي**:بمعنى النجاح في الحياة الاجتماعية بما تتضمنه من حياة سعيدة ورغدة وتحقيق مستوى معين من الرفاهية.

[66] - عبد الغني مغربي:**مرجع سابق**،ص125

وتلعب الزراعة دورا هاما في اقتصاديات المجتمعات الريفية باعتبارأن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع بصفة عامة ، وانتظام وانسياب المحاصيل الزراعية أمرلا بد منه لتحقيق التنمية الريفية ومنها تحقيق التنمية الشاملة،وتعتبرالزراعة أيضا حجر الأساس بالنسبة لأغلب اقتصاديات مجتمعات الدول النامية،ورغم أن الجزائر من تلك الدول إلا أن اعتمادها على الثروة النفطية جعلها لا تركز بالشكل الكبيرعلى الزراعة ، رغم كما أشرنا سلفا أنها أساس قيام اقتصاد المجتمع الريفي،كما تلعب الزراعة دورا في مد الإنسان بمعظم غذائه وكسائه ، وفرصة للفرد في توفير منصب عمل ، حيث تشيرالإحصائيات إلى أن حوالي ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الزراعة ،وتأييدا لذلك يكاد يجمع الاقتصاديون على أن التنمية الزراعية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية[67].

كما تعتبرالزراعة وفلاحة الأرض أهم ما يعتمد عليه الفلاحين ومجتمع الريف عامة ، وفي هذا الشأن يشير "كروبر"وهو أحد الأنتربولوجيين والذي لخص خلال تعريفه للريفيين في قوله"... أنهم أولائك المزارعين الذين لا يستطيعون الحياة دون الاتصال والاعتماد على الأسواق والمراكز الحضرية..."ورغم أن كروبراشتق تعريفه من المجتمعات الريفية الأمريكية والأوروبية[68]، إلا أن التعريف يؤكد على اعتماد سكان الريف على الزراعة كمورد رئيسي لمعيشتهم.

- **بساطة القرى الريفية وعدم التعقيد(المباني والمنشآت):**

تعد القرية ذلك المجال الذي تسيطر عليه مؤسسات تقليدية والتي تكون علاقة القرابة أساسا لتشكيل مختلف الروابط الاجتماعية(جماعة،زوايا...الخ)،والعمران البدوي مرتبط بالبادية التي هي مفهوم ذو معنيين اقتصادي وجغرافي ، ومن ثم فإنها تدل على السهل والجبل كما تدل على الصحراء ، وقد قدم ابن خلدون تصنيفات خاصة بالبداوة وهي تتضمن أنواعا اجتماعية ثلاثة هي: البدو الأقحاح،نصف البدو أو المنتجعون وأخيرا المزارعون، وهذه الجماعة الأخيرة تتألف من فلاحين يمتهنون الزراعة غالبهم، هذه تدفعهم بالضرورة

---

67 - فوزية غربي:**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاد،جامعة منتوري قسنطينة،2007،2008،ص20
عن محمد مدحت مصطفى:**مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني،مصر،2000،ص44

68 - علي عمار: **سمات المجتمع الريفي المغاربي**، عن الموقع الالكتروني http://www.alnoor.se/، تاريخ الولوج الى الموقع:2015/07/22

إلى الاستقرارفي مكان معين[69]،وعليه فإن ابن خلدون أعطى أهم خصائص القرية التي تنفرد بها عن غيرها من المجتمعات الحضرية ،ونلمس هذا الأمر بشكل أساسي من خلال العلاقات الاجتماعية السائدة فيه والتي تتميزعن غيرها بشكل كبير، كما أن السلطة التقديرية في الحياة القروية تستمد مشروعيتها من العادات والتقاليد هذه الأخيرة التي تعتبر بمثابة الضابط للمجتمع وأفراده.

إن القرية هي ذلك التجمع العمراني لسكان الريف والذي تتركز فيه مساكنهم وخدماتهم الاجتماعية ، كما أنها تعتبر تجمع سكاني دائم في منطقة جغرافية محدودة حيث يقيم السكان في مساكن متجاورة وتربطهم ببعض علاقات اجتماعية قوية ويعمل نسبة كبيرة منهم بالزراعة وحيث توجد عدد قليل نسبيا من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم من سكان البلدان الريفية المجاورة[70]،وبالرجوع إلى عالمنا الاجتماعي ابن خلدون نجد أن العمران عنده يشكل مجموع مركبات البنيات التحتية والفوقية للمجتمع،ويضيف أن العمران نوعين إذ يقول :"ومن هذا العمران ما يكون يدويا،وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل المنتجعة في القفار وأطراف الرمال ومنه ما يكون حضريا،وهو الذي بالأمصاروالقرى والمدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها[71].

- **وجود الظاهرة الموسمية في المناطق الريفية:**

وتتعدد الظاهرة الموسمية على غرار العمالة الموسمية،الإنتاج الموسمي،الدخل الموسمي...الخ،فطبيعة العمالة في القطاع الزراعي يكون موسميا ، أي بمعنى في فترات غير مستمرة وعليه فإن معظم العاملين بهذا القطاع هم في بطالة موسمية،ولعل طبيعة هذا العمل واتسامها بالموسمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج والدخل، بمعنى أنه إذا كان العمل موسميا فبالضرورة فإن الانتاج المرتبط به يكون موسميا ومثله الدخل وغيرها من الأنشطة والظواهر.

[69] - مغربي عبد الغني:**مرجع سابق**،ص132

[70] - جاسر محجوب:**القرية المصرية قديما وحديثا**،عن الموقع الالكتروني:kenanaonline.com/users/yasser،تاريخ الولوج الى الموقع:2013/02/24

[71] - مغربي عبد الغني:**مرجع سابق**،ص127

بالرجوع إلى الخاصية السابقة للمجتمع الريفي وهو اعتماده على الزراعة باعتبارها المهنة الغالبة لأفراده نجد أن من بين أهم خصائص هذه الأخيرة هي الموسمية ولعل الموسمية فيها تتجلى في مختلف المنتوجات التي يتم الحصول عليها ، والتي ترتبط بفترات زمنية مختلفة فالقمح مثلا لايتم الحصول عليه إلا في الصيف ومهنة الحرث لا تكون إلا في الشتاء حتى يتسنى زرع البذور ، وأيضا بعض المنتوجات والخضر التي لا يتم غرسها أو إنتاجها إلا في مواسم محددة ،وكل ذلك مرتبط بالطبع بدخل الفرد أي أنه يحصل على دخل موسمي حسب طبيعة كل موسم وما يرتبط به هذا الموسم من نباتات أو منتجات ،ويؤثر أيضا تقلب الطلب في مستوى الأجور الزراعية على مدى مواسم السنة الزراعية وبذلك تتحدد كثير من القدرات الاقتصادية والاجتماعية للعمال الزراعيين بموسمية الإنتاج ويحدث العكس تماما في نواحي النشاط الاقتصادي الغير زراعي إذ يستمر الانتاج بمعدل ثابت طوال العام ،وبالتالي يستمر الطلب على العمال وتستقر أجورهم إلى حد كبير بالنسبة لأجور العمال الزراعية[72].

إن ظاهرة الموسمية من أهم الظواهر في تكييف الطبيعة للنشاط الاقتصادي الزراعي، فإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وتتابعها في دورة زراعية معينة يحدد ضرورة زراعتها في مواسم محددة ، لذا كان الطلب عن العمل متغير وموسمي حسب توقيت القيام بكل عملية من العمليات الزراعية في المواسم المحددة[73].

- **خبرة أهل الريف بالطبيعة والنواحي البيولوجية أكثر منها في المدن:**

إن الفرد داخل المجتمع الريفي على نقيض المجتمع الحضري أو المدينة ، يتعرض لعوامل طبيعية مختلفة بشكل مباشر، فالأعمال التي يمارسها داخل الريف هي التي تتحكم فيه وتجعله مرتبطا بهذه العوامل وعليه فإن مختلف الأعمال التي يمارسها داخل الريف على غرارالعمل الزراعي والصيد في الأماكن المفتوحة،كل ذلك تتطلب مساحات شاسعة نسبيا وعلى أساس ذلك فإن الفرد داخل المجتمع الريفي هوالأقرب إلى الأرض لممارسة مهنة الزراعة ومن الحيوانات لممارسة مهنة الصيد وهكذا...، وبناء على كل ذلك فإن أهل

[72] - غريب سيد أحمد وآخرون:**مجتمع القرية**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1994،ص ص 03،04

[73] - عبد الرحمن سوالمية:**استراتيجية التنميةالريفية المستدامة- البناء الريفى انموذجا**،مذكرة ماجيستير،قسم علم الاجتماع،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2009،2010،ص25

الريف لهم خبرة كبيرة في التعامل مع مختلف العوامل الطبيعية ومختلف الظروف والأحوال المتعلقة بطبيعة المنطقة وجغرافية المكان.

- **ارتباط الثقافة الريفية بالعادات والتقاليد والقيم:**

إن العادات والتقاليد في المجتمع الريفي تعد من المقدسات التي وجب عدم المساس بها ، حيث تحتل مكانة كبيرة في نفوس أفراده ، كما أنها تعتبر بمثابة القوانين التي وجب احترامها وعدم تجاوزها ،ولعل مفهوم القيم مرادف لمفهوم النفع أو"اللائق" وهناك من يقول أن القيم هي الأفكار الاعتقادية المتعلقة بفائدة كل شيء في المجتمع وقد تكون صحة جسمية أوزيادة في الذكاء أو كل شيء حسن يسعى إليه الإنسان[74]،فالقيم تعتبر الإطار المرجعي للسلوك الفردي والجماعي[75].

كما تعبر القيم على أنها معتقدات تحدد كيف يجب أن نتصرف وأهمية أهدافنا[76]،فالإنسان مهما كان مستواه لا يستطيع أن يعيش بدون قيم ويترك البحث عما هو أسمى في نظره من القيم الحاصلة له لأن القيمة في النهاية هي كل شيء بالنسبة له[77]،وتبعا لذلك فإن القيم داخل المجتمع الريفي ترتبط بعدة عوامل لا سيما منها الأرض التي تمثل لهم ملهم وأساس الحياة وأحد أهم أسباب وجودهم كما أن قداسة الأرض عندهم ترتبط بقداسة "العرض"، وتقاس مكانة الأسرة داخل الريف بمالها من أراضي ومن ذكور خاصة لأنهم يمثلون المورد البشري الذي يعتمدون عليه في خدمة الأرض واستخراج خيراتها من جهة والقوة الاجتماعية التي ينظر إليها من باقي الأسر من جهة أخرى.

---

[74] - فوزية ذباب:**القيم والعادات الاجتماعية**:دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1961،ص ص 19،21

[75] - عبد الهادي الجوهري وآخرون:**دراسات في التنمية الاجتماعية- مدخل اسلامي-**،المكتب الجامعي الحديث،الأزاريطة،مصر،1999،ص196

[76] - بن منصور اليمين :**دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية**،رسالة ماجيستير،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2009-2010 ،ص23

[77] - مراد زعيمي:**النظرية العلم اجتماعية- رؤية اسلامية**،رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة،1997،ص222

أمـا العـادات فـإن مفهومهـا يتعـدى التكرارلعمليـة معينـة،أو النشـاط اللاشـعوري واللاواعـي لعملية ما،والنـاتج عن تكرارفعل حتـى ولوكـان فعلا اجتماعيا ، وعليه فمفهوم العادة أضيق من المفهوم الاجتماعي لهذه الكلمة[78]،وتنقسم العـادات التـي يكتسبها الفرد إلـى عادات فردية وأخرى جماعية ، فالفردية منها هي تلك الظواهر الشخصية والتـي يمكن أن تتكون بمعزل عن المجتمع علـى غرار ملبس الفرد وطريقة كلامه ونظافته وغيرها،أما العادات الاجتماعية فهي التي يمارسها عدد كبير من الأفراد ويمكن أن تصبح عـادة جماعية ومـن الصـعب علـى أفرادهـا الخـروج علـى مقتضـياتها لأنهـا تسـتمد قوتهـا مـن الضـرورة الاجتماعيـة، وتـؤدي بعـض هـذه العـادات الاجتماعيـة إلـى تعزيـز وحـدة المجتمـع وتقويـة الروابط بين أفراده مثل آداب السلوك العام وآداب الحديث والمائدة وصلات ذي القربى ، وبعضها سلبي وينتج الفرقة بين أبنـاء المجتمع مثل العـادات الخرافيـة وتعـاطي المخـدرات والخمور،وهناك من الأسباب والعوامل ما يساعد على تقوية سلطة العـادات الجماعيـة منهـا صـغر حجـم المجتمعـات وانعزالهـا وصـرامة النظـام العـائلي فيها،وسـيادة نظـام الهرميـة الطبقيـة،وتميل العـادات الجماعيـة إلـى الجمـود ومـع ذلـك فالعـادات الجماعيـة قابلـة للتطـور والخـروج علـى قوالبهـا الجامـدة والقديمة،فقد انتقلت الأشكال الاجتماعيـة مـن البسـاطة إلـى التعقيد وتطـور نظـام الأسـرة مـن حيـث الوظيفـة والنطـاق وزادت موجـات الهجـرة الداخليـة وتقدمت أساليب جديدة، استخدم فيها الانسان التكنولوجيا الحديثة ممـا أدى إلـى مـوت بعض العادات الجماعية القديمة ونشوء عادات فردية بديلة عنهـا وبـالعكس[79]،وقد أكد ابن خلدون على أهمية العادات الاجتماعة حيث يقول"...إن الانسان ابن عوائده ومألوفه،لا ابن طبيعته ومزاجه،وعليه كل مجتمع يعيش فـي محيط جغرافي معين ، وهذه البنيـة الماديـة تـؤثر فـي طريقة عيش الناس إلى حد ما عرفهم وعوائدهم[80]،أما التقاليد فهي تمثل عناصرالثقافة التـي تنتقل من جيل إلى جيل عبر الزمن وتتميز بوحدة أساسية مستمرة[81] ، وهي نمط سلوكي يتميـزعن العـادة بـأن المجتمـع يقبلـه عمومـا دون دوافـع أخـرى عـدا التمسـك بنسـق

[78] - عاطف عطية:**المجتمع،الدين والتقاليد،بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة**، منشورات جروس برس،طرابلس، لبنان، 1993،ص48

[79] - جلال مدبولي:**الاجتماع الثقافي**،دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة،1979،ص ص 79،80

[80] - عبد الغني مغربي:**مرجع سابق**،ص127

[81] - أحمد زكي بدوي:**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان،لبنان،1987،ص398

الأسلاف[82]،وعليه فالتقاليد تعبرعن مدى ارتباط حاضر الفرد بتراثه المادي والروحي، ومحاولة إعادة انتاجه ماديا وروحيا بإقامة مختلف الاحتفالات في مناسبات محددة،كما أن هناك ارتباط بين الثقافة الريفية وهذه العادات والتقاليد ، على اعتبارأن هذه الأخيرة هي ضوابط اجتماعية تسير الأفراد والجماعات دون اشتراط قناعات فردية كاملة وتوجههم لأهداف الجماعة في مختلف تعاملاتهم مع غيرهم داخل المجتمع الريفي.

- **التمسك بالمعتقدات الدينية:**

لم يكن الدين أبدا منفصلا عن الحياة الاجتماعية ففي كل الديانات سواء كانت من قبيل الوحي الإلهي أو من وضع البشر نجد اختراق ديني للنظم الاجتماعية ،يؤثر في القيم والأخلاق والعادات والتقاليد والآداب،مع تفاوت في الشمول والعمق،ويبقى الدين حتى في صورته البشرية الأسطورية مطلبا فطريا وضرورة اجتماعية لأنه يلبي حاجة الإنسان الفطرية للاعتقاد ، ولأنه كذلك يمثل أكبرعامل ضبط اجتماعي يضمن تماسك المجتمع واستقرارنظامه ، والإسلام وحده من بين كل الديانات التي عرفتها البشرية يملك من بين ما يملك من الخصائص والمميزات خاصة التوحيد الخالص الذي يجعل منه الدين الحق المناسب للفطرة البشرية،ولما جاء الإسلام يحتوي العقيدة والشريعة والعادة دون فصل بينها،فهو بذلك يمثل منهاجا كاملا متكاملا للحياة،وقد أقام في الوقت ذاته منظومة أخلاقية وقيمية تستجيب لمطالب الفطرة البشرية،فالأخلاق الاسلامية ترتفع بالإنسان إلى مستوى التكريم الإلهي وتعمل على تناسق مصالح الفرد وتكاملها مع مصالح المجتمع وهيئاته ومؤسساته بهدف تحقيق الأمن والسعادة للفرد والمجتمع على السواء ، والقيم الإسلامية تجعل منه إنسانا كاملا الذي تصيرحياته روحانية موقوفة على خدمة المطلق والجهاد في سبيله[83].

---

[82] - أيكه هولتكرانس،تر محمد الجوهري وحسن الشامي:**قاموس مصطلحات الانثربولوجيا والفلكلور**،دار المعارف،القاهرة،مصر،ط2 ،1973،ص125

[83] - مراد زعيمي:**مرجع سابق**،ص ص 232،233

إن المعتقد الديني هو ذلك الذي يحدد حقيقة المجتمع ويميزه عن غيره من المجتمعات وعلى إثره تحدد الضوابط وتوضع الموازين ويشير "محمد شلتوت" في هذه النقطة أنه:"تحتل العقيدة مكانة كبرى لدى كل إنسان حتى الملحد،ولدى كل المجتمعات حتى تلك التي لا تعترف بالأديان،وتعد العقيدة الوجه الأساسي لسلوك الفرد،حيث تتحول إلى موجهات قيمية تترجم إلى واقع سلوكي،فالمعتقدات هي التي تحكم وتصيغ وتحدد القيم وهذه الأخيرة هي التي تحدد مسارات السلوك وتضبطه وتحكمه وتوجهه[84]،والمتتبع لطبيعة المجتمع الجزائري عبرالتاريخ يرى بأن الدين الاسلامي قد انتشر في الريف الجزائري في بدايات انتشاره لعدة أسباب منها[85]:

- ✓ القيم التي احتواها الدين الاسلامي تعتبر نموذجا اجتماعيا مقبول لدى سكان الريف المعروفون بحبهم للأرض ، ومقاومتهم للأجانب عنها.
- ✓ هذا النموذج يتمثل في قيم كثيرة تتوافق بين طبيعة البناء الاجتماعي للريف في تلك الحقبة الزمنية وبين قيم الدين الاسلامي كقيم التضامن والتكافل والدفاع والذود عن الأرض.

وعموما فإن المجتمعات الريفية أكثرالمجتمعات تمسكا بالمعتقدات الدينية مقارنة بالمجتمعات الحضرية ، وهنا وضع "هواربيكر" ثنائية اجتماعية تحدد طبيعة كل من المجتمع الريفي والحضري مركزا على جانب الدين وتتمثل هذه الثنائية في "النموذج المقدس والنموذج العلماني"[86] ، معتبرا أن النموذج المقدس هومايميزالحياة الريفية من خلال ارتباط سكان الريف بالقيم الدينية وتفسيرجل الظواهرالمعاشة من خلال التفسيرات الغيبية والابتعاد عن التفكير العقلاني ، وهذا الارتباط الكبيربالدين يجعل الإنسان في الريف يتمسك بقيم التضامن والتعاون والصدق والوفاء والكرم وغيرها من الصفات النفسية والاجتماعية التي تعتبر قانون الحياة الاجتماعية في الريف[87].

---

[84] - مراد زعيمي:**مرجع سابق**،ص 247

[85] -كريمة بوحريق:**تغير البناء العائلي في المجتمع الجزائري**،رسالة ماجيستير،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009- 2010،ص70

[86] - غريب محمد سيد أحمد:**علم الاجتماع الريفي**،دار المعرفة الجامعية،مصر،1982،ص117

[87] - عدلي علي أبو طاحون:**علم الاجتماع الريفي**،مكتب الجامع الحديث،مصر،1997،ص31

في حين أن المجتمع الحضري هومجتمع علماني يفصل واقع الحياة المعاش عن الـدين،ويرتكزفي تفسـير الظواهرالاجتماعية والسياسـية والاقتصـادية والنفسـية علـى التفكيرالعقلاني والمنطقي، متجنبا الوقوع في التفسيرات الدينية، كما يؤكد "ريدفيلد" أن الريف يتميز بالصغر والعزلة والتجانس والأمية ، ويربط بين أفراده إحساس قوي بالتضامن والسلوك فيه تقليدي،وفي هذا المجتمع يطغى كل ما مقدس على ماهو علماني[88].

وفقا لكل ما سبق فإن التمسك بالعقيدة الدينية هوأول الخصائص المميزة لسكان الريف عن سكان الحضر ، والتي يمكن ملاحظتها بسهولة،وهذا لايعني ابتعاد أهل الحضرعن تلك الأمور الدينية ، ولكن الأمر يتعلق هنا بالدرجة فقط ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الحياة في هذه المجتمعات، فالفلاح بحكم إمكانياته وظروفه يعمل ويزرع وينتظرحتى يجني هذه الثماروبقف أمام كل هذا متفكرا في خلق الله القادر[89].

- **وجود الضبط الاجتماعي:**

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه "مجموعة القيم والمعاييرالتي من خلالها وبواسطتها يمكن تسوية الصراعات التي تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينها،أما الأنماط الأساسية للضبط الاجتماعي فهو (العرف والقانون ،الدين والأخلاق والرأي العام)،ويشكل النظام التعليمي أيضا أحد وسائل الضبط الاجتماعي ، بالإضافة إلى النظام السياسي والمؤسسة الأسرية(الأسرة) وكثيرمن التنظيمات والمؤسسات المتخصصة الأخرى[90]، كما أن الضبط الاجتماعي يعني سلوك الأفراد في حدود القيم المتعارف عليها وينقسم إلى نوعين الضبط الاجتماعي الداخلي والضبط الاجتماعي الخارجي[91]:

[88] - عدلي علي أبو طاحون:**مرجع سابق**،ص31
[89] -عبد المنعم بدر:**مجتمعنا الريفي**،دار المعارف،القاهرة ،مصر،1973، ص143
[90] - م م نصير محسن عبد الحسين:**مرجع سابق**،ص285
[91] - أحمد أبو زيد:**البناء الاجتماعي**،مدخل لدراسة المجتمع،المكتبة الجامعية الحديثة،الاسكندرية،مصر،1974،ص235

أ- **الضبط الاجتماعي الداخلي**:يعتمد على رقابة الفرد نفسه على سلوكه وتصرفاته ، ويعتمد بصورة كلية على الضمير وعلى شخصية الفرد نفسه ويعتبر التدين أوالاقتراب من الدين واحدا من أهم صور الضبط الاجتماعي الداخلي.

ب- **الضبط الاجتماعي الخارجي**:يعتمد على رقابة الآخرين لسلوك الفرد ومنعه من الانحراف ويكون إما ضبط رسمي أو غير رسمي[92]،هذا الأخير يحدث في حالة رقابة بعض الأطراف على غرار الأسرة والأصدقاء ، ومن هنا يأتي توقع الأفراد لتماثل الجميع مع ضوابط مجتمعهم متنافسين ومتماسكين ، وكل فرد يخرج عن هذه الضوابط يعاقب على ذلك على شكل النظرة الدونية أو بعض الكلام الجارح والمقاطعة والنفور وهكذا، أما الضبط الرسمي فهو ذلك الذي يحدث في حالة الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية على غرار الشرطة والمحاكم والسجون ، ويكون كل فرد مجبرعلى الالتزام بالمعايير والقوانين الرسمية(المكتوبة) وكل من لم يستجب لها أو يخالفها يعاقب عليها وتختلف درجة العقوبة باختلاف حجمها لتصل إلى الاعدام كأقصى عقوبة.

وعليه فعملية تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات وتحقيق الاستقرار الداخلي لا يتم إلا من خلال عمليات التنظيم ، هذه الأخيرة التي هي عبارة عن مختلف صورو وسائل الضبط الاجتماعي التي أوردناها سلفا،ولما كان المجتمع ينقسم إلى قسمين ريفي وحضري كان لزاما وجود ضبط اجتماعي بالمجتمع الريفي مع تميزه سواء في النوع أو العناصربصفة عامة عن ما هو موجود في المجتمع الحضري خاصة بانتشارالعادات والتقاليد والقيم وكذا الدين كأدوات ووسائل ضبط أكثر تدخلا في المجتمعات الريفية.

- **عمق العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الريفية:**

إن أهم ما يميز المجتمعات الريفية هي قوة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها حتى يخيل بأن المجتمع الريفي يعيش كعائلة واحدة متعاونين ومتماسكين في مختلف المواقف والأزمات ، حيث يراعون مشاعرومصالح بعضهم البعض،وحتى يؤكدوا ويدعموا قوة هذه العلاقات فإنهم ينسجون علاقات العمل(الزمالة في العمل)،إضافة إلى التشارك في المشاريع المقامة على أرض القرية أو خارجها ، إضافة إلى نسج علاقات المصاهرة والنسب وهكذا

[92] -صلاح الفوال:**البناء الاجتماعي للمجتمعات البشرية**،دار الفكر العربي،الجزائر،1982،ص190

فإن قوة العلاقات تترسخ بامتزاج علاقات الدم بالمصاهرة وهو ما يدعمها ويقويها ، وتتضح جليا مختلف السلوكات والمواقف التي يقوم بها أفراد المجتمع للتعبير عن عمق العلاقات من خلال المشاركة الواسعة في الأفراح والتزاوروعمليات زيارة المرضى والمشاركة أيضا في الأحزان والأقراح،وعليه فإن المجتمع الريفي تقوم العلاقات الاجتماعية فيه على أساس القرابة والمعيشة المشتركة والتجاور المكاني في حيز ضيق ، وهو يتكون من قبيلة أوعشيرة أوعائلة واحدة أوعدة أسرترجع لأصل واحد في الغالب،وهو مجتمع بسيط في معالجته لشؤونه الحيوية والاجتماعية ، فهولايعرف التعقيد في أموره ، كما يتميز الريفي بالعزلة الاجتماعية وأفراده بالأمية غالبا ونقص في مستوى الاستهلاك الثقافي ، كما يتميز بالتجانس والتضامن والتماسك والتشابه الثقافي والبيولوجي[93].

- **التغير الاجتماعي البطيء:**

يعد مفهوم التغيرالاجتماعي من بين السمات التي لزمت البشرية منذ نشأتها حتى عصرنا الحاضر ويعرف على أنه:"كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة ، ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعاييرالتي تؤثرفي سلوك الأفراد ، والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[94]، كما أنه يعد نوع من التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي والنظم والظواهر الاجتماعية ، والذي يؤدي إلى حدوث تغير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الانساني ، ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة[95]، ولما كان المجتمع حسب "مالك بن نبي" هو الجماعة التي تغير دائما خصائصها الاجتماعية بإنتاج وسائل التغيير مع علمها بالهدف الذي تسعى إليه من وراء هذا التغيير[96]، فإن الجماعة أو المجتمع البدوي عند "ابن خلدون" أبطأ نسبيا في تغيره الاجتماعي عن المجتمع الحضري ، والذي ينعكس انغماسه في الترف عليه بالضعف مما يؤدي إلى ضعف العصبية التي تشكل المصدرالأساسي في

---

93 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان:**علم الاجتماع الريفي**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2005،ص28
94 - أحمد بدوي:**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان،بيروت،لبنان،1978،ص382
95 - محمد الدقس:**التغير الاجتماعى بين النظرية والتطبيق**،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،الأردن،1987،ص19
96 - مالك بن نبي،تر عبد الصبور شاهين:**ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية**،دمشق،سوريا،ط3، 1986، ص17

تلاحم شبكة العلاقات الاجتماعية ، بالإضافة إلى أن الترف يفقد الشجاعة بتعلق قلوب الناس بالدنيا ومتاعها،وهذا التغييركما يؤكد ابن خلدون لا يكون بارزا للعيان إلا للناظرالمتخصص لأنه بطيء ويستغرق وقتا طويلا،وهذا الأمر حتمي لأنه سنة من سنن الله تعالى لا يتغير ولا يتحول لقوله تعالى:"فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا"[97]،وهكذا تتم حركية التاريخ بجدلية البداوة والحضارة[98].

إن التغير الاجتماعي في الريف يبقى بطيئا نسبيا مقارنة بالمجتمع الحضري فالأسرة الريفية على اعتبارها النواة الأساسية لتكوين المجتمع الريفي تعيش في جماعات صغيرة نسبيا ، وتتميزعلاقاتها بأنها ذات طابع أولي وبسيط،وفي هذا يقول "دوركايم" (إن الأفراد في المجتمع البدائي متجانسون لأن تقسيم العمل هناك في حالته البسيطة الأولى)،وبذلك يرتبط الأفراد فيما بينهم بما سماه التضامن الآلي ، الذي يتميز بخضوع الأفراد لما يمليه الرأي العام والتقاليد وتكون المسؤولية في مثل هذا المجتمع جماعية[99].

[97] -القرآن الكريم:**سورة فاطر**،الآية 43
[98] - قلاتي البشير:**هكذا تكلم مالك بن نبى نحو منهج رشيد للتغير الاجتماعى والبعث الحضري**،مكتبة اقرأ،قسنطينة، الجزائر، ط1،2007،ص58
[99] - محمد عاطف غيث:**الموقف النظري فى علم الاجتماع المعاصر**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،1987،ص27

ملخص المبحث:

من خلال ما سبق اتضح أن المجتمع الريفي بالجزائرمربمجموعة من المراحل والتغيرات نتيجة تغيرنهج الدولة وانكماش تدخلها المركزي،إضافة إلى إبرازمختلف الخصائص التي تميزالمجتمعات الريفية عن باقي المجتمعات ، سواء ما تعلق بحجم السكان أوعمق العلاقات الاجتماعية أوحجم الضبط الاجتماعي ، وكذا مدى التمسك بالمعتقدات الدينية ودرجة التزام هذه المجتمعات وغيرها من الخصائص ،والتي حاولنا التطرق إليها بشيء من الشرح والتفصيل حتى يمكن الإلمام بماهية المجتمع الريفي وأهم خصائصه.

المبحث الثاني:التنمية الريفية(مفهومها ونظرياتها)

تعد التنمية الريفية تلك العملية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد داخل المحيط الريفي،كما أنها تعد أهم الموضوعات التي حرص العلماء وصناع القرارعلى السواء على معالجتها ، نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها في تحسين حياة الساكنة وإشباع حاجاتهم الأساسية ،إضافة إلى تحسين مستواهم المعيشي،ولتبيان كل ذلك سنحاول أن نتناول هذا المبحث من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- مفهوم التنمية الريفية
- ثانيا:أهداف التنمية الريفية
- نظريات التنمية

أولا: مفهوم التنمية الريفية

1- المفهوم الاصطلاحي للتنمية الريفية

إن موضـوع التنميـة والتنميـة الريفيـة علـى وجـه التحديد هومن بين أبرزالمواضيع والقضايا التي شغلت علماء الاجتماع وصناع القرار، إضافة إلى كافة فئات المجتمع نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها التنمية الريفية في واقع المجتمعات العربية ،خاصة إذا علمنا أن متوسط نسبة سكان الريف في الوطن العربي باستثناء الكويت تبلغ نحو 60-85% من جملة السكان[100]،أما في الجزائر فحسب تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (فاوFAO) لسنة 2001 فقد بلغ نسبة السكان الريفيين 41% من مجموع السكان المقدر بـ 31.471.000نسمة وذلك في موضـوع بعنـوان "التنميـة الريفيـة – بعض القضـايا" فـي سياق المفاوضـات مع منظمـة التجـارة العالميـة الخاصـة بالزراعـة[101]،ويضـيف نفس التقريـرأن تطبيـق التنميـة الريفية يعتمد على 03 عناصر رئيسية:

- ✓القـدرة علـى الحصـول علـى الأصـول الإنتاجيـة أو امتلاكهـا(مثـل الأرض والميـاه والحيوانات الزراعية والتكنولوجيا)
- ✓القدرة علـى النفـاذ إلـى أسـواق تتسم بالإنصـاف والمنافسـة علـى المسـتويين المحلـي والدولي بالنسبة للمنتجات الزراعية.
- ✓توفر المعلومات الضرورية ومرافق البنية الأساسية التي توصل إلى هذه الأسواق ، وللحكومـات دور مهـم فـي تسـهيل تكـوين الأصـول الزراعيـة الوطنيـة وتسـهيل الحصول عليها ، وفي تصحيح جوانب الفشل والتشوهات التي تعاني منها الأسواق المحلية .

[100] - ميشيل توادور،تر محمود حسين حسين:**التنمية الاقتصادية**،دار المريخ للنشر،السعودية،2006،ص53

[101] -منظمة الأغذية الزراعية:**التنمية الريفية- بعض القضايا،ورقة بحثية** من اعداد :Jaime marrison,richard pearce،بتكليف من قسم السلع والتجارة بمنظمة الأغذية والزراعة ،2001 عن الموقع الالكتروني:www.foo.org/docrep/004/y37330/y3733003.htm تاريخ الولوج الى الموقع:2015/10/20

كما يلخص التقرير الأولويات الخاصة بدفع عجلة النموالزراعي والتنمية الريفية في معظم البلدان النامية والتي تشكل الجزائرأحد هذه البلدان في 03 أولويات يمكن تلخيصها فيمايلي:

- ✓النهوض بإمكانيات الإنتاج في القطاع الزراعي.
- ✓تنويع الانتاج الزراعي وكذلك تنويع الأنشطة الإنتاجية غيرالزراعية
- ✓حماية مستويات المعيشة في الريف من المنافسة غير العادلة والتقلبات الشديدة في الأسواق العالمية والمحلية ، وينصب جل اهتمام السياسات والاستراتيجيات في القطاع الزراعي على تعزيز الانتاجية من خلال تحديث المعاملات الزراعية.

إن مفهوم التنمية الريفية من المفاهيم التي شاعت وتعددت التعاريف في تناولها ،ولكن قبل الخوض في أهم هذه التعاريف لابد من إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية بشكل عام وإعطاء مدلولها،فالتنمية تعرف بأنها "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع ، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى،كما أنها مفهوم عام ومعنوي يمكننا تحديده في المجال السوسيولوجي على أنه عملية مستحثة(indice progress) تؤثر في الركيزة التي تقود الإنسان للمحافظة على قدرته في التنبؤ بالنسبة للبيئة"[102].

كما تعرف التنمية الريفية أو التنمية القروية بأنها عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية،وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،والتي توفر الدوافع الكافية وتحرك الإمكانيات الإنتاجية ،وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحرازمستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات،كما تساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية،وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف[103].

[102] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص51

[103] - محمد أزلماط:**التدبير الاستراتيجي سبيل لتحقيق التنمية القروية**،المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لاغزران"التنمية القروية بالمناطق الجبلية ،منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 2،المغرب،26 ماي 2012،ص78

كما تعرف التنمية أيضا حسب (L.T.Habhouse) إلى أنها مفهوم شامل ومعقد حيث يشتمل على زيادة في الإنتاج بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع ووفرة في الخدمات لكل مواطن،كما تعني أيضا دعم العلاقات الإنسانية باعتبارأن التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة لنشرروح التعاون بين الجميع في العمل ، القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد كما أنها حركة إرادية تعتمد على مزيد من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس علمية ليعم الرخاء والرفاهية للشعوب[104]،ولا تقتصر التنمية فقط على النمو الاقتصادي البحت بمعناه الضيق(حجم الدخل الوطني،دخل الفرد،التراكم...الخ) بل أن النظر إلى أن التنمية تنحصر فقط في الجانب الاقتصادي وبأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة هي نظرة قاصرة ودونية لهذا المفهوم ، وقد أدرك الاجتماعيون ذلك فالتنمية عندهم هي عملية مجتمعية شاملة تؤدي إلى تفاعل عوامل عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمع[105]،ويشيرعالم الاجتماع الفرنسي (جابريال لوبرا)أن التنمية ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة ، وإنما هي مجموعة من الظواهرذات طبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية ، بمعنى أن التنمية عملية مركبة ومعقدة في ذات الوقت تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات ثم ما يترتب على هذه العلاقات من أنظمة تتداخل في تفاعلها وفي تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة[106]،كما تعرف التنمية بأنها:"مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين،بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات[107].

كما تشير التنمية إلى أنها عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن

[104] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص52 عن

L.T.Habhouse:**social development**,first published,george all,univin ltd,london, ,1925,pp74,78

[105] - الطاهر بوشاوش:**التنمية والعنصر البشري من خلال منظوري الباحثين الاقتصاديين** والاجتماعيين،مجلة البحوث السوسيولوجية،العدد1، جامعة الجزائر،الجزائر،2000،ص337

[106] - محمد السويدي:**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1990،ص131

[107] - نصر عارف:**مفهوم التنمية**،كلية العلوم الانسانية،جامعة القاهرة، ص01، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني:faculty.ksuedu.salbelaichi.pdf،تاريخ الولوج للموقع:2014/06/24

المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده[108]،وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها:"مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة،من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد[109]،ويعتبرأدق التعاريف للتنمية تعريف الدكتور "محمد الجوهري"[110] :بأنها مجموع ظواهرالتغيرالثقافي الديناميكي الراعي والموجه(وهو لب عملية التنمية)،وخاصة تعبئة وتنشيط العناصرالثقافية التي كانت ثابتة أوجامدة نسبيا فيما مضى وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية ،وإعادة صياغتها أوالتخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر،حيث يمكن التمييز بين 03 مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية:

- **المستوى الأول**: وهو المستوى التكنولوجي ويتمثل في تغييرأساليب الإنتاج والنقل والاتصال والتوزيع ، وذلك بهدف الوصول إلى علاقة أكثر ملائمة بين التكلفة والعائد.
- **المستوى الثاني**:وهو المستوى الاقتصادي ويتمثل في التوصل إلى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في مجالات التنظيم والتخطيط وتوزيع العائد.
- **المستوى الثالث**:والأخيروهو المستوى الاجتماعي ويتشعب بدوره إلى النقاط التالية:

✓تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بما في ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والمسؤولية والتغيرات التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه وخلق وحدات اجتماعية أكبرحجما وأكثر تعقيدا ، ترتكزعلى أساس التكامل الداخلي الفعال ومراعاة عمليات التكييف والملاءمة بين أفراد تلك الوحدات الاجتماعية ، وعلى أساس النمو في أعداد السكان.

✓الحراك الأفقي أو الجغرافي(أي المكاني):الذي يتمثل في هجرة العناصرالسكانية المختلفة وانتقالها من مكان إلى آخر.

---

[108] - نور الدين وصفي:**ورقة عمل حول المرأة الأمية في العشوائيات** ،مؤتمر الاستراتيجية المستقبلية للمرأة في العشوائيات بالمجلس القومي للمرأة،القاهرة،مصر،1999،ص166

[109] - الحوات علي:مبادىء **التنمية والتخطيط الاجتماعي**،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان،طرابلس،ليبيا، ط1 ،1984،ص42

[110] - عاطف عدلي العيد،نهر عاطف العيد:**الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي ،الأسس النظرية والنماذج الوظيفية**،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،2007،ص12

✓ الحراك الرأسي:أي الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى أعلى أو أسفل في السلم الاجتماعي،وكذلك تغير العوامل المؤثرة على البناء الطبقي مثل توزيع القوة والهيبة والتعليم والملكية والدخل...الخ.

وبناء على مختلف التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر الأساسية التي تشخص مفهوم التنمية أهمها[111]:

✓ أن التنمية مفهوم معنوي لعملية دينامية موجهة أصلا إلى الانسان باعتباره العنصرالبشري الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع،هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية (عملية التنمية) تهدف في النهاية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان،أي أن الانسان هووسيلة التنمية وهدفها.

✓ أن التنمية لا تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لطبقة أو لفئة أو لشريحة اجتماعية دون أخرى ، ولكنها تنطوي على استغلال كافة إمكانات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية بطريقة رشيدة من أجل صالح الكل، وخاصة تلك الفئات الاجتماعية والقطاعات التي حرمت طويلا من فرص التقدم والنمو وهذا أمر له وجاهته لأن التنمية ينبغي ألا توجه إلى فئة دون أخرى،ولكن ينبغي أن ينتفع الجميع بثمارها وذلك لأن قصرالانتفاع بثمارالتنمية على طبقة دون غيرها يؤدي إلى مزيد من التخلف ، وتوسيع الهوة بين طبقات المجتمع وفئاته ، وهذا أمرمن شأنه أن يؤدي إلى الصراع الطبقي وتعقيده.

✓ أن التنمية عملية تغير ثقافي دينامية،تحدث في إطار اجتماعي وثقافي معين ، وهذا يعني أن برنامج التنمية يهدف إلى إحداث تغيرات ثقافية داخل الإطار الاجتماعي الثقافي للمجتمع المراد تنميته ، وتشمل هذه التغيرات التغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية في المجتمع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يعني أيضا أننا عندما نكون بصدد صياغة برنامج إنمائي فينبغي أن تتم صياغة هذا البرنامج بالشكل الذي يتسق وطبيعة الإطارالاجتماعي الثقافي للمجتمع المراد تنميته وتطويره.

---

[111] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص ص52،53

- ✓تعتمد التنمية بصفة رئيسية على المشاركة الشعبية،وهذا يعني بالضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية ،وذلك حتى يأتي البرنامج الإنمائي مجسدا ومحققا لأهداف الجماهير الشعبية،ومعبرا عن احتياجاتها الفعلية وآمالها وتطلعاتها هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فإن المشاركة الشعبية هي السبيل إلى إتاحة الفرصة أمام الشعب لكي يساهم مساهمة فعالة في صنع وتشكيل القرارات التي تتعلق بمناحي حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓أن التنمية مفهوم شامل ومتكامل ، أي أن التنمية لا تقتصرعلى جانب معين من جوانب البناء الاجتماعي،ولكنها توجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، وذلك بغية تحقيق زيادة تراكمية في معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها أي التنمية تسعى إلى زيادة معدلات النمو الاجتماعي أي زيادة في معدلات التعليم والرعاية الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية التي تساهم بفعالية في نمو المجتمع .
- ✓أن التنمية عملية إرادية وموجهة ،أي أنها تتحقق من خلال تدخل المجتمع في استغلال إمكانياته وموارده المتاحة والميسرة بطريقة رشيدة ، أي أن التنمية تحاول جاهدة تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة والعائد بأقل التكاليف في أقصروقت مستطاع.

إن مفهوم التنمية الذي ورد سلفا في مختلف التعاريف السابقة لا يقل أهمية عن مفهوم التنمية الريفية باعتبارها أحد أهم موضوعات التنمية ، فقد أخذت التنمية الريفية هذه الأهمية من كونها تسعى للقضاء على مختلف الفوارق بين المجتمعات الحضرية والريفية من جهة ، ومن جهة أخرى أنها موجهة لفئة يمثلون جزءا كبيرا من المجتمعات ألا وهو المجتمع الريفي أو سكان الريف والذي ورد سابقا ووفقا للإحصائيات أنهم يشكلون ما يقارب النصف من سكان المجتمع الجزائري،إن مفهوم التنمية الريفية على غرارمفهوم

التنمية تنوعت وتعددت التعاريف التي تناولتها وسنورد جملة من هذه التعاريف آملين بعد ذلك استخلاص تعريف شامل وكامل للتنمية الريفية.

تعرف التنمية الريفية بأنها مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ، ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة[112]،ويعرفها "لورد ميلك" و"لوتياس" بأنها عملية مستمرة من التغير المخطط في البنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، والتي توفرالدوافع الكامنة وتحرك الإمكانات الانتاجية ،وتهيء الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحرازمستويات أفضل من المستوى المعيشي والمعارف والمهارات،كما تساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمن[113]،كما تعرف التنمية الريفية بأنها ذلك النوع من التنمية الذي يتعامل مع جميع مشكلات الريف مع التركيز بشكل أساسي على حاجات السكان الأكثر فقرا[114].

وتكتسي التنمية الريفية أهمية كبرى داخل المجتمعات الريفية حيث يعد الإنسان هدفا ووسيلة لها في آن واحد،فهي تهدف بشكل أساسي لإشباعه في مجالات مختلفة، لاسيما منها الصحية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث يشكل تحقيق الرفاهية والمعيشة التي يطمح لها الفرد المحور الرئيسي للتنمية عموما والتنمية الريفية داخل المجتمع الريفي على وجه الخصوص ،على ضوء ذلك يمكن إجمال أهمية التنمية الريفية في عدة نقاط نذكر منها:

- ✓ضمان توفيرمناصب الشغل الريفي ، من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في مختلف المناطق الريفية، وهذا قصد تشجيعهم لرفع الكفاءة الانتاجية وتنويع الأنشطة الزراعية ،وهو مايؤدي إلى رفع مداخيلهم وتحسين مستواهم المعيشي ، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنمية لكل أفراد المجتمع وعبر كافة ربوع

---

[112] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص56

[113] - أبو طاحون عدلي علي:**علم الاجتماع الريفى،المدخل،المفاهيم،أنماط التغير،المشكلات**،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،مصر،1997،ص219

[114] - أحمد بن محمد الشبعان:**معوقات التنمية الريفية واثرها فى ضعف مشاركة المجتمع المحلى**،مجلة العلوم العربية و الانسانية،جامعة القصيم، السعودية، مجلد6،عدد2،ماي2013،ص58

الوطن خاصة إذا علمنا أن الزراعة تمثل 40% لسنة 2005 من مجموع العمالة في العالم حسب منظمة العمل الدولية.

✓تخفيض الهجرة من الريف إلى المدينة ،وذلك من خلال التشجيع على العمل والاستقرارفي المناطق الريفية ، سواء كان العمل في مجال الزراعة أو خارجها،حيث أن العمال يغيرون نشاطهم من الزراعة باتجاه الخدمات والصناعة بأقل الأجور وفي ظروف سيئة ، وهو ماتسعى التنمية الريفية للقضاء عليه عن طريق محاربة الهجرة الريفية من خلال تحقيق المتطلبات الرئيسية للاستقرار والاستيطان في المناطق الريفية، فمما لاشك فيه أن تأمين فرص العمل ومختلف الخدمات لاسيما السكن والتعليم والصحة كلها تساهم بشكل كبير في أن يثني كل فرد عن قراره وتفكيره في الهجرة ، وتغيير موقعه الجغرافي من الريف إلى المدينة.

✓تعزيزالاستيطان والاستقرارالاسكاني في المناطق الريفية ، من خلال تشجيع الاستقرارداخل الأرياف ، مما يعزز الأمن والطمأنينة داخل هذه المناطق ويساعد على حماية حدود الدولة وممتلكات الأفراد من أي اعتداءات.

2- مفهوم التنمية الريفية حسب الهيئات والمنظمات الدولية:

لقد تطرق لمفهوم التنمية الريفية من قبل الكثيرمن الهيئات والمنظمات الدولية غير أننا نورد تعريفين لكل من البنك الدولي وكذا منظمة الأغذية والزراعة على سبيل المثال لا الحصر .

أ- تعريف التنمية الريفية وفق البنك الدولي :

عرف البنك الدولي سنة 1975 التنمية الريفية المتكاملة بأنها: "عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمة والاقتصادية والإسكان[115].

أ- تعريف التنمية الريفية وفق منظمة الأغذية والزراعة(FAO) :

أما مفهوم التنمية الريفية من منظور منظمة الأغذية والزراعة(FAO 1978) فهي تنظر لها من خلال تحقيق 03 محاور وهي[116]:

- تنمية الإنتاج الزراعي.
- تنمية الموارد البشرية من أجل مشاركة فعالة.
- تنمية القطاع غيرالزراعي بالمجتمع الريفي من أجل توفير فرص عمل.

وهذه المحاور الثلاثة ستؤدي معا إلى رفع المستويات المعيشية الريفية ، وهو الهدف الرئيسي للتنمية الريفية[117].

ثانيا:أهداف التنمية الريفية[118]:

رغم تعدد المفاهيم والاتجاهات حول دراسة وتخطيط وأهداف التنمية الريفية ورغم تباين المنطلقات الفكرية حول مفهومها،غيرأن جميع المنشغلين في مجال التنمية الريفية يؤكدون أن التنمية الريفية هي المدخل الفعال لتنمية القرية،وعموما يمكن حصر أهدافها في العناصر التالية:

---

[115] - بكدي فاطمة:**التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية،،جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد الثالث عشرة ،الجزائر،2013،ص ص185،186.

[116] - لجنة الزراعة FAO:**مكان الزراعة في التنمية المستدامة ،الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**،الدورة السادسة عشر،2001،الموقع الالكتروني:www.fao.org،تاريخ الولوج الى الموقع:2015/10/20

[117] - محمد علاء الدين عبد القادر:**علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في الدراسات التنمية الريفية**،منشاة المعارف،الاسكندرية،مصر،2003،ص4

[118] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص ص70،68

1- وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي:

تستهدف برامج التنمية الريفية وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل تطويروتنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وتتسم بالواقعية وتصاغ في حدود الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة في المجتمع،وتتحدد الجوانب الاقتصادية الريفية التي يجب أن تكون موضوع اهتمام واضعي الخطة في الصناعات الريفية والثروة الحيوانية والتجارة ومشروعات البنية الأساسية والخدمات المختلفة.

2- إحداث التغييرالبنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي:

ويتمثل هذا التغيير في تغيير الأنساق الاجتماعية والنظم والعلاقات الاجتماعية ، مثل تغييرالنظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي والقيمي والإداري والوشائج الاجتماعية التي تربط بين الأفراد في إطار المجتمع،إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع من خلال تغيير سلوك الأفراد واتجاهاتهم ، وغرس قيم جديدة في نفوسهم ويتحقق هذا التغييرمن خلال التعليم وتنشئة الأفراد والإقناع.

3- تمكين المجتمع القروي من الاندماج في حياة المجتمع القومي:

وذلك بقصد أن تشترك المجتمعات المحلية في التقدم القومي بأقصى قدر مستطاع وقد أكد على هذه الحقيقة(Irwin Sanders)بقوله:"ترتبط برامج التنمية المحلية بالتنمية القومية التي تستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية وتغييرها عبر فترات زمنية محددة قد تكون ثلاث سنوات أوخمس سنوات ، ولذا فإننا في هذا الصدد ننظرإلى التنمية المحلية باعتبارها المنهج والوسيلة التي من خلالها تتحقق الأهداف القومية ، وتتدعم العلاقات بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي[119].

4- تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديموقراطية:

[119] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص69 عن: David.l.sills:**international encyclopedia of the social sciences**,volume 3 macmillon company,new york ,1964

إن هناك اتجاها واضحا في مجال التنمية الريفية مؤداه أن التنمية المحلية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة تهدف إلى خلق واكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسؤولين وأهالي القرية ، كما تهدف إلى تدريب المواطنين في المجتمعات المحلية على ممارسة الديمقراطية وذلك من خلال اشتراك الأهالي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون مجتمعهم وفي تخطيط وتنفيذ برامج تنمية مجتمعهم المحلي،ولعل مشاركة القرويين في الأمورالسياسية والاجتماعية يعتبرهدفا من أهداف التنمية الريفية لا يقل شأنا عن الغايات المادية الملموسة التي تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها،ذلك لأن الممارسة الديمقرطية تساعد على تفجير الطاقات الكامنة في نفوس الأفراد ، وتجعلهم قادرين على تحمل عبء المسؤولية.

5- دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال اقامة مشروعات تعاونية:

تلعب الحركة التعاونية دورا هاما في تدعيم موقف الفلاح ، ومساندته في مختلف المواقف الحياتية وقد أشاد(D.warkinth) بأهمية التعاون في التنمية المحلية بقوله:"إن التنمية المحلية تستهدف في المقام الأول تحقيق الالتحام المتزايد بين الأهالي للعمل معا من أجل تحديد حاجاتهم والبحث عن طرق ووسائل مقابلتها وإشباعها واتخاذ القرارات والمشاركة في المسؤوليات ، والعمل بكفاءة وفاعلية للوصول إلى مستويات عليا من الرضا،وإشباع الحاجات والتغلب على المشكلات.

6- النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع:

تهدف برامج التنمية الريفية إلى النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها وتثقيفها ومحو أميتها،وذلك حتى تشارك الرجل وتساعده في مواجهة صعاب الحياة والتغلب على كل العراقيل التي يواجهونها ،ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال تحقيق فكرة المساواة بين الولد والبنت في المجتمع القروي، وأن كل منهما له دورلا بد أن يلعبه حتى يشارك الجميع في تحقيق التنمية المستدامة[120].

[120] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص 70

ثالثا: نظريات التنمية:

أثــار موضــوع التنميــة جـدلا واسـعا وهـذا نظـرا لاخـتلاف المنطلقـات الفكريـة الايديولوجية وحداثة استخدام هذا المصطلح في التراث السوسيولوجي،وقد تعددت المحاولات لتصـنيف النظريـات السوسـيولوجية التـي تطـورت وازدهـرت فـي المجتمعـات الغربية،هـذا التصنيف الـذي تعدد واختلف فـي تحديد مسـار التنميـة وأي زاويـة يمكن تنـاول التنميـة مـن خلالها، وعموما فإنه اليوم توجد مدرستان بارزتـان تنـــــاولتا التنميـة، الأولـى اشتهرت في سنوات الخمسينات والستينات وتسمى مدرسة التحديث ، وترتكز أفكارهذه المدرسة علـى التطور الاجتماعي حيث يندرج هذا الأخير خلال مراحل معينة فـي نظـام محدد معتمدا علـى تحليل كل من (دوركايم ومـاكس فيبـر)،فـي حين أن المدرسة الثانية اشتهرت فـي السبعينات وتـدعى بمدرسـة التبعيـة والتخلـف وترتكـز أفكارهذا الاتجـاه علـى أن عرقلـة التنميـة أو حالـة التخلف هي نتيجة تلك العلاقات الغير متوازنة بين الدول المتطورة أو المتقدمة ونظيرتها فـي الجهة المقابلة الدول المتخلفة وتستمد أفكارهذه المدرسة من كارل ماركس،وسنحاول فيما يلي تناول كل مدرسة بشيء من التفصيل.

1- نظرية التحديث:

أ- مفهوم النظرية:

يشير مفهوم التحديث إلى التحول أو الانتقال من النمط التقليدي إلى النمط المتطورالذي يتميز باستخدام التكنولوجيا الذي تتميز به المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات المتخلفة أوالتقليدية ، وبالتالي فالتحديث بشكل عام حسب أصحاب هذا الاتجاه هو الانتقال من نمط تقليدي بسيط إلى نمط آخرمتطور.

ب- اتجاهات نظرية التحديث:

لقد برزت عدة اتجاهات لهذه النظرية يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- **الاتجاه الكلاسيكي:**

أهم رواد هذا الاتجاه نجد كل من (دوركايم وماكس فيبر) ، حيث حاولا صياغة نظرية لدراسة نشأة النظام الرأسمالي حيث أن اميل دوركايم(1858- 1917) اعتبرفي كتابه المشهور"تقسيم العمل الاجتماعي"أن المجتمع يتميز بخاصيتين من التضامن ،الخاصية الأولى وهي التضامن الآلي وهو ذلك التضامن السائد في المجتمعات التقليدية ويغلب عليه الدين والأعراف والتقاليد، أما الخاصية الثانية من التضامن فهو التضامن العضوي وهوذلك التضامن السائد في المجتمعات الحديثة ، ويغلب عليه الفردانية وتقسيم العمل ...الخ ،كما أن "دوركايم" يوضح أن المجتمع التقليدي يقوم الناس فيه بأعمال الزراعة وتعتمد على عدد الأسر الفلاحية التي تسكن القرى ، ويقوم بالضبط الاجتماعي(التضامن) في هذه الظروف على أسلوب مشترك وسماها"التضامن الآلي"، أما المجتمع الذي يبنى على إشباع حاجات معينة دينية واقتصادية فهو المجتمع الأكثر تعقيدا وتكاملا ويطلق عليها اسم"التضامن العضوي"[121]،وكخلاصة لموقف دوركايم فإنه ربط بين تقسيم العمل والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث وأكد على أن مشكلة تنمية المجتمع وتحديثه تتوقف على المعايير الأخلاقية ، وبالتالي أهمل الظروف الاقتصادية وعلاقات الانتاج واستبعد المتغيرات التاريخية والمادية في محاولته لتفسير التغير الاجتماعي[122].

[121]- أندرو بشير:**مدخل إلى علم الاجتماع التنمية**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،2003،ص ص 75،76

[122] -عبد الحكيم عمار نابي:**اتجاهات التنمية ونظيرتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث**،مجلة الجامعة،قسم العلوم السياسية،جامعة الزاوية،ليبيا، مجلد1،العدد16، فبراير2014،ليبيا،ص294

في حين أن ماكس فيبر[123] فقد قام بدراسة العلاقة بين الأفكار الدينية والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي وتوصل إلى أن هناك تأثير متبادل بين الظواهرالدينية والظواهرالاقتصادية،ويرى فيبربأن الأخلاق البروستانتية هي التي عملت على تكوين النضج النفسي وتهيئة الجوالملائم لقبول القيم والأفكارالمرتبطة بالرأسمالية وهذه القيم هي شرط ضروري لظهورالرأسمالية الحديثة وخصائص الرأسمالية الحديثة حسب فيبر هي:

- ✓ بناء الاقتصاد وفق التنظيم العقلي.
- ✓ إدارة الاقتصاد وفق مبادىء علمية.
- ✓ يتم الإنتاج من أجل السوق والجماهير وعن طريقهم.
- ✓ العمل بكفاءة وبروح معنوية عالية
- ✓ رفض النزعة التقليدية والخيالية واللاعقلانية.

وعليه فقد أكد فيبرأن هناك علاقة بين الظواهرالدينية يمكن القول أنها علاقة تبادلية ، حيث ترتبط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانتية هذه الأخيرة التي تمجد العمل وتهتم بمباهج الحياة وترى أن على الفرد أن يعيش باستمتاع وإثارة ومجازفة...الخ.

كما أولى"ماكس فيبر"الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة وروح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية أهمية خاصة في تفسير منشأة النظام الرأسمالي بوصفه نموذج الشعبة الذي حققه المجتمع الغربي[124].

➢اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات:

أهم رواد هذا الاتجاه نجد (هوزيتلزHosetliz) و(ليفي وبارمونز)،وقد انصب اهتمام علماء الاجتماع في هذا الاتجاه على العلاقة المتبادلة بين التغيرالاقتصادي والاجتماعي ونتائج التكنولوجيا الغربية على المجتمعات الغير صناعية،وأصبحت النظرية القائلة بأن التغيرفي المجال الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيرات غير متوقعة في الجوانب الشخصية والاجتماعية والثقافية من الأفكارالمقبولة ، ويتم التركيزعلى الدورالذي تلعبه الثقافة التقليدية في إعاقة التنمية[125]،ويقوم هذا الاتجاه على الأسس التالية[126]:

---

[123] - كمال بلخيري:**التنمية والتخطيط الاسري فى المجتمع الاسري**،رسالة دكتوراه،جامعة باتنة،الجزائر،2009،ص ص 84،85

[124] - عبد الرحيم أبو كريشة:**نظريات التنمية**،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،مصر،2003،ص ص 75،76

[125] - سهير حامد:**اشكالية التنمية فى الوطن العربى**:دار الشروق،عمان،الأردن،ط1، 2007،ص26

[126] - اسماعيل قيرة:**فى سوسيولوجية التنمية**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001،ص80

✓ تحديد السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية باعتبارها نماذج مثالية .
✓ تحديد السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها في مجتمعات البلدان النامية .
✓ تصنيف هذه الخصائص وترتيبها تبعا لنموذجين يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية(نموذج للتقدم وآخر للتخلف).
✓ صياغة نموذج يعبرعن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

وهناك ثلاث سمات أساسية تميز المجتمع التقليدي هي:

✓ أن القيم التقليدية بذاتها هي السائدة كمرجع حاسم لكفاءة الممارسات الاجتماعية لكونه الوسيلة الأساسية التي يتم بواسطتها السيطرة على العلاقات الاقتصادية والسياسية والشرعية داخل المجتمع التقليدي،حيث أن مركزالفرد في نظام القرابة يمنح ولا يكتسب اكتسابا،فالمرء لا يحصل على مكانته أو يكتسبها بسعيه وإنما تمنح له بفضل علاقات القرابة.
✓ يتميزأعضاء المجتمع الحديث بحمل خصائص مختلفة منها:

- أنهم لا يعانون من التقليدية وإن كانوا لايزالون يحتفظون بتقاليدهم أي ليسوا عبيدا لها، فهم يتحدونها إذا وقفت بطريق التقدم الحضاري.
- دورالقرابة ضعيف جدا على كافة مستويات المجتمع فمركز الفرد هو من خلال العمل الشاق.
- أفراد المجتمع الحديث ليسوا قدريين، وإنما يتطلعون إلى المستقبل،ويؤمنون بالتجديد وخاصة في مجال العمل ويعكسون بذلك روح الالتزام العالية والنظرة العقلانية العلمية إلى العالم[127].

وعليه ووفقا لما سبق فإن منهجية هذا الاتجاه تستدعي تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم باعتبارها مؤشرات مثالية كمرحلة أولى، ثم في المرحلة الثانية تحديد الخصائص العامة للمجتمع التقليدي أوالمتخلف وتحديد أيضا عملية التنمية الواجب تحقيقها وفي المرحلة الأخيرة وكآخر إجراء صياغة النموذج الذي يعبرعن تحول المجتمع من حالة التخلف والتقليد إلى حالة التقدم والتحديث،وهكذا فإن في ضوء المؤشرات تصبح عملية

[127] - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص27

التنمية عبارة عن عملية لاكتساب خصائص وسمات تعبرعن خصائص ومميزات للتنمية ، وفقدان هذه الخصائص يؤدي إلى عملية التخلف بينما صياغة هذه النماذج ومحاولة تحقيقها للوصول لعملية التنمية والتي من خلالها تتحول المجتمعات والدول من مرحلة وحالة التخلف إلى مرحلة أو حالة التطور والازدهار.

➢**الاتجاه التطوري الحديث:**

من أهم رواد هذا الاتجاه نجد(والت روستو) وهو مؤرخ اقتصادي أمريكي ومتخصص في تاريخ الاقتصاد الأمريكي ، وهو من أبرز مفكري مدرسة التحديث وأشهرهم وقد اهتم (روستو) بالتغير الاجتماعي،وتكلم عن أهميته في تفاؤله بنتائج التغير الاقتصادي السريع في العالم الثالث،إذ ما تم التغلب على المعوقات التي تسببها التقاليد،كما أن (روستو) وضع خمس مراحل أكد فيها أنه يمكن للمجتمعات في مرحلة من المراحل الخمسة إلى تشكيل مراحل النموالاقتصادي وهي[128]:

- ✓ المرحلة التقليدية :تضم هذه المرحلة من الناحية الفعلية مجموعة كبيرة من المجتمعات المتنوعة ابتداء من ثقافات العصر الحجري بفرنسا وحتى وقت الثورة ويعتقد أن الصفات المشتركة بين هذه المجتمعات هي أكثر أهمية من الاختلافات وهذه الصفات المشتركة تتضمن التكنولوجيا وعلم ما قبل نيوتن،اقتصاد قائم على الزراعة والحرف الأولية بصورة أساسية ، أما متوسط دخل الفرد فيصل إلى درجة الكفاف ويتعذرالإدخار،تسوده الأمية وبناؤه اجتماعي جامد يقوم على القرابة ، وبهذا المعنى يفترض أن غالبية المجتمعات قبل مائتي سنة كانت تقليدية ولكن ظهر في بعضها محفزات لوجود قوى وأشكال اجتماعية جديدة.
- ✓ مرحلة التمهيد للانطلاق:في هذه المرحلة بدأت التغيرات في كل المؤسسات وغالبا ما كان المحفزأوالمحرك لها خارجيا ، ففي الاقتصاد تطورت الزراعة وازدادت التجارة والخدمات وظهرت بداية الصناعة قبل التعدين وأصبح الاقتصاد أقل اعتمادا على الاكتفاء الذاتي،أما اجتماعيا فترتبط هذه العملية بظهور نخبة أو صفوة قادرة وراغبة في إعادة توظيف ثروتها بدلا من تبذيرها.

---

[128] - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص ص 28،29

- ✓ مرحلة الانطلاق:تعرف هذه المرحلة بأنها الحد الفاصل في حياة المجتمعات الحديثة عندما تزول العوائق من طريق النمو الاقتصادي وخاصة مع بداية استغلال رأس المال بمعدل كافي بحيث يصبح النمو حالة اعتيادية ، وتتميز هذه المرحلة بعدة خصائص منها التغلب على العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي ربما من خلال استيعاب التكنولوجيا كما حدث في بريطانيا والمناطق الخاضعة لها ، أو مع ظهور جماعات سياسية جديدة تكون مستعدة لإعطاء الأولوية لتحديث الاقتصاد أو ازيادة الاستثمار بشكل مطرد ، إضافة إلى ذلك تبدأ الزراعة بالتطوروالنمو الملموس في مجال الإنتاج فهو تطورضروري إذا استهدف الحاجة الناجمة عن توسع المراكز الحضرية.
- ✓ مرحلة الحث لأجل النضوج:حيث يتم الاستثمار بنسبة(10-20%) من الدخل القومي ويأخذ النظام الاقتصادي مكانه الطبيعي في النظام العالمي وتصبح التكنولوجيا أكثر تعقيدا وتبدأعملية الابتعاد عن الصناعة الثقيلة ومايتم إنتاجه في هذه المرحلة ليس سبب الحاجة الاقتصادية إليه، وإنما هو مسألة اختيار[129].
- ✓ مرحلة عصرالاستهلاك الجماعي العالمي:حيث تتخصص القطاعات الاقتصادية المتقدمة بتقديم الخدمات وصناعة السلع المستديمة،ويتم تلبية الحاجات الأساسية ويكون هناك تركيزعلى الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية،كما تتميزهذه المرحلة بقوة الانتاج ، بحيث يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات عامة:فالثروة يمكن تركيزها على الاستهلاك الفردي،كما هو الحال في أمريكا أو التوجه إلى دولة الرفاهية كما هو الحال في أوروبا الغربية،أواستخدامها لبناء قوة ونفوذ عالمي وهذا ما ميز الاتحاد السوفياتي السابق[130].

➢ الاتجاه السيكولوجي[131]:

---

129 - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص29

130 - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص29

131 - عبد الباسط هويدي وعبد اللطيف قنوعه:**الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية**،مجلة رؤى اقتصادية،العدد7،ديسمبر 2014،ص ص176،177

أهم رواد هذا الاتجاه نجد (ماكيلاند وهاجين) ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التغيير الموجه في المجتمع تتوقف إلى حد كبيرعلى طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم من حيث استعدادهم واستجابتهم لقبول أو رفض التغيير، وهذا يرتبط إلى حد كبير بخصائص الشخصية،والاتجاهات والمعتقدات السائدة وأسلوب التنشئة ودرجة الوعي...الخ،ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دورالأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير الأفراد للمجتمع،وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجازوالقدرة على التقمص والتصوروالأدوار وإمكانات مستقبلية،ويركز أصحاب هذا الاتجاه على مسألة نفسية الإنسان بحد ذاتها وسلوكه نحو التغيير ، فعملية التنمية عندهم هي رهن بتغيير أفراد المجتمع من حيث القيم والحوافز والسلوك ، فالمجتمع الذي حقق أو أنه يحقق تنمية الآن هو المجتمع الذي يوجد به عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكاروالقدرة والدافعية نحو الإنجاز.

- **الاتجاه الانتشاري:**

أهم رواد هذا الاتجاه نجد "ويلبيرت مور"و"دانيال ليرنر"، يقوم هذا الاتجاه على أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية، كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية، إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول أما ما يميز هذا الاتجاه عن غيره هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان الغربية وبقية أجزاءالعالم[132]، وهذا ماعاشته بعض الدول النامية منها الجزائرأثناء فترة السبعينات عندما انتهجت سياسة التحويل التكنولوجي من الدول الصناعية[133]، ورغم الانتقادات الموجهة لهذه العملية على اعتبارأن جلها تركزعلى أن التمويل التكنولوجي تركزعلى تكنولوجيا أقل تطوروتقدم من تلك الموجودة في الدول الصناعية الكبرى التي لم تستطع تقبل فكرة نقل كل التكنولوجيا للدول

[132] - عبد الباسط هويدي وعبد اللطيف قنوعه:**مرجع سابق**،ص178

[133] - فكرون السعيد: **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية- حالة الجزائر**-،رسالة دكتوراه،قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،جامعة منتوري قسنطينة،2004- 2005،ص111

النامية لاسيما الجزائر،وقد لوحظ أن الدول الاستعمارية خلال مراحل تطورها قد نقلت شكلا معينا من التكنولوجيا إلى مستعمراتها يتلاءم وأهدافها الاستعمارية،إضافة لذلك فإن المجتمعات النامية تعيش هوة تكنولوجية كبيرة وحتى بين المجتمعات الصناعية المتقدمة نفسها،مثلا بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، وأن هذه الأخيرة تحاول جاهدة سد هذه الهوة فكيف يمكن للدول النامية سدها وهي خاضعة تماما لنظام احتكاري عالمي[134].

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك معوقات تضعف وتحد من قدرة الدول النامية على الاستفادة من التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب ، وتأخذ هذه المعوقات إما شكلا بنائيا يتعلق بالبناء الاجتماعي أو شكلا ثقافيا يتعلق بقيمه السائدة،إضافة إلى أن الفائدة الحقيقية التي ينطوي عليها هي أنه يسهم في الإسراع بعملية التنمية والتي تتمثل أساسا في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والأفكار الغربية من دول العالم الغربي المتقدمة إلى دول العالم المتخلفة[135].

[134] - فكرون السعيد:**مرجع سابق**،ص112
[135] - عبد الحكيم عمار نابي:**مرجع السابق**،ص289

ت- مباديء نظرية التحديث[136]:

يمكن إجمالها في العناصر التالية:

- ✓ هناك خلط واضح للجوانب السوسيولوجية والسايكولوجية والاقتصادية في نظرية التنمية مثل(القيم،الدوافع الفردية،تراكم رأس المال).
- ✓ هناك دورللقيم والأعراف ومعتقدات الناس في تحديد نوع المجتمع التقليدي أو الحديث لذلك فإن التغيرفي القيم من أهم شروط التغير الاجتماعي.
- ✓ إن تاريخ تطورالتصنيع في الغرب لم يعد شيئا فريدا من نوعه كما اعتقد فيبر ، وإنما يمكن أن يكون كبرنامج عمل للتنمية في العالم الثالث.
- ✓ يحدث تحول المجتمعات عندما تنهار وأنماط السلوك التقليدية تحت ضغط التحديث.
- ✓ عملية التحديث بواسطة الانتشاروتعني التنمية في الجوانب الحياتية المختلفة في العالم الثالث مثل انتشارالتعليم والتدريب وزيادة الوعي السياسي والمشاركة الديمقراطية وتحويل السلطة المبنية على الولاءات التقليدية إلى نظام عقلاني مرتبط بحكومة وطنية برلمانية.
- ✓ إن المجتمعات المختلفة تمرزمنيا بأوقات مختلفة في التنمية لأنها قد نجحت بدرجات مختلفة في إدخال جانب الحداثة.

ث- الانتقادات الموجهة لنظرية التحديث:

من خلال عرضنا لمختلف الاتجاهات المشكلة لنظرية التحديث نجد أنها تصورت التنمية على أنها مراحل من التاريخ وجب على المجتمعات التقليدية أن تصل إلى النمو والتقدم من خلال اجتيازها لهذه المراحل ، على أن تكون المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات الغربية النموذج المثالي للتنمية ،حيث أن المجتمعات المتخلفة يجب أن تحذو حذو هذه المجتمعات الغربية في اجتيازها لمختلف المراحل التاريخية حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم وازدهار،كما أن مختلف اتجاهات نظرية التحديث تؤكد على أنه لابد للمجتمعات التقليدية أن تغيرمن القيم والاتجاهات القديمة نحو قيم حديثة تواكب العصر

---

136 - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص30

الحديث حتى يمكنها من تحقيق التنمية التي وصلت إليها المجتمعات الغربية التي تتصف بالابداع والابتكار،غيرأن نظرية التحديث تعرضت لعدة انتقادات من أهمها[137]:

- ✓ يشير العديد من النقاد إلى أن الاصطلاحين الرئيسيين لهذه النظرية التقليدي والحديث هما اصطلاحان مهمان لا يمكن استخدامهما لتصنيف المجتمعات، كما أنه إشارة حول الاختلاف بين المجتمعات الموجودة الآن والتي وجدت في السابق فاصطلاح تقليدي يقدم غطاء ليشمل سلسلة من المجتمعات من قبل الصناعية التي اتسمت بسمات اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة الاختلاف، كالإقطاعية والقبلية والامبراطوريات البيروقراطية ، فلابد من تحليل تاريخي أكثردقة لهذه الأشكال من مجتمعات ما قبل الصناعة المتميزة لكي يكون لدينا فهم أكثرلعمليات التغير الاجتماعي اللاحقة التي تمر بها.
- ✓ إن المجتمعات كلما تطورت انكمش المجتمع التقليدي بفعل القيم والمواقف والأعراف الحديثة،إن مصطلح"مجتمع تقليدي وحديث"حتى لوتم قبوله فهما ليس مستقلين،وهناك الكثيرمن الشواهد تشيرإلى أن النموالاقتصادي ومجيء الحداثة لا يعني بالضرورة التخلي عن ما يسمى بأنماط السلوك والقيم والمعتقدات التقليدية، فعلى سبيل المثال يشير(غوسفيلدGosfield) إلى أن الدين الإسلامي قد تعززبانتشارالتكنولوجيا الحديثة للمواصلات التي جعلت الحج إلى مكة أسهل بكثير لعدد من الناس مما كان عليه في الماضي.
- ✓ افتراض (روستو) يتمثل في أن الاستثمار يميز مرحلة الانطلاق الحقيقية،ولكن من زاوية أخرى يرى (فرانك) أن مجموعة من الأقطار في أمريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى من العالم لم تمربالمرحلة التقليدية ويطلق عليها اسم أقطار (الدول العزلاء أو الفارغة) ، وهي المجتمعات التي إما لم توجد فيها مجتمعات سابقا على الإطلاق (مثل الأورغواي) وإما أن هذه المجتمعات تم القضاء عليها أو تهميشها عن طريق الغزو الأوروبي.

[137] - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص ص 30،31

- ✓ يوجد اتفاق بين منتقدي (روستو) على أن نقطة الضعف الأساسية في نموذجه يبرز في إهماله الارتباطات أو العلاقات بين المجتمعات أوعدم التأكيد عليها أي بين مجتمع وآخر وضمن كل مجتمع أو داخله.
- ✓ لقد أشار (فرانك Frank) إلى أنه من المشكوك فيه أن تحدث التنمية في العالم الثالث متخذة نفس المسارات التي اتخذها الغرب،لأن مثل هذا النموذج المثالي مع كل تبايناته،يغفل الحقيقة التاريخية والبنائية الخاصة بالدول النامية.
- ✓ لقد تجاهلت هذه النظرية أن الدول المتخلفة لا يمكن أن تكررالتجارب الماضية للدول المتقدمة فيما عدا بعض المظاهر السطحية المتعلقة بارتفاع معدلات النمو والاستثمار،وذلك لأن البلدان المتقدمة لم تخضع في تاريخها الحديث للاستعمار ولم يجر استغلالها على النحو الذي يحدث للدول المتخلفة،كما أن تلك البلدان لم تجد نفسها مضطرة لتحقيق تنمية سريعة وهي محاطة بمجموعة من الدول أكثر تقدما منها بكثير.
- ✓ اتصفت بضعف تركيزها على المتغيرات الاقتصادية في التنمية والتأثيرات الخارجية والدولية ودورها في تشكيل الظروف الواقعية التي تعيشها المجتمعات النامية ومن هنا يتضح أن نظرية التحديث لم تستمد منطلقاتها النظرية والميدانية من واقع المجتمعات النامية ، وإنما جاءت من أصل إحداث تغيير بعيد كل البعد عن واقع هذه المجتمعات وفق منظور مجتمع رأسمالي صناعي[138] .
- ✓ طبيعة الاستقطاب النظري الذي أسسه أنصار التحديث بين نموذج المجتمعات التقليدية ونموذج المجتمعات الحديثة هما في الحقيقة نموذجين مجردين افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع المجتمعات النامية وحتى المتقدمة،فلقد بينت دراسات مختلفة أن المجتمعات النامية تتوفرعلى مظاهرحديثة وعصرية،كما هناك مظاهر تقليدية بالمجتمعات المتقدمة[139].

---

[138] - فكرون السعيد:**مرجع سابق**،ص122
[139] - فكرون السعيد:**مرجع سابق**،ص123

2- نظرية التبعية أو التخلف:

أ- مفهوم النظرية:

إن مختلف الانتقادات التي واجهت نظرية التحديث كان للماركسين الدور الكبير في طرحها من حيث افتقارها إلى مختلف الشواهد والدلائل التي تثبت صحته،كما أنها تفتقرإلى قوة التحليل إضافة إلى أن نظرية التحديث لم تشر إلى أهم العوامل التي تؤثر في عملية التنمية لاسيما القوة والصراع والطبقي،هذا الأخيرالذي يعتبرعند كارل ماركس المحرك الرئيسي للتغير التاريخي ، ومن أهم المفكرين الذين ينتمون إلى المدرسة الفكرية المهتمة بالتخلف نجد كل من "فرانكFrank" و"وارين waren" و"وليمازwillames"،حيث يعتقد (فرانك) بأن التنمية في العالم الثالث غير ممكنة في حين يرى "وارين" و "وليماز" أنه من الممكن حدوث تنمية ذات صناعة رأسمالية واسعة النطاق[140]،كما يشير "أندريه جوندارفرانكA.G.frank " الذي يرتبط أكثر من غيره بالرأي القائل"إن استمرارفقرالعالم الثالث هوانعكاس لتبعيته، وأن فترات الرأسمالية التبعية والاستثمار فرض تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج على بلدان العالم الثالث ، التي كانت تتجه أصلا للتصدير المحدود،وتعتمد على تلبية احتياجات القوى الإمبريالية من المواد الخام ونجد"شارل بتلهايم" يقول إن المجتمعات النامية تعيش حالة تبعية تتجلى في مستويين مستوى سياسي ومستوى اقتصادي[141]:ويقصد بالتبعية السياسية كون أن المجتمعات النامية مازالت تربطها علاقات سياسية مع المستعمر ويرتكزهذا المستوى من التبعية على ارتباط صفوة العالم الثالث التي كونها المستعمروالتي ارتبط أسلوب معاشها واعتمدت ثروتها على أوجه نشاط الصفوة الاقتصادية في المركز أو ما يطلق عليه"فرانك"البلد الميتروبوليتان،إضافة إلى فساد فريق من رجال السياسة القياديين في البلاد التابعة وتتميز البلاد الخاضعة في هذا النوع من التبعية بعدم الاستقرارالسياسي والانقلابات على الأنظمة وغيرها.

---

140 - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص33
141 - فكرون السعيد:**مرجع سابق**،ص125

أما المستوى الاقتصادي فهو نتاج للتبعية السياسية ونتيجة لهذه العلاقة غير المتكافئة نجد معظم شعوب العالم النامي تعيش في تخلف وفوضى وفقر وحرمان، ذلك أن فائض إنتاجهم يسلب منهم بشتى الطرق والمعايير الاقتصادية حيث يقول"فرنك"أن هناك سلسلة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم الاقتصادي حتى يصل إلى "الميتروبوليس"مرورا بمن يخضعون لهذا المركز،وبناء على المستويين السابقين فإن اقتصاد الدول المتخلفة تبقى مرتبطة ارتباطا كبيرا مع اقتصاديات الدول المتقدمة ، وتبقى رهينة لهذه الأخيرة لعدة أسباب سواءا أكان الماضي الاستعماري لها أو حجم الديون التي على عاتقها ، والتي تشكل عبء لها تتحمل على إثره هذه التبعية،وفي هذا السياق ركز (سميرأمين) على النظام الاقتصادي العالمي حيث قسمه إلى نوعين من الأنظمة أنظمة متقدمة أطلق عليها المركزوأنظمة تابعة هامشية ويكون الإنتاج في المركز في البداية بغرض الاستهلاك الجماهيري ، وهذا النظام متمركز حول ذاته أي يملك قوة دافعة داخلية غيرمتأثرة بالعلاقات الخارجية وبالمقارنة توجد مناطق تابعة تعمل على تلبية حاجات المركز التي تحققها من خلال الصادرات أي أن رأس المال يتحول إلى المركز[142]،وذهب (فرانك) إلى أن التنمية والتخلف ماهما إلا متقابلان لعملة واحدة فكلاهما هوالنتيجة الحتمية والمظهرالمعاصر للتناقض الداخلي في النظام الراسمالي العالمي ، فلا تمثل إحداهما مزيدا من التنمية عن الأخرى فهي نتاج لبناء اقتصادي واحد وعملية رأسمالية واحدة فإن ذات العملية التاريخية الواحدة لتوسع وتطورالرأسمالية في أنحاء العالم قد ولدت- ومازالت- كلا من التنمية والتخلف في آن واحد[143].

ويؤكد (فرانك) أن رجوع تخلف دول العالم الثالث وفقرها يعود إلى حد كبير إلى تبعيتها السياسية والاقتصادية ، وإذا ما أرادت هذه الدول تحقيق التنمية والتخلص من تأخرها وجب عليها القيام بالثورة التي تطيح بالأقلية المسيطرة والمرتبطة بالخارج والتي

[142] - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص36

[143] - ثروت محمد شلبي:**برنامج دراسة المجتمع-تنمية اجتماعية**-،كلية الآداب،جامعة بنها،مصر،1999،ص20 عن frank ander gunder **:capitalism and underdevlopment In latin america**,historical studies of chile and brazil,monthly reviw press,new york and london2009,pp33,34

تتمتع بالامتيازات والصبغة التفضيلية مقارنة بعامة السكان وعموما يمكن تلخيص مواقف فرانك في ما يلي[144]:

- لايمكن أن تكون هناك نظرية للتخلف لا تأخذ في اعتبارها علاقات المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات المتقدمة ، فأي نظرية لا بد أن تعترف بأن التخلف هو نتيجة مباشرة لوجود علاقات مع الدول الرأسمالية،وبعيدا عن كونها مجتمعات ثنائية،تتسم بوجود قطاع تقليدي وآخر حديث.
- هناك سلسلة من العلاقات مع دول المحوروالدول التابعة اللازمة لبناء هذا النظام العالمي الواسع الذي تتعدى حدوده الحدود الوظيفية للدول،فداخل الدولة الواحدة تقوم المناطق النائية بتزويد المدينة باحتياجاتها،وفي المقابل فإن المدينة وهي في العادة مركز التجارة الخارجية،تعتمد على دول المحور (الدول الغربية)وهكذا...
- إن القول بأن التصنيع والتنمية يحدثان عندما ترتبط الدولة بعلاقة قوية مع الغرب،هي مقولة غير صحيحة وليس من الضرورة أن تكون هذه الارتباطات قائمة على أساس وجود استعماررسمي، ولكنها يمكن أن تكون على أساس اقتصادي من خلال استثماررأسمالي،وتوطين التكنولوجيا فالدول التي كانت في وقت من الأوقات مرتبطة بأقوى العلاقات مع دول المحورهي أكثرها تخلفا على الإطلاق.
- إن البناءات الطبقية الداخلية للدول التابعة تشكلت بانعكاساتها لبناءات اقتصادية كبيرة،فالبرجوازية الصغيرة في أمريكا اللاتينية من الصفوة التقليدية والتجار، ورجال الصناعة هم ممن تتفق مصالحهم مع مصالح الرأسمال الأجانب.

---

[144] - سهير حامد:**مرجع سابق**، ص ص 36،37

ب- مباديء نظرية التخلف:

وعموما يمكن إرجاع حالة التخلف في دول العالم إلى عوامل وأسباب حسب (فرانك) وتمثل هذه العوامل أهم المباديء الرئيسية لنظريته وهي:

- **التناقض الخاص بحالة التجريد والاستحواذ على الفائض الاقتصادي[145]:**

ويذهب فرانك أن التحليل الذي قام به ماركس عن الرأسمالية هو الذي عرف وأكد على عنصرالتجريد من فائض القيمة الذي يحققه المنتجون ، ثم الاستحواذ عليه من جانب الرأسماليين ، ولذلك فإن عدم تحقق الفائض الاقتصادي"الممكن"وعدم توافره للاستثماريرجع أساسا إلى طبيعة البناء الاحتكاري للرأسمالية ويذهب فرانك إلى أن البناء الاحتكاري للرأسمالية الدولية أدى إلى إحداث التخلف في الشيلي.

- **القوى الخارجية:**فكل التغيرالحاصل يأتي ويفرض عن طريق القوى الخارجية من خلال العلاقة بين المركز والأطراف[146].
- **التناقض الخاص باستقطاب المركز- التوابع[147]:**ويعتبر(فرانك) أن هذا العامل يعتبر أكثرأهمية بالنسبة لأسباب التخلف والتنمية وهو ما قدمه"ماركس"في تحليله عن "التمركز"للنسق الرأسمالي ،يأخذ شكل الاستقطاب داخل العاصمة المركز والتوابع(الدول المتخلفة) ، وقد لاحظ "بول باران"نفس هذا التناقض عندما رأى أن حكم الاحتكار الرأسمالي والاستعمار في الدول المتقدمة،والتخلف الاقتصادي والاجتماعي في البلاد المتخلفة يرتبطان ببعضهما بصفة وثيقة ولا يمثلان سوى جانبين مختلفين لما هو في الواقع بمثابة مشكلة تحيط بالعالم كله ، فالتنمية والتخلف كلاهما هو النتيجة الحتمية والمظهر المعاصر للتناقض الداخلي في النسق الرأسمالي العالمي، فالتنمية الاقتصادية والتخلف ليس مجرد حالات نسبية وكمية في أن أحداهما تمثل مزيدا من التنمية الاقتصادية عن الأخرى بل أن التنمية الاقتصادية والتخلف ماهما إلا حالات علاقية ونوعية.

145 - ثروت محمد شلبي:**مرجع سابق**،ص ص64،65

146 - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص38

147 - ثروت محمد شلبي:**مرجع سابق**،ص66

- ❖ **الانقطاع أو عدم التواصل:** على التابع أن يكون بعيدا عن اتباع خطوات التنمية الخاصة بالمركز،ليس هذا فحسب ولكن أيضا يجب أن ينفصل انفصالا جذريا عن النظام ككل إذا أراد حقا تحقيق التنمية[148].
- ❖ **التناقض الخاص باستمرارية التغير:** إن فكرة (فرانك)في هذا الصدد مؤداها أن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم في القيام بعملية إنماء مجتمعهم ، كما يستلزم وعيهم باتباع المنهج الشمولي(أي إدراك العالم كوحدة واحدة)الأمرالذي قد يساعدهم على فهم حقيقة مجتمعهم وحقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، وبذلك يمكن القضاء على التخلف إذ يعتقد(فرانك) أن العلاج الوحيد للتخلف هو بالخروج من دائرة النسق الرأسمالي عن طريق الاشتراكية[149].
- ❖ **سياسة الدولة تعتبرعنصرا حاسما في التنمية الاقتصادية:** وهذه السياسة هي حصاد ممارسات طبقات ذات مصالح متضاربة ، وتعمل الطبقات المستفيدة على بقاء هذه الأوضاع واستمرارها[150].

ت- الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية:

تعرضت نظرية التبعية على غرار نظرية التحديث للعديد من الانتقادات يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- ✓ اقتصرت نظريات التبعية في تحليلها على العلاقة التاريخية التي تربط البلاد المتخلفة بالبلاد المتقدمة،ولم تهتم بدرجة كبيرة بتاريخ البلدان النامية الذي يحوي العديد من المتغيرات التي تلغي الضوء على ظاهرة تخلف هذه البلدان[151].

---

[148] - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص38
[149] - ثروت محمد شلبي:**مرجع سابق**،ص68
[150] - عبد الحكيم عمار نابي:**مرجع سابق**،ص297
[151] - عبد الحكيم عمار نابي:**مرجع سابق**،ص302

- ✓ أن فرانك أنفق الكثير من الوقت في قياس التخلف بلغة التبادل،ونقل الفائض من التوابع إلى مراكز الدولة،وهذا قاد عددا من النقاد إلى الإدعاء بأن نقطة الضعف الأساسية لدى (فرانك) هي فشله في دراسة الطريقة التي يتم بها استخراج الفائض بواسطة نظام الإنتاج السائد في مجتمعات العالم الثالث،ويشير بعض النقاد مثل (لاكلوlaclou) إلى أن استغلال الفائض من قبل بلد أقوى يتمتع بتفوق تجاري على بلد آخر،ليست سمة مميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي،وكما يدعي (لاكلو) في أن المشكلة الرئيسية هي معرفة كيفية إنتاج هذا الفائض الذي يتم نقله ومعرفة مدى وجود أية سمات خاصة بالنظام الإنتاجي الذي يقيد التنمية فاعتماد بعض العمال على مصادرإضافية غيررأسمالية للكسب المادي في نظامها الإنتاجي سيسمح لأرباب العمل بتقليل الأجوروإدامة الربحية ، فهؤلاء النقاد يقولون إن التخلف يجب تحليله حسب الطريقة التي يتم فيها استغلال قيمة الفائض والعمل وليس حسب المقدارالنقدي لفائض رأس المال المنقول[152].
- ✓ الجوانب الداخلية للعالم الثالث (الأفكار والمؤسسات التقليدية)هي أقرب إلى تشكيل عقبة في طريق التنمية وليس الاستعمار ، حيث أن نظرية التبعية تربط التخلف بالاستعماروالامبريالية العالمية ، هذه الأخيرة التي تسهم بشكل كبيرفي استنزاف ثروات وموارد الدول المتخلفة مما يجعل هذه الدول في تبعية دائمة للدول المتقدمة.
- ✓ إن الفائدة التي حققتها دول العالم الثالث نتيجة العلاقة بين أقطارها القائمة والأقطار الاستعمارية كما يراها النقاد تتجلى في التنمية الاقتصادية[153].
- ✓ أنها تتهم البرجوازية الوطنية بالخيانة والتعاون مع الرأسمالية العالمية لتحقيق مصالحهم على حساب المصلحة الوطنية،وهذا قول لا يصدق في جميع الأحوال[154].
- ✓ يعارض غيرالماركسيين الأساس الامبريقي للنظرية، وهناك شبه إجماع مع النقاد الماركسيين على أنه يمكن أن تأخذ التنمية مكانها في العالم الثالث،وانها مرتبطة بتشكيل علاقات وثيقة مع مجتمعات المحوروهذا جوهر موقف (بلاتPlatt)،الذي يقول فيه أن استغلال اسبانيا لم يحولها في الواقع إلى مصدررئيسي للمواد التموينية، ومواد الخام

[152] -سهير حامد:**مرجع سابق**،ص38
[153] - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص39
[154] - عبد الحكيم عمار نابي:**مرجع سابق**،ص302

للعالم الخارجي،كما أنه لم يستقطب أمريكا اللاتينية كمستورد كبير للسلع المصنعة،إن السبب في ذلك بسيط فأوروبا الغربية في الداخل وفي مستعمراتها وأوروبا الجنوبية والشرقية والولايات المتحدة كانت جميعها مزودة بالمواد التموينية والمواد الخام الصناعية، فلم يكن بإمكان أمريكا اللاتينية أن تبيع أي شيء لأوروبا ولم يكن بمقدورها أن تشتري شيئا في المقابل[155].

- ✓ يتحدى أحد النقاد الماركسيين (بيل واريل Bill Warrell) فرانك في تحليله علاقات الإنتاج بصورة صحيحة ،وعلى أي حال فهولا يعتقد باستمرارالتخلف في العالم الثالث رغم أن نظامه الإنتاجي الحالي هو مزيج بين النشاطات الرأسمالية وغير الرأسمالية،ويدعي(واريل) أن ما ننظر إليه بأنه سمات تخلف أو تبعية ما هي في الحقيقة سوى سمات أي مجتمع يمربفترة انتقالية،اجتماعية،اقتصادية نحوالرأسمالية ويرى أن الركود ليس قدرا لمجتمعات العالم الثالث،كما يقرب اعتماد بلدان العالم الثالث على المجتمعات الصناعية في نموها الاقتصادي ، وخاصة للحصول على التكنولوجيا وكلما أصبح النفوذ الرأسمالي أكثرعمقا ونجاحا في العالم الثالث كلما تمكن من ايجاد مقدرته الخاصة على النمو[156].

[155] - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص39
[156] - سهير حامد:**مرجع سابق**،ص ص 39،40

ملخص المبحث:

من خلال استعراضنا لمختلف نظريات واتجاهات التنمية نرى بأنه لا يمكن القول أن هذه النظرية أو ذلك الاتجاه قابل للتطبيق في البلدان النامية دون اتجاه آخر ، غيرأن مختلف النظريات التي تم ذكرها أسهمت بشكل كبير في إلقاء الضوء على التنمية ومشاكلها ، كما أنه لا يمكن إهمال الدورالذي تلعبه الدولة في التخطيط وإحداث التنمية،من جانب آخرفإن حدوث التنمية وتحققها يجب أن لا يغفل عن الجانب الإنساني والتركيز فقط على الجوانب المادية ، وكملاحظة أخيرة على النظريات التي تم استعراضها فإن التنمية لا يمكن تحقيقها إلا بقناعة الجميع وتظافرجهودهم سواء أكانوا مؤسسات أو أفراد،فتحقيق التنمية في دول العالم الثالث يتطلب تدخل الجميع على اعتبارأن التنمية بالمواطن وللمواطن في نفس الوقت.

خاتمة الفصل:

مما لاشك فيه أن التنمية الريفية تعد المحرك الرئيسي لعملية التنمية لمختلف الدول في العالم، سواء كانت متقدمة أومتخلفة، لذا وجب على هذه الدول وضع البرامج والمشاريع الموجهة للمناطق الريفية ، وهذا حتى يتم تحقيق الأهداف المسطرة لتحقيق التنمية بمفهومها العام،ومواكبة ركب الدول المتقدمة،غيرأننا نجد أن معظم البرامج والمشاريع المسطرة داخل المجتمع خاصة على المستوى المحلي تخضع لعدة اعتبارات لاسيما السياسية منها أوالجهوية وهو ما يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن الجهوي ، ويرهن عملية تحقيق الرفاهية وسد متطلبات الأفراد داخل المجتمع في جميع المناطق،وهوما يعرقل عملية التنمية بشكل عام.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

يعد ملف السكن أحد أهم اهتمامات الأفراد داخل المجتمع،كما أنه يعد حقا من الحقوق الطبيعية للفرد في مختلف القوانين والمعاهدات الدولية ، ولما كان السكن حقا للفرد فهو في المقابل يعتبرواجب على الدولة ، وبل ويعتبرمن أكثرالواجبات إرهاقا لكاهلها خاصة إذا كانت من الدول النامية ، أوالدول التي تعاني من نمو سكاني يفوق إمكانياتها المادية و الاقتصادية،على ضوء ذلك تحاول الدول رسم سياسة سكانية من أجل معرفة التغيرات الجذرية والعميقة التي تعرفها مختلف الهياكل المكونة لقطاع السكن،إضافة إلى وضع مختلف المعاييرلغرض وضع آليات لتدخلها في السوق السكنية،وكذا لتحقيق التوازن بين الطلب على السكن وبين المعروض منه، ولا شك أن السكن الريفي يعد من بين الصيغ المطروحة في السياسة السكانية داخل المجتمع الجزائري لتحقيق هذا التوازن،وسنحاول أن نعالج هذا الموضوع في هذا الفصل من خلال تناوله في ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول:السياسة السكانية(مفهومها ومجالاتها)

المبحث الثاني:السياسة السكانية بولاية المدية

المبحث الثالث:مشروع السكن الريفي(دراسة سوسيوقانونية)

المبحث الأول:السياسة السكانية (مفهومها ومراحلها)

تقوم أي دولة في العالم باتباع سياسة محددة لتنظيم سلوك السكان من الناحية الديموغرافية سواء في الفترة الآنية أوالمستقبلية وتعتمد هذه السياسة على مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف في مجمل ما تهدف إلى محاولة ضبط المتغيرات السكانية والسكان وتحقيق رفاهيتهم ، عن طريق معالجة النمو الديموغرافي المتسارع للسكان من جهة ، وتنشيط برامج نموالسكان وتنظيم حركتهم وتنقلاتهم(الهجرة)،من جهة أخرى من خلال دراسة التوزيع المكاني للسكان ومحاولة إحداث توازن لذلك .

كل ذلك جعل المفكرين باختلاف تخصصاتهم العلمية والمعرفية يولون أهمية كبيرة للسكن وللسياسة السكانية بصفة خاصة ، وذلك لمعرفة مختلف التغيرات والمشاكل التي اعترضت السكن والهياكل المشكلة له ، وكذا مختلف النقائص والعقباب التي حالت دون تحقيق السياسة السكانية الناجعة في حياة الأمم عبر التاريخ،وعليه سنحاول في هذا المبحث تناول الموضوع من خلال إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالسكن وطرق تمويله في الجزائر، إضافة إلى بعض المفاهيم حول السياسة السكانية وأهم أهدافها.

أولا:مفهوم السكن وأهميته

يحتل المسكن أهمية كبيرة في حياة الأفراد وهذا للأدوارالاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة التي يلعبها،وقد تعددت المفاهيم والتعاريف له فمنها من ينظر إليه بنظرة دونية أو بمفهوم ضيق ويحصره بأنه مأوى يتألف من جدران وسقف ، ومنها من ينظر إليه بنظرة موسعة وشمولية من خلال الأدوارالمختلفة التي يمكن أن يلعبها السكن ومنها تتحدد أهميته،وسنحاول أن نتناول مجموعة من هذه التعاريف حتى نتمكن من الإلمام النظري بهذا المفهوم.

1- مفهوم السكن:

يعرف السكن **لغة** :بأنه من السكون أي ثبوت الشيء بعد تحركه ويستعمل في الاستيطان،فنقول نذهب إلى مسكن فلان أو مكان سكن فلان ، أي المكان الذي استوطنه فلان[157].

[157] - ابراهيم مذكور:**معجم العلوم الاجتماعية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،1975،ص38

أما في ديننا الحنيف ورد لفظ السكن أكثر من مرة وفي عدة مواضع من القرآن الكريم،قال الله تعالى:« لا يرى إلى مساكنهم » [158]،كما أن السكن دلَّ على البيت في قوله تعالى:« والله جعل لكم من بيوتكم سكنا » [159]،ودل على الليل في قوله:« هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون » [160]،كما أشارلفظ السكن في القرآن الكريم إلى معنى الزوجة وذلك في قوله تعالى:« ومن آياته أن خلقلكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » [161].

أما **اصطلاحا**:فقد تنوعت التعاريف التي تناولت مفهوم السكن وسنورد جملة من هذه التعاريف:

يعرف السكن على أنه مكان يوفر الراحة ووظائف مهمة،فهو نمط تنظيمي لحياة الناس في الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فالمسكن هوخلق مساحة يومية للعديد من العلاقات الأسرية ، حيث يعيش فيه الفرد علاقات حب وود اتجاه مسكنه ومن يشاركونه المسكن ، بهذا يكون شيئا حيا له خصوصيته ومميزات هندسية ، تعزز ملامح الألفة بين أفراد الأسرة فيه[162]،كما أن للمسكن مرادفات مثل البيت والمنزل والداروالمأوى وتعرف على أنها مكان الإقامة وهو الذي يؤمن استقرارالحياة للناس[163]،كما يعرف أيضا على أنه لايقتصرعلى مجموعة الجدران الأربعة وما يعلوها من السقف،بل على ما يشتمل عليه من الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع له لكي يقبل الإنسان على العيش في هذا المبنى بكل راحة واستقرار[164].

فالسكن هوذلك المكان الذي يشعر فيه الفرد باحترام وتقدير الآخرين ووفائهم وإخلاصهم ، كما أنه مكان ممارسة الهوايات والإبداع،كما أن السكن هوحق من بين أهم الحقوق الأساسية والرئيسية للفرد باعتباره إنسانا بالدرجة الأولى، وفي هذا الشأن يشيرتقرير مجلس حقوق الانسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة وفي تقرير المقررة الخاصة

[158] - القران الكريم:**سورة الأحقاف**(الآية 25)
[159] - القران الكريم:**سورة النحل**(الآية80)
[160] - القران الكريم:**سورة يونس**(الآية67)
[161] - القران الكريم:سورة الروم(الآية21)
[162] -غاستون باشلار،تر غالب هلسا:**جمالية المكان**،دار المجد،بيروت،لبنان،1987،ص42
[163163] - ابراهيم يوسف:**إشكالية العمران والمشروع الاسلامي**،مطبعة أبوداود،الحراش،الجزائر،1992،ص4
[164] - اسماعيل ابراهيم الشيخ دره:**اقتصاديات الاسكان** ،سلسلة عالم المعرفة(127)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،جويلية1988،ص13

والمؤرخ في 26 ديسمبر2011 المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب ، وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق،ورغم أن الدستورالجزائري حسب المقررة لايعترف بالحق بالسكن اللائق فالمادة 132 من هذا الدستور بالذات تنص على أن الالتزامات الدولية التي تتعهد بها الجزائر ومن ثم العهد والمادة 11 منه،تسموعلى القانون الوطني،ويتضمن الدستورأيضا أحكاما تتعلق بجوانب معينة من الحق في السكن اللائق فالمادة 40 منه على وجه التحديد التي تكفل عدم انتهاك حرمة المسكن[165] .

استنادا لمختلف التعاريف السابقة يمكن القول أن السكن هو ذلك المأوى المصمم بشكل هندسي معين بطريقة فنية وجمالية ، والذي تنتظم تحته الأسرة مع ماتحمله هذه الأخيرة من خصوصية ، ويستجيب لمتطلبات وحاجيات الأسرة،فالمسكن منتج ثقافي تتداخل عناصر كثيرة في تشكيله منها العادات والتقاليد والمستوى الاقتصادي والخصائص الاجتماعية لأصحابه،فهو ليس مجرد مأوى للعيش والتكاثر فقط ولكنه عنصر ثقافي يؤثر في تشكيل عناصر ثقافية أخرى[166].

كمايؤكد "عاموس رابوبورت" بقوله:إن هناك جوانب لامادية في النتاج المعماري ، وذلك من خلال فرضية أساسية تتمثل في أن شكل المنزل ليس مجرد محصلة أو نتيجة للمحددات المادية فقط ولكنه نتاج أيضا لنطاق واسع من المحددات الاجتماعية والثقافية ، فالأنساق العقائدية والدينية تؤثر على عملية التشكيل العمراني،كما أن الاحتياجات الفسيولوجية والاجتماعية تؤثر في اختيار طبيعة التشكيل العمراني[167].

2- أهمية السكن:

مما لاشك فيه أن توفيرالسكن المناسب يعد من أهم أولويات الفرد داخل المجتمع باعتبارأنه يوفرله الاستقراروالعيش الرغيد، كما أن السكن يجنب الفرد الهموم والمشكلات التي لاحصر لها ، وبشكل عام يمكن أن نبرز أهمية السكن في النقاط التالية:

1. يساهم السكن في الجانب النفسي للفرد لاسيما تحقيق الصحة الفعلية والحياة العائلية السعيدة ، وكذا تحقيق الذات والانتعاش والقوة...الخ.

---

165 - الجمعية العامة للأمم المتحدة،مجلس حقوق الانسان:**تقرير المقررة الخاصة بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق فى مستوى معيشى مناسب**،الدورة التاسعة عشرة،ديسمبر 2011،ص ص 5،6

166 - عالية حبيب وآخرون:**علم الاجتماع الريفي**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،الأردن، ط1، 2009،ص407

167 - عالية حبيب:**علم الاجتماع الريفي**،مرجع سابق،ص408

2. يساهم السكن في تحقيق الخصوصية للفرد:فالمسكن هو المكان الحقيقي الذي يشعر فيه الإنسان بالخصوصية ، ويمكن من وراء ذلك أن يظهر بشخصيته الحقيقية دون أي قناع أوتصنع ، ويأخذ كامل راحته ويتصرف بكل عفوية فيه.
3. يؤثر السكن في الصحة العامة بحيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبيا أو ايجابيا فقد أثبتت الدراسات والإحصائيات العلمية أن هناك علاقة وطيدة بين انتشار الأمراض الصحية والاجتماعية(المخدرات،السرقة...الخ) ، وبين الظروف السكنية الغير ملائمة.
4. يعتبرالسكن من أهم وأكثرالضروريات لحياة الفرد فحرمانه منه يؤدي به إلى الإحباط النفسي والاجتماعي.
5. يعد السكن أهم حاجة يلبي الحاجة إلى المأكل ، حيث ركز "بول هنري"إثر معالجته السلوك الأسري داخل المسكن حدد ماتحتاج الأسرة لتستقر وتنمو فيما يلي[168]:
   - الحاجة إلى امتلاك المجال.
   - الحاجة إلى الشعور بالاستقلالية داخل المسكن.
   - الحاجة إلى الراحة النفسية والجسدية.
   - الحاجة إلى وقت وجو من الرفاهية والحرية دون وجود أي عوائق.
   - الحاجة إلى الخصوصية أي حياة خاصة لكل عضو من أعضاء الاسرة.
   - الحاجة إلى الحصول على مسكن يتوفرعلى وظائف كاملة تلبي كل حاجاتهم.
   - الحاجة إلى وجود علاقات سكنية تسودها الألفة والمودة.
   - الحاجة إلى إقامة علاقات خارج محيط المسكن خاصة علاقات الجيرة.
6. تكمن أهمية السكن في مختلف الوظائف التي يلعبها حيث يشير "leroux robert" في الدراسة التي قام بها حول"ايكولوجية الإنسان"فتوصل في كتابه أن المسكن يستجيب إلى وظائف ثلاث هي[169]:

---

[168] - هالة لبرارة:**<u>الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراوية</u>**،رسالة ماجيستير،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة،2007-2008،ص34 عن:
Paul Henri Chambard Delow:**<u>des hommes et des villes</u>**,petite bibliotheque,paris,france,1996

[169] - عبد الحميد دليمي:**<u>دراسة في العمران السكن والإسكان</u>**،مخبر الإنسان والمدينة،دار الهدى للطباعة والنشر،عين مليلة،الجزائر،2007،ص36

- مكان يلعب دوروقاية الإنسان والأسرة من العواصف والأمطاروالثلج وجو الشمس(وظيفة وقائية).
- يؤدي دورأمني ، حيث أنه يحافظ على أمن وسلامة الأسرة من العدوان الخارجي.
- يحافظ على الحياة الخاصة للأسرة وأشيائها السرية التي لا ترغب أن يطلع عليها الغير .

7. يحقق السكن خلية عمرانية اجتماعية من خلال وظائف جمة يقوم بها ، على غرار مكان للقاء مع الآخرين ، وتحقيق التفرد والسكينة ، وهوما يساهم في تقوية العلاقات الأسرية والسكنية(علاقة الجيران).

8. يساهم السكن في تقوية الصلة بين أفراد الأسرة ، حيث أثبتت دراسة قام بها(Pierre Gearge) أن المسكن يقدم للأسرة وظيفة عضوية ، فيرى أن الأسرة تستمروتنموتحتاج إلى وسط اجتماعي مغذى بالعلاقات الحميمية بين أعضائها ، فيجب على المسكن أن يؤدي وظيفة الربط بين الأفراد كأنهم سلسلة واحدة لا يجب أن تفقد إحدى حلقاتها،هذا ما يؤدي إلى تقوية الصلة اليومية بينهم وديمومتها لتشكل يوما بعد يوم المرجع التاريخي للأسرة،ثم توطيد تلك الرابطة بين أفراد الأسرة والوسط الخارجي(الثقافي،البيئي،الإنساني)، هذه العناصرتجتمع متحدة لتعطي للمسكن صورة أكثر جمالية وإنسانية[170].

ثانيا: طرق تمويل السكن في الجزائر

إن المتتبع لأشكال السكن الاجتماعي والفردي الموجه للفئات المحدودة والمتوسطة الدخل ، وحتى تلك الفئات العديمة الدخل يجد أن الجزائرأوجدت أشكالا عديدة ونماذج مختلفة للسكنات المدعمة والممولة من قبل خزينة الدولة ، حسب مختلف شرائح المجتمع نذكر منها صيغ السكن الاجتماعي التساهمي،السكن الريفي،السكن المنجزفي إطارالبيع بالإيجار،السكن الاجتماعي الإيجاري وغيرها، وسنحاول إعطاء صورة توضيحية لطرق تمويل كل صيغة على حدى.

- **السكنات العمومية الإيجارية(LPL[171]):**

السكن الاجتماعي يقصد به السكن الممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة ، التي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة و/أو لا تتوفر لأدنى شروط النظافة[172]،وعليه فالسكن الاجتماعي هو أحد الأنماط السكنية التي تحظى بالدعم من الخزينة العمومية وتتجلى طريقة الدعم في هذه الحالة من خلال دعم الايجار المطبق بشأن السكنات الاجتماعية،بحيث أن المتحصل على سكن اجتماعي لايدفع قيمة الايجاركغيره من المستأجرين للمساكن طبقا لقواعد السوق وميكانيزماته،إنما يدفع جزء

---

[170] - هالة لبرارة:**مرجع سابق**،ص54 عن:Bouata Farouk:**l'habitat Dans le Tiers Monde-le cas de l'algerie**,1980,p18

[171] - LPL:**L**ogement **P**ublic **L**ocatif

[172] - المرسوم التنفيذي رقم08-142:**قواعد منح السكن العمومى الايجاري**،مؤرخ في 11مايو 2008،المادة02،الجريدة الرسمية العدد2008،24، ص18

يسيرمنه فقط ، وتتولى الدولة تغطية الجزء المتبقي عن طريق ميزانيتها وفق آليات وإجراءات معينة، ويعرف أيضا بأنه السكن الذي يوجه إلى فئة الأشخاص الذين لا تسمح لهم مواردهم بالحصول على سكن ، سواء عن طريق الايجارأوالتملك فهو موجه إلى فئات المجتمع المعوزة ، أي الأسر بدون موارد والأكثر حرمانا[173].

كما يمول هذا النوع من السكن كليا من ميزانية الدولة ، وينجزعلى أرضيات عمومية تخصص لصالح مديريات السكن والتجهيزات العمومية وتسند إدارة المشاريع لدواوين الترقية والتسيير العقاري[174].

أ- شروط منح السكن العمومي الايجاري:

طبقا للقانون الجزائري فإنه لا يمكن للشخص أن يطلب منحه مسكنا عموميا ايجاريا إذا كان[175]:

- ✓ يملك عقارا ذات استعمال سكني ملكية تامة.
- ✓ يملك قطعة أرض صالحة للبناء.
- ✓ استفاد من سكن عمومي ايجاري أو سكن اجتماعي تساهمي أو سكن ريفي أو سكن تم اقتناؤه في إطارالبيع بالايجار.
- ✓ استفاد من إعانة الدولة في إطار شراء أو بناء سكن أو تهيئة سكن ريفي.

وتشير نفس المادة أن الشروط السابقة تخص زوج طالب السكن أيضا،كما أن القانون الجزائري يضيف شروطا أخرى لاسيما الإقامة خمس سنوات على الأقل ببلدية إقامته الاعتيادية ، وألا يتجاوز دخله 24.000,00 دج ، كما أن سنه لايقل عن 21 سنة[176].

ب-المعاييرالمستخدمة للحصول على سكن عمومي ايجاري:

تطبيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية التي تعتبرنظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع ، فبدون تحقيقها تستفحل التفرقة بين أفراد المجتمع مما يهدد التماسك الاجتماعي ،وحفاظا على هذا التماسك وتجسيدا لهذا المبدأ

---

[173] - جامعة الدول العربية:**تقرير حول مشروع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير سكن اجتماعي منخفض التكاليف**،جوان2008،ص17

[174] - conseil national economique et social:**rapport sur le logement social**,octobre,1995,pp14,15

[175] -مرسوم تنفيذي رقم08-142:**مرجع سابق**، المادة03، ص18

[176] - موقع وزارة السكن والعمران:**www.mhuv.gov.dz** ،تاريخ الولوج الى الموقع:2014/12/25

أوجدت الجزائر معاييرومقاييس تكون أساسا للتقييم واختيارمن هوالأحق للحصول على سكن وفق هذه الصيغة وهي[177]:

-مستوى مداخيل طالب السكن وزوجه.

-ظروف السكن.

-الوظيفة العائلية والشخصية.

-أقدمية طلب السكن.

كما يشارإلى أن كل معيارمن المعاييرالسابقة له نقطة معينة وبشروط خاصة ومجموع النقاط وفق هذه المعايير يتحدد من خلاله ترتيب الشخص الطالب للسكن.

ت-أوجه دعم السكن الاجتماعي:

تخصص الدولة سنويا ما يقارب 130 مليار دج كدعم للسكن بنسبة 3% من إجمالي الميزانية الموجهة للناتج الداخلي الخام(PIB) فهي تفوق من 2 الى 3 مرات القيمة التي تخصصها بعض الدول العربية ، فعلى سبيل المثال نجد أن النسبة في المغرب والأردن تبلغ 0.5% و0.8% على التوالي،أما في الجزائر فيتوزع الدعم على البرامج الوطنية وفق الجدول الآتي[178]:

جدول رقم(01):توزيع الدعم حسب صيغ السكن($X10^6$) سنة 2002:

الصيغة	القضاء على السكن القصديري	الاجتماعي الايجاري	الاجتماعي التساهمي	البيع بالايجار	البناء الذاتي	الترقوي	المجموع
قيمة الدعم دج	3.000	16.000	30.300	78.000	1.800	900	130.000
نسبة الدعم%	2.31	12.3	23.3	60	1.38	0.26	100

من خلال الجدول رقم(01) نجد أن النصيب الأكبرمن الدعم الذي تقدمه الدولة موجهة للسكن الاجتماعي بمختلف أشكاله بما يقارب 98% ويمثل السكن الايجاري ما يقارب

---

177 -مرسوم تنفيذي رقم08-142،**مرجع سابق**، مادة 34، ص21

178 - لمياء بولجمر:**السكن الاجتماعي التساهمي**،رسالة ماجيستير،كلية علوم الأرض،جامعة منتوري بقسنطينة،2005،2006،الجزائر،ص09 عن:
Seminaire sur la politique du logement en algerie:**lanalyse des blocages de loffre de logement en algerie**,ministere de l'habitat et de lurbanisme banque mondial,boumerdes,alger,21 et 22 decembre 2002,p18

12.3% ، وهو مايؤكد اهتمام الجزائر بمسألة السكن واعتباره من مسؤولياتها الرئيسية اتجاه السكن ، وهوما يجسده الرصيد السكاني الكبير لفائدة الأسرالمنخفضة الدخل ، حيث يشيرالتقريرالسنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 الخاص بالتطورالاقتصادي والنقدي للجزائرأن عدد السكنات الاجتماعية المسلمة بـ 78.500 وحدة بارتفاع 28.3% عن السنة السابقة من مجموع 276.900 مسكن تم تسليمها في سنة 2013.

كما يشارفي هذا المقام أن أوجه الدعم التي تقدمها الدولة للسكن الاجتماعي تنحصرفي عناصر 05 يتم تخفيضها في هذا النوع من السكنات حتى تصل إلى الصفر في العنصرالمتعلق بنسبة الفائدة ، والجدول التالي يبين هذه التخفيضات للعناصر الخمسة وفق 04 صيغ للسكنات :

جدول رقم(02):توزيع نفقات الدعم للمسكن الواحد($X10^3$)[179]:

نوع الدعم	القضاء على السكن القصديري		الاجتماعي الايجاري		الاجتماعي التساهمي		البيع بالايجار	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
سعر الأرض	192	29.2	150	14	350	45	750	33
الرسم على القيمة المضافة	39	6	58	5	81	10	142	6
نسبة الفائدة	0	0	0	0	0	0	1176	52
أعمال التهيئة	75	11.4	125	11.5	50	4.5	175	9
البناء	350	53.4	754	69.5	300	38.5	0	0
المجموع	656	100	1087	100	781	100	2243	100

- **السكن الاجتماعي التساهمي(LSP[180]):**

[179] - لمياء بولجمر:**مرجع سابق**،ص10

[180] -LSP:**L**ogement **S**ocial **P**articipatif

يعد السكن الاجتماعي التساهمي ذلك السكن الذي يتم إنجازه أوشراؤه عن طريق إعانة تمنحها الدولة ، وتسمى بالإعانة للحصول على الملكية وهذا النوع من السكنات موجه إلى الفئة المتوسطة الدخل من أفراد المجتمع ، وتكون هذه الإعانة من قبل الصندوق الوطني للسكن (CNL)[181] ، الذي يوضح مجال الدعم المالي للأسر ويشارإلى أن قيمة الدعم هي عبارة عن إعانة من الصندوق غير قابلة للتعويض من قبل المستفيد فهي هبة من الدولة بغرض المساعدة الاجتماعية للأفراد من جهة ، ومن جهة أخرى بغية القضاء على مشكل السكن،كما أن صيغة السكن التساهمي جاءت كبديل لصيغة سابقة عرفت بصيغة السكن التطوري ، والتي ظهرت في سنة 1995 حيث كانت تتم عن طريق إنجازنواة سكنية بمساحة أرضية صغيرة موجهة للأسرالمتوسطة الدخل وتقوم الأسرباستكمال عمليات البناء مع قيام الجماعات المحلية بتقديم إعانة مالية لذلك، ومن بين أشكال السكن التطوري نجد السكن المدعم الموجه للتمليك الذي ظهر سنة 1997 تميز بـ[182]:

- عرض الدولة لأراضي مهيأة بأسعارمدعمة لاستقبال هذه السكنات وإنجاز الأشغال الكبرى للمشروع مجانا.
- قيام المستفيد بعملية التوسع والأعمال النهائية مع الحصول على إعانة مالية ومساحة عقارية صغيرة تتراوح بين 100و150م^2(بمساحة استحواذ بين 35-55م^2).

كما تعرضت هذه الصيغة لعدة انتقادات لاسيما عجزالأسرعن استكمال الأشغال وبالتالي فشل المشروع قبل أن يبدأ نتيجة الوضعية المالية للأسرمن جهة ، وكذا غلاء الأسعاروخاصة المتعلقة بمواد البناء ومتطلباته ، كما أن المساحات الصغيرة والمخططات الغيرملائمة ساهمت بشكل كبير في فشل مشروع السكن المدعم ، ونتيجة هذا الفشل كان السكن التساهمي الصيغة المناسبة التي جاءت على أنقاض الصيغة السابقة ابتداء من سنة 1998[183].

[181] -مرسوم تنفيذي رقم 10-235:**يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة**،مؤرخ في 2010/10/05 ،جريدة رسمية عدد58، 2010، ص 39

[182] - لمياء بولجمر:**مرجع سابق**،ص14

[183] - التعليمة رقم 278 أ ع و/1999 الصادرة في 07 اوت 1999 :**الخاصة بتطوير السكن الترقوي ذو الطابع الاجتماعي الموجه للتمليك**

كما يشارإلى أن السكن التساهمي أطلق عليه تسمية أخرى وهي السكن الترقوي المدعم وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 2010/10/05[184]،حيث تم استحداث هذه الصيغة منذ سنة 2010.

أ- قيمة الدعم وشروط الحصول على سكن تساهمي:

تقدرقيمة الدعم الموجه لشراء سكن تساهمي بـ:700.000 دج إذا كان الدخل يتجاوز مرة(01)الدخل الوطني الأدنى المضمون وأقل من أربع(04)مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون أو يساويها،و400.000 دج إذا كان الدخل يتجاوز أربع(04)مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون وأقل من ست(06)مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون أويساويها[185].

جدول رقم(03) يحدد مستوى الإعانة الموجهة للسكن التساهمي حسب مداخيل الأسر:

مبلغ الإعانة(دج)	الدخل(دج)	المجموعات
700.000دج	الدخل أكبر من 01 وأقل من 04 مرات من الأجر الأدنى المضمون	I
400.000 دج	الدخل أكبر من 04 وأقل من 06 مرات من الأجر الأدنى المضمون	II

[184] -مرسوم تنفيذي رقم 10-235،**مرجع سابق**، المادة02،ص40

[185] -مرسوم تنفيذي رقم10-235:**مرجع سابق**، المادة 02،ص40

أما بالنسبة لشروط الحصول على سكن تساهمي ، فهي نفس الشروط المطبقة على السكن العمومي الإيجاري ، مع إضافة أن لا يقل دخل الزوج والزوجة عن 24.000 دج وأن لا يتجاوز 06 أضعاف الحد الأدنى الوطني المضمون،كما تجدرالإشارة إلى أن الدولة إضافة إلى الإعانة التي تقدمها للمستفيدين أوطالبي السكن التساهمي أو الترقوي المدعم في تسميته الجديدة ، فإن هناك مجموعة من الامتيازات تمنح في هذا المجال منها:

- تخفيض معدل الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لإقتناء سكن جماعي تساهمي ، حيث يتحمل المستفيد نسبة فائدة قدرها 01% في السنة[186].
- تخفيض يصل إلى 80% من قيمة أراضي الدولة التي تعد لازمة لإنجاز برامج السكن الاجتماعي التساهمي[187].
- إعفاء جبائي عن نشاطات إنجاز برامج السكن التي تستوفي الشروط التنظيمية من حيث كلفة البيع ومساحة السكن،ويتمثل هذا الإعفاء في ضريبة الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS[188]
- الإعفاء من رسم نقل الملكية المنصوص عليه في المادة 252 من قانون تسجيل عمليات بيع البنايات ذات الإستعمال الرئيسي للسكن ، التي تنازلت عليها الدولة والهيئات العمومية للسكن حسب إجراء البيع بالايجار والسكن الاجتماعي التساهمي والسكن الريفي[189] .

ب-أوجه دعم السكن التساهمي:

---

186 - مرسوم تنفيذي رقم 10-87 :**يحدد مستويات وكيفيات منح تخفيض نسبة الفائدة على القروض التى تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لاقتناء سكن جماعي وبناء سكن ريفي من قبل المستفيدين**،مؤرخ في 2010/03/10،الجريدة الرسمية عدد17، المادة 02 ،2010،ص04

187 -قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2003/04/05:**يحدد شروط التنازل العقارات المبنية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمخصصة لإنجاز عمليات تعمير أو بناء**، المادة 15، جريدة رسمية عدد35، 2000،ص19

188 -قانون رقم 97-02 مؤرخ في 1997/12/31 :**يتضمن قانون المالية لسنة 1998**،المادة04،الجريدة الرسمية العدد89 ،1997،ص04

189 - قانون رقم 04-21 مؤرخ في 2004/12/29:**يتضمن قانون المالية لسنة 2005**،المادة 20،الجريدة الرسمية العدد2004،85،ص07

طبقا للإحصائيات الرسمية لآخرإحصاء للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2008 فإن الحضيرة السكانية بالجزائر تبلغ 6.589.436 مسكن منها 5.267.904 مسكن مشغول،كما تشيرالإحصائيات الخاصة بالسكنات التي تم توزيعها للفترة من سنة 2005 إلى سنة2012(السكنات التساهمية LSP) يبلغ:215.663 مسكن وهو ما يمثل حوالي 14% من إجمالي السكنات الموزعة لنفس الفترة وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم(04):توزيع السكنات للفترة الممتدة من 2005-2009:

Anne	LPl	LSP	LOC VENT	PROMOTIONNEL	AUTO CONST	S.TOTAL URBAIN	RURAL	**TOT.G**
2004	24668	17285	5885	9292	35293	92423	24045	116468
2005	25834	15787	12350	8027	27574	89572	42907	132479
2006	43527	23769	7128	8435	18630	101489	76287	177776
2007	44079	19325	8491	5028	14671	91594	88336	179930
2008	57657	37123	1827	4070	15176	115853	104968	220821
2009	55550	37924	9043	5644	18142	126303	91492	217795
2010	61316	28889	7777	4891	11761	114634	76239	190873
2011	74317	28114	6816	6061	30836	146144	66521	212665
2012	66259	24732	2422	5454	14750	113617	85562	199179
TOTG	428539	215663	55854	47610	151540	899206	632312	1531518

ويشارفي هذا المقام أن الحظيرة السكانية بدأت تتتعززبمشاريع كبرى في مجال السكن ، خاصة بعد مشروع مليون مسكن المطلق بمبادرة شخصية من فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ضمن المخطط الخماسي(2005-2009)والذي خصص له مبلغ مالي إجمالي يقدربـ:396 مليار دج،كان للسكن التساهمي نصيب منه بلغت 21500 سكن اجتماعي تساهمي ،وقد سطرت الدولة هدفا في قطاع السكن وتمثل في تسليم 2.1 مليون سكن مع نهاية سنة 2014[190].

[190] - بوشنافة الصادق،موزاوي عائشة:**الصيغ السكنية المعتمدة لحل أزمة السكن في الجزائر-حالة ولاية المدية-**، ملتقى دولي بعنوان أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق،09-10 ماي 2012، جامعة الدكتور يحي فارس ،المدية،الجزائر،ص04

يشار في الأخيرأن صيغة السكن التساهمي عرفت ضعفا وتراجعا في دعم السياسة السكانية في الجزائروالمساهمة في حل مشكلة السكن لعدة أسباب ، منها ضعف وجود إدخارأولي لدى الشريحة المستهدفة وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة حتى يتسنى لها دفع المساهمة الأولية ، إضافة إلى فشل المرقين العقارين ومن ورائهم بعض الخواص في تجسيد هذه الصيغة على أرض الواقع ، مما أثارعدة مشاكل في هذا المجال،كل ذلك أدى بالسلطات العمومية لإنشاء والتفكير في صيغة أخرى جديدة سميت بصيغة البيع بالإيجار وهي صيغة قديمة أعيد بعثها من جديد وسنحاول التفصيل فيها لاحقا.

- **السكن الموجه للبيع بالايجار (LLV AADL[191]):**

تعتبرهذه الصيغة حاليا من بين أنجح الصيغ خاصة بعد تجميد صيغة السكن التساهمي التي تناولناها سابقا،وتعتبر صيغة السكن الموجه لبيع بالايجاروالمختصرة بعدل(AADL) صيغة ترجع لأول مرة سنة 2001 ، وأطلقت من قبل السلطات العمومية ووجهت لفئة ذوي الدخل المحدود الذين لا يتجاوزدخلهم أنذاك 05 مرات الحد الأدنى للأجور أي ما يعادل 40.000 دج إذا أخذنا بعين الاعتبارأن الحد الأدنى للأجوركان يقدر بـ:8.000 دج ، وقد تم تعديل ذلك في سنة 2013 وسنأتي في تفصيل ذلك لاحقا،أما بالرجوع لسنة2001 فقد أطلق في تلك المرحلة برنامجين الأول بـ55000 مسكن كان للجزائرالعاصمة حصة الأسد منها بـ25400 سكن والبرنامج الثاني بـ65000 مسكن أسند للصندوق الوطني للتوفيروالاحتياط (كناب)[192]،وقد قسم هذا البرنامج إلى نوعين 50% سكنات من 03 غرف و50% سكنات من 04 غرف[193] ، وبقي المشروع بدون تنفيذ كلي حتى سنة 2013 وظهوربوادرانفراج لإشكالية عدل وتكفل وزارة السكن والعمران بالملف تكفلا تاما.

---

191 - LLV:**L**ogement **L**ocation –**V**ent(AADL)

192- موقع وكالة عدل:**http://www.aadl.com.dz** ،تاريخ الولوج الى الموقع2016/07/10

193 - خيرات أحمد،العثماني مصطفى:**الصيغ الحديثة لعرض السكن واحتواء ازمة السكن في الجزائر**،ملتقى دولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق،جامعة الدكتور يحي فارس ،المدية،الجزائر2012، ،ص ص 17،18

بالرجوع للتشريع الجزائري فإن البيع بالايجارصيغة تسمح بالحصول على مسكن بعد إقرارشرائه بملكية تامة بعد انقضاء مدة الإيجارالمحددة في إطارعقد مكتوب[194]،وعليه وبناء على هذا التعريف فإن عقد البيع بالايجار، وهوعقد بين طرفين يلتزم من خلاله المشتري أوالمستفيد من هذه الصيغة بدفع الأقساط الإيجارية طول مدة العقد لتنتقل إليه الملكية التامة للمسكن دون إخلال بأي بند من بنود الاتفاق ، والذي يترتب عليه فسخ العقد وانتقال السكن إلى المؤجرممثلا بالدولة طبعا،وتعد صيغة البيع بالإيجارصيغة حديثة نوعا ما حيث لجأت إليها الدولة قصد الحد من أزمة السكن التي عانى ولازال يعاني منها المواطن الجزائري، ويشترط للحصول على مسكن ضمن صيغة عدل أن لايملك الشخص أولم يسبق له أن تملك عقارا أواستعمال سكني ملكية كاملة ، ولم يستفد من مساعدة مالية من الدولة لبناء مسكن أولشرائه ولا يتجاوزمستوى مداخيله ستة(06)مرات الأجرالوطني الأدنى المضمون ، كما أنه لا تتاح الاستفادة من البيع بالايجارإلا مرة واحدة لذات الشخص[195]،إضافة إلى أن سن المستفيد يجب أن لا يتجاوز سنة 70 سنة كما يشترط إقامة المكتتب في الولاية المعنية بالبرنامج السكني المخصص لها[196].

[194] - مرسوم تنفيذي رقم 105-01 المؤرخ في 23أبريل 2001:**يحدد شروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية فى اطار البيع بالايجار وكيفيات ذلك**،مادة02،جريدة رسمية عدد 25، 2001، ص 18

[195] - مرسوم تنفيذي رقم105-01:**مرجع سابق**،مادة06،ص18

[196] - استمارة التسجيل للحصول على سكن عدل من موقع وزارة السكن والعمران وهو ضمن ملاحق الرسالة

-أوجه دعم السكن الموجه للبيع بالايجار ومعايير اختيار المستفيدين:

بعدما كانت الإجراءات عند ظهور هذه الصيغة في بدايتها(2001)عن طريق تقديم طلب شراء مسكن في إطار البيع بالإيجارإلى المتعهد بالترقية العقارية وفق مطبوع خاص،ويرفع الطلب خلال آجال يحددها المتعهد بالترقية العقارية في إعلانات إشهارية[197]،غيرأن هذه الإجراءات تغيرت بعد إعادة إحياء هذه الصيغة ومختلف المشاكل والعراقيل التي تعرضت لها هذه الصيغة وهو ما اصطلح عليه بـ"عدل1"،وكانت الإجراءات أكثرتقدما ، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا الأنترنيت والتسجيل في موقع خاص بوكالة أنشئت خصيصا لهذه الصيغة وهي "وكالة عدل"وبعد قبول الطلب والتأكد من المعلومات يرسل للمعني إشعار بقبول الملف والتوجه لوكالة عدل على مستوى ولاية الشخص الراغب في الاستفادة لاستكمال الإجراءات ، من خلال الحصول على وصل أو إشعاربالدفع ليقوم بعد ذلك بالتوجه نحو مقرالبنك لدفع قيمة القسط وإرجاع وصل الدفع للوكالة لاستكمال الإجراءات والتأكد من دفع المبلغ،ويشارفي هذا المقام أن المستفيد يدفع مساهمة مقدرة بـ 20 % من ثمن الشقة وتدفع على ثلاث مراحل :10 % عند تأكيد الشراء و05% عند استلام مفاتيح الشقة و05% عن إمضاء العقد عند الموثق،كما أن المعيارالوحيد المعمول به لمنح سكنات عدل هو التسلسل الزمني لتاريخ ايداع الطلب وهو المعيارالوحيد الذي نص عليه القانون[198]،وتجدرالإشارة في هذا المقام أن الدولة تقدم دعما لهذه الصيغة من خلال العديد من الأوجه لاسيما مساهمة نهائية (ميزانية الدولة) للتكفل بالأشغال الخارجية ومختلف التكاليف الإضافية المترتبة عن إنجاز المشاريع، قرض من "القرض الشعبي الوطني" يسدَد وتدعم الدولة نسبة الفائدة المترتبة عنه،...الخ[199] ،وبالرجوع للإحصائيات الرسمية فقد تم إنجاز مايقدر ب35.681 سكن بصيغة عدل للفترة المتراوحة بين 2004/01/01 إلى غاية 2008/12/31 من مجموع 530.573 سكن بمختلف الصيغ الأخرى وهذا ما يمثل حوالي 07 % من مجموع السكنات المنجزة[200].

---

[197] -مرسوم رقم105-01:**مرجع سابق**، المادة15،ص19

[198] - قرار مؤرخ في 22 يوليو 2013 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 23 يوليو 2001 :**الذي يحدد شروط معالجة طلبات شراء المساكن في اطار البيع بالايجار وكيفيات ذلك**،المادة 06،جريدة رسمية عدد49، 2013،ص29:**http://www.cnl.gov.dz** /،تاريخ

[199] - الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للسكن الولوج الى الموقع 2006/07/10

[200] -مصالح الوزير الاول:**وثيقة تتضمن حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 1999-2008** ،الجزائر،ص04

- **السكن الريفي (LR[201]):**

يعد السكن الريفي أحد أهم الصيغ التي اعتمدتها الجزائر للتقليل من أزمة السكن ويندرج السكن الريفي ضمن إطار التنمية عموما ، والتنمية الريفية على وجه الخصوص،وتهدف هذه الصيغة إلى تحقيق التنمية داخل المناطق الريفية من جهة وتثبيت الساكنة الريفيين من جهة أخرى،وتعد هذه الصيغة أقل تعقيدا من الصيغ السابقة من حيث الشروط والإجراءات وكذا طرق التمويل ، وكيفية الاستفادة منها ، وسنتناول كل ذلك بشيء من التفصيل لاحقا.

[201] -LR: **Logement R**ural

ثالثا: مراحل السياسة السكانية بالجزائر

1- المرحلة الأولى (السياسة السكانية قبل الاستقلال):

إن المتتبع لتاريخ الجزائروضعية السكن خلال الاستعمار الفرنسي له يكتشف أنه لم تكن هناك سياسة سكانية خاصة بالمجتمع الجزائري،حيث أن جل الجزائريين لم تكن لهم مساكن لائقة تنعدم فيها كل متطلبات الحياة ، وكذا مختلف المرافق الضرورية المرتبطة بتلك السكنات لاسيما شبكة الطرقات والإنارة العمومية للمسكن إضافة إلى آبار المياه وغيرها،كما أن سكان المدن يقطنون الأحياء القديمة التي تعرف بالقصبة وهي الأحياء العتيقة التي نجدها خاصة في الجزائرالعاصمة وقسنطينة وتلمسان،وهي بناءات من النوع التقليدي وعبارة عن سكنات تقطنها جماعات،أما سكان الأرياف والجبال فكانوا يعيشون ظروفا سكنية وصحية سيئة ، نظرا لكون أغلبية هذه المساكن المشيدة من الطوب تفتقرإلى المياه والكهرباء بل كانت مثل هذه الأساسيات تراود حلم الجزائريين ، وهي الأحلام التي تحققت باستقلال الجزائر، وعلى العكس كان السكن المعاصر يخصص للأقلية الأوروبية المقيمة بالجزائروالتي تقطن الأحياء الراقية[202].

تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان الجزائريين قد بلغ سنة 1954 :9.450.000 شخص وبالمقابل كان عدد الوحدات السكنية ذات البناء العادي يقدربـ:1.220.000 وحدة سكنية ، وهو مايمثل معدل شخص لسكن tol= 7.76حيث يبقى بعيدا كل البعد عن المعدل المقبول به دوليا والمقدر بـ:tol=06 [203].

يمكن القول أن كل ماتم ذكره هو إجمالا للحالة المزرية التي كانت تتميز بها الحظيرة السكانية للمجتمع الجزائري إبان الاستعمار،رغم محاولات المستعمر الفرنسي الغاشم محاولة امتصاص غضب أفراد المجتمع الجزائري بعد اندلاع الثورة التحريرية المباركة سنة 1954 عن طريق تبني سياسة سكانية هادفة ، بغية امتصاص الغضب كما أشرنا سلفا عن طريق بعض المشاريع والبرامج ،كان أشهرها مخطط قسنطينة المشهور سنة

---

[202] - عيسى بوراوي:**دور البنوك والمؤسسات المالية فى تمويل قطاع السكن فى الجزائر**،رسالة ماجيستير،قسم الاقتصاد،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،الجزائر ،2013-2014،ص43

[203] - صلاح الدين عمراوي:**السياسة السكانية فى الجزائر**،رسالة ماجيستير،قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2008-2009،ص28

1958 والذي أعلن عنه رسميا من طرف الجنرال ديغول في 03 أكتوبر 1958 أين اقترح ديغول[204]:

- التنمية مقابل الاستسلام.
- الثروة مقابل عدم التمرد.
- الرفاهية مقابل الاندماج.

وكانت أهدافه تنحصرفي النقاط التالية:

- تحقيق معدل نمو سنوي مقدر بـ 06 %.
- العمل على ايصال الحياة العصرية لكل المناطق وليس فقط المدن.
- رفع نسبة العاملين في الادارة الفرنسية الى 10 %.
- إلحاق ثلثي الأطفال بالمدارس من أجل تزويدهم الثقافة الفرنسية.
- تحقيق 400 ألف منصب شغل للجزائريين.
- توفير السكن(إنجاز 250 ألف وحدة سكنية).
- توزيع حوالي 250ألف هكتارعلى الأهالي.

وما يهمنا من مخطط قسنطينة هو تبنيه سياسة سكانية تمثلت في تدعيم الحظيرة السكانية للجزائريين بـ250 ألف وحدة سكنية ، وهو دليل على اعتبار أن السكن أحد أهم المؤشرات التي تجعلها كأداة للمستعمرالفرنسي لتحقيق رفاهية الأفراد مقابل شراء ذممهم وضمان عدم قيام ثورة ضده.

2- المرحلة الثانية(السياسة السكانية بعد الاستقلال):

بعد نيل الجزائر للاستقلال سنة 1962 واستلام قيادة قاطرة الجزائرمن قبل أبنائها كان لزاما انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية تشمل جميع فئات المجتمع دون تمييز، وجميع المناطق دون مراعاة الموقع الجغرافي أو حجم طبيعة الساكنة، رغم حداثة الاستقلال وعدم الاستقرارالذي مس كل جوانب الدولة لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ورغم كل ذلك فكرت السلطات الجزائرية أنذاك بوجوب اتخاذ إجراءات وسياسات فورية لخلق نوع من الاستقراروتحقيق جزء من الرفاهية التي حرمت منها جل إن لم نقل كل فئات

---

[204] - مربيعي السعيد:**<u>التغيرات السكنية في الجزائر1936-1966</u>**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984،ص229

المجتمع،وسنحاول تسليط الضوء على السياسة المنتهجة بعد الاستقلال بتقسيم هذه المرحلة إلى جزئين:

- السياسة السكانية خلال مرحلة المخططات التنموية.
- السياسة السكانية خلال مرحلة مابعد المخططات.

أ- مرحلة المخططات التنموية:

عرفت عملية إنجازالسكنات في الجزائر توقفا خلال سنة 1962 بسبب الحدث العظيم الذي عرفته الجزائرفي هذه الفترة ، والمتمثل في استقلالها واستقرالجزائريون في السكنات الفارغة التي تركها المعمرين الفرنسيين بعد رحيلهم ، وعليه لم تول السلطات الجزائرية آنذاك الاهتمام لقطاع السكن على غرارالقطاعات الأخرى ظانة أن السكنات الفارغة قادرة على استيعاب السكان الجزائريين ، غيرأنه ومن خلال ميثاق طرابلس لسنة 1964 لوحظ أن السكنات الفارغة والمهجورة التي تركها الفرنسيين لا تكفي لايواء واستيعاب العدد الهائل من المواطنين الجزائريين ، خاصة الذين تدفقوا من الأرياف نحو المدن وكان لابد على السلطات الجزائرية إنجازأكثرمن 75.000 سكن جديد في المدن وأكثر من 35.000 سكن في الأرياف حتى تخلق بذلك توازن بين الريف والمدينة[205]، وكانت أولى الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية قبل لجوئها إلى تطبيق نظام المخططات هو سعيها لإتمام البرامج السكنية التي تركتها السلطات الفرنسية قيد الإنجاز ولعل أهم هذه البرامج تمثلت في[206]:

-برنامج سكنات من نوع "هياكلles carcasses " :

بعد الاستقلال من بين أوائل عمليات تدخل الدولة في قطاع السكن تمثلت في إتمام إنجازالسكنات التي لم يتم بعد إتمام عملية انجازها ، أي السكنات قيد التنفيذ الذي يطلق عليها اسم"هياكلles carcasses"،هذه البرامج مثلت 16.661 سكن وحدد تاريخ إتمامها سنة 1977.

[205] - أوصيف لخضر،علماوي أحمد:**أهمية تطبيق مخططات التنمية في الحد من مشكلة في الجزائر**،ملتقى دولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق،جامعة الدكتور يحي فارس،المدية،09،10 ماي 2012،ص10

[206] - أوصيف لخضر،علماوي أحمد:**مرجع سابق**،ص11

-برامج سكنات"نظام الرهن العقاري FDH: le fond de dotation de l'habitae":

تتمثل هذه البرامج في السكنات ذات الطابع الاقتصادي التي يتم تمويلها من طرف "نظام الرهن العقاري "FDH" وفي هذا الصدد أصبح قرارتمويل هذا النمط من السكنات يقع على عاتق الخزينة العمومية ،وقد مثلت هذه البرامج 9.985 سكن وحدد تاريخ إتمامها 1970.

-برامج سكنات "ذات الايجار المتوسطHLM:habitat a loyer modere"

بعد الاستقلال تدخل الدولة في مجال السكن،مس كذلك برامج السكنات"ذات الايجار المتوسطHLM"،التي لم تتم إتمام إنجازها من طرف السلطات الفرنسية،والملاحظ أن الدولة الجزائرية آنذاك،ونظرا لمراعاتها للظروف التي كان يعيشها المواطن الجزائري،حددت أن تكون الايجارات المدفوعة من طرف المواطنين رمزية ومدعمة ، نظرا لأن الايجارالحقيقي لا يتناسب مع القدرة المعيشية للمواطن الجزائري ، وقد حجم هذه البرامج بـ 8.303 سكن ويتم توزيعها كليا إلى غاية سنة 1975،ويمكن إجمالا أن نلخص أهم المنجزات لهذه الفترة والتي يمكن تسميتها بالفترة التي سبقت المخططات التنموية فيمايلي[207]:

- 16000 سكن ريفي والقضاء على 1200 بيت قصديري.
- إنجاز 2000 مسكن من نوع"سكنات نظام الرهن العقاريFDH".
- إنجاز 1400 سكن من نوع "سكنات ذات الايجار المتوسطHLM".

✓ **المخطط الثلاثي(1967-1969):**

يعد المخطط الثلاثي أول محاولة للقيادة السياسية في الجزائرللتخطيط وإعداد الاستراتيجية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،كما أنهاشكلت المقدمة الضرورية التي على أساسها يتم بناء مختلف البرامج التنموية التي تلت هذه الخطة وتضمنت عدة أهداف كان أهمها إنشاء قاعدة متينة لنهضة اقتصادية واجتماعية في جميع المجالات تكون كافية لتحقيق متطلبات الأفراد داخل المجتمع.

[207] - أوصيف لخضر،علماوي أحمد:**مرجع سابق**،ص11

كما أعطت هذه الخطة انطلاقة جديدة لبعض الاستثمارات الصغيرة وذلك في سبيل خلق مؤسسات عمومية تنشط في مجالات متعددة ، غيرأنه أعطيت الأولوية للنشاطات الصناعية بصفة خاصة،حيث خصص ما يقارب 45% من الاستثمارات للنشاط الصناعي[208]،وعليه فقد ركزهذا المخطط على تطوير قطاع الصناعات الثقيلة على اعتبارأن هذا الأخيرهوالمحرك الأساسي للاقتصاد الوطني حسب صناع القرارأنذاك عكس قطاع السكن الذي اعتبرقطاع ليست له الفعالية والتأثيراللازمين، لدفع عجلة الاقتصاد الوطني والنهوض به مثلما يتمتع به قطاع الصناعات الثقيلة ، فالسكن لا يخلق مناصب شغل دائمة ولا يشكل محركا للتنمية فعليا ، فقد خصصت الدولة لهذا القطاع اعتماد مالي قدره 0.34 مليار دج ، وبلغت الاستثمارات الفعلية فيه 0.24 مليار دج، أما فيما يخص مجال السكن فأعطى المخطط الثلاثي أهمية له وعالج سياسته من خلال :[209]

-إنهاء إنجاز السكنات في طور الإنجازوهي إما سكنات من نوع "سكنات ذات الكراء المتوسطHLM"،أو "هياكل السكناتles carcasses" وقدرت السكنات بـ38000 سكن.

-تسطير برنامج سكني قدرت تكلفته بـ100 مليون دج ينجز على مدى 03 سنوات (أي على عمر المخطط) ويخص إنجاز 10500 سكن .

- تخصيص برنامج سكني خاص(بفترة المخطط)يخص إنجاز من 500 إلى 1500 سكن للمجاهدين وذوي الحقوق.

وما تجدر الإشارة إليه،أن الانطلاقة في إنجازالسكنات أوبعبارة أدق تبني سياسة سكنية جديدة من خلال المخطط الثلاثي على أساس تحقيق متطلبات الريف والمدن وجدت عوائق كثيرة ،خاصة في المرحلة الأولية ويرجع ذلك إلى عدة أسباب فمن الناحية المالية انعدام المصادرالتمويلية البنكية السابقة وتوقفها،وقفت كعائق أمام السلطات لإتمام برامج إنجاز السكنات بالإضافة إلى مشكل انطلاق المؤسسات الجديدة في ممارسة نشاطها التي عرفت بدورها عجزا فيما يخص تقنين القطاع.

---

[208] La Boussine Qasmi :**Cise de L'habitat et Perspective de Co-Developpement avec les Pays de Maghreb**,édition punblised ,paris ,France ,1987 ,p40

[209] - أوصيف لخضر،علماوي أحمد:**مرجع سابق**،ص12

جدول رقم(05)هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية[210]:

الوحدة:مليارج-

القطاعات	الاستثمارات المخططة		الاستثمارات المنفذة ومعدل التنفيذ	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الفاحة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	10	855	76
السكن	413	3.7	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين-	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	177	60
الشؤون الاجتماعية	295	5.6	229	76
الإدارة	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	82

من خلال الجدول نجد أن قطاع الصناعة استحوذ على حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات بنسبة قاربت 49% ، وهو ما يشكل 5400 مليارج ، في حين أن قطاع السكن كانت له نسبة ضعيفة من إجمالي الاستثمارات قاربت 3.7% وهو ما يشكل 413 مليار دج ، وعموما يمكن تلخيص أهم البرامج التي تم استحداثها في هذا المخطط في:

-**برنامج السكن الحضري**: لقد شمل المخطط الثلاثي انطلاقة برنامج إنجاز سكنات حضرية بغلاف مالي قدر بـ160 مليون دج ، وهذا من أجل إنجاز 9548 سكن وهذا طيلة سنوات المخطط ، ولايضاح صورة هذا البرنامج

[210] - زرقين عبود:**صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**،رسالة ماجيستير ،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1996،ص70

فيما يلي عرض لأهم الإنجازات المسجلة لبرامج السكن الحضري للفترة[211]:

جدول رقم(06)الإنجازات المسجلة لبرامج السكن الحضري(1967-1969):

السكنات المنجزة				السكنات في طور الانجاز	
1967	1968	1969	المجموع	في طور الانجاز	لم ينطلق في انجازها
2292	2201	5055	9548	10608	13943

- **برنامج السكن الريفي:** أما فيما يخص برنامج السكن الريفي ، فعلى الرغم من الأهمية التي أولتها السلطات لمثل هذا النوع من السكنات ، إلا أن النتائج المحققة بقيت بعيدة كل البعدعن إرضاء الطلب على هذا النوع من السكن، وعلى هذا نجد بعض البرامج حققت فقط 16.877 سكن مابين فترة 1963-1966، والملاحظ أن شروط السكن أومواصفات السكن لم تتوفر في هذه السكنات، مما جعل العديد منها بقي شاغرا ، وفي ظل هذه الظروف السيئة لإنجازالسكنات سطر المخطط الثلاثي أهداف أخرى وتكمن في إتمام عملية إنجاز 7.400 سكن، وفيما يلي عرض البرامج السكنية الريفية للفترة الممتدة من 1967-1969[212].

جدول رقم(07)الإنجازات المسجلة لبرامج السكن الريفي(1967-1969):

السكنات المنجزة				السكنات في طور الإنجاز	
1967	1968	1969	المجموع	في طور الانجاز	لم ينطلق في إنجازها
3125	4141	4846	12112	5273	4810

ويشار في هذا المقام إلى أنه وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المخطط غير أن مشكل السكن بقي قائما ، مع أن السلطات العمومية أنذاك كانت تمول السكنات بنسبة 100% من الخزينة العمومية.

- **المخطط الرباعي الأول(1970-1973):**

[211] - صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص33
[212] - صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص34

جاء هذا المخطط في نفس السياق الذي رسمته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال والتي ركزت اهتمامها على القضاء على مشكل البطالة ونقص مناصب الشغل، عن طريق وضع أسس عملية تطبيعية متكاملة وعصرية ، إضافة إلى أن من بين أهداف هذا المخطط هو تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل ، وبالتالي المحافظة على النهج الذي رسمته الدولة بعد الاستقلال ، وهو النهج الاشتراكي الذي اعتمد كنهج اقتصادي حتمي لاغنى عنه كبديل فعال وناجع عن النهج الرأسمالي ، والذي مثلته الدولة الاستعمارية طيلة فترة احتلالها للجزائر،كما أن هذا المخطط اهتم بتنمية الريف بهدف إحداث التوازن في المناطق الريفية والمدن،وقد تم تحديد نسبة نمو سنوي بـ09% وهذا ما يستلزم استثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليار دج، تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل وستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى الاستثمارات الاقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية والثقافية للسكان[213].

وفي اطار برنامج الاستثمارات للمخطط الرباعي الأول حظي قطاع السكن بنسبة 5.5% مقارنة بإجمالي الاستثمارات الأخرى ، وهو ما يوحي بضآلة الاهتمام بهذا القطاع الحساس أو الاستثمارات في هذا المجال ، ولقد شمل المخطط الرباعي الأول انطلاق برنامج متوازي حضري وريفي عرضه فيما يلي[214]:

- **برنامج السكن الحضري:** تم تسطير برنامج إنجاز السكنات حسب المخطط الرباعي الأول قدربـ45.000 سكن حضري ،خاصة وأن جل المدن الجزائرية آنذاك عرفت تمركز صناعي ، مما جعل الفئات الاجتماعية تتمركز حولها وبالتالي خلقت ظاهرة النزوح الريفي،غير أنه وفي حقيقة الأمرلم ينجزسوى 18.000 سكن كما سجل زيادة الطلبات على السكن خاصة في المدن ، وقدر الغلاف المالي لإنجاز هذه السكنات بـ1.500 مليون دج،كما أنه ،وبالمقابل فإن التجهيزات الاجتماعية المرافقة لهذه السكنات أصبحت تظهر بالقدرالكاف وبنوعية مقبولة[215].

---

[213] - جمال الدين لعويسات:**التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1986،ص33

[214] - صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص36 عن Rachid Hamidou**:le logement un defit**,opu,alger,1988,pp36,35

[215] - أوصيف لخضر**:مرجع سابق**،ص13

- **برنـامج السـكن الريفـي:** لقـد كـان مـن أهـم أولويـات الدولـة الجزائريـة فـي هـذا المخطط ترقية المستوى المعيشي والاقتصادي للمواطنين في المناطق الريفية وقد ترجمت هذه الاهتمامات من خلال تدعيم القطاع الزراعي وتحديثه ، حتى تحقق الاستقراروتحافظ على التوازنات الجهوية عبر التراب الوطني ، إضافة إلى إقامة التجمعات السكانية ، وفي هذا الشأن فقد تم إنجازخلال فترة هذا المخطط 24.000 سكن ريفي من أصل 40.000 سكن ريفي ، برمج إنجازه وتطلب هذا الإنجاز غلاف مالي قدره 994 مليون دج في الوقت الذي كان مخصص للبرنامج 305 مليون دج[216].

أما فيما يخص جانب توزيع السكنات فلقد حققت النتائج لهذه الفترة وتيرة توزيع السكنات قدرت بـ 21000 سكن ريفي وحضري في المتوسط ، أي ما يعادل زيادة تقدر بـ3.2 مرة مقارنة بوتيرة التوزيع في المرحة السابقة ، غيرأنه رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة في هذه المرحلة إلا أنها بقيت غيركافية لتلبية الحاجات المتزايدة للسكان من سنة لأخرى[217].

[216] - أوصيف لخضر:**مرجع سابق**،ص13
[217] -صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص37

وعليه يمكن القول أن أهم ما ميزهذا المخطط هو التوجيه الجديد لسياسة الدولة الحديثة نحوالاهتمام بالمناطق الريفية ، وإقامة اقتصاد حديث بوضع قاعدة أساسية للتصنيع توفركل من متطلبات الصناعة والزراعة لتحقيق التنمية الشاملة ، ورغم المآخذ الكثيرة لهذا المخطط التي تجلت في مختلف الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة من صعوبة لتسويق المنتوجات ، وعدم قدرتها على المنافسة الأجنبية إضافة إلى عدم كفاية مختلف البرامج السكنية في القضاء على مشكلة السكن والتي اصطدمت بالتزايد الكبير لعدد السكان من سنة لأخرى ، إلا أن هذا المخطط اعتبر بمثابة وضع السكة أمام برامج طموحة في المستقبل خاصة في مجال السكن.

- **المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):**

تبعا للمخطط السابق جاء هذا المخطط بعد الأخذ بعين الاعتبارلكل الاختلالات التي شهدها سابقه ، وبعد عمليات تقييم واستدراك للنقائص،وقد أوليت عناية خاصة لقطاع الصناعات ، وخاصة الصناعات التحويلية،حيث قدرت قيمة الاستثمارات في هذا المخطط بـ121.2 مليار دج ، كان لقطاع السكن 7.5% من مجموع هذه الاستثمارات[218]،وأهم مايميزهذا المخطط هو وضع الوسائل القانونية للبلديات من أجل إنشاء الاحتياطات العقارية ، وعموما فقد خصص البرنامج السكني للمخطط الرباعي الثاني شطرين من السكنات هما[219]:

-برنامج السكن الاجتماعي(الحضري):

من أجل الوصول إلى إنجاز 100.000 سكن مع بداية الثمانينات،حددت السلطات العمومية برنامج السكن الاجتماعي من خلال المخطط الرباعي الثاني على النحو التالي:

- الإنطلاق في إنجاز 100.000 سكن بما فيها السكنات قيد التنفيذ.

[218] -Rachid Hamidou: **op cit**,1989,pp32,33

[219] - صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص39

- توزيع 90.000 سكن خلال هذه المرحلة كحد أدنى ، مع مراعاة تكلفة إنجاز هذه السكنات حتى لا يكون مبلغ الكراء الذي يدفعه المستفيد من السكن يراعي قدراته الشرائية.

-برنامج السكن الريفي:

بالرغم من النقائص الموجودة في قطاع إنجاز السكنات الريفية،إلا أن الريف الجزائري من خلال هذا المخطط عرف نشاطا يتمثل في البرامج الخاصة بالبناء الذاتي،وإتمام 1000 قرية فلاحية خلال هذه المرحلة،كما تمت الإنطلاقة في إنجاز أكثر من 300 قرية فلاحية ، والتي مثلت الثلث 3/1 من الأهداف المسطرة ، والتي ساهمت بصفة سريعة على تنشيط الريف في جميع النشاطات الاقتصادية منها والاجتماعية ، وذلك في إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن ، باعتبار السكن أحد الركائز الأساسية له، وبالإضافة إلى البرامج الطموحة التي سبق الإشارة إليها من خلال هذا المخطط تمت العمليات التالية:

- إنجاز 20.000 سكن ريفي في إطار تحديث وتوسيع القرى المتواجدة.
- إتمام عمليات البناء الذاتي في حدوث 40.000 سكن.

والجدول التالي يعطي لنا حوصلة عن أهم النتائج التي حققها المخطط الرباعي الثاني في ميدان إنجاز السكنات الاجتماعية والريفية:

جدول رقم(08)تطور البرامج السكنية خلال المخطط الرباعي الثاني:

البرامج السكنية	عدد السكنات		الفرق بينهما	نسبة الإنجاز
	المقدرة	المنجزة		
السكن الاجتماعي	100.000	45.000	55.000	% 45
السكن الريفي	100.000	75.000	25.000	% 75

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول نجد أن السلطات العمومية الجزائرية أولت عناية خاصة بالمناطق الريفية ، وهو ما عكسته نسبة الإنجاز(75%) وهذا بغية تحقيق استراتيجيتها الرامية إلى القضاء على النزوح الريفي نحو المدن من جهة ، وتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق من جهة أخرى،عموما يمكن القول أن المخطط الرباعي الثاني حقق

الكثيرمن الأهداف المسطرة ، لاسيما ما تعلق منها بقطاع السكن ولعل نسب الإنجاز والتي تجاوزت 50% في معدلها لدليل على ذلك خاصة إذا ما قورن بالمخطط الرباعي الأول.

✓ **المخطط الخماسي الأول(1980-1984):**

على غرار المخططات السابقة جاء هذا المخطط ليعطي دفعا قويا لمسيرة التنمية التي رسمتها السلطات العمومية بعد الاستقلال ، وقد جاء هذا المخطط ليكمل مختلف البرامج السكنية التي انطلقت في المخططات السابقة ولم تكتمل،كما أن بداية هذا المخطط كانت بعد فترة زمنية تراوحت بين سنتي 1977-1980 حيث لم تضع الدولة أي مخطط لعدة أسباب ، سواء أكانت سياسية مع تزامن مرض ووفاة الرئيس الراحل "هواري بومدين" إضافة إلى أن هذه الفترة اعتبرت كمرحلة لإعادة التفكيرفي مخططات أخرى وكذلك التأخر المتراكم في البرامج الخاصة بالمخطط الرباعي الثاني.

يعتبر المخطط الخماسي الأول أول مخطط طويل من حيث الفترة المخصصة له مقارنة بسابقيه ، وخصص له غلاف مالي يقدر بـ250مليار دج نتيجة للايرادات المتحصل عليها من قطاع المحروقات ، حيث ارتفع سعرالبرميل بنسبة 250 % سنة 1980 أي بسعر 38 دولار بسبب الحرب الايرانية العراقية[220]، وقد أولى هذا المخطط اهتمام كبير لقطاع السكن إذ خصصت له ميزانية قدرت بـ60 ملياردج أي ما يقارب 15% من مجموع الاستثمارات، ويرجع هذا المخطط أسباب الأزمة السكنية إلى قلة التحكم في الناحية العملية للبناء وانعدام التناسب بين المشاريع وطاقات الإنجازالمتوفرة ولذلك يقترح المخطط مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي[221]:

- تطور صناعة مواد البناء.
- تنشيط البناء الذاتي لتقويم السكن الريفي.
- بيع المساكن في إطار قانون التنازل عن أملاك الدولة.
- ترقية البناء الفردي.

---

[220] - khaled chebbah :**<u>evolution du commerce exterieur de l'algerie 1980-2005 constat et analyse</u>**,revue campus,n°7,universite mouloud mameri,tizi ouzou,algerie,2007,p38

[221] - أوصيف لخضر،علماوي أحمد:**<u>مرجع سابق</u>**،ص15

ويعد برنامج هذا المخطط طموح جدا ، حيث سطرت الدولة خلاله عدة أهداف منها بناء 450 ألف سكن لمدة خمس سنوات من بينها 300ألف سكن حضري و150 ألف سكن ريفي،غير أن الدولة واجهت عدة عراقيل و صعوبات اقتصادية وسياسية واجتماعية حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة لهذا المخطط ويرجع ذلك إلى :

- عدم التحكم في بعض تكنولوجيا البناء.
- التموين غير المنظم لمواد البناء.
- التحكم الغير كافي في تسيير وحدات البناء.

✓ **المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):**

جاء هذا المخطط على غرار المخططات السابقة ليستكمل ماتم البدء فيه ، خاصة المخطط الخماسي الأول ، وقد ارتفعت الحصيلة المالية للمخطط إلى 500 مليار دج، وانطلق مباشرة قبل الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة 1986 وأعطى الأولوية للقطاع الفلاحي والري والصناعات الصغيرة[222].

---

[222] - khalede chebbah:**op cit**,p42

جدول رقم(09)البرامج المبرمجة والمحققة خلال المخطط الخماسي الثاني[223]:

الفترة	حجم البرنامج	في طور الإنجاز	المبرمجة وغير المنجزة	نسبة الانجاز
1984-1980	217.444	171.476	45.968	%78
1989-1985	353.123	231.236	121.887	%65

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الغنجاز للبرامج السكنية كانت أقل من سابقتها في المخطط الخماسي الأول ، والتي كانت 78% في حين أنها تراجعت في المخطط الخماسي الثاني غلى 65% وهذا مرده لعدة أسباب ، لعل أهمها انخفاض أسعارالبترول والأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر من وراء ذلك ، باعتبارأن قطاع المحروقات هو الممول الرئيسي لمختلف القطاعات في البلاد ، لاسيما منها قطاع السكن وتدهوره ينعكس سلبا على البرامج السكنية التي كانت مبرمجة.

وحتى تواجه السلطات العمومية هذه المعضلة وتحرركاهل الخزينة العمومية من تحمل النفقات الكبيرة لمختلف البرامج السكنية ، والتي أشرنا سلفا أن تمويلها كان بنسبة 100% من الخزينة العمومية،قامت بتحرير قطاع السكن وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص ورفع احتكار القطاع العمومي لهذا القطاع ، وفتح المجال أمام الخواص في إنجاز البرامج السكنية وكان ذلك من خلال صدور قانون 86-07 المؤرخ في 04 مارس1986 [224].

- السكنات الحضرية:

عرفت السكنات الاجتماعية ارتفاعا في التوزيع بين سنتي 1985و1986 حيث تراوح على التوالي 59555 سكن،83627 سكن،غيرأنه عرف انخفاظا للسنوات الأخرى وهذا مرده لأسباب اقتصادية كما أشرنا سلفا، وقد أرجعت تلك الظروف إلى تبني الدولة لصيغة جديدة من السكنات وهي صيغة السكن الترقوي.

السكن الترقوي[225]:منذ الاستقلال عدة نصوص متعلقة بالسكن تم المصادقة عليها ،غيرأن ولاواحدة منها عالجت الإطار القانوني للنشاط العقاري،ففي بداية الأمر النوع الأول

[223] - صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص43

[224] -قانون86-07 المؤرخ في 1986/03/04 :**يتعلق بالترقية العقارية**،المادة06،جريدة رسمية عدد10،ص 351

[225] - صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص46

من السكنات الذي اعتبر"ترقوي"كان يسمى "الترقية الخاصة الفردية"،أين كان المواطنون يقومون ببناء السكنات عن طريق مواردهم الخاصة، وبعدها جاءت الترقية الجماعية بفضل التعليمة رقم 76-92 الصادرة في 23 أكتوبر 1976 التي سمحت للمواطنين تشكيل تعاونيات عقارية من أجل إنجازسكنات الاستعمال العائلي وفي سنة 1986 تم تحديد الإطارالقانوني المنظم للسكنات الترقوية عن طريق القانون رقم 86-07 المؤرخ في 07 مارس 1986 المشار إليه سلفا، تم المصادقة عليه ودخل حيزالتنفيذ في فترة تميزت بظهور الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض الايرادات البترولية وظهور بوادر انتهاء الاقتصاد الاشتراكي ، والجدير بالذكر أن هذا النص جاء ليملأ الفراغ القانوني الذي كان يسود منذ الاستقلال .

أما بالنسبة لتمويل هذا النوع من السكنات فيقع على عبء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عن طريق موارده أي ادخارالأفراد،ويوجه هذا النوع من السكن للبيع ويتكفل بإنشاء هذه السكنات عدة أطراف مثل:مؤسسة ترقية السكن العائلي،ديوان الترقية والتسيير العقاري،الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط،المؤسسات والخواص والبلديات...الخ.

برنامج السكن الريفي:على غرارالبرامج الخاصة بالسكنات الحضرية اهتمت الدولة بالمناطق الريفية عن طريق مختلف البرامج السكنية المتعلقة بها، لاسيما السكنات الريفية الفردية أوالقرى الاشتراكية في إطاراستراتيجيتها التنموية في تحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والريفية[226]،غيرأنه يمكن الإشارة في هذا المجال أن نمط السكن الريفي في هذه المرحلة عرف نمط تمويله ثلاث مراحل أساسية[227]:

- قبل سنة 1987 كان نمو تمويله من طرف الدولة كلية(ومنها القرى الاشتراكية التي كان من المفروض 1000 قرية منها).
- بين 1987 و1989 تمويل السكن الريفي كان مختلط ومضمون في حدود 11000 دينار مساعدة نهائية و56000 مساعدة مؤقتة.
- ابتداء من سنة 1990 شهد النمط التمويلي مرحلة جديدة أصبحت فيها قيمة المساعدة تتراوح مابين 120.000 و150.000 دج وهي مساعدة نهائية.

226 - صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص ص 46،47

227 - عمران محمد:**استراتيجية التمويل السكني في الجزائر**،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،الجزائر،العدد6،2011،ص06

ب- السياسة السكانية خلال ما بعد المخططات التنموية:

عرفت هذه المرحلة تحولا هاما في جميع القطاعات ، لاسيما قطاع البناء والمسكن وشمل هذا التحول دخول الجزائر لنظام اقتصادي جديد ، وتوجه ايديولوجي يختلف عن النهج السابق(النهج الاشتراكي) ألا وهونهج اقتصاد السوق،ولعل أهم ما يتطلبه هذا الأخيرهو باختصار تدخل الدولة مع توسع القطاع الخاص ، وهوما أفرززيادة تدخل الخواص في مختلف البرامج السكنية المسطرة من قبل الدولة.

- المرحلة مابين 1990-1999:

قبل الخوض في أهم مميزات هذه المرحلة لاضير في الإشارة إلى أهم العوامل والظروف التي مست هذه المرحلة ، والتي يمكن إجمالها في نقطتين رئيسيتين:

- التزايد السكاني الكبير، حيث انتقل عدد السكان من 17 مليون نسمة سنة 1977 إلى 30 مليون نسمة سنة 1998 وأصبح هناك مليونين مسكن بمعدل 7.66 فرد للمسكن الواحد[228].
- زيادة الهجرة الريفية نحو المدن نتيجة الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر ، وما عرف بالعشرية السوداء والتي خلفت اكتظاظا كبيرا بالمدن مع تفريغ رهيب للأرياف.

إن المتتبع لأهم ما ميزهذه المرحلة يرى أن الجزائرغيرت من الاستراتيجية المتبعة إبان مرحلة المخططات ، والتي كانت تعتمد أساسا مختلف البرامج والصيغ السكانية على ميزانية الدولة وتدخلها المباشر،حيث أن هذه الاستراتيجية تغيرت ويمكن إجمالا تلخيص هذه التغييرات في الاستراتيجية السابقة في النقاط التالية:

- ترك المجال الواسع أمام القطاع الخاص ، مع التخلي التدريجي للدولة في مجال إنجازها للسكنات.
- إعادة تنظيم للحضيرة العقارية ، وذلك من خلال إعادة النظرفي الحضيرة السابقة والتي أصبحت غير مناسبة للأفراد والأسر الجزائرية من حيث الكم وحتى ملاءمتها لعادات وتقاليد المجتمع ، والتي عرفت تطورا وتغيرا كبيرا.

---

[228] - عبد الحميد دليمي:**الواقع والظواهر الحضرية**،منشورات جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر،د س،ص48

- العمل على استخدام الوسائل التقنية الحديثة بغرض التسريع في وتيرة الإنجاز من جهة ، وتحسين نوعية السكنات المنجزة من جهة أخرى.

عموما عرفت هذه المرحلة إنجاز العديد من البرامج السكنية اختلفت من السكن الاجتماعي إلى الترقوي إلى التساهمي إلى السكن الريفي وسنلخص هذه الإنجازات في الجدول التالي:

جدول رقم(10):برنامج السكنات المنجزة الحضرية والريفية(1990-1999)[229]:

السنوات	السكن الاجتماعي	السكن التساهمي	السكن الترقوي	السكن الريفي
1990	18.955	-	6.293	12.230
1991	11.893	-	6.566	5.530
1992	23.105	-	12.212	13.738
1993	15.761	-	16.845	8.516
1994	17.286	-	17.397	43.999
1995	42.208	9.060	26.271	48.087
1996	39.819	21.092	15.724	32.523
1997	46.513	18.482	15.959	36.751
1998	51.588	22.366	9.299	33.941
1999	41.984	32.445	7.389	39.209

من خلال الجدول نلاحظ أن الدولة تبنت صيغ جديدة بعد سنة 1994 وتمثلت في صيغة السكنات التساهمية ،والتي أطلق عليها في بادىء الأمربصيغة السكن التطوري المدعم ، وهومحدد بالمرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 04 أكتوبر 1994 المتعلق بشروط الصندوق الوطني للسكن والذي تم الإشارة إليه سلفا.

عموما تميزت مرحلة التسعينات بمجموعة من التغيرات في مجال السكن يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تغير صيغة السكن الحضري التي كانت شائعة في المراحل السابقة إلى صيغة السكن الاجتماعي ، حيث تم تحديد المزيد من الوضوح لهذه الصيغة انطلاقا من

[229] - عيسى بوراوي:**دور البنوك والمؤسسات المالية فى تمويل قطاع السكن فى الجزائر**،رسالة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة العقيد الحاج لخضر –،2013-2014،باتنة،الجزائر،ص ص 59،57

طريقة تمويله وطابعه الايجاري غير قابل للتنازل ، وذلك بعد صدور المرسوم 93-84 المؤرخ في 23 مارس 1993.

- إعادة النظرفي صيغة السكن الترقوي المحدد بمرسوم رقم 86-07 المؤرخ في 07 مارس 1986 والذي صادف الأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر بحيث تم إعادة الاعتبارلهذه الصيغة بالأخذ بعين الاعتبارالنهج الاقتصادي الجديد(اقتصاد السوق) الذي اتبعته الجزائر ، وذلك من خلال المرسوم التفيذي رقم 93-03 الصادر في 01 مارس 1993 والذي عالج مختلف الاختلالات والنقائص التي عرفها المرسوم الأول.
- نظرا لظاهرة النزوح الريفي الكبيرالتي عرفته هذه المرحلة نتيجة عدة عوامل كان أهمها العامل الأمني،ركزت السلطات على زيارة الدعم لإنشاء السكنات الريفية بغية تحقيق الاستقراربالمناطق الريفية من جهة ، وتخفيض حجم الضغط على المدن من جهة أخرى ، حيث تم استحداث صيغة السكن الريفي عن طريق منح إعانة مالية كمساعدة من أجل إنجاز السكن الريفي للشخص بنفسه وجعله يتحمل مسؤولية إنجازمسكنه بنفسه وقدرت هذه المساعدة بـ120.000 دج.

جدول رقم(11):تطور عدد السكان مقارنة بتطور الحضيرة السكنية لفترة 1990-1999[230]:

السنوات	عدد السكان	مجموع الحضيرة السكنية
1990	25.321.000	3.283.000
1991	25.393.000	3.345.000
1992	26.172.000	3.437.000
1993	27.172.000	3.517.000
1994	27.756.000	3.588.000
1995	28.353.000	3.640.514
1996	28.962.000	3.662.983
1997	29.585.000	3.685.849
1998	30.221.000	3.773.278
1999	30.813.000	3.858.277

✓ **مرحلة مابين 2000-2004:**

أهم ماميزهذه المرحلة في مجال السكن والبناء هو ظهور صيغة سكنية جديدة إضافة إلى الصيغ السابق ذكرها ، ألا وهي البيع عن طريق الايجار،وذلك طبقا للمرسوم رقم01-05 المؤرخ في 2001/04/23،وأهم ما يميزهذه الصيغة هو المساهمة النسبية للمستفيد في تمويل هذا المشروع ولقي إقبالا كبيرا من قبل المواطنين،كما أنه أسندت مهمة الإشراف والتكفل بهذه الصيغة إلى الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره(AADL).

[230] - عبد القادر بطاس:**<u>الاقتصاد المالي والمصرفي (السياسات الحديثة في تمويل السكن)</u>**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ماي 2001،ص53

أما فيما يخص صيغة السكن التساهمي فهي الأخرى عرفت في هذه المرحلة إعادة النظر فيها ، من خلال حجم الإعانة المقدمة التي ارتفعت عما كانت في السابق ، وهذا حتى تتلاءم مع متطلبات وحاجيات الأسروكذا القدرة الشرائية لهم في هذه المرحلة.

جدول رقم(12) توزيع الدعم المالي حسب الدخل[231]:

الفئة	الدخل	حجم الاعانة
1	الدخل≤2.5 الحد الأدنى للأجور	500.000 دج
2	2.5مرة الحد الأدنى للأجور≤الدخل<4مرة من الحد الأدنى للأجور	450.000 دج
3	4مرة الحد الأدنى للأجور≤الدخل<5مرة من الحد الأدنى للأجور	400.000 دج

أما فيما يخص صيغة السكن الاجتماعي فأهم ما ميزهذه الصيغة في هذه المرحلة هو إعادة النظر في شرط عدم القابلية للتنازل ، حيث ابتداء من سنة 2003 سمحت الدولة بالتنازل عن هذه السكنات للمستفيدين منها وفق شروط تتلخص عامة في طرق وكيفية احتساب قيمة هذه السكنات ، والتخفيضات الممنوحة في حال تسديد المبلغ إجمالا مرة واحدة إضافة إلى قيمة وعدد الأقساط وكذا القيمة الأولية[232].

أما صيغة السكن الريفي[233] ، فقد قامت السلطات بإعادة النظرفي سياستها السكنية لتنمية الريف الجزائري ، وهذا ابتداء من سنة 2002 وفق التعليمة المحددة لكيفية إنجاز السكنات في إطار جهاز التنمية الريفية ، وأهم ما جاءت به هذه التعليمة يمكن حصره فيمايلي:

يجب على الدولة في إطار تنمية االريف الجزائري أن تقوم بتحقيق الأهداف التالية:

- ➢إعادة تنمية الفضاءات الفلاحية والريفية.
- ➢تثبيت سكان الريف ، وذلك بعودة السكان الذين فروا من المجمعات المعزولة أو المتضررة من جراء الظروف الأمنية.

---

[231] - القرار الوزاري المشترك الصادر في 2002/04/09:يحدد كيفية تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 04 اكتوبر 1994:**يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**،المادة 05،الجريدة الرسمية عدد 32 ، 2000 ، ص12

[232] - مرسوم تنفيذي 03-269 المؤرخ في 2003/08/07:**يحدد شروط وكيفيات التنازل عن الاملاك العقارية التابعة للدولة وللدواوين الترقية والتسيير العقاري**،جريدة رسمية عدد2003،48، ص ص 18،20

[233] - صلاح الدين عمراوي:**مرجع سابق**،ص ص76،77

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ليس فقط تنشيط وتدعيم وتوجيه مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، بل وخاصة إنجازمخطط عملي متعدد القطاعات الذي يرمي إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف،في اطار الدعم المالي لفائدة التنمية الريفية وبهدف خلق شروط استقرار سكان الريف ، وضمان ديمومة النشاطات الفلاحية والغابية والرعوية ، فإنه تقررإسناد مهمة هذا الدعم إلى الصندوق الوطني للسكن(CNL) (بعدما كانت تدعم مباشرة من الخزينة العمومية) ولقد تقرر طبقا للنصوص التنظيمية منح إعانة السكن الريفي محدد كما يلي:

- من 400.000 دج إلى 500.000 دج حسب الدخل لبناء مسكن جديد.
- 250.000 دج لتهيئة وتوسيع مسكن موجود.
- توزع الإعانات المقررة في إطارهذا البرنامج حسب كل ولاية، بموجب مقرر مشترك بين وزير السكن والعمران ووزيرالداخلية والجماعات المحلية ووزير الفلاحة والتنمية الريفية.

وتشيرالإحصائيات أنه خلال الفترة بين سنتي 2001-2002 تم إنجاز أكثر من 206.237 مسكن منها 52.216 مسكن ريفي ، وأكثر من154.021 مسكن حضري موزعة بين 103.251 مسكن اجتماعي ، و36.147 مسكن تساهمي ، إضافة إلى 14.623 مسكن ترقوي،كما تشير نفس الإحصائيات إلى أنه يوجد أكثر من 248.538 مسكن في طورالإنجازلنفس الفترة منها 37.930 خاصة بالسكنات الريفية والباقي والمقدربأكثر من 210.608 سكن حضري منها 55.000 خاص بصيغة سكنات البيع عن طريق الايجاروالباقي يوزع على باقي الصيغ السابق ذكرها[234].

✓ مرحلة مابين 2005-2009:

[234] - وزارة السكن:**مجلة الصندوق الوطني للسكنCNL**،2003،ص06

خصصت الدولة في هذا البرنامج غلاف مالي ضخم يفوق 1550 مليار دج(ما يزيد عن 18 مليار دولار)،وبذلك يعتبر أضخم غلاف مالي يستفيد منه قطاع "السكن والعمران"منذ الاستقلال،هذا الغلاف موزع على حصتين منها 850مليار دج لتمويل برامج وإنجاز السكنات"مشروع المليون سكن"،ونحو 700 مليار دج للتهيئة وتحسين المحيط العمراني ، كما عملت على إصدارقوانين جديدة لتحسين الإطارالتشريعي الذي يسير المنظومة العمرانية ويضع حد للفوضى التي شوهت المشهد العمراني بفعل البناءات غير المكتملة والفوضوية من جهة ، وتنامي ظاهرة بيوت الصفيح والسكنات الهشة غير اللائقة من جهة أخرى[235]،وقد قدرت أهم إنجازات هذه الفترة بـ 217.795 وحدة سكنية منجزة ومستلمة و269.245 وحدة سكنية في طور الإنجاز و57.000 وحدة سكنية مبرمجة[236].

إن أهم ما يمكن قوله في هذه المرحلة أنها تميزت بضخامة الموارد المالية المرصودة لجميع القطاعات ، ولاسيما قطاع السكن وهذا راجع أساسا لعدة اعتبارات أهمها الجانب الاقتصادي ممثلا في ارتفاع أسعار النفط ومن ورائه تحسن مداخيل الدولة حيث تشيرالإحصائيات إلى أن احتياطي الصرف قد تضاعف أكثر من 04 مرات(4.2 مرة)خلال الفترة من 2004-2011 أي من 42.3 ملياردولار سنة 2004 إلى 178.2 مليار دولار سنة 2011[237]، والملاحظ في هذه المرحلة هو مشروع المليون سكن الذي أقره رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والذي حسب الأرقام الرسمية فقد تم تسليم 460 ألف وحدة سكنية في الفصل الأول من سنة 2008 في حين أن 544 ألف وحدة سكنية قيد الإنجاز ، والمشروع جزء من سياسة عامة تشمل السكن والتهيئة العمرانية سيكلف خزينة الدولة خلال السنوات الخمس ما يعادل 18 مليار دولاروتتوزع المليون وحدة سكنية على الشكل التالي:

---

[235] - سهام وناسي:**النمو الحضري ومشكلة السكن والاسكان**، رسالة ماجيستير،قسم علم الاجتماع،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2008-2009،ص155

[236] - عيسى دراجي،منية خليفة:**تمويل قطاع السكن في الجزائر**،الملتقى الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية،جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية،ماي 2012،المدية،الجزائر،ص12

[237] - KPMG:**guide ivestis en algerie**,edition 2012,2012,p43 ,www.kpmg.dz

120.000 سكن اجتماعي بالايجار،215.000 سكن اجتماعي تساهمي،275.000 سكن ريفي،80.000 سكن موجه للبيع عن طريق الايجار و 310.000 سكن ترقوي وبناء ذاتي[238].

جدول رقم(13) تطور الدفوعات الخاصة بالسكن الريفي (2005-2009)[239]:

الوحدة:مليا ردج

السنة	المدفوعات المسددة
2005	13,613
2006	41,795
2007	46,315
2008	42,446
2009	43,987
المجموع	188,158

المصدر :من إعداد الباحث طبقا لاحصائيات الصندوق الوطني للسكن

[238] - بوشناقة الصادق،موزاوي عائشة:**الصيغ السكنية المعتمدة لحل ازمة السكن في الجزائر،حالة ولاية المدية**، الملتقى الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية بجامعة الدكتور يحي فارس،المدية،الجزائر،2012،ص04

[239] - الصندوق الوطني للسكن

من خلال الجدول رقم (13) نجد أن قيمة المدفوعات المسددة الخاصة بالسكن الريفي قدر ارتفعت وتعددت الضعف،حيث كانت لاتتجاوز 13,613 مليار دج في سنة 2005 لتتجاوز43,987 مليار دج عام 2009 بمجموع إجمالي للسنوات الخمس تجاوز 188,158 مليار دج ، وهو ما يؤكد أن الدولة أولت عناية كبيرة لمختلف الصيغ السكانية بما فيها صيغة السكن ريفي،كماعرفت هذه المرحلة انطلاق عدة مشاريع سكنية بمختلف الصيغ إضافة إلى تسليم العديد منها وفيما يلي جدول تفصيلي لذلك:

جدول رقم(14)انطلاق برنامج السكنات خلال الفترة 2004-2009[240]:

TOT GENERAL	RURL	S/TOT URBAIN	AUTO.CONST	PROMOTIONNEL	LOC.VE	LSP	LPL	ANNEE
234668	49607	185061	-	38068	49115	25028	72850	31/12/204
332839	132765	200074	-	3837	0	84184	112053	2005
280658	137017	143641	39160	6558	2696	57538	38689	2006
189461	78852	110609	28647	5588	8941	32288	35145	2007
225814	79595	146219	26637	7956	837	43736	67053	2008
269247	70853	198394	33739	10808	0	23607	130240	2009
1532687	548689	983998	128183	71815	61589	266381	456030	TOT

المصدر:الديوان الوطني للاحصائيات

240 - الديوان الوطني للإحصائيات:**وثائق خاصة بحصيلة إحصائية**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود عدة صيغ سكنية انطلقت بها الأشغال وسطرت من قبل الحكومة الجزائرية ، والملاحظ من خلال الجدول أن هناك تراجعا في عدة صيغ ما بين 2005-2008 حيث شهد السكن العمومي الايجاري تراجعا حيث بلغ سنة 2005 :112.053 وحدة سكنية تم الإنطلاق بها،غيرأن في سنة 2008 تم الإنطلاق بـ 67.053 وحدة سكنية ، وهذا راجع أساسا لنقص وتراجع النفقات المخصصة لهذه الصيغة،إضافة إلى اكتمال أو اقتراب نهاية المشاريع المسجلة في هذه الصيغة في المرحلة السابقة الخاصة بالخماسي الأول ، ونفس الشيء بالنسبة للصيغ الأخرى ، لا سيما السكن التساهمي الموجه لذوي الدخل المتوسط ، وكذا البناء الذاتي أو الشخصي غيرأن هذا الأخيرعرف انتعاشا في سنة 2009 ، فبعد أن انطلقت برامج في سنة 2006 بـــ 39.160 بناء تراجعت في 2007 و2006 لتعاود الانتعاش ب:33.739 وحدة في سنة 2009.

عموما فإن جميع الصيغ عرفت تذبذبا واضحا خلال هذه المرحلة من حيث عمليات انطلاقها ،أما من حيث توزيع السكنات في هذه المرحلة فقد تم توزيع في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 أكثر من 928.801 وحدة سكنية منها 226.647 سكن اجتماعي و403.990 سكن ريفي والباقي على الصيغ السكنية الأخرى[241].

-مرحلة مابين 2010-2014:

خلال هذه المرحلة سطرت السلطات الجزائرية برنامجا طموحا في مجال السكن ، فبعد انقضاء مدة الخماسي السابق جاء هذا البرنامج ليولي أهمية مضاعفة لهذا القطاع حيث خصصت الحكومة له أكثر من 3700 مليار دج من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني(02) مسكن منها500.000 ايجاري،500.000 ترقوي و300.000 لامتصاص السكن الهش و 700.000 سكن ريفي[242]، وسيتم تسليم حسب البيان نفسه 1.2 مليون سكن خلال الخماسي على أن يستكمل العدد الباقي بين 2015 و2017،وعموما يمكن تلخيص أهم إنجازات هذه المرحلة في[243]:

241 -الديوان الوطني للإحصائيات:**وثيقة احصائية**

242 - بمجلس الوزراء:**بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010** ،الجزائر،ص09

243 - الوزارة الأولى:**وثيقة تتضمن مخطط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**،الجزائر ،ماي 2014، ص34

- إلى غاية نهاية شهر مارس 2004 قوام البرنامج يتمثل في 2.223.403 وحدة سكنية منها 2.003.992 وحدة انطلقت أشغالها و826.665 وحدة منجزة و1.177.827 وحدة سكنية قيد الإنجاز.
- تتمثل الإنجازات وتوقعات الاختتام في تسليم 759.394 وحدة برسم الفترة 2010-2013 منها 248.934 بالنسبة لسنة 2013 و1.059.516 برسم 2010-2014 منها 3.000 بالنسبة لسنة 2014.
- انطلقت الأشغال إلى غاية نهاية سنة 2013 على مستوى 1.898.739 وحدة منها 576.653 وحدة بالنسبة لسنة 2013 وحدها وإلى غاية نهاية سنة 2014 على مستوى 2.548.739 وحدة منها 650.000 بالنسبة لسنة 2014 وحدها ، وسيتم الإنطلاق في إنجاز ما بقي من المساكن وعددها 230.000 سكن بعد تعبئة الأوعية العقارية الضرورية.
- سيتواصل بصفة أولوية إنجازالبرامج الموجهة لمساكن البيع بالايجار (AADL) والذي سجل 230.000 وحدة لفائدة الطلب الذي تتم تلبيته في إطار برنامج 2001-2002 ، كما نشير أن الحكومة الجزائرية قررت في هذا الخماسي توزيع البرامج السكنية التي سبق ذكرها والتي قاربت 2.450.000 مسكن والتي تشمل[244]:

[244] - الوزارة الأولى:**وثيقة تتضمن مخطط عمل الحكومة**،سبتمبر 2012،ص24

- 100.000 مسكنا عموميا ايجاريا ذات طابع اجتماعي ممولة كليا من قبل الدولة وموجهة للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ، منها ما يقارب 400.000 سكنا موجها للقضاء على السكنات الهشة.
- 900.000 مسكنا ريفيا تمنح بشأنها الدولة مساعدات مالية هامة، تهدف إلى تشجيع استقرارسكان الارياف.
- 550.000 مسكنا ترقويا مدعمة أيضا من قبل الدولة لفائدة المواطنين ذوي الدخل المتوسط.

✓ مرحلة مابين 2015-2019:

على غرارالمراحل السابقة واصلت السلطات الجزائرية تدعيمها لقطاع السكن والعمران ، وأولت العناية الكبيرة لهذا القطاع باعتباره أحد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتحقيق متطلباته ، وقد رصدت الحكومة لهذا المخطط 262 مليارد دولار وذلك لإنجاز 1.6 مليون وحدة سكانية،وكغيرها من البرامج أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا لتحسين ظروف معيشة السكان ،ويشار في هذا المقام أنه تم التركيزعلى برامج عدل حيث حسب مخطط عمل الحكومة فسيتواصل بصفة أولية إنجازالبرنامج الموجه لمساكن البيع بالايجار(AADL) والذي يسجل 230.000 وحدة لفائدة الطلب الذي لم تتم تلبيته في إطار برنامج 2001-2002 والانطلاق برسم المخطط الخماسي القادم في برنامج إضافي قوامه 400.000 سكن لتلبية الطلبات الجديدة ، ولهذا الغرض سيتم تسخيرالعقار القابل للبناء وتوجيهه لمشاريع المساكن وتجهيزاتها المرافقة ، إلى جانب ترقية السكن من خلال تمكين المواطنين فرديا من الحصول على العقار بالنسبة لولايات الهضاب العليا ومدن الشمال الصغرى ، كما سيتم على مدى هذه المرحلة إنجاز 1.6 مليون سكن موزعا بشكل عادل على مجمل التراب الوطني من أجل تدارك العجز الهيكلي ، مع السهرعلى التكفل بالحاجيات المعبر عنها من قبل مختلف فئات السكان انطلاقا من البطاقية الوطنية لطالبي السكن[245].

[245] - الوزارة الأولى:**وثيقة تتضمن خطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**،ماي 2014،الجزائر،2014،ص34

غير أن كل هذه التدابير والبرامج الموعودة تعرض مجملها إلى عمليات تجميد[246] وهذا بسبب إجراءات التقشف التي أقرتها الحكومة الجزائرية ، رغم تطمينات الوزارة المكلفة بالسكن والعمران بأنها غير معنية بهذه الإجراءات غيرأن الواقع يعكس غير ذلك.

[246]- وزارة المالية:**التحكم في عمليات التجهيز في اطار الترشيد المالي**،ارسالية مؤرخة في 28 أكتوبر 2015 ،2015

ملخص المبحث:

من خلال ماسبق يظهر جليا أن المشكلة الإسكانية في أي دولة لا بد أن توضع لها دراسات واستراتيجيات لتفادي العوقاب الوخيمة التي قد تحصل ، سواء كانت اجتماعية أوسياسية أواقتصادية، وكغيرها من دول المعمورة حاولت الجزائررسم سياسة سكانية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، مراعية بذلك النمو السكاني المتزايد،ومواكبة لمختلف التغيرات والتطورات التي تطرأ على الساحة الوطنية والدولية ، ورغم كل الآليات والأدوات المستخدمة في هذه السياسة ، إلاأنها بقيت بعيدة عن تحقيق آمال العديد من المواطنين في الحصول على سكن لائق ، وتحقيق رغباتهم في هذا المجال لعدة عوامل وأسباب،وهذا رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة ،وكذا الميزانيات الضخمة المرصودة لقطاع السكن.

المبحث الثاني:السياسة السكانية بولاية المدية

تعد السياسة السكانية سلسلة من المعايير تضعها الدولة لغرض وضع آليات لتدخلها في السوق السكنية ، وبهدف عام يتمثل أساسا في تحقيق التوازن بين طالبي السكن والمعروض منه ، وسنحاول أن نتناول هذا المبحث من خلال ثلاث نقاط رئيسية وهي:

- أهداف السياسة السكانية بولاية المدية.
- واقع السكن بولاية المدية.
- أهم المشاكل التي تواجه السياسة السكانية.

أولا: أهداف السياسة السكانية لولاية المدية

تندرج أهداف السياسة السكانية ضمن الأهمية التي يكتسبها السكن في جميع المجالات وأثره عليها،وتهدف السياسة السكانية بشكل عام وأوسع إلى تحقيق متطلبات الأفراد،وتبعا لحاجياتهم في هذا المجال ، وسنحاول أن نبرزهذه الأهداف من خلال تناولها من ثلاث جوانب مختلفة لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مع الإشارة إلى أننا اقتصرنا فقط على هذه الجوانب ، باعتبارأن للسياسة السكانية جوانب أخرى.

1- الأهداف الاقتصادية للسياسة السكانية:

تتداخل العديد من الأهداف للسياسة السكانية ، باعتبارأن ميدان السكن ذوأهمية كبيرة وبالغة لقطاعات مختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، وتختلف الأهداف لهذه السياسة السكانية تبعا للقطاعات السالفة الذكروغيرها ، ومنها نجد القطاع الاقتصادي،هذا الأخير يرتبط بقطاع السكن من خلال عدة آليات ، فالسكن أهم مولد للدخل من خلال ارتباطاته المتعددة مع الصناعات الأخرى،كما أن السكن يلعب دورا كبيرا في تحديد إنتاجية الفرد ومساهمته في الاقتصاد الوطني ، وتبعا لذلك كان ولابد أن تلعب السياسة السكانية دورا في التحكم في مختلف الميكانيزمات الاقتصادية المرتبطة بالسكن من خلال مختلف أدواتها وآلياتها لاسيما القوانين ومعدلات الضرائب ، وكذا الإعانات وغيرها ، وبشكل عام يمكن إجمال الأهداف الاقتصادية للسياسة السكانية في النقاط التالية:

أ- يرتبط قطاع السكن ارتباطا وثيقا بالضرائب ، والتي تعتبرأحد أهم موارد الاقتصاد للدولة، وعليه فالسياسة السكانية تساهم في الاقتصاد وتتأثر بأدواته وميكانيزماته لاسيما

منها الضرائب ، حيث أن تخفيض معدلات هذه الأخيرة يساهم في تخفيض تكلفة إنجازالسكنات مثلا، من خلال تخفيض معدلات الضرائب على العقارات، وكل ما يتعلق بإنجازالسكنات وما يدخل من مواد أولية في تجسيدها، ومن هنا نجد أنه يمكن للضرائب أن تساهم وتحقق الهدف الاقتصادي للسياسة السكانية من خلال تخفيض أو إعفاء زيادة معدلاتها.

ب- تلعب القروض العقارية وهي أحد أدوات وميكانيزمات الاقتصاد شأنها في ذلك شأن الضرائب دورا مهما وكبيرا في تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسة السكانية ، فسياسة تسهيل عملية الحصول على القروض لاستغلالها في المشاريع السكنية وإنجازالبرامج المسطرة في هذا المجال من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتشجيع العديد من النشاطات المرتبطة بذلك ، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصيانة وكذا العاملة في مجال الخدمات ، وكل الأنشطة التي انتعشت معها الحركية الاقتصادية والتجارية.

ت- تساهم الإعانات الممنوحة من الدولة في مجال بناء ملكية المساكن على تحقيق الأهداف الاقتصادية للسياسة السكانية ، من خلال تشجيع مختلف النشاطات الصناعية والتجارية المرتبطة بمجال السكن سواء في مرحلة الإنجازأو بعد هذه المرحلة شأنها في ذلك شأن الضرائب والقروض البنكية.

عموما يمكن القول أن كل الميكانيزمات والأدوات السالفة الذكر وغيرها ، تؤثر بشكل مباشرأوغيرمباشرفي تطويروتحديث قطاع السكن ، ومما لاشك فيه أن انتعاش هذا القطاع سينجر عنه انتعاش قطاعات أخرى ذات صلة وما أكثرها ، وبالتالي فكل ذلك يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة ، وبالتالي زيادة فرص التشغيل ،كما أنه يساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام وتحقيق زيادة للدخل الفردي والقومي للدولة وينعش الاقتصاد للبلاد بشكل كبير.

2- الأهداف الاجتماعية للسياسة السكانية:

تهدف السياسة السكانية إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

أ- تهدف السياسة السكانية إلى القضاء على الفوارق الاجتماعية،فالسياسة السكانية تتضمن وضع خطط وبرامج سكانية لجميع فئات المجتمع باختلاف مستواهم التعليمي والمعيشي ، ودون تمييز سواء بالجنس أو العرق أو المستوى التعليمي...الخ،وعليه فمختلف البرامج السكنية المسطرة من قبل الدولة تأخذ جميع فئات المجتمع بالحسبان فعديمي الدخل لهم حصتهم ، ومتوسطو الدخل أيضا والذين لهم دخل قوي ومرتفع لهم حصتهم أيضا ، مع مراعاة حجم الإعانة وقيمة السكن لكل فئة بعين الاعتبار، وعليه فالسياسة السكانية تهدف إلى عدم التمييز وإزالة كل أشكال الفوارق الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد.

ب- تهدف السياسة السكانية إلى تحقيق رفاهية الفرد من خلال توفير السكن الملائم الذي يحفظ كرامته ويجعله بعيدا عن كل أشكال التشرد ، والبحث عن مكان يأويه ويوفر له كل سبل الراحة والأمن والطمأنينة.

ت- تهدف السياسة السكانية إلى القضاء على مختلف الظواهرالاجتماعية السيئة كالسرقة وتناول المخدرات ،الناجمة عن الأوضاع الاجتماعية المزرية ، والتي يكون لنقص السكن وعدم وجود أماكن ايواء كافية أحد أهم أسبابها،وبالتالي فالسياسة السكانية تساهم بطريقة غيرمباشرة في تهذيب سلوك الفرد ، وإبعاده عن مختلف التصرفات السيئة التي يمكن أن يتصف بها في لحظة ضعف ناتجة عن فقدان الأمل في الحصول على سكن وتكوين عائلة مثلا.

3- الأهداف السياسية للسياسة السكانية:

يمكن للسياسة السكانية أن تحقق بعض الأهداف السياسية من خلال تشجيع الاستقرار في مناطق معينة أوالعكس،ففي حالة نزاع بين دولة جارة مثلا على الحدود ، تساهم السياسة السكانية في تدعيم خطوط الدفاع الأولى عن الأرض والحدود مثلا،من خلال تركيز مختلف البرامج السكنية في تلك المناطق،وتسهيل الحصول على سكنات بها ،كما أن السياسة السكانية قد تلعب دورا سياسيا كبيرا في إنجاح صناع القرار، وتبييض صورتهم أمام

المنتخبين وكافة أفراد الشعب ، وقد يحدث العكس في حال فشلها والأمثلة كثيرة وكثيرة جدا في الأهداف السياسية التي يمكن أن تحققها السياسة السكانية في البلاد، وفي ولاية المدية يمكن إسقاط الأمثلة السابقة مع مراعاة طبيعة تضاريس الولاية وطابعها الريفي،فيمكن للبرامج السكنية الموجهة للريف مثلا أن تساهم في تخفيض معدلات الهجرة إلى المدن وتساهم في زيادة النشاطات الزراعية ، وكذا المنتجات المرتبطة بالريف والأمثلة كثيرة أيضا في هذا المجال،وكلها تساهم بشكل مباشرأو غير مباشر في رسم سياسة الدولة وتحقيق الاستقرارالسياسي لها.

ثانيا: واقع السكن الريفي بولاية المدية

يعتبر ملف السكن ذوأهمية بالغة بالنسبة للمواطنين ، حيث يعد أحد أهم المطالب التي ينادي بها الأفراد ويسعون لتحقيقه، ورغم المجهودات الكبيرة للدولة لتحقيق ذلك خاصة خلال الخمسة عشرة(15)سنة الماضية، إلا أن حدة الطلب بقيت وستبقى مرتفعة مقارنة بحجم الطلبات عليها،وفي هذا السياق فإن السلطات الولائية تبقى عاجزة عن التكفل بهذا الملف ، والذي يعد أحد أهم الملفات التي تؤرق المسؤولين المحليين، وما الاحتجاجات التي يشتعل فتيلها من فترة لأخرى والتي يكون سببها الرئيسي في أغلب الأحيان السكن ،سواء تعلق الأمربالعدد الضئيل للسكنات الموزعة أوعدم عدالة التوزيع لدليل على حجم الضغط الذي يتعرض له المسؤولون لمعالجة هذا الملف.

وعلى غرارباقي ولايات الوطن يكتسي ملف السكن أهمية كبيرة خاصة بعد ارتفاع عدد سكان الولاية ، والذي بلغ أزيد من 900 ألف نسمة في سنة 2010 موزعين على تسعة عشرة(19)دائرة.

عموما يمكن القول أن طلبات السكن بولاية المدية تكون على إحدى الصيغ السكنية المطروحة على مستوى أغلب ولايات الوطن ، والتي تعكس السياسة السكانية للدولة بصفة عامة ،وهي موزعة بين السكن الاجتماعي،السكن التساهمي والذي تم الاستغناء عن هذه الصيغة وطرح صيغة البيع بالايجار(عدل) كبديل عنها،السكن الريفي[247]...إلخ.

1- السكن الاجتماعي:

يقدر البرنامج المخصص لولاية المدية بعنوان الخماسيين(2004-2009 / 2010-2014) 34700 وحدة سكنية ، منها 12200 بعنوان المخطط الخماسي الأول و22500 بعنوان المخطط الخماسي الثاني.

حيث تم استلام إلى غاية نهاية شهر جانفي 2016 :14600 وحدة سكنية منها 10700 وحدة تم توزيعها ، والأشغال جارية بالنسبة لـ18.943 وحدة سكنية بنفس التاريخ،في حين يرجع عدد السكنات المتوقفة بها الى :1157 وحدة سكنية[248]،ويرجع التأخر المسجل في انطلاق بعض البرامج إلى عدة عوائق حالت دون تجسيدها في الآجال المحددة والتي تتلخص في إشكالية الأرضيات المخصصة لها،حيث أنه وفي العديد من المرات يتم إعادة اختيار أرضيات لغرض هذه البرامج في مواقع أخرى بسبب نتائج دراسات التربة التي توصي بذلك،خاصة مشكل انزلاق التربة التي تعرفه بعض بلديات الولاية منها على وجه الخصوص بلدية المدية والبلديات المجاورة، كما أيضا للطابع الفلاحي للولاية دوره في التأخرالمسجل في بعض البرامج نظرا لنقص الأراضي المخصصة لاستيعاب مختلف برامج التجهيز العمومي ، أين يتم اللجوء إلى اقتطاع الأراضي الفلاحية ، وهذا ما يتطلب عدة إجراءات قانونية،إضافة إلى كل ذلك نجد نقص مؤسسات الإنجازوالذي أدى في الكثيرمن المرات إلى عدم جدوى المناقصات والاستشارات ، خاصة في البلديات النائية ، والتي يتم إعادتها ولعدة مرات ، الأمر الذي يؤدي إلى استغراق وقت طويل في إجراءات تعيين مؤسسات الإنجاز ، وحتى يتم القضاء على هذا الإشكال تم خلال السداسي الثاني من سنة 2014 تجميع عدة برامج سكنية ووضعها في المراكزالحضرية الكبرى نذكر منها:

- 2400 سكن بحي 15 ديسمبر بالمدية.

[247] -ولاية المدية:**2014 سنة نوعية لقطاع السكن بالمدية**، مجلة جسور التيطري ، المدية،الجزائر، العدد02 ،2014 ص ص 3،5

[248] - ديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية المدية

- 2332 سكن بعين الجردة بذراع السمار.
- 1657 سكن بقصر البخاري.
- 1058 سكن بالبرواقية .

2- السكن الريفي:

عرفت هذه الصيغة نجاحا مميزا نظرا للطابع الفلاحي للولاية ، وتعدد فرقها ومداشرها الموزعة على 555 مقاطعة سكنية ريفية و43 تجمع سكاني ثانوي ، فأغلبية المواطنين يفضلون البناء الريفي للبقاء في مواطن أرزاقهم والمحافظة على الطابع المعيشي لهم.

وقد استفادت الولاية خلال الخماسيين السابقين على 27.152 إعانة للبناء الريفي إلى غاية شهر أوت من سنة 2016،حيث تم انجاز 16.719 سكن خاصة بالخماسي الأول(2010-2014) والجاري الأشغال بها 1453 وحدة ، أما الغير منطلقة والخاصة بهذا الخماسي 772 سكن،أما الخماسي الحالي(2015-2019) فقد تم منح 963 إعانة من مجموع البرنامج المقدر بـ 8.402 إعانة إلى غاية شهر جويلية من سنة 2016 ،أما الجاري الاشغال في منحها فيقدر بـ 5652 إعانة و1.787 وحدة غير منطلقة إلى غاية نفس التاريخ السابق، وقد تم تم توزيع مختلف الوحدات السابقة على مختلف بلديات الولاية مع مراعاة التوزيع السكاني لها ، وكذا الطلبات المقدمة في هذا الشأن[249].

3- السكن التساهمي والترقوي المدعم :

تم تسجيل خلال الخماسي الأول(2004-2009) 5.760 وحدة سكنية بصيغة السكن التساهمي ،والبرنامج المسجل الى غاية نهاية سنة 2015 يقدر بـ 235 وحدة سكنية ليصبح اجمالي البرنامج 5.995 وحدة سكنية،حيث تم الانتهاء من 4.888 وحدة سكنية الى غاية نهاية شهر جويلية 2016 أما الوحدات الجاري الاشغال بها فيقدر587 وحدة سكنية ،وعدد السكنات المتوقفة 520 وحدة سكنية،أما في الخماسي الثاني(2009-2014) تغير البرنامج ليصبح السكن الترقوي المدعم ، أين استفادت الولاية من 1700 وحدة سكنية موزعة بين 2000 وحدة سكنية سنة 2010 و 1.500 وحدة سكنية سنة 2011 حيث تم تسليم 463 وحدة

[249] - مديرية السكن لولاية المدية

سكنية ،أما السكنات الجارية الأشغال بها فيقدر بـ 1.155 وحدة سكنية ،أما السكنات المتوقفة الاشغال بها فيقدربـ 82 وحدة سكنية بسبب تغييرولعدة مرات الأرضية المخصصة لها ، وهذا لغاية نهاية شهر جويلية 2016[250].

4- السكن البيع بالايجار والترقوي العمومي:

بالنسبة لصيغة البيع بالايجاراستفادت الولاية من حصة 300 وحدة سكنية خاصة بسنتي (2001-2002) تم الانتهاء من 240 وحدة سكنية ، والأشغال جارية بـ 30 وحدة سكنية،أما عدد السكنات المتوقفة الأشغال بها فيقدر بـ 30 وحدة سكنية،هذا فيما يخص ما يعرف ببرنامج عدل 1 ،أما البرنامج المسجل في سنة 2013 والمعروف بعدل 2 فيقدر البرنامج المسجل بـ 2000 وحدة سكنية تم توزيعها على خمس مراكز عمرانية كبرى وهي[251]:

- 700 وحدة سكنية بالمدية.
- 400 وحدة سكنية بالبرواقية.
- 400 وحدة سكنية بالقصر البخاري.
- 300 وحدة سكنية بني سليمان.
- 100 وحدة سكنية بالعزيزية.
- 100 وحدة سكنية بتابلاط.

وإجراءات تعيين المقاولات جارية من طرف وكالة تحسين وترقية السكن عدل.

أما صيغة السكن الترقوي العمومي ، فبعد أن تم تخصيص 1500 وحدة سكنية ، لم يتم التسجيل في هذه الصيغة إلا بالنسبة 194 مواطن ، والبرنامج جاري الإنجاز به على مستوى بلدية المدية بحي قطيطن وهذا الى غاية نهاية شهر جويلية 2016[252].

عموما فإن المجهودات المبذولة في هذا الإطارسمحت بتسجيل قفزة نوعية في عملية الإنطلاق في إنجاز المشاريع ، حيث وصلت في نهاية نوفمبر 2014: 6089 وحدة سكنية والجــدول التالي يوضح عدد السكنات الموزعة وعدد السكنات المنطلقة في الإنجاز خلال الفترة من 2008-2014:

---

[250] - مديرية السكن لولاية المدية
[251] - مديرية السكن بولاية المدية
[252] - مديرية السكن لولاية المدية

جدول رقم (15)عدد السكنات المنطلقة في الإنجاز والموزعة خلال الفترة(2008-2014)[253]:

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكنات المنطلقة في الإنجاز	2375	3925	2510	3632	3900	5102	6089
عدد السكنات الموزعة	600	1223	2062	1136	151	1104	2448

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2014 عرفت قفزة نوعية من حيث توزيع السكنات بمختلف الصيغ ، وهذا نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لاسيما ديوان الترقية والتسييرالعقاري من خلال تسهيل العلاقة مع مختلف المتعاملين ، إضافة إلى دفع المستحقات المالية لمؤسسات الإنجازوالتي انتقلت من 03 أشهر إلى معدل 10 إلى 15 يوما حسب تصريح المديرالعام لديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية المدية.

ثالثا: أهم المشاكل التي تواجه السياسة السكانية بولاية المدية

[253] -تصريح السيد حمد حداد:**المدير العام لديون الترقية والتسسير العقاري بولاية المدية**،مجلة التيطري،العدد2،ص6

يعد قطاع السكن من بين أهم القطاعات الحساسة ذات البعد الاجتماعي، التي تسعى الحكومات المتعاقبة لإيلاء العناية الكبيرة له ، وتكمن خصوصية هذا القطاع في الجزائرفي هيمنة الدولة عليه منذ الاستقلال سواء تعلق الأمربالإنجازأوالتمويل أو التوزيع ، رغم ايجاد صيغ سكنية في الآونة الأخيرة(فترة التسعينات) أقرت تخفيض تدخلها ، ففتحت المجال للخواص لولوج هذا القطاع والمساهمة في إنجاح مشاريعه ، ولما كانت لكل سياسة تقرها الدولة في أي قطاع بعض المشاكل والمعيقات قد تحد من استمراريتها أوتأخرتحقيقها ، ومن هذه السياسات التي قد تتعرض لتلك المطبات نجد السياسة السكانية باعتبارها أحد السياسات التي تنتهجها الدولة في قطاع حساس ، ألا وهو قطاع السكن ، وعليه نجد أن السياسة السكانية أيضا عرضة لمجموعة من العراقيل وتحول دون تحقيق أهدافها وخاصة في الدول النامية[254]:

1- إشكالية الاحتياطات العقارية وانزلاق التربة:

يعد العقارأساس بداية الأشغال ، وترتبط أغلب مشاكل السياسة السكانية في مختلف النزاعات المتعلقة بنقل الملكية أوتعويض ملاك الأراضي ، وكذا عدم وضوح الإجراءات القضائية في هذا المجال،إضافة إلى عدة مشاكل مرتبطة بالأوعية العقارية.

عموما فالهيئات والمؤسسات المشرفة على إنجازالسكنات تجد نفسها أمام جملة من العراقيل منها[255]:

- ✓ قلة الأراضي الصالحة والمهيأة للعمران.
- ✓ الهجرة الريفية التي تزيد من عدد السكان في المدن وتمركزهم في المناطق الصناعية على حساب المناطق الحضرية.
- ✓ النزاع والمنافسة حول المحيط المخصص للتهيئة العمرانية بين وزارة السكن ومختلف الوزارات الأخرى.
- ✓ نظام التمويل المطبق على قطاع السكن.

[254] - حاوشين ابتسام:**السياسة السكانية في الجزائر،الواقع والآفاق**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003،ص ص 27،28

[255] - حاوشين ابتسام:**مرجع سابق**،ص ص 28،29

إضافة إلى المشاكل السابقة نجد عائق مرتبط بقواعد نزع الملكية ، والتي ترتبط به عدة معوقات ، لاسيما ما تعلق منها بإجراءات تعويض الملاك الأصليين للوعاء العقاري أو ما ارتبط بإجراءات التحكيم ومدتها.

وكغيرها من أغلب ولايات الوطن تعاني ولاية المدية من نقص فادح للعقار المخصص للسكن باعتبارها منطقة فلاحية،والقانون الجزائري يمنع استغلال الأراضي الزراعية لغرض إقامة المشاريع السكنية ، حيث أنه وبحسب المسؤولين فإن الاستمرار في استغلال الأراضي الزراعية لغرض التعميرأوالتصنيع يقوض لا محالة الجهود التي تبذلها الدولة بغرض تحقيق الأمن الغذائي المستدام للبلاد، لذلك حرصت الدولة على حماية الأراضي الفلاحية والحفاظ عليها ، باعتبار أنها تهدف إلى ترقية الإنتاج الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال،غيرأن كل ذلك ساهم بشكل كبير في انخفاض الأوعية العقارية الموجهة للتعميروالمشاريع السكنية ، وبسبب ذلك رهنت العديد من المشاريع بولاية المدية وكان لانعدام الأوعية العقارية ونقصها السبب الرئيسي في توقف وتجميد العديد من الصيغ السكنية بهذه الولاية،ولعل صيغة السكن بالايجار(AADL) أكبر دليل على ذلك من حيث عدم انطلاق أغلب برامجه بهذه الولاية نتيجة إشكالية انعدام الأرضية وعدم توفرالاحتياطات العقارية لهذه الصيغة،غيرأنه تستثنى من إشكالية العقار صيغة السكن الريفي نسبيا ، باعتبارأن المستفيدين منها يملكون قطع أرضية خاصة بهم،غيرأنه تطرح إشكالية أخرى في هذا المجال ، لاسيما نقص وثائق الملكية نتيجة إشكالية وجود قطع أرضية كملك جماعي(الشياع) ،وهو ما لايؤهل طالب السكن للحصول على إعانة في مجال السكن الريفي، رغم التعليمات الأخيرة والتي تؤكد وجوب معالجة الملفات المتعلقة بالسكن الريفي بأكثر مرونة[256]،وعليه فالأرض أوالوعاء العقاري يعد من أهم أولويات السياسة السكانية ولابد من التفكير فيها قبل رسم أي سياسة سكانية أوالتخطيط لمشروع سكني في هذا الإطار يشير (تشارلز) أن"الأرض مفتاح التنمية الإسكانية والأعمال الهامة للتقدم لكن الحكومة في هذه الميادين قد أخفقت في استعمال المفتاح وفتح الباب من أجل استعمال الأرض بطريقة منطقية معقولة[257].

---

[256] - تعليمة رقم:2016/32 صادرة عن وزارة السكن والعمران تتضمن **تخفيف الإجراءات الإدارية ومنح أكثر مرونة للسكن الريفي**

[257] - ابرنز تشارلر،ترلجنة من الأساتذة الجامعيين:**المدينة ومشاكل الإنسان**،دار الآفاق الجديدة،بيروت،لبنان،1964،ص101

كما يطرح في مجال العقار بالنسبة لولاية المدية إشكالية انزلاق التربة وعدم ملاءمة أغلب الأوعية العقارية المختارة للبناء بسبب الدراسات المقامة عليها ، والتي تكون في أغلب الأحيان سلبية،وتتصح بعد إقامة المشروع بسبب انزلاق التربة ويطرح هذا المشكل بشكل حاد خاصة في مقرالولاية أي بلدية المدية والبلديات المجاورة لها لاسيما حربيل،وزرة،الحمدانية...الخ.

2- إشكالية التمويل:

على غرارباقي القطاعات الاقتصادية الكبيرة للبلاد يحتاج قطاع السكن إلى مبالغ مالية ضخمة وميزانيات كبيرة ، تستخدم في تمويل مختلف برامجه وتغطي كل مراحل بناء السكنات والتمويل في مفهومه البسيط يعرف بأنه:"إمكانية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة سواء كانت على شكل أموال مملوكة أومقترضة"[258]،ولما كان لقطاع السكن ميزة خاصة تتصف بزيادة تكلفة المشاريع السكنية مقارنة ببعض المشاريع الأخرى نتيجة طبيعة هذه المشاريع من جهة والتي تتميز بطول مدة إنجازها وكذا زيادة تكلفة المواد الأولية المستخدمة في تجسيد هذه المشاريع وندرتها إضافة إلى زيادة الطلب على السكنات وعدم قدرة الدولة على تغطية العجز في السكنات رغم كثرة وتعدد الصيغ السكنية ، وطبقا لكل ماسبق كان التمويل أحد أهم المشاكل التي تعيق تطبيق وتنفيذ السياسة السكانية باعتبار أن قلة أو انعدام المصادرالتمويلية لمختلف المشاريع السكنية قد يؤدي بالضرورة إلى تجميد هذه المشاريع أوالتعطل في إنجازها ، وهوما يؤدي إلى قلة العرض من السكن ، وهو مايؤدي إلى الأزمة السكنية والتي يكون فيها طالبوا السكن أكثرمن العرض المتوفر، وعموما فإن انخفاض أو ندرة المصادر التمويلية من شأنه أن يرهن بناء وتجسيد مختلف الصيغ السكنية على ارض الواقع وبالتالي فانه يخلق مشاكل تعيق تجسيد السياسة السكانية المسطرة من قبل الدولة.

3- إشكالية الإجراءات الإدارية:

[258] - فريد ويستون ويوحين بريجام:**التمويل الاداري**،دار المريخ،الرياض،السعودية،1993،ص19

نظرا لطبيعة السكن والمتدخلين في إنجازه سواء تعلق الأمربالسلطات العمومية أو الخواص ، كان لزاما تفادي الإجراءات الإدارية المعقدة والمعرقلة في العديد من الأحيان حتى تحقق السياسة السكانية لأهدافها، ولعل تسهيل إجراءات الحصول على الأوعية العقارية الخاصة بالمشاريع السكنية ، وكذا تسريع وتسهيل الحصول على القروض العقارية بغية ضمان تمويل هذه المشاريع وإصلاح المنظومة البنكية والمالية للدولة كلها وأخرى إجراءات يمكن لها إنجاح عملية إنجازالسكنات وبالمقابل كان ولابد للدولة أن تضع رزنامة من القوانين والتشريعات التي تحد من عمليات المضاربة والتلاعب بأسعار مواد البناء ، وكل العمليات المشبوهة التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة السكنات ، وبالتالي تحد من القدرة على إنجازها بمبالغ ضخمة لا يستطيع طالبوها الحصول عليها، وبالتالي فإن الدولة مجبرة على ضمان سلامة الإجراءات الإدارية وتحقيقها قدرالإمكان من جهة ، ومحاربة التلاعبات الخاصة ببعض المتدخلين من جهة أخرى والتي تربطها علاقة بقطاع السكن لا سيما مكاتب الدراسات ،المقاولين...إلخ من خلال تنظيم تدخلها في إطار تشريعي منظم وواضح ومتكامل ، وكل ذلك حتى تتخطى الدولة جميع المعوقات والمشاكل التي قد تقف أمام تنفيذ السياسة السكانية المسطرة.

4- نقص المؤسسات المنجزة:

أحد أهم المشاكل المطروحة على مستوى ولاية المدية إشكالية تشبع المؤسسات المحلية من حيث المشاريع المتكفل بها وعدم قدرتها على استيعاب مشاريع إضافية ، وكذا عدم جدوى المناقصات والاستشارات ولعدة مرات خاصة في البلديات النائية، ناهيك عن عدم وجود على المستوى المحلي مؤسسات الإنجازالمؤهلة لإنجاز برامج مهمة[259].

[259] - تصريح للمدير العام لديوان الترقية والتسيير العقاري بالمدية السيد محمد حداد:**مجلة التيطري**،العدد02،المدية،الجزائر،2014،ص 6

ملخص المبحث:

يعد السكن حاجة اجتماعية ملحة للفرد لايمكنه الاستغناء عنها، وتفوق هذه الأهمية ما ذكر لتمس مختلف جوانب الحياة المختلفة ، لاسيما الاقتصادية والسياسية وغيرها، وعلى غرارباقي ولايات الوطن سعى المسؤولون بولاية المدية لوضع استراتجية للقضاء على أزمة السكن وكذا لرسم سياسة سكانية في ظل السياسة العامة للدولة، مع مراعاة الطابع الجغرافي والديموغرافي للولاية،غيرأن زيادة الطلب للسكن نتيجة النموالديموغرافي المتزايد لهذه الولاية وعوامل أخرى كنا قد تطرقنا إليها ، ساهم في عرقلة تحقيق السياسة السكانية لهذه الولاية لأهدافها المسطرة،وتفاقمت أزمة السكن بها ،رغم المجهودات المبذولة من طرف المسؤولين المحليين وكذا القائمين على قطاع السكن بهذه الولاية.

المبحث الثالث:مشروع السكن الريفي(دراسة سوسيوقانونية)

يشكل توفيرسكن لائق وملائم هاجس المواطنين باختلاف مشاربهم وانتماءاتهم الجغرافية، وتوليه الحكومات المتعاقبة الأهمية البالغة ، وذلك لما يحققه من أمن واستقرار للمواطن،وما ينعكس ذلك على رفع إنتاجية الفرد ومساهمته في تحسين الدخل الوطني والاقتصاد عامة،لذلك تسعى الحكومات لطرح العديد من الصيغ السكنية وتنويعها هادفة من وراء ذلك استهداف أكبرعدد من فئات المجتمع بمختلف شرائحه سواء من الناحية المادية أوالجغرافية(مناطق حضرية وريفية)،ولعل السكن الريفي أحد هذه الصيغ الموجهة لفئة كبيرة من المجتمع الجزائري،وسنحاول في هذا المبحث تبيان ذلك من خلال تناوله من ثلاث عناصر رئيسية:

- ماهية السكن الريفي.
- الفاعلون في السكن الريفي.
- جهاز التمويل.

أولا:ماهية السكن الريفي

يعرف السكن بشكل عام بأنه"المكان الذي يقيم فيه أفراد تربط بينهم روابط حب وتعاطف ، وهوالمكان الذي تنبع فيه علاقة المحبة بين الأبوين وبين كل فرد من الأسرة والتي يسعد بهما الأطفال والكبار، وهو المكان الذي تتم فيه استضافة الأهل والأصدقاء وهو المكان الذي يحمي الشخص الغيرسوي في الأسرة ، وهو المكان الذي ينعم فيه الفرد بالراحة والخصوصية ويشعر فيه بالأمان، وهو المكان الذي يسعد فيه الفرد بممارسة هواياته وهو المكان الذي يحفظ فيه الثقافات الأساسية ومكونات العادات واللغة والتقاليد ، ثم تتناقل للصغار،وهو المكان الذي يشعر فيه الفرد باحترام الآخرين والوفاء والإخلاص والأمانة وأشياء أاخرى يشعر ويتمتع بها الفرد، المنزل أيضا مصدرللعطاء والوفاء ومكان لممارسة الهوايات والخلق والإبداع[260]،أما السكن الريفي فقد عرفه R.lebeau بأنه نمط توزيع المنازل الفلاحية داخل المحيط باعتبارهذا الأخيرتراب تمارس به المجموعات الريفية والمجموعات الفلاحية الأنشطة الفلاحية والحقوق الزراعية[261].

[260] - بن محي محمد:**واقع السكن في الجزائر واستراتيجية تمويله**،رسالة دكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2011،2012،ص40

[261] - لحسن الفارسي:**السكن الريفي بالمغرب**،منتدى الجغرافيون العرب عن الموقع الالكتروني:http://www.arabgeographers.net،تاريخ ولوج الموقع:2014/02/15

وقد عرفه المشرع الجزائري بأنه :كل سكن ينجزه أشخاص مؤهلون للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي[262]،وأضاف بأنه يجب أن ينجز السكن الريفي في فضاء ريفي في إطار البناء الذاتي ، وهذا التعريف يتوافق مع التعريف السابق والذي يؤكد أن السكن الريفي لا بد أن يكون إنجازه داخل المحيط الريفي،وقد حدد المشرع الجزائري مبلغ المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة بـ 700.000دج إذا كان الدخل أقل من ستة(06)مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون أو يساويها[263]، غيرأن هذه الإعانة رفعت إلى 1.000.000.00 دج بالنسبة لعشرة ولايات بالجنوب الجزائري وهي(أدرار،تمنراست،اليزي،تندوف،الأغواط،بسكرة،بشار،ورقلة،الوادي،غرداية)،وتعد صيغة السكن الريفي من بين أهم الصيغ التي تهدف إلى تنمية المناطق الريفية وتثبيت السكان المحليين من خلال تشجيع الأسرعلى إنجاز سكنات لائقة في محيطهم الريفي ، بما يتضمنه لهم الاستقراروتحقيق الرفاهية.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن المشرع الجزائري قد حدد شروطا محددة للإستفادة من السكن الريفي وهي أنه لايمكن للشخص أن يطلب المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة إذا كان:

- يملك عقارا ذا استعمال سكني ملكية تامة.
- يملك قطعة أرض صالحة للبناء إلا إذا كانت هذه القطعة مخصصة لبناء سكن موضوع المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة في إطارالسكن الريفي.
- استفاد من سكن عمومي ايجاري أو سكن تم اقتناؤه في إطارالبيع بالايجارأو سكن اجتماعي تساهمي أوإعانة عمومية في إطار اقتناء أو بناء أو تهيئة .

وفي حالة ما إذا كان الطالب مستأجرا لسكن عمومي ايجاري فإنه لا يمكنه الاستفادة من المساعدة المباشرة إلا بشرط إرجاع سكنه خاليا إلى الهيئة المؤجرة[264].

[262] - مرسوم تنفيذي رقم 10-235 :**يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي**،المادة02،جريدة رسمية عدد 58،ص40

[263] - مرسوم تنفيذي رقم 10-235 :**مرجع سابق**،المادة03،،ص39

[264] - مرسوم تنفيذي رقم10-235:**مرجع سابق**،المادة04،ص40

ثانيا: الفاعلون في إنتاج السكن الريفي

حتى يتم تجسيد مشروع السكن الريفي لابد من تدخل عدة هيئات وفاعلين للإشراف على العملية وتجسدها على أرض الواقع،إضافة إلى وجود ترسانة من القوانين والتعليمات لضمان نجاحه وعدم عرقلة تجسيده.

1- التخطيط:

بداية لابد من طالب الحصول على المساعدة المباشرة للسكن الريفي من تقديم طلب المساعدة المباشرة لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا ، إضافة إلى ملف إداري[265].

بعد ايداع الملف ، يقوم المجلس الشعبي المختص إقليميا عن طريق المداولة على أساس أعداد المساعدات المبلغة من الولاية بإعداد قائمة طالبي المساعدة المباشرة المستوفين شروط الحصول على هذه المساعدة في أجل لايتعدى عشرين(20) يوما ابتداء من تاريخ برنامج المساعدة.

بعد أن يقوم المجلس بإعداد قائمة طالبي المساعدة المباشرة،يتم ايداع هذه القائمة مرفقة بالملفات الموافقة لها في أجل الثمانية(08)أيام الموالية لدى مديرية السكن بالولاية التي تتولى عرضها للمراقبة على مستوى البطاقية لدى مصالح وزارة السكن والعمران ويتعين على مصالح وزارة السكن والعمران الرد في أجل لا يتعدى ثمانية(08)أيام [266]، بعد ذلك يقوم الوالي المختص إقليميا بالمصادقة على القائمة النهائية لطالبي المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة ،وترسل هذه القائمة مرفقة بالملفات الموافقة لها إلى مدير الوكالة التابعة للصندوق الوطني للسكن لإعداد مقررات منح المساعدة المباشرة،وكآخر هيئة تدخل ضمن المخططين لتجسيد مشروع السكن الريفي ، نجد مديرالسكن بالولاية والذي تتمثل مهامه في هذه المرحلة بتسليم المقرارات التي تم إعدادها بهذه الكيفية لمصالح

---

[265] - للمزيد من التفاصيل حول الملف ونموذج الطلب يمكن الرجوع للمادة 04 من القرار المؤرخ في 19 يونيو 2013 ،جريدة الرسمية ،عدد32،ص ص 25،28

[266] - قرار مؤرخ في 19 يونيو 2013:**يحدد كيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي**،المادة05جريدة رسمية عدد32،ص25

المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا قصد تبليغها للمستفيدين المعنيين مرفقة بدفاتر الشروط[267] ، المتعلقة بها والتي يتعين عليهم اكتتابها.

2- العقار:

يعد العقارأحد أهم شروط الحصول على سكن ريفي طبقا لما نص عليه المشرع الجزائري كما ورد سلفا ، والإنسان يرتبط بالأرض ارتباطا كبيرا ولا يمكن بأي حال من الأحوال تصورفصل أحدهما عن الآخر فالأرض تمثل بالنسبة للإنسان مصدر الرزق وأساس الاستقرار، والبحث عن قطعة أرض أوامتلاكها من طرف الأشخاص هو بغرض توفير ضرورات الحياة ووسائل العيش الكاملة ، ولعل من بين أهم ضرورات الحياة نجد إقامة سكن أو الحصول عليه قصد تحقيق الاستقراروالرفاهية،ولما كان العقارهو الثروة الأساسية التي كانت ولازالت مطمح الإنسان ، فقد عمل هذا الأخير منذ القدم على تنظيمها وفق تشريعات وقوانين تحكمه ، إضافة إلى سعي المشرع القانوني الجزائري الدائم إلى تحديث هذه القوانين وإنشاء الهيئات المهتمة بذلك،ومن بين هذه الهيئات نجد مصلحة مسح الأراضي والتي تعد أحد أهم الهيئات التي تعنى بتحديد كل ملكية سواءا كانت عامة أو خاصة ، وحصرمساحة كل مالك، وتعد عملية مسح الأراضي عملية مزدوجة لها وجهان،فأما الوجه الأول فهو وجه فني يتمثل في الأعمال التي يقوم بها المساحون التابعون للهيئات المكلفة بالمسح العقاري ، حيث يعملون على تحديد الملكية العقارية وضبط مساحة كل قطعة ضبطا دقيقا وهذا مايؤدي إلى تنظيم إقليم الدولة(البلديات)، وتبيان موقع العقارات وحدودها ومساحتها،ووجه قانوني وهو يمثل تبيان حالة العقارات القانونية عن طريق وضع بطاقية هوية للعقار، فيتم من خلال تلك البطاقية تحديد أسماء الملاك وأسباب التملك ، وكذا الحقوق العينية المترتبة لهم أوعليهم طبقا للقانون الجزائري فإن مهمة المسح العقاري ضمن مهام واختصاص المديرية العامة للأملاك الوطنية[268]، وتضم المديرية العامة للأملاك الوطنية مديريتين،المديرية الأولى خاصة بعمليات أملاك الدولة والعقارية،والثانية إدارة الوسائل ، وما يهمنا هنا هو المديرية الفرعية الخاصة بالحفظ العقاري ومسح الأراضي

---

[267] - للمزيد من التفاصيل حول مستوى دفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات المستفبد من المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة للسكن الريفي يمكن الرجوع إلى القرار المؤرخ في 19 يونيو 2013،جريدة رسمية عدد32،ص ص 25،26

[268] - مرسوم تنفيذي رقم 95-55 المؤرخ في 1995/02/15 :**الذي يتضمن تنظيم الادارة المركزية فى وزارة المالية** ،المادة06، جريدة رسمية عدد 15، ص15

التابعة للمديرية الأولى(مديرية خاصة بعمليات أملاك الدولة والعقارية)، والتي تعتبرأعلى هيئة مركزية مكلفة بعمليات المسح وإعداد المخطط العام له ،وحتى يتم تحقيق الغرض من المسح العقاري تم إنشاء الوكالة الوطنية لمسح الأراضي وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتكتب باختصار(و.و.م.أ) وتدعى في صلب النص"الوكالة"[269]، وقد قام المشرع الجزائري بتنظيم مصالحها وتوزيعهم على المستوى الوطني ، وقام بإنشاء مديرية جهوية للمسح الأراضي إضافة إلى مديرية مسح الأراضي لكل ولاية[270].

وعليه فإن مسح الأراضي العام يحدد ويعرف النطاق الطبيعي للعقارات ويكون أساسا ماديا للسجل العقاري الذي يعد الوضعية القانونية للعقارات ، ويبين تداول الحقوق العينية تطبيقا للمادتين الأولى والثانية من الأمر 74،75 المؤرخ في 20نوفمبر1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسس السجل العقاري، كما أن علاقة مصالح مسح الأراضي بصفتها خبيرعقاري تابع للدولة يمثل الجانب التقني لعملية المسح ومصالح الحفظ العقاري بصفتها تمثل الجانب القانوني لها ، وكلتا المصلحتين تجمعهما رابطة تكاملية، وتجدرالإشارة في هذا المقام إلى أن المحافظ العقاري عند تحديده لحقوق الملكية والحقوق العينية الأخرى ، وقيدها في السجل العقاري وعليه التمييز بين ثلاث حالات نذكرها فيما يلي[271]:

الحالة الأولى:نصت عليها المادة 12 من المرسوم 63/76 المؤرخ في 1976/03/25 المعدل والمتمم ، وتتعلق بالترقيم النهائي بالنسبة للعقارات التي يحوزمالكوها سندات أوعقود أوكل الوثائق الأخرى المقبولة طبقا للتشريع المعمول به لإثبات حق الملكية ،ويراعي المحافظ العقاري قيود الامتياز أوالرهون العقارية وحقوق التخصيص غير المشطب عليها ، والتي لم تنقضي مدة صلاحيتها التي يجب تسليمها تلقائيا حماية لحقوق

---

269 - مرسوم تنفيذي رقم89-234 المؤرخ في 1989/12/19 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 92-63 المؤرخ في 1992/02/12 :**المتضمن انشاء وكالة وطنية لمسح الأراضي**،المادة01،جريدة رسمية عدد 13، 1992 ، ص350

270 -قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2002/04/17 :**يتضمن التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لمسح الأراضي**، المادة 02،جريدة رسمية عدد37،ص19

271 - بن عيسى عبد الرحمان:**التعريف بعملية مسح الأراضي والترقيم العقاري**،ملتقى وطني حول الحفظ العقاري وشهر الحقوق العينية العقارية في الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الدكتور يحي فارس،المدية،الجزائر،27-28 أفريل 2011،ص 7

الغير ، ويقوم دون انتظارتسليم دفترعقاري للمالك بعد تسديد رسوم لفائدة الخزينة العمومية ، ويخول له جميع حقوق الملكية بما فيها القيام بالتصرفات التي يرغب القيام بها.

الحالة الثانية: نصت عليها المادة 13 من المرسوم أعلاه ويتعلق بالترقيم المؤقت لمدة(04 أشهر) يجري سريانها من يوم الترقيم بالنسبة للعقارات التي ليس لمالكيها الظاهرين سندات ملكية قانونية ، والذين يمارسون حيازة تسمح لهم باكتساب الملكية عن طريق التقادم المكتسب طبقا لأحكام المادة 827 ومايليها من القانون المدني،وبعد فوات هذا الأجل يصبح الترقيم المؤقت نهائيا مالم يعلم المحافظ العقاري بأي اعتراض يتعلق بحق الملكية ، أو فيما سحبت أورفضت الاعتراضات التي تكون قد حدثت ، ويسلم المحافظ العقاري إلى المالك الظاهرأو الحائز شهادة ترقيم مؤقت لمدة أربعة أشهر بناء على طلبه ، وبعد تسديد رسوم الترقيم لفائدة الخزينة العمومية.

الحالة الثالثة: نصت عليها المادة 14 من المرسوم المذكورأعلاه وتتعلق بالترقيم المؤقت لدن عامين(02) يجري سريانها ابتداء من يوم إتمام هذا الترقيم بالنسبة للعقارات التي ليس مالكيها الظاهرين سندات إثبات كافية ، وعندما لا يمكن للمحافظ العقاري أن يبدي رأيه في تجديد حقوق الملكية.

ويصبح هذا الترقيم نهائيا عند انقضاء الأجل المحدد أعلاه مالم تسمح وقائع قانونية للمحافظ العقاري بالتثبيت بصفة مؤكدة من أن الحقوق العينية الواجب شهرها في السجل العقاري ويكون قد اطلع عليها في غضون ذلك عن طريق أي شخص معني،ويسلم للمعني شهادة ترقيم مؤقت لمدة عامين بعد تسديد رسوم الترقيم لفائدة الخزينة العمومية، هذا وتجدرالاشارة إلى أن شهادة الترقيم العقاري خلال مدة صلاحيتها تخول لصاحبها جميع حقوق الملكية ما عدا حق التصرف،بمعنى أن الشخص بإمكانه تقديم ملف للحصول على رخصة بناء تطبيقا لأحكام المادة 66 من قانون المالية لسنة 1992[272].

---

[272] - بن عيسى عبد الرحمان:**مرجع سابق**،ص8

ثالثا: جهازالتمويل

يمكن القول أن هناك فاعلين(02) أساسيين في عملية تمويل السكن الريفي وهما الصندوق الوطني للسكن(CNL) والصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية(FNPOS).

1- الصندوق الوطني للسكن(CNL[273])

يعد الصندوق الوطني للسكن أول المؤسسات المتخصصة في الجزائرالتي تم إنشاؤها من أجل تسيير المساعدات المالية ، التي تقدمها الدولة للأفراد من أجل الحصول على سكن في العديد من الصيغ السكنية المطروحة على أرض الواقع.

أ- التعريف بالصندوق:

تجدرالإشارة إلى أن الصندوق الوطني للسكن تم إنشاوه إثرإعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتحويل أمواله حيث ينص المشرع الجزائري بأنه:"ينشأ صندوق وطني للسكن واختصار(ص،و،س)يدعى في صلب النص"الصندوق" في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري طبقا للتشريع العمول به[274]،وقد حدد القانون الأساسي الخاص بالصندوق الوطني للسكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-145 والذي تم تعديله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-111.

ويعد الصندوق الوطني للسكن عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[275]،كما يعتبرتاجرا في علاقاته مع الغير ، ويخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها[276] .

ب- صلاحيات الصندوق الوطني للسكن:

تتمثل مهام الصندوق وصلاحياته فيمايلي[277]:

[273] -CNL:**C**aisse **N**ational du **L**ogement

[274] -مرسوم تنفيذي رقم 91-144 مؤرخ في 12 ماي 1991:**يتضمن اعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وايلولة حصة امواله وانشاء الصندوق الوطني للسكن**،المادة01،جريدة رسمية عدد 25،ص878

[275] - مرسوم تنفيذي رقم91-145 مؤرخ في 12 ماي 1991 :**يتضمن القانون الاساسي الخاص بالصندوق الوطني للسكن**،المادة01،جريدة رسمية عدد25،ص879

[276] -مرسوم تنفيذي رقم91-145،**مرجع سابق**،المادة04،ص879

[277] - مرسوم تنفيذي رقم91-145،**مرجع سابق**،المادة05،ص879

- ✓ تسيير المساهمات والمساعدات التي تقدمها الدولة لصالح السكن ، لاسيما في مجال الكراء وامتصاص السكن غيراللائق ، وإعادة الهيكلة العمرانية وإعادة تأهيل الإطارالمبني وصيانته وترقية السكن ذي الطابع الاجتماعي.
- ✓ ترقية كل أشكال تمويل الإسكان لاسيما السكن الاجتماعي عن طريق البحث عن موارد التمويل غير موارد الميزانية وتعبئتها.

وبهذه الصفة يكلف الصندوق لا سيما بما يأتي:

-يشارك في تحديد سياسة تمويل السكن ، لاسيما السكن ذي الطابع الاجتماعي.

-يستلم موارد المؤسسة لصالحه بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما وتسييرها.

-ينشىء كل الفروع ويأخذ جميع المساهمات ويسيرها ، لا سيما في المؤسسات المالية أو التجمعات أو المؤسسات ذات الصلة بحقل نشاطه.

-يقترح كل الدراسات الرامية إلى تحسين عمل السلطات العمومية لصالح الإسكان ولاسيما السكن ذي الطابع الاجتماعي.

-ينجزكل الدراسات والخبرات والتحقيقات والأبحاث المرتبطة بالسكن، ويقدم خبراته التقنية والمالية للمؤسسات العمومية والهيئات المعنية ، ويشجع الأعمال الإعلامية وتبادل التجارب واللقاءات من أجل ترقية السكن وتطويره.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن مقرالصندوق الوطني للسكن في مدينة الجزائر مع إمكانية نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي ، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالسكن[278].

وحتى يقوم الصندوق الوطني للسكن بتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائه فإنه يعتمد على مجموعة من الموارد وهي[279]:

- ✓ مساهمات الميزانية المتأتية من التكفل بتبعات الخدمة العمومية التي تفرضها الدولة.

---

[278] - مرسوم تنفيذي رقم94-111 مؤرخ في 18 ماي 1994 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91-145 المؤرخ في 12 ماي 1991:**المتضمن القانون الأساسي الخاص بالصندوق الوطني للسكن**،المادتين01،02 ،الجريدة الرسمية عدد32، 1994 ، ص ص22،23

[279]- المرسوم التنفيذي 94-111 :**مرجع سابق**،المادة08،ص 24

- ✓ الأمـوال المرتبطـة بأعمـال الإعانـات الماليـة التـي أسـندت الدولـة جمعهـا إلـى الصندوق.
- ✓ عائدات أعماله.
- ✓ عائدات الأموال الموظفة.
- ✓ الهبات والوصايا.

أما نفقات الصندوق الوطني للسكن فتتكون مما يلي[280]:

- ✓ نفقات التسيير .
- ✓ نفقات التجهيز.
- ✓ كل النفقات الأخرى الضرورية لبلوغ غايته.

ث- طريقة تدخل الصندوق الوطني للسكن في دعم السكن الريفي:

كما هو معلوم فـإن إعانـة الصـندوق الـوطني للسكن موجهة إلى السكن الاجتمـاعي التسـاهمي(السـكن الترقـوي المـدعم) والسـكن الريفي،غيـر أننـا سـنكتفي بتنـاول تدخلـه فـي الصيغة الثانية لأنها تخص موضوعنا.

تعد صيغة السكن الريفي أحد أهم الصيغ التي تهدف إلـى تحقيـق استقرارالساكنة في المنـاطق الريفيـة عـن طريـق تحقيـق إنجـاز سـكنات لائقـة داخـل هـذه المنـاطق ، ويتـدخل الصندوق في دعم هذه الصيغة وتحقيقها على أرض الواقع من خلال الإعانـات الماليـة التـي يقـدمها لطـالبي هـذا النـوع مـن السـكنات ، والتـي تخـص أصـحاب الـدخول المتوسـطة أو المعدومة وهو بالتالي موجه لشريحة كبيرة من المجتمع.

تجدرالإشـارة إلـى أن تـدخل الصـندوق الـوطني للسـكن فـي مجـال الـدعم المـالي للأسر(الإعانة أوالمساعدة المالية للأسر)قد تغير ابتداء من تاريخ(01 أفريل 2008)فقبـل هـذا التـاريخ كـان القرارالـوزاري المشـترك المـؤرخ فـي 2000/11/15[281]، والمعـدل والمـتمم ، هوالذي يحكم قيمة وطريقة توزيع الإعانات الخاصة بالصندوق،غيرأنه بعد التاريخ السـالف الذكر جاء القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2008/09/13 الـذي يتضـمن تحديـد كيفيـات

---

[280] - المرسوم التنفيذي 94-111 ،**مرجع سابق**،المادة08،ص 24

[281] - قرار وزاري مشترك ومؤرخ في 2000/11/15 :**يحددكيفيات تدخل الصندوق الوطنى للسكن فى مجال الدعم المالى للأسر**،جريدة رسمية عدد16، 2001

تطبيق المرسوم التنفيذي رقم94-308 المؤرخ في 1994/11/04 ، والذي يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر وسنحاول تناول ما جاء بهذا الأخير، باعتبارأن الفرق بين المرحلتين هو مبلغ الإعانة فقط.

✓ **المقصود بالدعم المالي[282] :**

يتمثل الدعم المالي للأسر من أجل الحصول على الملكية في إطار بناء أوشراء مسكن عائلي في مساعدة مالية تمنحها الدولة إما للمستفيد مباشرة أوعن طريق هيئة إقراض مالية ، حيث يتم منح تلك المساعدة(أو الإعانة)في شكل:

- إعانة شخصية لفائدة المستفيدين من مسكن جديد أمام متعامل في الترقية العقارية.
- إعانة شخصية متبوعة إن اقتضى الأمر بتخفيض لنسبة الفوائد لفائدة المستفيدين من البناء الذاتي في الوسط الريفي.
- إعانة ترميم و/ أو توسيع مسكن ممتلك ملكية تامة في الوسط الحضري والريفي ويدخل في إطارعملية التعميرالهادفة لمعالجة الإطارالمبني طبقا للشروط والكيفيات المحددة بموجب قرارمن الوزيرالمكلف بالسكن.

وفي جميع الحالات السابقة يجب على المستفيد أن يثبت مسبقا لدى الصندوق الوطني للسكن توفر شروط الاستفادة من المساعدة المالية المحددة قانونا،وفي هذا المجال تنص المادة 04 من القرارالوزاري المشترك المؤرخ في 2008/09/13 وتنص على:"تمنح المساعدة المالية المنصوص عليها في المادة 02 أعلاه في جميع الحالات لاستكمال التمويل المرصود من طرف المستفيد في شكل مساهمة شخصية و/أو في شكل قرض".

في حالة البناء الذاتي في الوسط الريفي يمكن أن تتشكل المساهمة الشخصية في وعاء عقاري والالتزام بإنجازالأشغال،والملاحظ أن المشرع بالنسبة للبناء الذاتي في الوسط الريفي قد خفف من شروط منح المساعدة المالية،حيث كان يشترط في السابق إلى جانب ملكية أرضية البناء(أي الوعاء العقاري)الشروع في أشغال إنجازالمسكن،أما حاليا فأصبح

[282] -بوستة ايمان:**قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**،مجلة المفكر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد 2006،11ص388

يشترط إلى جانب ذلك فقط الالتزام بإنجاز الأشغال وهو تخفيف على المستفيدين من المساعدات المالية ، وتشجيعا من المشرع للبناء الذاتي في الوسط الريفي[283].

✓ **مبلغ الإعانة المالية:**

تعد الإعانة المالية غير مستحقة السداد وموجهة لذوي الدخل المتوسط وتمنحها الدولة للمستفيد ، وإما عن طريق هيئة إقراض مالية في إطار بناء أو شراء مسكن عائلي تلجأ على أن لا تتجاوز كلفته أربع(04)مرات المبلغ الأقصى للإعانة المالية[284] ،وعليه فإننا نميز حالتين[285]:

الحالة الأولى:أي المساعدات المالية التي يمنحها الصندوق الوطني للسكن من أجل اكتساب ملكية سكن جديد من طرف متعامل في الترقية العقارية ،أو من أجل إنجاز مسكن في الوسط الريفي في إطار البناء الذاتي فإن مبلغ المساعدة يقدر بـ سبعمائة ألف دينار جزائري(700.000 دج)دون تمييز بين فئة وأخرى ،غيرأن المساعدات المالية من أجل الحصول على الملكية لا يمكن ان تمنح إذا تجاوزت تكلفة إنجازالمسكن أواقتنائه أربع(04)مرات مبلغ المساعدة المالية المحددة،أي إذا تجاوزت تكلفة الإنجازأوالاقتناء مبلغ مليونين وثمانمائة ألف دينارجزائري(2.800.000 دج) والمشرع في هذا القرارلم يميز بين ولايات الوطن ، وذلك نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعارمواد البناء في الآونة الأخيرة،إضافة إلى إجراءات التقشف التي انتهجتها الدولة الجزائرية ، ومختلف القرارات التي اتخذتها في هذا المجال ، لا سيما تخفيض فاتورة الاستيراد عن طريق منع استيراد العديد من السلع ، كان لمواد البناء النصيب الأكبر من هذا المنع وهو ما زاد من ندرة هذه المواد ، وأدى إلى ارتفاع أسعارها على مستوى السوق الوطنية.

أما **الحالة الثانية** فهي إذا كانت المساعدة المالية للصندوق الوطني للسكن موجهة لإعادة الترميم و/أو التوسيع فإن مبلغ المساعدة المالية لا يتجاوز مبلغ سبعمائة ألف دينار جزائري(700.000 دج) للوحدة السكنية ، ويحدد على أساس دراسة مسبقة مصادق عليها من طرف المصالح المؤهلة التابعة للوزارة المكلفة بالسكن ، وفي حدود الموارد المالية

---

[283] - بوستة ايمان:**مرجع سابق**،ص389

[284] - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2008/09/13 ،**مرجع سابق**،المادة07،ص15

[285] - بوستة ايمان:**مرجع سابق**،ص389

المجندة،وعليه فإن مبلغ المساعدة المالية التي يمنحها الصندوق الوطني للسكن من أجل إنجاز بناء ذاتي في الوسط الريفي هي 700.000 دج[286]،مع الأخذ بعين الاعتباربأن هذا المبلغ رفع إلى1.000.000دج في بعض ولايات الجنوب الجزائري ،والذي سبق الإشارة إليهم سلفا.

جـ -الأشخاص المستفيدون من الإعانة:

تخصص الاستفادة من المساعدات المالية للعائلات التي تثبت دخلا شهريا لا يفوق ستة(06)مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون،وعليه فالأشخاص المستفيدون من إعانة الصندوق الوطني للسكن هم فئة الدخل المتوسط أو المعدوم حسبما أشرنا مسبقا،ومن جهة أخرى يجب على طالبي الإعانة من أجل اكتساب مسكن جديد أوالإنجازعن طريق البناء الذاتي في الوسط الريفي أن تتوفر فيهم الشروط الآتية[287]:

- عدم الاستفادة من مسكن في الحضيرة العمومية الايجارية ، ماعدا في حالة تعهد مسبق بإرجاعه تحدد كيفيات التكفل بهذا الشرط بمنشورمن الوزير المكلف بالسكن.
- عدم الاستفادة من مساعدة الدولة مخصصة للسكن.
- عدم حيازة أي محل ذي استعمال سكني حيازة تامة.

وفي ظل هذا القانون فإن المساعدات المالية التي يتم منحها بقرارمن وزيرالسكن باسم المستفيدين منها للمتعاملين في الترقية العقارية ، سواء مباشرة أوعن طريق الجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية[288].

[286] - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2008/09/13 يحدد كيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم94-308 :**الذي يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**،المادة05،جريدة رسمية عدد2008،57،ص27

[287] - بوستة ايمان:**مرجع سابق**،ص 390

[288] - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2008/09/13 :**مرجع سابق**،المادة 08،ص 27

جدول رقم(16):تطور عمليات الدفع لبرنامج السكن الريفي من طرف CNL[289]:

الوحدة:ملياردج

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
السكن الريفي	43.99	49.98	50.99	67.12	118.94

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم الإعانات المقدمة للسكن الريفي من طرف الصندوق الوطني للسكن هي إعانات ضخمة ومتزايدة من سنة لأخرى ، حيث نجد أنه في خلال 04 سنوات تضاعف حجم الإعانات مرتين حيث بلغ 43.99 مليار دج في سنة 2009 ، وأصبحت قيمة الإعانات المقدمة في 2013 أكثر من 118.94 مليار دج وهو مايؤكد على نجاح هذه الصيغة من جهة،ومن خلال تزايد الطلب عليها وعزم الحكومة الجزائرية على إنجاح صيغة السكن الريفي من خلال رصد الموارد المالية لها من جهة أخرى.

[289] الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للسكن:**www.cnl.dz**،تاريخ الولوج للموقع 2016/07/17

شكل رقم(01):مخطط يبين تدخل الصندوق الوطني في مجال السكن الريفي

المصدر:من اعداد الباحث بناء على معطيات من صندوق الوطني للسكن

2- الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية(FNPOS[290]) :

إلى جانب الصندوق الوطني للسكن يلعب الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية دورا مهما في تمويل السكنات بمختلف الصيغ ، غيرأن دوره موجه لفئة معينة من العمال فقط.

أ- **ماهية الصندوق:** يعد الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[291]، تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 83-16 المؤرخ في 1983/07/02 حيث تنص المادة 01 منه على :" يهدف القانون إلى إنشاء الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية وتحديد أهدافه وكيفيات تسييره وتمويله ،غيرأن تجسيده على أرض الواقع لم يتم إلا بعد صدورالمرسوم التنفيذي رقم 96-75 الصادرفي 03 نوفمبر 1996 المتعلق بكيفيات تنظيمه وتسييره.

بناء عليه فالصندوق الوطني للخدمات الاجتماعية عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تمارس مهامها تحت وصاية الوزير المكلف بالحماية الاجتماعية[292]،ومقره بمدينة الجزائر مع إمكانية نقله إلى أي مكان آخر في التراب الوطني بمرسوم تنفيذي[293]،كما أن مختلف الإعانات التي يقدمها الصندوق موجهة فقط لفئة العاملين والمتقاعدين ، وعليه فهوعلى نقيض الصندوق الوطني للسكن فخدماته مقتصرة على فئة العمال فقط دون الفئات الأخرى.

ب- أهداف الصندوق ومهامه:

حسب نص القانون فإن أهداف الصندوق الرئيسية تتمثل في[294] :

- ✓ المساهمة في القضاء على الفوارق في مجال الخدمات الاجتماعية بتنفيذ السياسة الاجتماعية والثقافية المحددة ، والهادفة إلى توزيع عادل للخدمات الاجتماعية.
- ✓ إقامة تضامن شامل بين جميع العمال بالنسبة لكافة قطاعات النشاط

---

290 -FNPOS:**F**onds **N**ational de **P**éréquation des **Oe**uvres **S**ociales

291 - مرسوم تنفيذي رقم 96-75 الصادر في 1996/02/13 :**يتعلق بكيفيات تنظيم الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية**،المادة02، جريدة رسمية عدد 09، 1996،ص08

292 - حاليا أصبحت وزارة العمل والتشغيل

293 - مرسوم تنفيذي رقم 96-75 :**مرجع سابق**،المادتين 03،04، ص 08

294 - قانون 83-16 **: المتضمن إنشاء الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية**،المادتين 01،02،جريدة رسمية عدد28، 1983 ، ص1831

ج- صلاحيات الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية:

كما أشرنا سلفا فإن الصندوق مؤسسة عمومية متخصصة تعمل على تقديم خدمات لصالح العمال وحسب القانون فإنه:"تعتبر خدمات اجتماعية ، جميع الأعمال والإنجازات التي ترمي إلى المساهمة في تحسين معيشة العمال ماديا ومعنويا عن طريق تكملة لأجر العمل في شكل خدمات،في مجال الصحة والسكان والثقافة والتسلية وبصفة عامة جميع التدابيرذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف تسهيل الحياة اليومية للعامل وأسرته[295].

كما أن الخدمات الاجتماعية تهدف إلى تمويل الأعمال الرامية إلى ترقية السكن الاجتماعي لصالح العمال الأجراء [296]، وطبقا لكل ماسبق يمكن تحديد صلاحيات الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية في[297]:

- ✓ العمل على ترقية السكن الاجتماعي لصالح العمال الاجراء وفقا لمبادىء التوزيع المنصف والتضامن بين العمال الأجراء في جميع قطاعات النشاط.
- ✓ المساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات المكلفة بالخدمات الاجتماعية في مجال ترقية السكن الاجتماعي لصالح العمال الأجراء والتأكد من الإنجازالفعلي للمشاريع التي يساهم الصندوق في تمويلها ، ضمن هذا الإطار.
- ✓ تعبئة كل موارد التمويل من أجل ترقية السكن الاجتماعي لصالح العمال الأجراء.
- ✓ القيام بكل الأعمال الرامية إلى تحسين ظروف سكن العمال الأجراء.
- ✓ القيام بكل الدراسات الرامية إلى تحسين النشاطات التي تستهدف تطويرالسكن الاجتماعي لصالح العمال الأجراء.

د- قيمة الإعانة وشروط الحصول عليها:

تعد إعانة الصندوق مساعدة مالية غير قابلة للاسترجاع للعمال الأجراء والمتقاعدين المنتسبين للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لاكتساب سكن اجتماعي تساهمي أوسكن ترقوي مدعم من طرف الدولة أولبناء مسكن في إطار البناء الريفي ، ويتم جمعها مع إعانة

---

[295] - المرسوم 82-179 المؤرخ في 1982/05/15 جريدة رسمية عدد20،المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-186 المؤرخ في 1994/07/06 جريدة رسمية
عدد44 والمرسوم التنفيذي رقم96-74 اللمؤرخ في 1996/02/03 ،المادة02، جريدة رسمية عدد09.

[296] - مرسوم تنفيذي 96-74،**<u>يحدد محتوى الخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها</u>**،المادة 01،الجريدة الرسمية09، 1996 ، عدد ،ص07

[297] - مرسوم تنفيذي 96-74،**<u>مرجع سابق</u>**،المادة 05،ص08

الصندوق الوطني للسكن(CNL) بمعنى أنها مساعدة إضافية لتلك المساعدة الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للسكن ، والذي تمت الإشارة إليها سلفا،وتبلغ قيمة إعانة الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية(FNPOS) خمس مائة ألف دينار جزائري(500.000 دج) ، أما فيما يخص الشروط الواجب توافرها للحصول على هذه الإعانة فيمكن حصرها في النقاط التالية[298]:

- ✓ الاستفادة من سكن تابع للمتلكات العقارية العمومية أو أي مساعدة من قبل الدولة من أجل شراء سكن أو لبناء مسكن ذاتي .
- ✓ أن لايكون الشخص قد استفاد من أي عقارذو استعمال سكني أو قطعة أرض صالحة للبناء(ذات ملكية تامة).
- ✓ أن يكون الدخل الأسري لا يتجاوزالسقف المحدد وهو ستة(06) أضعاف الأجر الأدنى المضمون(SNMG).
- ✓ أن يكون السكن المكتسب ضمن البرامج السكنية الاجتماعية التساهمية(LSP) الترقوية أوالترقوية المدعمة لايتعدى ثمنه السقف المحدد (2.800.000 دج).
- ✓ أن لم يسبق للشخص الاستفادة من أي خدمة من خدمات الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية(سكن،إعانة،قرض).
- ✓ أن يكون الشخص عاملا في حالة نشاط ومساهما في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية(CNAS) لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات متتابعة قبل ايداع ملف الاستفادة لدى الصندوق.
- ✓ أما في حالة الاستفادة من إعانة للبناء الريفي وهو مايهم موضوعنا فيجب الاستفادة على الأقل من الشطر الأول[299] من إعانة الدولة وأن تكون نسبة الأشغال النهائية لا تتجاوز 100%.

[298] - الموقع الالكتروني للصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية:**www.fnpos.dz**،تاريخ الولوج للموقع:2016/07/17
[299] - سبق الاشارة إلى أن قيمة الشطر الأول الممنوح من طرف الصندوق الوطني للسكن ويمثل 60% من قيمة الإعانة أي(420.000 دج)

شكل رقم(02):مخطط يبين تدخل الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية

المصدر:من إعداد الباحث بناء على معطيات من FNPOS

ملخص المبحث:

على ضوء ما سبق يتضح أن الدولة أولت أهمية كبيرة لصيغة السكن الريفي وأعدت لإنجاحها ترسانة من القوانين والإجراءات بغية تحقيق هذه الصيغة للأهداف المسطرة لها، ولعل الواقع المعاش يثبت أن صيغة السكن الريفي تعد أحد أهم أنجح الصيغ السكنية في الجزائر منذ الاستقلال، فرغم تجميد العديد من الصيغ الأخرى وإلغاء البعض منها إلا أن صيغة السكن الريفي بقيت كصيغة معتمدة مع إثرائها وتعديلها في العديد من المرات لمواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت وتحدث على الساحة الوطنية والدولية.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق، ورغم كل الجهود التي قامت بها الدولة على مدار السنوات من أجل تنمية قطاع السكن خاصة في السنوات الأخيرة،والتي عرفت فيها الجزائربحبوحة مالية نتيجة ارتفاع مداخيلها بسبب ارتفاع أسعار البترول في العشرية الأخيرة، وهو ما أدى بالدولة لتوفيرعدد كبيرمن السكنات بمختلف الصيغ والأنماط سواء الحضرية أو الريفية لامتصاص الطلب المتزايد، إلا أنه ومن خلال الواقع المعاش بقي المجتمع الجزائري بمختلف فئاته ومناطقه يعاني من الأزمة السكنية،ولازالت هذه الأخيرة تتفاقم بشكل كبيرفي الجزائر،وهو ما أدى إلى فشل الحكومات المتعاقبة في ايجاد حل نهائي لها، رغم تعدد الصيغ كما أشرنا سلفا،غيرأن المتمعن لمشكلة السكن في الجزائر يجد أن السياسات السكانية ظرفية ومرتبطة بأشخاص في بعض الأحيان ، وهو ما يوحي بأن مشكل السكن يبقى مطروحا حتى يتم رسم سياسة سكانية واضحة المعالم ، ولاتتغير بتغيرالأشخاص والمسؤولين.

الفصل الرابع

مقدمة الفصل:

تعددت الصيغ السكنية المطروحة من قبل الدولة والموجهة لمختلف فئات المجتمع سواء كانت الفئات المحدودة أوالمتوسطة الدخل ،في ظل التطورات والتغيرات الكبيرة التي تعرفها الساحة الوطنية والدولية،فكان السكن الريفي أحد أهم هذه الصيغ وأنجحها لعدة اعتبارات ، لاسيما منها أنه موجه لفئة كبيرة من المجتمع من الناحية المادية(فئة متوسطي وعديمي الدخل)،وكذا من حيث الطبيعة الجغرافية للفئة المستهدفة (سكان الريف)،وقد اعتمدت من قبل الدولة لأجل مساعدة الأفراد للتمكن من الحصول على مسكن لائق يحقق لشاغله الرفاهية والاستقلالية ،وبشكل كبيرالاستقراروالطمأنينة،ولما كان الاستقرارالاجتماعي من بين أهم متطلباته ومحدداته كما أشرنا سلفا السكن عامة والسكن الريفي على وجه الخصوص إذا ما تعلق الأمربتحقيقه في الوسط الريفي، سنحاول في هذا الفصل تبيان كل ذلك من خلال تناوله بمبحثين:

المبحث الأول:ماهية الاستقرارالاجتماعي(مفهومه ومحدداته)

المبحث الثاني:السكن الريفي والاستقرارالاجتماعي

المبحث الأول:ماهية الاستقرار الاجتماعي(مفهومه ومحدداته)

يشكل الاستقراربصفة عامة أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات الإنسانية ، ويعود ذلك لما يشكله الاستقرارفي أبعاده المختلفة لاسيما الاجتماعية والسياسية من انعكاسات على جميع مناحي الحياة المختلفة ، وفي نفس الوقت وفي الجهة المقابلة يؤدي عدم تحقيق الاستقرارإلى حدوث اضطرابات في نمط العلاقات الاجتماعية سواء أكانت رسمية أوغيررسمية ، ويؤدي إلى تهديم القيم الاجتماعية وكذا بناء المجتمع الداخلي ، الأمرالذي يؤدي بأفراد المجتمع للمطالبة بتحقيق الاستقرارالاجتماعي ومحاربة كل المسببات التي تؤدي إلى عدم تحقيقه، وسنحاول في هذا المبحث تناول الاستقرار الاجتماعي من خلال تبيان مفهومه العام وعند بعض علماء الاجتماع كما سنحاول إبراز أهم محدداته.

أولا:مفهوم الاستقرار الاجتماعي

1- المفهوم الاصطلاحي للاستقرارالاجتماعي:

تشتق كلمة استقرارفي اللغة العربية من استقرّ :يستقِر،استقرْ،استقراراً،الرجل بالمكان:ثبت فيه وتمكن[300]، كما أن كلمة استقرارمشتقة من كلمة القرْ، حيث يقال أن فلانا رجل قراري أي أنه لايبارح مكانه[301]، ويوافق ابن منظورعلى هذا التعريف حيث يعرف مصطلح الاستقرارفي لسان العرب بأنه القرارفي المكان أي قرار وثبوت[302]،وقد ورد لفظ الاستقرارفي القرآن الكريم في العديد من المواضع بمصطلحات مختلفة ، حيث قال تعالى:«ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين » [303]،أي مسكن وقرار،وقوله تعالى:«...ولكن انظرإلى الجبل فإن استقرمكانه فسوف تراني » [304]، أي ثبت الجبل في مكانه ولم يتزلزل ،ويقول تعالى:« ياقوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وأن الآخرة هي دار القرار»[305]، أي أن الآخرة هي محل الإقامة الدائم ، ومنزل السكون والاستقرار،

---

300 - علي بن هادية وآخرون:**القاموس الجديد للطلاب**،معجم عربي مدرسي ألفبائي،المؤسسة الوطنية للكتاب،ط1 ، 1991 ،الجزائر،ص47

301 - الزمخشري:**أساس البلاغة**،دار الشعب،القاهرة،مصر،1970،ص756

302 - ابن منظور:**لسان العرب**،دار المعارف،القاهرة،مصر،1981،ص3579

303 - القرآن الكريم:**سورة البقرة**،الآية35

304 - القرآن الكريم:**سورة الأعراف**،الآية143

305 -القرآن الكريم:**سورة غافر**،الآية39

وهوالمعنى الذي أخذ به ابن منظور كما سلف الذكر،وهو نفس المعنى في قوله تعالى: «الله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء... »[306]، وقد فسرابن كثيرهذه الآية بقوله أي جعلها لكم مستقرا بساطا مهادا ، تعيشون عليها وتتصرفون فيها وتمشون في مناكبها ، وأرساها بالجبال لئلا تميد بكم[307]، ولم يختلف المعنى اللغوي لمصطلح الاستقرار في اللغة العربية وفي القرآن الكريم عن معناه في اللغة الفرنسية ، وبقي محافظا على معنى الثبات والسكون كما أشرنا سلفا ، فمعناه(Equilbre Durable) أي بقاء الحالة أو لوضعية على ماهي عليه أو وجود حالة التوازن[308].

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف لمصطلح الاستقراروسنورد جملة منها:

ذكر علماء الاجتماع عدة مفاهيم للاستقرار، حيث يشيرإلى الثبات والتوازن ويعبر الاستقرارفي المجال السياسي عن استقرار النظام، ويعتبرالاستقرارالسياسي ظاهرة نسبية تشيرإلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي ، من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف[309]،كما يقصد بالاستقرارالسياسي والاجتماعي وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها،ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب[310]، في حين أن الاستقرارالاجتماعي فهو أشمل من الاستقرار السياسي ، باعتبارأن هذا الأخير والاستقرارالاقتصادي وغيرها ، كلها مفاهيم فرعية للاستقرارالاجتماعي،هذا الأخير يختلف معناه من مجتمع إلى آخر نتيجة اختلاف مستوى التفكيروكذا التقدم التكنولوجي لكل مجتمع.

على العموم فإن الاستقرارالاجتماعي يعبرعن حالة الهدوء التي تعتري المجتمع وتنتابه وتجعله على مقدرة لتحقيق مختلف الأهداف والطموحات التي يسعى إليها ، نتيجة

---

306 - القرآن الكريم:**سورة غافر** ، الآية64

307 - عبد الرحمن بن ناصر السعدي:**تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،بيروت،لبنان،2003،ص ص 704،708

308 - Dictionnaire la rousse:**la rousse**,paris,france,p389

309 - منار محمد الرشواني:**سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن** ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الأردن،ط1 ،2003،ص 34

310 - حسن موسى الصفار:**الاستقرار السياسي والاجتماعي**،الدار العربية للعلوم،بيروت،لبنان، ط2005،1،ص15

التوازن الاجتماعي بين مختلف القوى والمحركات السياسية والاجتماعية ، وكذا الفاعلين داخل المجتمع .

كما أن الاستقرارالاجتماعي هو ذلك الحيزالذي من خلاله يستطيع المجتمع أن يتفاعل مع المجتمعات الأخرى ، ويعمل دون أن يصادف عراقيل ومعوقات ، بمعنى مقدرة المجتمع على العمل والعطاء والفاعلية دون أن تحد من هذه المقدرة عراقيل داخلية أو خارجية تحد من أدائه لمهامه المنوطة به كمجتمع يؤثرويتأثرويتفاعل في النشاط الإنساني والحضاري مع بقية المجتمعات الأخرى ،فالاستقرارالاجتماعي هوالذي يحدد عملية التوازن في المصالح السياسية والاجتماعية للمجتمع ، في حين أن عدم تحقيقه يؤدي إلى تجزئة المجتمعات وتمزقها ، وهو ما يؤدي لا محالة إلى التفكك والتخلف في كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إضافة إلى حلول الفوضى والاضطرابات ، وكذا المظاهرات العنيفة والتي تضربسيرالمصالح والمرافق العمومية والخاصة، فالمقصود هنا بالتوازن الاجتماعي هو التكيف البطيء لعناصر الاستقرارالاجتماعي مع التغيرات التي تحدث في إحداها لحين الوصول إلى حالة الاستقرارالسابقة على التغيير ، وفي حالة حدوث تغييرسريع فإمكانية حدوث فوضى وانزلاقات تكون بنسبة كبيرة كما أشرنا سلفا.

إن الاستقرارالاجتماعي يختلف حسب درجة تطورالمجتمعات ، وكذا الأهداف والطموحات المبتغاة من طرفها وحسب الأولويات التي تحددها المؤسسات والأطراف الفاعلة داخلها ، باعتبار أن لها زاوية مؤثرة في كافة أفراد المجتمع.

كما أن مفهوم الاستقرارالاجتماعي قد يتداخل مع مفاهيم فرعية متعددة لاسيما منها الاستقرارالأمني والاقتصادي والسياسي ، وكلها أجزاء لمفهوم أوسع ألا وهو الاستقرارالاجتماعي،وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن أغلب المجتمعات العربية عانت لأعوام عدة من عدم الاستقرارالاجتماعي لعدة عوامل ، لعل أهمها السيطرة الاستعمارية ووقوعها تحت رحمة قوى أجنبية سواء بشكل مباشرأوغير مباشر(الانتداب)، مما أدى إلى ضعف سلطاتها السياسية فيما بعد وعدم قيامها بأداء الأدوارالوظيفية المناسبة في حالة وقوع الأزمات الداخلية والخارجية ،وبمعنى آخرعدم قيام مؤسسات كبرى قادرة على فرض النظام وتحقيق الاستقرارفي جميع المجالات، وهوما انجرعنه ضعفها في احتواء هذه

الأزمات وعدم مقدرتها على الحفاظ على التوازن الاجتماعي للبنية الداخلية لأفرادها من خلال ضمان عدالة توزيع ثرواتها ، وانتشار البطالة وكذا نقص العدالة الاجتماعية وعدم تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد،إضافة إلى الاستعماركأحد معيقات الاستقرارلأغلب الدول العربية نجد الوضع الأمني المتدهور لبعض الدول لاسيما العشرية السوداء التي عصفت ببلدنا الجزائر ، وكذا الأوضاع الأمنية المتدهورة لعديد أقطارالدول العربية على غرارسوريا والعراق وليبيا ، والذي كان لعدم استقرارها الأمني الدورالكبير في زعزعة الاستقرارالاجتماعي لها وللدول المجاورة.

2- الاستقرارالاجتماعي عند ابن خلدون وبعض المنظرين:

تناول العديد من العلماء مفهوم الاستقراروموضوعه،وربطه البعض منهم باستمراربقاء الدول والمجتمعات،ولعل أشهرهم العلامة عبد الرحمن ابن خلدون(732هـ-808هـ ،1332-1406م)،وقد التزم ابن خلدون في فكره ومنهجه برؤية خاصة للمجتمع تشكلت في ضوء المعارف السابقة عليه التي طالعها وتفقدها وأفاد منها،وكذا من خلال السياق الاجتماعي السياسي(بمعناه الشامل)، الذي عايشه وخبره وامتزج بكل رأي أو فكرة أووجهة نظرقام بصياغتها في كتاباته، وعندما أراد أن يحدد ملامح المجتمع وتفاعلاته لم يخرج كثيرا عن ذات الإطار فكانت فكرة الاستقراروالتغير بمثابة "الفكرة المحورية" التي تدورحولها رؤيته لملامح المجتمع والمتغيرات المرتبطة به .

ويمكن إبراز بعض الملامح في حالتي الاستقراروالتغير حسب ابن خلدون في النقاط التالية[311]:

- **ضرورة الاجتماع الانساني:**

تركزاهتمام ابن خلدون في هذا الملمح الأساسي على تبيان الأسباب أوالدوافع التي أدت إلى اجتماع البشر فيما بينهم ، وهي التعاون بالضرورة على قهرالطبيعة للحصول على الضروري من الطعام لتأمين الحياة،وللدفاع ضد الأخطاروفي ذلك يذهب إلى القول بأن:"قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته في ذلك الغذاء ، غير موفية له بمادة حياته منه،ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه ، وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا

[311] - محمود فهمي بالكردي:**الاستقرار والتغير في فكر ابن خلدون** ،مؤتمر دولي بعنوان:عبد الرحمن ابن خلدون قراءة معرفية ومنهجية،05،06 اوت2000 ،مركز الدراسات المعرفية،كلية الآداب،قسم علم الاجتماع،جامعة عين شمس،مصر،2000، ص14

يحصل له إلا بعلاج كثيرمن الطحن والعجن والطبخ ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاتوري...ويستحيل أن تفي بذلك كله أو ببعضه،قدرة الواحد فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم ، فيحصل بالتعاون قدرالكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف ، وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه ، فالواحد من البشرلا تقاوم قدرته واحد من الحيوانات العجم سيما المفترسة ، فهو عاجزعن مدافعتها وحده بالجملة...، فلابد في ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه ، ومالم يكن هذا التعاون فلا يحصل له قوت ولاغذاء ولا تتم حياته[312].

وعليه فالقاعدة الأولى في حالتي الاستقراروالتطور حسب ابن خلدون هي الحاجة المادية باعتبارها قوة أساسية في تاريخ البشرية وأساسا للنوع الانساني ، حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه والاستمرارفي الحياة .

➢ البادية أصل العمران والأمصارمدد لها:

تتبني رؤية ابن خلدون لهذا الملمح الذي يعد خطأ رئيسيا في فلسفته ، ويرتب عليه كثيرا من المقولات الواردة بمقدمته على أولوية النشأة للأنماط المعيشية(المجتمعية)، فهو يرى أن البدوهم أصل المدن والحضرفهو سابق عليهما ، ويعتمد في حكمه هذا على فكرة الضروري والكمالي ، فالضروري(أي البادية) هو الأصل وتتحدد مطالب الإنسان بالضروري أولا ثم يليه الكمالي والترفي ، ولذا فإن غاية البدوي – في رأي ابن خلدون- يتمثل في التمدن (سكنى المدن والأمصار)، وينتهي سعيه إلى الحصول على "الرياش" ،أما الحضري فإنه كما يذهب ابن خلدون" لا يتشوق إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعوه إليها أولتقصيرعن أحوال أهل مدينته[313].

➢ استقرارالدولة والاستغناء عن العصبية:

[312] - محمود الكردي:**مرجع سابق**،ص15 عن مقدمة ابن خلدون:المسماة **كتاب العبر وديوان المبتدأ أو الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**،دار العود،بيروت،لبنان،ص33

[313] - محمود الكردي:**مرجع سابق**،ص15

يربط ابن خلدون بين قوة الدولة ورسوخها واستقرارها في نفوس الناس،وبين خفوت حدة العصبية التي ألفوها من قبل،فهناك تحول كبيريحدث لدى أفراد المجتمع عندما تقوى شكيمة الدولة وتتوارث حاكما بعد آخر ...ورويدا تنسى النفوس شأن الأولية(العصبية)، وترسخ في العقائد وبين الانقياد للحكام والتسليم لأمرهم.

➢ **الدولة أقدم من المدن والأمصار:**

يؤكد ابن خلدون أن البناء وتخطيط أماكن السكنى(اختطاط المنازل) من المظاهر اللصيقة بالحضارة والمرتبطة – كما تقدم- بالترف والدعة، وفي ذلك يذهب إلى القول بأن المدن والأمصارذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير،وهي موضوعة للعموم لا للخصوص فتحتاج إلى اجتماع الأيدي وكثرة التعاون ، وليست من الأمورالضرورية للناس التي تعمربها البلوى حتى يكون نزوعهم إليها اضطرارا،بل لابد من إكراهم على ذلك وسوقهم إليه مضطهدين بعصا الملك،أومرغبين في الثواب والأجرالذي لا يفي بكثرته إلا الملك والدولة[314].

وفي هذا الشأن يطلق ابن خلدون مقولته الشهيرة حيث يقررأنه:"لابد من تمصير الأمصارواختطاط المدن من الدولة والملك"، وهوبذلك يقرردورالدولة في غرس المدينة الكبرى كعاصمة مستحدثة ، مع قيام الدولة الجديدة،ثم ينتقل إلى الحديث عما يطرأ على المدينة من نمو وزيادة ، تتمثل في المرافق العامة مع ربط ذلك بقوة الدولة وطول مدة حكمها ، فيقول في هذا الصدد:"فعمر الدولة حينئذ عمرلها فإن كان عمرالدولة قصيرا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت ، وإن كان أمد الدولة طويلا ومدتها منفسحة فلا تزال المصانع فيها تنشاد،والمنازل الرحيبة تكثروتتعدد ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح إلى أن تتسع الخطة وتبعد المسافة ، وينفسح ذرع الساحة كما وقع ببغداد وأمثالها[315].

➢ **وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه:**

[314] - محمود فهمي الكردي:**مرجع سابق**،ص16
[315] - محمود فهمي الكردي:**مرجع سابق** ، ص16

تحصيل الرزق والكسب يتم حسب ابن خلدون بطرق وأساليب متعددة ومتنوعة فقد يتم بأخذه من يد الغيروانتزاعه استنادا إلى قانون متعارف عليه(الجباية مثلا)، أو يكون باصطياد الحيوان سواء الوحشي أو الراج والإفادة من منافع الأخير (مثل اللبن والحرير والعسل) ، أوأن يتم ذلك من النبات في الزرع والشجر بالقيام عليه والحصول على ثماره...، أوأن يكون الكسب من الأعمال التي يقوم الإنسان بها (ويسميها ابن خلدون الصنائع)من كتابة وتجارة وخياطة وفروسية...،أو أن يتم ذلك أخيرا عن طريق "التقلب في البلاد"، وارتقاب حالة الأسواق وهو نشاط التجارة[316].

- **كثرة العلوم مرتبطة بنمو العمران وعظم الحضارة:**

إذا كان"تعليم العلم" كما يذهب ابن خلدون هو من جملة الصنائع ،فإنه نشاط يكثر ويزيد في الأمصار ، فمتى حقق الناس فائضا من معاشهم انصرف هذا الفائض(الذي يطلق عليه ابن خلدون الكمالي) إلى ما وراء المعاش وضمنها العلوم والصنائع،فمن نشأ في المناطق البعيدة عن العمران (القرى والأمصارغيرالمتمدنة كما يسميها ابن خلدون) لا يجد فيها التعليم نتيجة فقدان الصنائع التي هي صنوف للتعليم ، فكانت رحلتهم دائما إلى الأمصارطلبا للعلم وتعلمه ، ويؤكد ابن خلدون مقولته هذه ، ما رآه في كل من:بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة،ويشرح ابن خلدون كيف زخرت هذه البلاد ببحار العلم وتفنن أهلها في معاهد التعليم ، ودرسوا فيها أصناف العلوم ، وحدث في تلك الفترة نمو حقيقي في كافة صنوف المعرفة حتى"اربوعلى المتقدمين وفاتوا المتأخرين"، غيرأن تناقص العمران وتشتت السكان وتناقصهم أدى إلى فقدان هذه المراكزالعمرانية مظاهر العلم والتعليم ، وانتقل الناس إلى غيرها من أمصارالإسلام[317].

إضافة إلى ابن خلدون حظي مصطلح الاستقرارالاجتماعي بالاهتمام في التحليل الاجتماعي،فقد اهتمت النظرية الوظيفية بتحقيق الاستقراروالتوازن داخل المجتمع وركزت على دراسة العوامل التي تساعد أو تدعم الواقع الاجتماعي بمختلف مكوناته الثقافية والسياسية ،إضافة إلى طرحها مفهوم توازن النسق واستقراره وقدرته على الاحتفاظ بحالته

316 - محمود فهمي الكردي:**مرجع سابق** ، ص17
317 - محمود فهمي الكردي:**مرجع سابق**،ص18

إذا ما تعرض لتعديلات أو تغييرات ، ويمكن إبرازأهم المرتكزات التي تقوم عليها النظرية الوظيفية في الفكر السوسيولوجي فيما يلي[318]:

- المجتمع عبارة عن نسق كلي تتفرع عنه مجموعة من الأنساق الفرعية ترتبط هذه الأنساق فيما بينها ارتباطا تبادليا ، ويكشف كل نسق عن معنى في إطارعلاقته بالكل،كما يقوم كل جزء بأداء وظيفته في إطارالنسق الكلي.
- مفهوم النسق يعد من المفاهيم المحورية في الوظيفة السوسيولوجية لأنه انطلاقا من وجهة النظرالوظيفية ، المجتمع عبارة عن عناصر لها شكلها النمطي ، ونقطة الانطلاق تتمثل في أن النسق الكلي والعوامل الضرورية واللازمة لبنائه ونموكفاءة أدائه الوظيفي.
- العناصرالتي يتشكل منها النسق الاجتماعي مقومات ضرورية ، لأنها يعبرعنها بالدرجة التي تقوم فيها بأداء بعض الوظائف الخاصة التي ترتبط بحاجيات النسق الكلي ، وعليه طرحت الوظيفية فكرة المتطلبات الوظيفية كما حددها بارسونز في التوافق،التكامل،تحقيق الهدف وخفض التوترأوالكمون.
- إن الاتجاه الأساسي للأنساق الاجتماعية يكون نحو تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الاجتماعية ، وأن عناصراختلال التكامل تكون دائما موجودة مما يؤكد على أهمية تطورميكانيزمات الضبط الاجتماعي.
- إن الانحراف والتوتروالضغوط كلها تعتبركعناصرتعويق وظيفي تميل إلى أن تصبح ذات طابع نظامي ، وأن تحل في خضم الاتجاه نحو التوازن والتكامل الاجتماعي.
- ينتج التكامل الاجتماعي بصفة أساسية من خلال الإجماع القيمي،أي من خلال مجموعة مبادىء العامة التي تضفي على البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي طابع الشرعية ،وأن التغيرالاجتماعي يحدث بشكل تدريجي وعادة ما يكون في النسق الثقافي للمجتمع أكبرمنه في النسق السياسي والاقتصادي ، ومن بين رواد النظرية الوظيفية والذين تناولوا مفهوم النسق الاجتماعي نجد (بارسونز)، الذي عرفه على

[318] - عبد الله عبد الرحمن:**النظرية في علم الاجتماع،النظرية الكلاسيكية**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،2006،ص291

أنه:مجموعة من الفاعلين- الأفراد- يتفاعلون فيما بينهم ، وأعطى تعريفا آخر له بأنه"شبكة من العلاقات القائمة بين الفاعلين أو شبكة من العلاقات التفاعلية ويشكل النسق الاجتماعي الكلي أوالبناء الاجتماعي للمجتمع من أربع أنساق فرعية:النسق الاقتصادي،النسق السياسي،المجتمع المحلي،نسق المحافظة على النمط ، ويشمل النسق عند بارسونزعلى البناء والوظيفة معا،وكل نسق من الأنساق الفرعية الأربعة التي ذكرناها يشبع حاجة إنسانية أساسية ، ويشير (بارسونز) إلى هذه الحاجات بالدوافع أواللوازم الضرورية،فالاقتصاد يشبع دافع التكيف،يوفر النسق السياسي إطارا لتحقيق أهداف النسق ، وتعمل المؤسسات القرابية على المحافظة على النمط ويحقق النسق الاجتماعي والثقافي وظيفة التكامل والتنسيق بين مختلف أجزاء النسق وضبطها للوصول إلى الأهداف[319]،وما يمكن استنتاجه من"تحليل بارسونز" أنه أشارإلى أن القيم من مكونات النسق ومن الموضوعات الثقافية التي تتوحد بها الشخصية ، على اعتبارأنها عنصرمشترك في تكوين كل من نسق الشخصية والبناء الاجتماعي،مؤكداعلى تماسك القيم حيث يرى" أنها وظيفة مهمة في المحافظة على استقرارالبناء الاجتماعي من حيث التضامن،التماسك،إذ تعتبر من الجوانب المقبولة اجتماعيا ، والمحددة في نسق رمزي مشترك يستخدم كمعيارعند الاختيار بين البدائل[320].

[319] - مصطفى خلف عبد الجواد:**قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،القاهرة،مصر،2002،ص139

[320] - نويصر بلقاسم:**التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية**،رسالة دكتوراه،قسم علم الاجتماع،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2010-2011،ص130

شكل رقم(03):يبين المجتمع كنسق اجتماعي حسب بارسونز

المجتمع كنسق اجتماعي

الدوافع الوظيفية الذرائعية (الاحتياجات العملية)		الدوافع الوظيفية التعبيرية (الاحتياجات الإبداعية/الوجدانية)	
النسق الاقتصادي	النسق السياسي	النسق القرابي	النسق الثقافي الاجتماعي
الفرعي يتألف من	الفرعي يتألف من	الفرعي يتألف من	الفرعي يتألف من
مؤسسات (مصانع/نقابات عمالية...الخ) تتألف من	مؤسسات (أحزاب/خدمة مدنية...الخ) تتألف من	مؤسسات (الأسرة،الزواج. ....الخ) تتألف من	مؤسسات (المدارس،الكنائس ،وسائل الإعلام) تتألف من
أدوار	أدوار	أدوار	أدوار
(خطوط تجميع الانتاج..الخ)	(رئيس الوزراء الوزراء)	(الزوجة ،الزوج)	(المعلم ،الطالب)
معايير	معايير	معايير	معايير
(العمل الجاد)	(التأييد الشعبي للحكومة)	(العواطف المشتركة بين الأقارب)	(احترام السلطة)

المعايير(والنسق برمته) تدعمه قيم أساسية مثل الولاء

المصدر:مصطفى خلف عبد الجواد:**<u>مرجع سابق</u>**،ص138

أما (أوغست كونت) فقد تناول مفهوم عدم الاستقرارالاجتماعي والسياسي وظهورأنواع شتى من المشكلات الاجتماعية،حيث يرى كونت إلزامية إصلاح المجتمع ومعالجة تلك المشكلات عن طريق إعادة النظام والقانون إلى المجتمع وقصد تحقيق ذلك أكد(كونت) أن المجتمع كبناء يتركب من جانبين الجانب الستاتيكي(Static) ، والذي يعرفه كونت بأنه دراسة المجتمعات الإنسانية في حالة استقرارها كونها ثابتة في فترة زمنية معينة من تاريخها،إضافة إلى دراستها من حيث مجموعة العناصروالنظم الاجتماعية ، والتي تعتبرمن مكونات المجتمع أما الجانب الثاني لتركيبة المجتمع حسب كونت فهو الجانب الديناميكي،وهذا الأخير يشيرإلى ثقافة الأفراد وطرق تفكيرهم، والتي تعتبرغير ثابتة بل متغيرة من فترة زمنية لأخرى ، وهي تؤثر بشكل مباشرعلى المجتمعات،وتوصل "كونت" من خلال دراسته للجوانب الديانمية في المجتمع إلى ما أسماه "قانون الحالات الثلاثة"وايجازهذه الحالات أن التفكيرالإنساني في كل منحى من مناحي المعرفة مرمن مرحلة التفكيرالديني إلى التفكير الفلسفي ، لينتهي أخيرا إلى مرحلة التفكير العلمي الوضعي ،حيث كانت الظاهرات تفسرفي المرحلة الأولى بنسبتها إلى قوى خارجة عنها،في حين أنها تعزى في المرحلة الثانية إلى معان وأفكارمجردة وقوى ميتافيزيقية ، وعلل أولى لا يمكن إثباتها، كأن تفسرظاهرة النموفي النبات مثلا نسبتها إلى النفس النباتية، وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الفهم العلمي التي يذهب فيها العقل إلى تفسير الظاهرات بنسبتها إلى القوانين التي تحكمها والأسباب المباشرة التي تؤثر فيها ، ويفهم من هذا القانون أن (كونت) اعتبر الفكرمحرك المجتمع صانعه ودافعه[321].

وعليه يمكن القول أن (كونت) أرجع سبب المشكلات الاجتماعية وعدم الاستقرارالاجتماعي والسياسي إلى عدم الوقوف ايجابيا مع النظام الاجتماعي القائم ، وأرجع سبب كل المشكلات الاجتماعية إلى الفلسفات النقدية والتحركات الثورية التي هزت المجتمعات ، لذلك كان الاستسلام النقطة الأساسية لكتابات كونت المستمد

[321] -عبد الباسط عبد المعطي:**اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1981، ص62

مباشرة من قبول قوانين أزلية ثابتة لا تتغير،لا يجوزلأحد أن يغيرها إلا واستحق العقاب ، وإن حاول فلن يقدرلأنها محتومة ومقدرة[322].

أما "سوروكين"[323] فقد تناول مصطلح الاستقراروالتوازن الاجتماعي في خمس مصطلحات:[324]:

- ✓ حالة استقرارالظواهرالاجتماعية ، مثل المحافظة على الأوضاع القائمة في النسق السياسي.
- ✓ التوازن بين الظواهرالاجتماعية.
- ✓ التساند المتبادل بين القوى الاجتماعية.
- ✓ حالة التوافق والتكيف والانسجام بين الظواهرالاجتماعية مثل إشباع الحاجات الشخصية داخل النظام العام.
- ✓ اتجاه النسق الاجتماعي إلى استعادة حالته السابقة.

وقد قدم(باريتو) مفهوما لتوازن النسق واستقراره بوصفه يشيرإلى قدرة النسق على الاحتفاظ بحالته إذا ما تعرض لتعديلات أو تغيرات، فهناك تساند متبادل بين عناصر النسق الاجتماعي ، بحيث أن أي تغييرقد يطرأ على عنصرمعين سوف تصاحبه تغيرات في العناصر الأخرى ، ومن أجل تحقيق الجماعة لبقائها واستقرارها واستمرارها داخل المجتمع يوجد المجتمع بعض النظم الاجتماعية وتسمى النظم الرئيسية أوالأساسية ، فمهما اختلفت طبيعة المجتمعات وأسس قيامها وظروف حياتها،أو مراحل تطورها لابد أن تضع نظاما محددا لإنجاب الأطفال وإعدادهم(تنشئتهم اجتماعيا) ، وتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة، تلك هي الأسرة كنظام اجتماعي ولا بد لكل جماعة أن تعمل لكي تنتج الأساسيات اللازمة لإعاشتها ، كما يجب أن ينظم المجتمع لأفراده أساليب الإنتاج وتوزيع العائد من هذا الانتاج والاستهلاك ، وذلك هو النظام الاقتصادي

---

322 - عبد الباسط عبد المعطي :**مرجع سابق**،ص64

323 - **بيتريم سوروكين**(1889-1968) عالم اجتماع ولد في قرية نائية في روسيا،من اهم مؤلفاته "الحراك الاجتماعي"و"الديناميات الاجتماعية والثقافية"عمل استاذ بجامعة هارفارد حتى وفاته

324 - أحمد طاهر مسعود:**المدخل الى علم الاجتماع العام**،دار جليس الزمان:دارأسامة للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2011،ص90

وكل مجتمع إنساني لمس أفراده منذ فجرتجربتهم الاجتماعية الحاجة إلى التفكير فيما وراء الطبيعة وهذا مايسمى النظام الديني، كذلك يكون النظام السياسي ملازما للنظام الاجتماعي فلا مجتمع بلا سياسة سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل،تلك هي النظم التي لا يخلو منها مجتمع والتي تكون في حالة من التوازن والتساند المتبادل وتظل السمة المشتركة بينها جميعا أنها سريعة التغير[325].

عموما يمكن القول أن النموذج الوظيفي بمختلف رواده لاسيما بارسونز فسرت التوازن والاستقرار في المجتمع متجاهلة ما قد يتعارض مع أطروحاتها ، من عمليات تثيرالتوترأو التفكك أو الصراع ، ومن ذلك القوة وتفاضلاتها وما ينشأ عنها من استغلال وصراع وتغير ، ومن هذا المنطلق نظرت البنائية الوظيفية إلى المجتمع كبناء مستقر وثابت نسبيا يتألف من مجموعة عناصرمتكاملة مع بعضها ، وكل منها يؤدي بالضرورة وظيفة ايجابية يخدم من خلالها البناء العام ، وجميع عناصرهذا البناء تعمل في إطار من الاتفاقيات المشتركة والإجماع القيمي[326].

[325] - أحمد طاهر مسعود،**مرجع سابق**،ص ص 90،91

[326] - محمد عبد الكريم الحوراني:**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،جامعة اليرموك،عمان،الأردن،2008،ص109

بنـاء علـى كـل ماسـبق فـإن الاسـتقرارالاجتماعي هـو اسـتمرار وجـود مختلـف الظواهرالاجتماعيـة والثقافيـة فـي المجتمـع المحلـي أو الليبرالـي دون أن تتعـرض هـذه الظـواهرلتغييرات جذريـة أوغيرمتوقعـة ، وهذا لايعنـي بالضـرورة أن يكـون المجتمـع ثابتـا بصفة مطلقة،فحدوث هذه التغيرات بصفة تدريجية وبطيئة كافية لإعادة التوافق للمجتمع دون أن يحصل صراع أو تفكك أو اضطراب لبنائه، فالتغيرات التي تحل بعناصرالنسق مهما كان نمطه أو شكله يعطي للنسق ككل إمكانية التجديد والاستمرارية لمواجهة طبيعة هذه التحولات التي تطرأ عليه، والتي تعد جانبا أساسيا من جوانب البناء الاجتماعي ، كما أن مظهرمن مظاهر التغيرداخل أي عنصرمن عناصر النسق ماديا كان أم اجتماعيا أو ثقافيا يتبع بحركة متوازنة في باقي العناصر ، بحيث يحفظ للمجتمع استقراره وتوازنه.

ثانيا:محددات الاستقرارالاجتماعي:

غني عن القول أن الاستقرارالاجتماعي كما أوردنا سلفا يمثل صمام الأمان في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية في وجوده وتقدمه ، وتماسك بنائه الداخلي،كما أنه يجعل المجتمع أكثرقدرة على التنمية والتقدم والتطور، إضافة إلى مواجهة مختلف التحديات والتهديدات خارجية كانت أو داخلية ، على غرارالأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية والاعتداءات الخارجية.

إن الاستقرارالاجتماعي في أي مجتمع لا يمكن أن يتحقق بصورته الكاملة دون وجود العديد من المحددات والتي لابد من توافرها حتى يحقق المجتمع استقراره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي عامة ، وفي جميع مناحي الحياة،وسنحاول أن نبرز جملة من هذه المحددات من خلال العناصر التالية:

1- توفرالأمن:

يحتل الأمن مكانة مميزة بين المهتمين والدارسين وبين مختلف طبقات المجتمع سواء كانوا مسؤولين أومواطنين عاديين ، وذلك لاتصاله بالحياة اليومية لهم ولما يوفره من طمأنينة وسكينة، ويشير مصطلح الأمن في اللغة العربية إلى الأمان والأمانة بمعنى:وقت أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن والأمان،والأمن ضد الخوف،والأمانة ضد الخيانة،والايمان ضد الكفر،والايمان بمعنى التصديق[327]، ويشير المصطلح في اللغة الانجليزية لكلمة (Security)وفي الفرنسية لكلمة(Securite)، ويشيرالمصطلح في اللغات الثلاث لنفس المعنى وهو تحقيق الطمأنينة والسكينة،كما يعد الأمن نعمة من نعم الله تعالى على عباده،يقول تعالى:« فليعبد رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » [328].

كما أن لفظه ورد في القرآن الكريم في مواضع عدة منها أيضا قوله تعالى:« من جاء بالحسنة فله خيرمنها وهم من فزع يومئذ آمنون » [329] ، وهي مقابلة بين الأمن والفزع،إضافة إلى ذلك ورد لفظ الأمن في الأحاديث النبوية الشريفة في العديد منها تعبيرا عن الاطمئنان المقابل للخوف والفزع والروع ، فمن دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم"اللهم إني أسألك الأمن يوم الخوف" ومن وصايه "لا تخيفوا أنفسكم بعد أمنها"[330].

ويشير الأمن إلى غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع[331]، كما أنه يعد حسب(روبرت ماكنمارRobert Macnamara) بأنه:"لايمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي،الأمرالذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية[332].

---

[327] - ابن منظور:**لسان العرب**،ط1،دار الحديث،القاهرة،2003،ص164

[328] - القرآن الكريم:**سورة قريش**،الآية 03،04

[329] - القرآن الكريم:**سورة النمل**،الآية59

[330] -رواه الامام أحمد

[331] - تباني وهيبة:**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي**،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة تيزي وزو،2014،ص14 عن

Barry bazan:**people state and fear,the nationl security problem in international relations** ,london ,wheatsheaf ,1983,p24

[332] - روبرت مكنمارا،تر يونس شاهين:**جوهرالأمن**،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،القاهرة،مصر،1971،ص39

بناءعلى هذا التعريف فإن الأمن هوالتنمية أي بدون وجود هذه الأخيرة لا يمكن الحديث عن الأمن أو تناوله ، كما يمكن تعريف الأمن حسب "ولفرز":الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات عن القيم المركزية ، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم،ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة،الاستقلال الوطني،الوحدة الترابية،الهوية الثقافية،الرفاه الاقتصادي،الحريات الأساسية[333]،وتبعا لكل المفاهيم السابقة للأمن يمكن القول أن الأمن يتسم بثلاث سمات تتنوع بين مادية وسيكولوجية وهي[334]:

- ✓ غياب الخوف من المجهول.
- ✓ اختفاء التهديد من الآخر.
- ✓ سيادة الإطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين.

وبناء عليه فإن الأمن يلعب دورا كبيرا في تحقيق سيادة الاطمئنان والسكينة بين الأفراد ، وبالتالي تحقيق الاستقرارالاجتماعي،فالحاجة للأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها ، وانعدامه يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون تحقيق الاستقرار والبناء ، ويدعو إلى الهجرة والتشرد وكل ذلك يؤدي إلى انهيارالمجتمعات واندثار مقومات وجودها، ويعد الأمن من المسؤوليات المنوطة بالدولة والملقاة على عاتقها والتي يجب عليها تحقيقه من خلال فرض النظام وبسط نفوذها ، والقضاء على كل أشكال الجرائم وتحقيق الأمن والسكينة للمواطنين ، من خلال مختلف الأجهزة التنفيذية أو القضائية التابعة لها،ذلك لأن تحقيق الأمن والشعور بالطمأنينة والعدالة يكرس مبدأ الانتماء للدولة ، باعتبارها الحامي لأرواح وممتلكات الناس وحقهم في العيش الكريم.

كما أن توفير الأمن يعززحالة الاستقرارالاجتماعي للأفراد من خلال مقدرة الأفراد على التفرغ لمشاغلهم اليومية ، والمساهمة في إحداث التنمية داخل الوطن ودفع عجلة التطوروالازدهار، وعلى النقيض من ذلك فإن غياب الأمن يؤدي إلى شلل الأفراد وتوقفهم عن ممارسة تلك الأعمال، مما ينجر عنه شلل في المؤسسات وتراجع في عمليات التنمية وانخفاض في الإنتاج، ولعل بلدنا الجزائرعانى من الويلات من جراء عدم توفر الأمن،

---

[333] - عبد النور بن عنتر:**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**،مجلة السياسة الدولية،العدد16،أبريل 2005،الجزائر،ص56

[334] - محمد نعمان جلال:**الاستراتجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الاسلام والمجتمع الحديث**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،لبنان، ط1،2004،ص ص93،94

والعشرية السوداء لأكبردليل على ذلك وما انجرعنها من اختلالات كبيرة على مستوى نشاط الأفراد وسيرورة الاقتصاد ، إضافة إلى توقف شبه كلي للمصانع والمؤسسات ، ونزوح ريفي كبيروهجرة الفلاحين للمزارع والحقول،وكل ذلك أدى إلى انعدام الاستقراروغياب التوازن الاجتماعي، وكخلاصة لكل ماسبق يمكن القول أن الاستقرارالاجتماعي إنما يتحقق ويزدهرفي حالة وجود الأمن وتوفرمقوماته ، ويغيب في حالة غياب الأمن وانتشارالفوضى والخوف بين الأفراد فزيادة الانتاج والإبداع والدفع بعمليات التنمية في مختلف المجالات إنما يزدهرويتطورفي حالة استتباب الأمن وغياب الفوضى وانخفاضه، وحدوث عدم الاستقرارمرده لانعدام الأمن وعدم الشعور بالطمأنينة.

2- توفر مناصب عمل والقضاء على البطالة:

تعد البطالة أحد أبرزالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه مختلف الحكومات وترهق كاهلها،سواء أكانت في الدول المتقدمة أوالمتخلفة ، كما أنها تعد أحد أهم الأسباب لحدوث الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، لذلك فإن القضاء على هذه الظاهرة ،وتوفيرمناصب عمل يعتبرشرطا أساسيا وضروريا للحياة البشرية باعتباره يلبي حاجات الناس المادية والروحية، فالعمل يلعب دورا بارزا في نسج العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ويحقق طموحاتهم ، وعدم حصول الفرد على منصب عمل وارتمائه في أحضان البطالة يؤدي إلى حدوث فقروحاجة لهذا الفرد ، وهو ما يؤدي إلى الحرمان والعوز،وكل ذلك يساهم في بروزحالات الجنوح والتي تدفع أصحابها إلى السرقة والاعتداء على ممتلكات الغير، مما يسهم في انتشارالفوضى وانعدام الأمن والذي كما أشرنا سلفا يعد من أهم مؤشرات الاستقرارالاجتماعي،كما أن حاجة الأفراد الناتجة عن عدم حصولهم على مناصب عمل قد يؤدي إلى انتشارالآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والانحراف ، هذا الأخيرالذي قد يهدد قيم المجتمع وأركانه وينتشر بين مختلف فئات المجتمع ، لاسيما الأطفال منهم والذين قد يحرمون من أبسط مقومات الحياة من مأوى وملبس ورعاية اجتماعية وتعليم ، ويكون بالتالي مأواهم الشارع وما ينجرعنه من تشرد وانتشارالاعتداءات، وكل ذلك يشكل إخلال بالبناء الاجتماعي ويؤدي إلى حدوث عدم الاستقرار.

إن العلاقة بين توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة من جهة ، وتحقيق الاستقرارالاجتماعي من جهة أخرى ، إنما هي علاقة قوية ومترابطة خصوصا بعد التطورات التي شهدها العالم في جميع الميادين،لاسيما منها ما تعلق بالمستوى العلمي للأفراد وانخفاض معدلات الأمية وزيادة اليد العاملة المؤهلة سواء من حيث المستوى التعليمي من إطارات متخرجة من المراكز التعليمية والجامعات ، أومن حيث المستوى التأهيلي لمختلف الأفراد المتخرجين من مراكز التكوين المختلفة ، وهو ما أدى إلى ارتفاع اليد العاملة المؤهلة،هذه الأخيرة التي وجب استثمارطاقاتها لتحقيق التنمية ومن ثم تحقيق وإرساء معالم الاستقرارالاجتماعي.

إن عدم قدرة الدولة على القضاء على البطالة وتوفير مناصب العمل لأفرادها يرهن مستقبل البلاد ويؤدي إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية وحصول خلل داخل المجتمع ، على اعتبارأن الحصول على وظيفة يعد من أهم القضايا التي تشغل أفراد المجتمع ، وعدم توفرها يؤدي إلى حدوث خلل يصبح مدعاة لعدم الاستقرارالاجتماعي من خلال تذمرالأفراد وشكواهم ، والتي يترجمونها على أرض الواقع من خلال مختلف المظاهرات والاحتجاجات ، والتي تساهم بشكل كبير في حدوث الانزلاقات وانعدام الاستقرار الاجتماعي وتهديده.

كما أن العمل يعززأواصرالترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها، مما يحد ويقلص من الدافعية نحو الانحراف الاجتماعي ، وهو ما يعززتحقيق الاستقرارداخل المجتمع ، لذلك تسعى الحكومات المتعاقبة للاهتمام بهذه القضية باعتبارها أحد أهم القضايا التي وجب الاهتمام والتركيز عليها ، لأنها تمس فئة كبيرة من المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية،باعتبارأن المورد البشري أحد ركائزها ، والسلطة من صلب اهتماماتها القضاء على البطالة وتوفير مناصب العمل ، وقد كانت منظمة العمل الدولية من بين أهم المنظمات العالمية التي دعت إلى جعل توفير العمل اللائق للجميع بمن في ذلك النساء والشباب هدفا محوريا لسياسات الدول واستراتيجيتهم،حيث تشيرالمادة الأولى من اتفاقية سياسة العمال على أنه "على كل دولة عضو أن تعلن وتتابع كهدف أساسي سياسة نشطة ترمي إلى تعزيزالعمالة الكاملة المنتجة والمختارة بحرية،بغية تنشيط النموالاقتصادي

والتنمية، ورفع مستويات المعيشة وتلبية المتطلبات من القوى العاملة والتغلب على البطالة ، والبطالة الجزئية[335].

وعليه يمكن القول أن توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة شأنها شأن توفر الأمن ، بحيث أن العمل هو بمثابة الأمن الاجتماعي للفرد من خلال قدرته على تأمين حاجياته المختلفة دون خوف أو فزع من عدم تمكنه من ذلك، فقدرة الفرد على توفير متطلباته اليومية مقرونة بقدرته على الحصول على منصب عمل لتحقيق ذلك، وكل هذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرارالاجتماعي للفرد ، والمساهمة من خلال ذلك في تحقيق التنمية والمشاركة بدفع عجلة التطوروالازدهار،وفي الجهة المقابلة عدم قدرة الفرد على الحصول على منصب عمل يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات الاجتماعية ، لاسيما الانحراف والسرقة وهو مايؤدي بالضرورة إلى زعزعة الاستقرارالاجتماعي داخل المجتمع.

3- توفر المساواة والعدالة أمام القانون:

يعد عدم توفرالمساواة والعدالة أمام القانون أحد أهم المصادرالمحتملة لحدوث عدم الاستقرارالاجتماعي والسياسي في أي مجتمع، وذلك لأن عدم توفرالمساواة في غالب الأحيان تستفيد منه طبقة قليلة على حساب طبقة أكبرحجما غيرأنها أقل نفوذا، ولا يمكن للطبقة الأولى أن تديم وتطيل الضبط الاجتماعي للطبقات الدنيا، مما ينجرعنه حدوث اضطرابات واختلالات داخل المجتمع تساهم في زعزعة الاستقرار وحدوث الاضطرابات ، مما يرهن مبدأ هام يتم من خلاله إخضاع جميع الأفراد لنفس القواعد القانونية أي عدم التمييز بينهم سواء في المعاملة أو الحكم ، وبالتالي يجب معاملة الجميع على نفس قدم المساواة بغض النظرعن جنسهم أوعرقهم أو دينهم أو حالتهم الاجتماعية والاقتصادية أو حجم نفوذهم ، وغيرها من الامتيازات والسمات التي قد يتصف بها فرد عن فرد آخر، وقد تناولت الأمم المتحدة هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته السابعة والتي نصت على :" كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه، دون أية تفرقة ،كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الاعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا[336]، كما أن الجزائرعلى غراردول المعمورة أقرت هذا

[335] - منظمة العمل الدولية:**سياسات العمالة**، الاتفاقية رقم 122،الأمم المتحدة، المادة01، 1964،ص02

[336] - الجمعية العامة للأمم المتحدة:**الإعلان العالمي لحقوق الانسان**،الجمعية العامة للأمم المتحدة، المادة07، ديسمبر 1948 ،ص02

المبدأ في الدستور من خلال المادة 32 والتي تنص :" كل المواطنين سواسية أمام القانون ولايمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أوالجنس أوالرأي أوأي ظرف آخر شخصي أو اجتماعي[337]".

على ضوء ما سبق يمكن القول أن توفرالمساواة أمام القانون يساهم في تحقيق الاستقراروالتوازن داخل المجتمع ، وأصبح توفيره من ركائز بناء المجتمع المتكامل والمتناسق والمنسجم والقادرعلى التوجه بكل ثقة نحو المستقبل ، وذلك من خلال إحساس أفراده بالطمأنينة وعدم الخوف من اللامساواة أوعدم تحقيق مبدأ العدالة بينهم ، وبالتالي فإن تحقيق الاستقرارالاجتماعي لا يتم إلا بتوفير الآليات والوسائل التي تجعل الفرد واثقا ومتقبلا لكل الإجراءات التي قد تتخذها الدولة والسلطة بغية تحسين الإطارالمعيشي له ولا يواجهها بالاضطرابات العنيفة ، التي قد تقوض الجهود في سبيل إرساء معالم الاستقراروالتوازن داخل المجتمع.

[337] -قانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 :**يتضمن التعديل الدستوري**،المادة 32، جريدة رسمية عدد14، الجزائر، 2016، ص10

4- توفرالرفاه الاجتماعي والقضاء على الفقر:

يشتق مصطلح الرفاهية في اللغة من فعل رفه،الرفاهة والرفهنية:رغد الخصب ولين العيش[338]،والرفاهية هي تلك الحالة التي تمس حياة الفرد والجماعة وتعمل على إشباع الحاجات البايولوجية الأساسية للإنسان من مأكل وملبس ومسكن، والحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية مثل التعليم والثقافة والخدمات الطبية والأمن الاجتماعي،وهناك من يوجزهذه المتطلبات كلها بالقول أن الرفاهية هي تحقيق مستوى لائق للمجتمع في جميع وجوه حياته[339]،كما تعرف الرفاهية الاجتماعية بأنها قيام الدولة بتقديم خدمات وتأمينات اجتماعية ومعومنات إلى أفراد المجتمع بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة وضمان حد أدنى لها ، وينطلق المفهوم من حق كل إنسان في الحياة الكريمة وتشمل خدمات الرفاهية،التعليم،والصحة ومستوى من الدخل ، وتوفير العمل والتأمين ضد العجزوالشيخوخة[340] .

[338] - ابن منظور:**مرجع سابق**،ص1698

[339] - عبد الرزاق محمد صالح الساعدي:**الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية**،الواقع والآفاق،رسالة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،الدانمارك،2012،ص ص 108،109

[340] -أحمد السيد نجار وآخرون:**دولة الرفاهية الاجتماعية**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2006،ص 186

كما تشيرالرفاهية في المفهوم الاقتصادي إلى الدخل القومي أي تدفق السلع والخدمات ، فهو يقترن اقترانا مباشرا بالرفاهية وكلما ازداد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه عظمت رفاهية المجتمع الاقتصادية ، كما يعني اقتصاد الرفاهية بدراسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة في توزيع الموارد بما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدرمن المنفعة الاجتماعية وتوفير الظروف التي يمكن عن طريقها أن تقوم السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية للمجتمع ، وتستدعي هذه السياسات التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة وعدالة التوزيع عن طريق الضرائب ما يزيد من الإنتاج ومن إشباع الحاجات[341]،وتعد مقاومة الفقر والحد منه أحد أهم الركائزالتي تدعم سياسة تحقيق الرفاه الاجتماعي، فالفقرأصبح يشكل أهم المحددات الحقيقية للاستقرارالاقتصادي والأمني والاجتماعي للدول، ففقرالفرد يعني انخفاض دخله ودخل أسرته ، وهذا مايؤدي إلى ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس ناهيك عن المستلزمات الضرورية الأخرى الصحية أوالتعليمية أوغيرها وكل ذلك يؤدي إلى عدم تحقيق الفرد للرفاه الاجتماعي الذي يطمح إليه، وقد ربطت الأمم المتحدة بين الاستقراروالرفاهية وذلك من خلال تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطوروالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك في توضيحها لدواعي الاستقراروالرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة وودية بين الأمم[342].

إن تحقيق المجتمع لمستوى عالي من الرفاهية لأفراده يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقراروالسكينة ، كما أن ذلك يساهم في بناء مجتمع آمن قادرعلى أداء مسؤولياته التي وجد من أجلها ، لاسيما توفيرحياة كريمة للأفراد والقضاء على الفقر من خلال وضع السياسات التنموية ورسم الخطط الاقتصادية والاجتماعية، فالمتتبع للواقع المعاش يرى بأن الفقرالذي تعاني منه بعض البلدان هوالمتسبب في الاضطرابات والفوضى التي تعصف بها ، وفي المقابل فإننا نجد أن الدول الغنية الأقل فقرا هي الأكثر استقرارا وأمنا،مع مراعاة أن ذلك ليس مقياسا مطلقا بمعنى أنه لا يمكن تصورانعدام الحوادث في هذه البلدان ، وعليه

[341] - عبد الرزاق محمد صالح الساعدي:**مرجع سابق**،ص109

[342] -الأمم المتحدة: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، الفصل التاسع في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، المادة 55، ديسمبر 1963،ص38

يمكن القول أن المجتمع الذي يعيش في الرفاهية وينعم أفراده بها ينعم بالأمن والاستقراربشكل كبير.

5- توفر الخدمات العامة للمواطنين والسكن:

يعد توفر الخدمات العامة أحد أهم محددات الاستقرارالاجتماعي ، فالعلاقة بين توفير الخدمات العامة والسكن وتحقيق الاستقرارالاجتماعي علاقة متينة ومترابطة خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من تطورات ، مما استوجب تقدم الدولة وتوفير خدمات للمواطنين في مستوى هذه التطورات،وتعتبر الخدمات العامة تلك الخدمات التي تتعلق بإشباع مختلف حاجات الأفراد،هذه الأخيرة التي تتنوع وتتعدد حسب طبيعة كل مجتمع ، وحسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التطور، ففي حين نجد أن المشكلة بالنسبة للدول النامية هي القصورفي توفير الخدمات والقصور في إشباع الحاجات المادية ، بينما يتم إشباع الحاجات الروحية بصورة كافية ، أما الأمريكي البالغ فهو في الموقف النقيض إذ يعيش الفرد بإشباع كاف للحاجات المادية،وبروابط اجتماعية قاصرة نوعا ما وبإشباع قاصر للحاجات الروحية[343].

على ذلك فإن تدرج ماسلو المراتبي للحاجات (الشكل رقم 01) يمكن أن يفهم على أنه يعكس الظروف السائدة في المجتمع المتقدم في التصنيع ، والتي تتسم الروابط الاجتماعية فيه بالضعف النسبي ، أي أنه تدرج للحاجات قابل للتطبيق بالنسبة للمجتمع الغربي ، لكنه لا يقبل التطبيق بصورته تلك في بلد نام تسوده ثقافة مختلفة،إذ ليس هناك قوة حفز حتمية الطابع من الأطوارالفسيولوجية إلى الأطوارالسيكولوجية لإشباع الحاجات ، وفي المجتمع الريفي التقليدي هناك مطلب واضح يتمثل في توفيرالخدمات وإشباع الحاجات المادية الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والإسكان وغيرها ، دونما إضرار بالروابط الحيوية القائمة داخل المجتمع ، والتي تسهم في تحقيق الإشباع الكافي للحاجات الروحية[344].

---

[343] - عبد السلام رضوان:**حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1990،ص47

[344] - عبد السلام رضوان:**مرجع سابق**،ص47

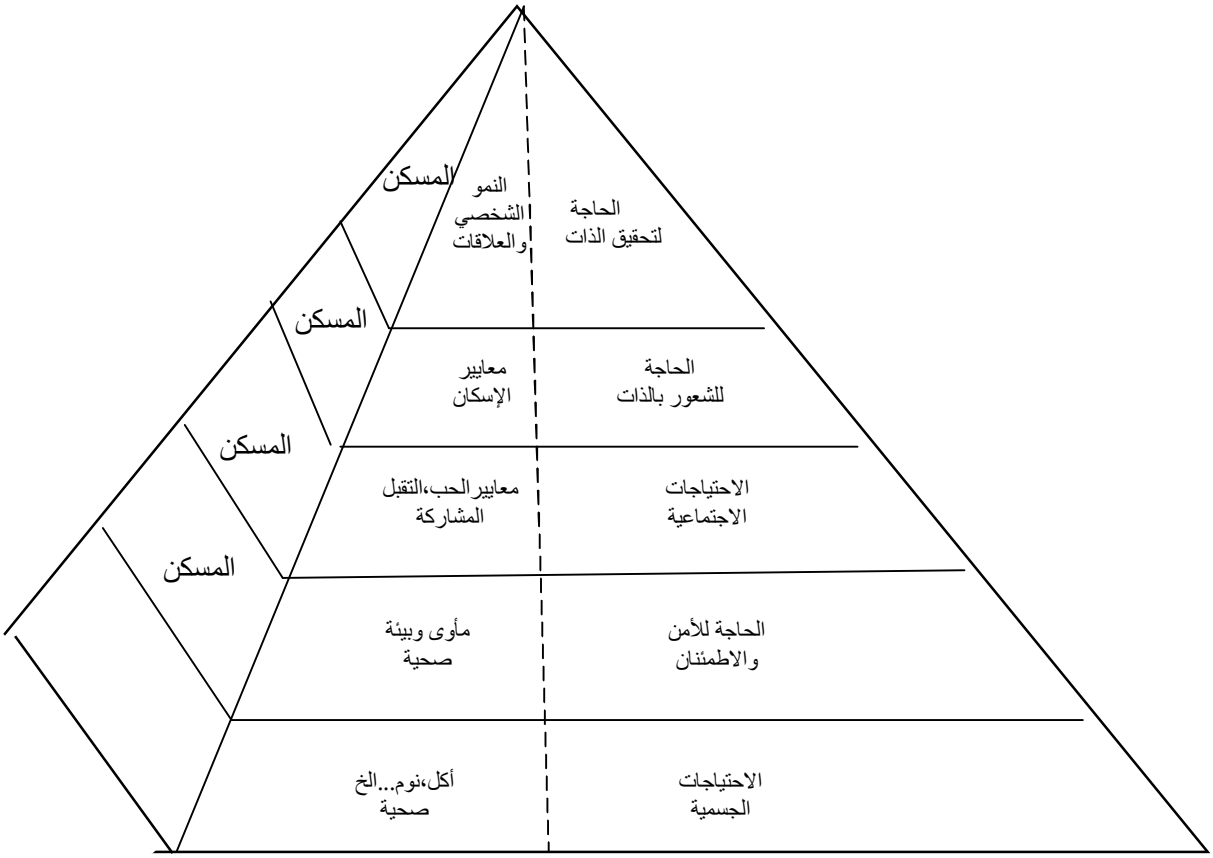

شكل رقم04:يوضح الاحتياجات الإنسانية في تدرج ماسلو وما يقابلها من احتياجات مسكنية عامة

المصدر:نور الهدى محمد كامل حماد:**<u>الوظيفية الاجتماعية للمسكن</u>**:رسالة دكتوراه،جامعة طرابلس،ليبيا،2008-2009،ص21

إن تغيرالحاجات من مجتمع لآخر كما سبق ، يؤدي بالضرورة إلى تغيرطبيعة الخدمات المقدمة والموفرة من قبل السلطات من مجتمع لآخر ، فالخدمات العامة التي يمكن تقديمها للأفراد تتعدد وتتنوع ، فمنها البيئة النظيفة وتوفر المياه النقية والصالحة للاستعمال الشخصي سواء للشرب أوالاستخدامات الأخرى ،إضافة إلى الغذاء والمسكن وكذا الرعاية الصحية وشبكة الطرق والمواصلات والتعليم والأماكن المخصصة للعبادة ...الخ،كلها خدمات عامة وجب على السلطات تقديمها للمواطنين بغية الحفاظ على التوازن داخل المجتمع ومن ثمة تحقيق الاستقرارالاجتماعي،وكما أشرنا سلفا فإن مختلف الخدمات السابقة تختلف من مجتمع لآخر ، ويختلف معها حجم الإشباع والقدرة على التوفير من قبل السلطات وأي خلل أو تهاون في توفيرها يساهم في تهديد الاستقرار الاجتماعي،فعدم حصول الأفراد على الرعاية الصحية يؤدي إلى زيادة الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات ، وهو ما يهدد كيان ووجود المجتمع وبالتالي يهدد استقراره الاجتماعي ، كما أن أي خلل في توفيرالخدمات الخاصة بأماكن العبادة وإهمال الجانب الروحي للأفراد داخل المجتمع يساهم في انتشارالرذيلة والجرائم بمختلف أنواعها ، وهو مايؤدي إلى اضطرابات شعبية وتهديد الأمن الاجتماعي للأفراد ، والذي بدوره يهدد الاستقرارالاجتماعي ، وإذا ما أخذنا كل خدمة عمومية من الخدمات السالفة الذكر نجد أن توفيرها يساهم في إرساء قواعد الاستقرارالاجتماعي وعلى النقيض إهمالها وعدم توفيرها يؤدي إلى تهديد الاستقرار وزعزعته.

إن تحقيق الخدمات العامة إنما هو اشباع لمختلف الحاجات التي يسعى الأفراد لتحقيقها حيث يرى (ليسك)[345] أن الهدف الرئيسي لنهج الحاجات الأساسية هو إشباع المتطلبات الأساسية في مجموعتين من الأغراض المنفصلة والتي يكمل كل منها الآخر في الوقت نفسه:

[345] - عبد السلام رضوان:**مرجع سابق**،ص51 عن :
Flisk:**Convontional development strategies and basic-needs,fulfilment,areassessment of objectives and policies**,international la boup review,vol 115,n°2,1977,pp175,191

- ✓ الحاجات الاستهلاكية الشخصية مثل الغذاء والمأوى والملبس.
- ✓ الخدمات العامة الأساسية مثل الصحة والصرف الصحي وتوفر المياه الصالحة للشرب والتعليم والنقل والخدمات الثقافية.

لعل توفير الخدمات العامة يهدف للحفاظ على مستوى متقدم من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك من خلال إشباع مختلف الحاجات السابقة،وأي خلل في توفير الخدمات العامة أوعدم إشباع الحاجات الأساسية أو الثانوية للأفراد يساهم بشكل كبير في تهديد الاستقراروالتوازن داخل المجتمع.

وعليه ووفقا لكل ماسبق فإنه وباعتبارالخدمات العامة هي تلك الحاجات الأساسية لحفظ حياة الانسان وضمان بقائه وتأمين رفاهيته ، والتي يجب توفيرها لكافة أفراد المجتمع فإن مسؤولية تحقيقها تقع على الدولة،هذه الأخيرة التي وجب عليها تأمين مختلف الخدمات والحاجات الأساسية والثانوية للأفراد حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار الاجتماعي،فعملية الاستقرارهي في النهاية تسهم في بناء مجتمع متطوروسليم قادرعلى على الإبداع والعطاء ومنافسة باقي المجتمعات المتقدمة في المعمورة.

خلاصة المبحث:

إن مختلف المحددات السابقة لا يمكن أن تكون منفردة لتحقيق الاستقرار ، إذ أن عملية الاستقرارتعني في المحصلة بناء مجتمع متقدم ومتطور ، ينافس أكبرالمجتمعات ولا شك في أن تحقيق الاستقرارالاجتماعي والاقتصادي والسياسي يستدعي استحداث تنمية شاملة في جميع المجالات ، مع الأخذ بعين الاعتبارتحقيق كل متطلبات الاستقرار الاجتماعي لا سيما تحقيق الأمن والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد لأن الاخلال بكل هذه المتطلبات يؤدي إلى تهديد الاستقرار،وهو مايؤدي إلى انهيارالقيم الأخلاقية والمؤسسية في المجتمع،إضافة إلى ظهورالتناحروعدم الانسجام وكذا الاتسام بعدم التسامح،وهو مايؤدي إلى تفكك المجتمع وتخلفه في جميع المجالات مالم تتدارك السلطة ذلك ، وتتدخل للقضاء على مختلف المهددات التي قد تضرب باستقرارالمجتمع وتحقيق توازنه.

المبحث الثاني:السكن الريفي والاستقرارالاجتماعي

يعد السكن كما أشرنا سلفا وحدة اجتماعية وأحد أهم الخدمات العامة التي وجب توفيرها للفرد ، باعتبار أن له خصائص اجتماعية واقتصادية فله دوركبير في التأثير على مستوى معيشة الفرد،وأسلوب حياته ، فالمسكن حاجة ماسة وأساسية لحياة الإنسان فهو يحمي ويحافظ على خصوصياته،كما أنه يعد ذلك المبنى الذي يأوي إليه الفرد والذي يشتمل على كل الضروريات والتسهيلات والتجهيزات التي يحتاجها أو يرغبها لضمان تحقيق الصحة والسعادة الاجتماعية له ولأفراد أسرته ، التي ترتبط بينهم روابط حب وتعاطف،وينعم فيه الفرد بالراحة والخصوصية ويشعر فيه بالأمان وفيه تلقن الثقافات ومكونات العادات والتقاليد،إنه مصدرللعطاء والوفاء ومكان لممارسة الهوايات والخلق والإبداع،فهو غلاف الحياة الانسانية الاجتماعية الخاصة[346]،ولعل حصول الفرد على مسكن وما يوفره من وظيفة مكانية واجتماعية واقتصادية يعد أحد أهم متطلبات تحقيق الاستقرارالاجتماعي،لذلك سنحاول تناول المبحث من عنصرين:

- العوامل الاجتماعية المتعلقة بالمسكن.
- السكن ودوره في تحقيق الاستقرارالاجتماعي.

أولا:العوامل الاجتماعية المتعلقة بالمسكن

للمسكن أكثرمن وظيفة ينبغي أن يحققها لقاطنيه بكل فعالية وكفاءة ، ويعتبر الايواء بمستوى مناسب من الجودة الوظيفة الأساسية المشتركة للمسكن بين الناس وعبر الزمن،ويرتبط بها عدد من الوظائف الضرورية وأخرى المرغوبة لتلبية أنشطة الأسرة القاطنة به تبعا لعدد أفرادها ومستواهم العلمي أوالثقافي ومستوى دخلها ومركزها الوظيفي والاجتماعي ، مع أهمية النظر إلى تأثيرالبعد الاقتصادي والاستقرارالسياسي واستتباب الأمن ، وعموما لوظائف المسكن أبعاد متداخلة لا يمكن فصلها تلعب دورا بارزا في نجاح تصميمه وكفاية استخدامه وهي البعد المكاني والزماني والاجتماعي[347]، كما أن للسكن مجموعة من العوامل الاجتماعية ترتبط به ويمكن إجمالها في المخطط التالي[348]:

---

[346] - سلوى أحمد سعيد:**المسكن والبيئة**،دار البيان العربي للطباعة والنشر،جدة،السعودية،1968،ص17

[347] - نور الهدى محمد كامل حماد:**الوظيفة الاجتماعية للمسكن**،رسالة دكتوراه،جامعة طرابلس،ليبيا،2008 -2009،ص ص 52،53

[348] - نور الهدى محمد كامل حماد:**مرجع سابق**،ص60

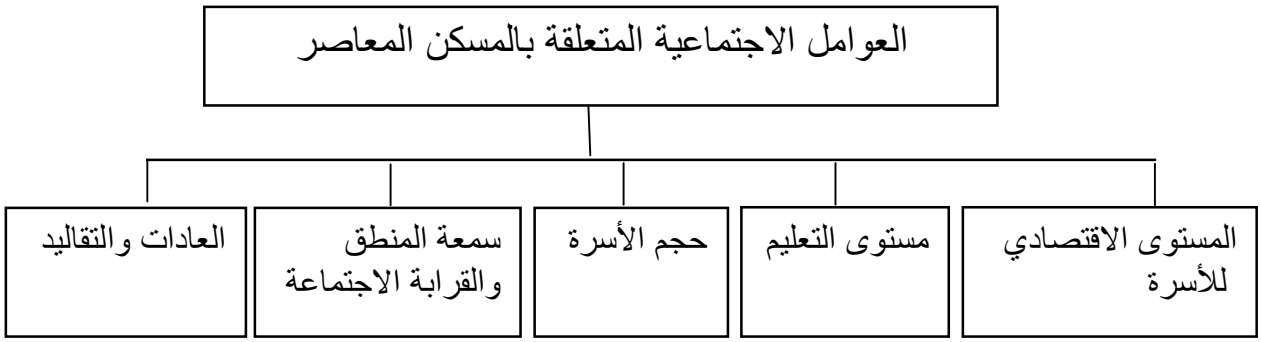

1- المستوى الاقتصادي للاسرة:

يعد المستوى الاقتصادي للأسرة أحد أهم مؤشرات زيادة الطلب على السكن ، فكلما ارتفع دخل الأسرة أصبح أفرادها يبحثون عن سكنات خاصة بعيدا عن السكن الجماعي للأسرة ، ويختلف دخل الأسرة ويتفاوت بين ثلاث مستويات وهي:دخل منخفظ ودخل متوسط ودخل عالي ، حسب طبيعة النشاطات والوظائف التي يمارسها الأفراد، فالمستوى الاقتصادي للأسرة يشير إلى درجة إشباع حاجياتها المادية كانت أوالمعنوييةويشكل الدخل الناجم عن العمل أو غيره من مصادر الدخل المختلفة مصدرهذا الإشباع وهو يلعب دوا كبيرا في ارتفاع مستوى المعيشة أو انخفاضه.

أما في مجتمعنا الجزائر رغم الطابع الاجتماعي لمختلف الصيغ السكنية المطروحة والتي ورد تفصيلها سابقا ، غيرأن جل هذه الصيغ موجهة لذوي الدخل المتوسط والعالي لاسيما صيغ سكنات عدل والترقوي المدعم...الخ ، باستثناء السكنات الاجتماعية وصيغة السكن الريفي ، والتي يمكن لضعيفي أو منعدمي الدخل الحصول عليها،وعليه يمكن القول أن دخل الأسرة المرتفع يساهم بشكل كبير في حصول أو تملك هذه الأخيرة لسكنات جديدة ضمن الصيغ المطروحة من قبل الدولة،فالسكن يعكس المستوى المعيشي للعائلة ونمط حياتها ويلبي حاجيات الأفراد الأساسية ،الفيزيولوجية والنفسية والثقافية،من هذه الاحتياجات ماهو ضروري وما هو كمالي،فالإنسان لايمكن أن يعيش دون مسكن يأويه، كما أثبتت الدراسات أن العائلة بحاجة إلى توسيع مسكنها وبحاجة إلى امتلاكه وتهيئته[349]،وعليه فكلما ارتفع المستوى الاقتصادي للأسر ، ونقصد به ارتفاع الدخل مال مستوى تطلعاتهم بالحصول على سكنات جديدة ومستقلة عن السكن العائلي الكبير .

في نفس السياق يشارإلى أن معرفة مستويات الدخل ذات أهمية كبيرة لأن فهمها يسهل على متخذ القرار معرفة الأعداد التقريبية لكل فئة اجتماعية من خلال دخولها وبالتالي تقديرأعداد المساكن التي يمكن أن تلائم أعداد كل فئة،وفي أحيان كثيرة قد تعجزالأسرة في تحقيق أعداد المساكن التي يمكن أن تلائم أعداد كل فئة،وفي أحيان كثيرة قد تعجزالأسرة في تحقيق الاستقرارالاقتصادي ، وهذا يؤدي بها إلى نوع من الصراع يقوم بين أعضائها من جانب وبين البيئة الخارجية من جانب آخر ، وهذا الصراع يولد أربعة أنواع من السلوكيات وهي على النحو التالي[350]:

- ✓ **العدوان:**وهو في جوهره تعبيرعن حاجة الأسرة إلى القيام بعمل معين في ظروف غير ملائمة ، ويستهدف هذا السلوك مقاومة هذه الظروف وتجنبها ومن مظاهروجود الاتجاهات العدوانية في الأسرة ازدياد الشجاروالخلافات بين أفرادها وازدياد الاحتكاك بين الأسرة وجيرانها.

[349] - جيلالي بن عمران،تر عبد الغني بن منصور:**أزمة السكن ،آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،بدون سنة،ص195

[350] - نور الهدى محمد كامل:**مرجع سابق**،ص ص 60،61

- ✓ **النكوص:** وهو اللجوء إلى حل المشكلات بطرق سلبية تزيد من إغراق الأسرة في المشاكل ، ومن أهم مظاهرهذا السلوك الاعتماد على الاقتراض أو الاعتماد على الأقارب والجيران والشعوربالغيرة الشديدة ،والحسد للأسرالتي تتمتع ببعض المزايا الاقتصادية.
- ✓ **الجمود:** وهو استمرارالأسرة في اتباع نوع معين من التصرفات ، وأسلوب المعيشة وعدم القدرة على ايجاد حلول ايجابية للمشكلة ، وفي الوقت نفسه عدم التخلي عن العادات والتقاليد التي تدعو إلى الإسراف والاهتمام ببعض المظاهرالاجتماعية لتقليد الآخرين.
- ✓ **القنوط:** وهوالإحساس الذي يراود أفراد الأسرة بعد مرور فترة من الزمن على استمرارمشكلاتهم الاقتصادية دون حل أو تحسين،ويتحول هذا الإحساس تدريجيا إلى حالة من الكراهية تنصب على الأسرة ذاتها وتزعزع ثقة الأسرة بنفسها فتنتهي إلى الانطواء ، أوفي بعض الأحيان إلى التفكك الأسري، وقد يفكرفي تغييروظيفة المسكن فيحول جزءا منه إلى وحدات للاستثمارأومبنى إداري أو تجاري أوغير ذلك ، مما يحيد بالمسكن عن وظيفته التي أنشأ من أجلها ، وبالتالي لا يتكيف الساكنون مع مسكنهم.

2- **مستوى التعليم:** يعد من العوامل المؤثرة في الاختياروالتكيف مع نوعية السكن فتفاوت المستويات التعليمية له أثربالغ في النظرة إلى المسكن، ويتضح ذلك من خلال العقلية التي سوف يختارنوع السكن والمتأثرة بمستوى ونوع الثقافة المكتسبة غالبا، ويشارفي هذا الشأن إلى أن تطورالتعليم بالنسبة للمرأة أدى إلى بروزالرغبة في الاستقلال بالحياة الزوجية ، من خلال ايجاد سكن خاص بالأسرة الصغيرة مما كان له الأثر في تزايد الطلب على الإسكان[351]، وتجدرالإشارة في هذا المقام إلى أن نظام التعليم في الجزائر خاصة بالنسبة للمرأة يعرف تطورا تدريجيا في معدلاته ما أدى ذلك إلى تغيرذهنية العائلات الجزائرية ، حيث أصبحت تسمح لبناتها بالالتحاق بمقاعد الدراسة إلى أن تصل إلى الجامعة ، وعند قبول الآباء بدخول بناتهن الحياة العملية ، فإنهم يفضلون

[351] - نور الهدى محمد كامل حماد:**مرجع سابق**،ص61

التعليم والصحة كقطاعات للنشاط النسوي في أماكن قريبة،كل ذلك أدى إلى سعي النساء المتزوجات العاملات إلى البحث عن سكنات فردية مستقلين بذلك عن البيت العائلي للزوج وهذا لعدة اعتبارات ، لاسيما تحسن دخل الزوجين أوالرغبة في الحصول على مسكن قريب من مقر العمل ،أو غيرها من الأسباب والتي في مجملها تصب في خانة واحدة ألا وهي الاستقلال بمسكن خاص.

3-حجم الأسرة: يعد حجم الأسرة أحد أهم العوامل الاجتماعية لتحديد نوعية السكن ، وتوجه الأفراد نحوالاستقلالية والخروج عن السكن الأسري الكبير، على اعتبارأن زيادة أفراد الأسرة يستدعي لزاما التفكير من قبل الأفراد على توسيع السكنات أو بناء سكنات جديدة، ولعل ظهورالأسرة النواة والتي تشير إلى الأسرة المكونة من الزوج وأطفالهما المباشرين، والتي تعرف كوحدة تبدأ بمراسيم الزواج وتستمر خلال الحياة وتكون العلاقات المبنية قاصرة على الزوجين ويرتكز الاعتماد على الاقتصاد داخل الأسرة النواة وليس على أي من الأقارب ، فهي من الناحية الاقتصادية تعتمد على دخل الزوج من عمله وربما أيضا على مرتب الزوجة ، كما تظهر بوضوح دلائل المحبة والعواطف الصادقة الخالصة بين الآباء والأبناء وبين الإخوة ، ولهذا فالأسرة النواة في كل مجتمع تلعب دورا هاما وأساسيا[352]، وعليه فظهورهذا النوع من الأسر(الأسرة النواة) وانتشارها أدى إلى زيادة الطلب على السكن بمختلف صيغه بالجزائر.

إن عدم الاهتمام بالجانب الاجتماعي لعملية الإسكان ، وعدم إجراء بحوث مسبقة للعائلات التي سوف تنتفع بالمسكن وعدم الحرص على أن يتم التوزيع بين الأقارب والجيران السابقين للمحافظة على العلاقات الأسرية والتكامل الاجتماعي فيما بين السكان سوف يؤدي إلى فشل الخطط الإسكانية المستقبلية ، مما تطلب الإلمام بمراحل حياة الأسرة المعاصرة[353]:

- ✓ **المرحلة الأولى:**وفيها يقوم الزوجان ببناء الأسرة ولا يحتاجان إلى مبنى كبير، بل في العادة يحتاجان لمسكن عبارة عن حجرتين ومطبخ ودورة مياه.

[352] - سناء الخولي:**الزواج والعلاقات الأسرية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،بدون سنة،ص65
[353] - نور الهدى محمد كامل:**مرجع سابق**،ص ص 61،62

- ✓ **المرحلة الثانية:**مرحلة الأسرة المتوسطة ، وتبدأ بقدوم الطفل الأول والتي تتطلب مكانا أوسع للمعيشة الأسرية وبإنجاب أطفال أكثر ، تحتاج الأسرة إلى أماكن إضافية وعندما يصل الأطفال إلى سن المرحلة الأولية والمتوسطة في التعليم تصبح الحاجة ماسة إلى أماكن أوسع.
- ✓ **المرحلة الثالثة:**مرحلة الأسرة المنكمشة ، وتبدأ عندما يبدأ الأولاد في ترك المنزل وكثيرمن الآباء والأمهات يستمرون في الحياة في مساكنهم الخاصة ويجدون سعادة في استقبال الأولاد والأحفاد عندما يعودون للزيارات أو لقضاء العطلات ، وبمرورالوقت فإن التعديلات في أماكن المعيشة تصبح ضرورية ومطلوبة.

ويشار في هذا المقام إلى أن مصطلح التزاحم[354]، يطرح عند دراسة حجم الأسرة وملاءمة عدد أفرادها مع مساحة المسكن،حيث يعد اصطلاح درجة التزاحم اصطلاح نسبيا إلى حد ما إذ تتفاوت سعة الحجرات ودرجة ملاءمتها للسكن والإقامة فيها، وتتعدد مقاييس تحديد درجة التزاحم بين الدول ففي انجلترا يتخذ(عدد الأفراد/سرير)كمقياس للتزاحم،وفي أمريكا تتنوع المعاييرفيعتبرتحديد 400 قدم للفرد الواحد مقياسا مناسبا ليكون المسكن ملائما أو يعتمد(عدد الأفراد/حجرة النوم،أو عدد الأفراد وعدد حجرات النوم/مساحة السكن) حتى يمكن التغلب على صعوبة تفاوت مساحات الحجرات، وعموما ترتبط درجة التزاحم بعدة جوانب اجتماعية ونفسية، فهناك ارتباط بين عدم تكيف الأفراد والتزاحم ، ومن ثم تؤثردرجة التزاحم على العلاقات والارتباطات الاجتماعية بين الأمهات والأبناء وعلى الصحة النفسية للأفراد حيث أن عدم توفر العزلة في المكان اللازم لممارسة الشخص أنشطته العادية يؤدي إلى زيادة توتره ، مما يقوده إلى ممارسة سلوك غيرسوي غالبا ، وهذا يختلف باختلاف أعمارأفراد الأسرة وتكوينها ، فعلى الرغم من أن توافرحجرة نوم خاصة لكل طفل ، قد لايمثل حاجة سيكولوجية إنسانية إلا أنها تعتبرضرورة ملحة في بعض المجتمعات ، وخاصة إذا كانت تضم أبناء في مرحلة المراهقة ، فلكل ابن نشاطه وهواياته ومذاقاته المختلفة ، وفي هذه المرحلة يحتاج الأبناء للشعور بالاستقلالية أو الحرية

[354] - نور االهدى محمد كامل:**مرجع سابق**،ص62

، وإلا فقد تظهرمظاهرالإحباط والضغط عليهم لولم تقابل احتياجاتهم بالخصوصية المطلوبة، هذاويختلف ذلك السلوك بالنسبة لجماعات أخرى من الناس ذات ثقافات أخرى في مناطق مختلفة فنوعية المسكن تتأثركثيرا بثقافة الناس ، والثقافة تعرف سلوك جماعتها الذي يلقن من خلال عملية التطبيع الاجتماعي وعدم المقدرة على التكيف معها ينتج عنه ردود فعل سلبية من المجتمع، ويعتبر علماء الاجتماع المسكن السيء سببا من أسباب السلوك المنحرف، وقد تبين من خلال الدراسة والملاحظة أن المساكن الرديئة عامل هام وفعال في ظهورالمشكلات ، فبالرغم من تنوع المشكلات وتعدد أسبابها وأشكالها تظل هناك بعض الأسباب والعوامل العامة المتعلقة بالسكن والتي من أبرزها سوء المسكن وسوء الأحوال المعيشية والجيرة السيئة ، ورفاق السوء ، والكبت الاجتماعي والتنشئة الأسرية الخاطئة والتصدع الأسري ، وضعف الوازع الديني ، وقد أوضحت الدراسات العلاقة بين المسكن والجناح في التالي:

- ✓ تزداد نسبة الانحرافات في المناطق المتخلفة التي تنقصها المرافق المادية وترتفع درجة التزاحم،فيزداد انتشارحلقات الألعاب الفاسدة مثل(الكارته) والإدمان على الخمور، وتعاطي المخدرات والاتجاه نحو السرقة.
- ✓ نتيجة للازدحام الشديد في الأسرة قد يشترك صغار الأولاد مع الكبار وأحيانا مع غيرأعضاء الأسرة ، وكذلك قد يشترك المراهقون من الجنسين في نفس الغرفة مما يحرك غرائز الجنسين ويدفعهم للانخراط في الانحرافات.
- ✓ المسكن الضيق أو المشترك يدفع الطفل إلى الهروب من المنزل كلما سنحت الفرصة ، والتجمع في الشارع كنتيجة لما يشعر به من توتر وضغط ، مما يدفعه للالتقاء مع غيره من رفاق السوء وتكوين العصابات ومزاولة أنماط السلوك المنحرف.

4- سمعة المنطقة والقرابة الاجتماعية:

أحد أهم العوامل المؤثرة في الإسكان سمعة مكان الإقامة أو منطقة السكن فجماعات الجيرة والعلاقات الخاصة بها ، والمميزة تشكل وحدة اجتماعية وثيقة في البيئات التقليدية لأنها لاتزال تحافظ على دورها التقليدي في تعزيزالعلاقات بين الجيران في التآزروالتعاون

والتشارك في الأفراح والأحزان ، غيرأنها وحسب(روبرت بارك) يرى أنها(جماعات الجيرة) تفقد في البيئة الحديثة كل معاني التآلف والتراحم والتواد وهذا تحت تأثيرالتحديث في المدن، فهذه الأخيرة لعبت دورا كبيرا في تفكيك علاقات الجوار،كما قضت على النظام الأخلاقي الذي يدعمها ، وذلك من خلال تفكيك الروابط المحلية بين الأسر، فالتحديث شجع على التفرد والاستقلالية وعدم التدخل في أمور الآخرين ، وهذا ما خلق عزلة بين الجيران[355].

وعليه فالأفراد يفضلون اختيارالمناطق التي يسكنونها سواء تعلق الأمربنوعية الجيران أوعلى اعتبارات أخرى اجتماعية أو اقتصادية ...الخ، كما أن أغلب الأفراد يفضلون السكن بالمدينة أو بالمناطق المحاذية لها ، وذلك لتوفركل إمكانات العيش ، وكذا الخدمات والمرافق الضرورية للحياة.

إن القرابة الاجتماعية والتي تعد مجموعة الصلات الرحمية التي تربط الأفراد بواسطة قرابة الدم والنسب ، وهي علاقات تقوم على الاحتكاك والتفاعل المباشرأي دون الحاجة إلى وسطاء وروابط قريبة ، ويمكن القول أن مجال الروابط القرابية يضم جميع أبعاد الحياة الاقتصادية ،الاجتماعية،الثقافية حتى الترفيهية[356].

كما تعد القرابة الاجتماعية أحد تفضيلات الكثيرمن الأفراد ، وذلك من خلال السكن بالقرب من أقربائهم أو بالقرب من انتماءاتهم الأسرية،ولقد دلت الكثيرمن البحوث على وجود علاقة بين سمعة المنطقة وطبيعتها العمرانية ، فزيادة الكثافة السكانية واختلاف الثقافات وانتشارالعلاقات السطحية وغياب قوة عوامل الضبط الاجتماعي والأسري يؤدي إلى انتشارالأمراض الاجتماعية كارتفاع نسبة الانحرافات والجرائم عن المعدلات الطبيعية ، ويؤدي وجود ظروف مسكنية غيرصحية أوغيرملائمة في المناطق السكنية ذات الكثافة العالية إلى تأثربعض الفئات الخاصة من أطفال وشيوخ ونساء نفسيا وفسيولوجيا ، ومن صورهذه الأمراض[357]:

---

[355] - السيد عبد العاطي السيد:**علم الاجتماع الحضري،مدخل نظري** ،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،2003،ص333

[356] - خليل عمر:**علم اجتماع الأسرة**،دار الشروق للنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،1981،ص146

[357] - الساعاتي سامية حسن:**ابن خلدون مبدعا**،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،مصر،ط1، 2006،ص155

- ✓ ارتفاع نسبة الوفيات كنتيجة للأمراض الاجتماعية الناتجة عن الظروف الغير ملائمة للبيئة السكنية.
- ✓ ارتفاع الحوادث والحرائق عن المعدلات العادية بالنسبة لبعض المناطق بالمقارنة بمثيلاتها من المناطق السكنية الأخرى.
- ✓ انتشارنوع من الفوضى وارتفاع نسبة الجريمة.
- ✓ ارتفاع نسبة المرضى بأمراض الجهاز التنفسي كالدرن والالتهاب الرئوي وأمراض الجهازالهضمي كالنزلات المحوية والأمراض الجلدية التي تنتقل بواسطة بعض الحشرات أو الحيوانات أو الثديات ، التي تتواجد بتواجد الظروف البيئية والسكنية الغيرصحية ،أوالتي تتزايد بانخفاض معدل النظافة.
- ✓ ضعف الوازع الديني، وتفكك الروابط العائلية في نفس الأحيان.

5- **العادات والتقاليد**:

إن العادات والتقاليد تستمد قيمتها من العامل الديني وترتكز عليه، فالدين يهذب ويروض العادات والمعاملات والأعراف والسلوكيات الاجتماعية السائدة في المجتمع ويجعلها تسيروفق هديه وسنته بحسب قوة أوضعف المؤمنين به، وقد تحدث ابن خلدون عن أهمية العادات الاجتماعية وكيف أن الانسان إبن عوائده ومألوفه لاطبيعته ومزاجه[358]، وللعادات والتقاليد الاجتماعية المكتسبة أثرفي اختيارالمسكن تتمثل في الحفاظ على حرمة البيت وعدم انفتاحه إلى الخارج ، والعلاقات مع الجيران وكيفية المحافظة عليها[359]، ونظرا للتطورات التي شهدها المجتمع الجزائري فإن العادات والتقاليد رغم تقيدها بتعاليم الدين إلا أنها تعرضت للتغييروالتبديل في العديد من المناحي لا سيما الاقتصادية أو الاجتماعية ، كضعف العلاقات الجوارية واشتغال الناس بحياتهم الخاصة دون الخوض في ربط العلاقات مع الجيران والأصدقاء،فالمتتبع للواقع الجزائري خاصة في المدن الكبرى يجد أن بعض الأفراد لا يعرفون من أقرب الجيران أو أبناء الحي.

[358] - الساعاتي سامية حسن:**مرجع سابق**،155
[359] - نور الهدى محمد كامل:**مرجع سابق**،ص64

فالإنسان قد يرسم لنفسه وعائلته عادات معينة للحياة اليومية والشهرية والسنوية فلديه يوم العمل يبدأ بالاستيقاظ مبكرا والذهاب إلى عمله ، والرجوع منه لينام فترة الظهيرة وقد يتجه إلى عمل آخر يساعده اقتصاديا ، وقد يذهب للصلاة في مسجد معين أويجلس في مقهى أو ناد مع أصدقاء تعودعليهم أو يتجه التزاورمع أقربائه،وقد تدخل الإذاعة المرئية ضمن هذه العادات ، أما السيدات في مجتمعات معينة قد ينتظرن أزواجهن في الشرفات ، وفي مجتمعات أخرى قد يتجهن إلى النوادي والزيارات أو رعاية الأولاد في استذكار دروسهم ، وأحيانا يسعى الإنسان لتغييرهذه العادات ولكن الأيام قليلة كأيام العطلات ليدخل في نطاق العائلة بكامل أفرادها على مائدة الغذاء في الخارج والداخل ، أوفي زيارة الأجداد والأخوات والأقارب ، وهناك عادات موسمية مختلفة عن العادات اليومية ، ولكنها ثابتة من عام لآخركمراسيم شهررمضان ويوم عاشوراء والأعياد الدينية والمناسبات القومية ، ومولد الرسول صلى الله عليه وسلم وهناك مناسبات شخصية طارئة كالأفراح وأيام المرض والمآتم والسفر المفاجيء ،أو السفرللحج ، وبعد كل هذه المناسبات ترجع الحياة اليومية إلى روتينها العادي،وتعود الأنشطة إلى الروتين اليومي المعتاد[360].

ثانيا:السكن الريفي ودوره في تحقيق الاستقرارالاجتماعي

يعد تحسين ظروف حياة الإنسان وازدهاره هدف سامي وغاية مستمرة كانت ولا زالت تشكل صلب اهتمامات الباحثين وصناع القرار في الدول، ولعل السكن أحد هذه الاهتمامات والخدمات التي تسعى السلطة لتحقيقها وتوفيرها للمواطن ، باعتبار أن للسكن أهمية كبرى في المجتمع ، فقد جاء في تقرير للأمم المتحدة عن السكن كونه " ليس فقط البناية التي تأوي إليها الإنسان ، لكن كذلك ما يحيط بهذه البناية من خدمات وتجهيزات والوسائل التي يكون وجودها ضروري أو مستحسن لضمان النظافة أو السلامة الجسدية(المادية والمعنوية)، وكذلك الرفاهية الاجتماعية (العيش الكريم) للعائلة والفرد ،السكن ليس فقط ملجأ وإنما يشتمل على مستوى من التجهيزات والخدمات التي تربط الفرد وعائلته بالجماعات المحلية(Collectivite) ، والجماعات المحلية بالمنطقة(Region) التي

[360] - نور الهدى محمد كامل:**مرجع سابق**،ص65

تـــتم فيهـــا وتتطـــور[361]،كمـــا أن هنـــاك علاقـــة وطيـــدة بـــين توفيرالســـكن وتحقيـــق الاستقرارالاجتماعي خاصة في المناطق الريفية ، والتي شهدت نزوحا كبيرا وهجرة غير مسبوقة في سنوات سابقة ، إضافة إلى ذلك التطورات الكبيرة التي شهدها العالم في جميع المستويات لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وميل الأفراد للإرتقاء بمستواهم المعيشي والاجتماعي.

[361] - طمين رشيد:**السكن في إقليم القل ،الخصائص والدلالات في ضوء التأثيرات المجالية الاجتماعية**،رسالة دكتوراه،قسم الهندسة المعمارية،جامعة منتوري قسنطينة،2009، ص ص3،4

إن عدم توفير سكن لائق وملائم للأفراد داخل المجتمع ، يعد باعثا قويا وسببا رئيسيا لزعزعة الاستقرارالاجتماعي ، ووجود اختلالات ببناء المجتمع،ولعل من بين هذه الاختلالات والتهديدات التي يمكن أن تحدث تلك التي يكون مصدرها الفئات الفقيرة والمعوزة ، والتي هي بأمس الحاجة إلى سكن لائق ، مما يجبرها على اتخاذ البيوت القصديرية والمساكن الغيرصحية كمأوى لها ، كما أنها تشوه صورة العمران والمنظر الجمالي للمدينة من خلال اتخاذها لأطرافها إقامة لها، مما يحدث كما أشرنا سلفا إلى عدم الاستقرار الاجتماعي ، وفي ضوء ذلك فقد أكدت المنظمات المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بضرورة العناية بالمسكن والاهتمام به وحق الفرد في سكن لائق حيث يشيرالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25 الفقرة 01 بأنه"لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية.

إن عدم توفير السكن لاسيما السكن الريفي يساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي وعدم تحقيقه ، من خلال مختلف المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن يخلفها نتيجة أزمة السكن التي قد تحدث،هذه الأخيرة التي لها عدة أسباب وعوامل لأجل ذلك سنحاول أن نتطرق إليه في هذا العنصر من خلال تناوله من جزئين:

- المشكلات الاجتماعية للسكن.
- أسباب أزمة السكن الريفي في الجزائر.

1-المشكلات الاجتماعية لأزمة السكن:

أ- الانحراف الاجتماعي:يعد الانحراف بأنه انتهاك القواعد التي تتميز بدرجة كافية من الخروج عن حدود التسامح العام في المجتمع[362]،وعليه ووفقا لهذا التعريف فالانحراف هوالتعدي على الضوابط والمعايير المتفق عليها من طرف أفراد المجتمع ، والتي يسمح أو يتساهل في انتهاكها،فالمعروف أن لكل مجتمع مجموعة من المعايير والضوابط ووظيفة هذه الأخيرة هي ضبط سلوك الأفراد وتنسيق حقوقهم وواجباتهم وتحديد أدوارهم الاجتماعية داخل المجتمع ، ويظهر الانحراف الاجتماعي أو الجريمة عند خروج الطفل أو

[362] - خيري خليل الجميلي:**السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم**، المكتب الجامعي الحديث،مصر،1998،ص133

السلوك الانساني على هذه المعايير ومعارضتها،وقد اتفق علماء الاجتماع أن ظاهرة الانحراف تعد من المعوقات الوظيفية للنسق الاجتماعي حيث تتضح خطورتها وأهمية دراستها من خلال تعدد الجوانب المرتبطة بها خاصة إذا تعلق الأمر بالأطفال الذين لم يبلغوا سن الرشد وتورطوا في قضايا منافية للعرف والمعاييروالأخلاق والقانون، حيث أصبحت ظاهرة انحراف هؤلاء الأطفال(الأحداث) مشكلة اجتماعية خطيرة سواء تعلق الأمر بالحدث نفسه أو المجتمع المحيط به ، فهو يشكل خطرا على نفسه عندما يتعرض لمقاومة المجتمع والأسرة وعدم تقبل سلوكياته ، الشيء الذي يعرضه لمشكلات نفسية خطيرة تزيد من إحباطه وشعوره بعدم التقبل من الآخرين ، وهو خطرعلى المجتمع لأنه أصبح يشكل مصدرا للقلق والاضطراب لمؤسسات المجتمع ونظمه وأفراده أيضا،كما تتمثل خطورة هذه الظاهرة في عدم قدرة الحدث على إقامة علاقات سليمة مع الغيرلإحساسه الدائم بأنه منبوذ ، وغيرمرغوب فيه من طرف جماعته الأولية(الأسرة) ، أو في المجتمع الكبير[363]، ويعد الانحراف أيضا من بين أهم الآفات الاجتماعية التي تنخرجسد المجتمع ، وتلعب أزمة السكن دورا كبيرا في حدوثه ، وحدوث عدة مشكلات اجتماعية لا سيما انتشارالجريمة حيث تسود هذه الأخيرة بأشكالها الفردية أوالمنظمة ، وتشيرأغلب الاحصائيات أن نسبة الجريمة ترتفع حيث ترتفع الكثافة السكانية ويزداد حجم الأفراد داخل الأسرة الواحدة دون أن يقابل ذلك بتوسع المسكن أو الحصول على سكن آخر ، مما ينجرعنه ابتعاد الشباب والأحداث كما أوردنا سلفا عن الجو الأسري واحتضان الشارع لهم في أغلب الأوقات مما يسمح بظهورالسلوك العدواني داخل المناطق والأحياء السكنية ويخلق اعتداءات وجرائم يومية على مستوى الكثيرمن الأحياء والتجمعات السكنية.

ب- ظهور البطالة:تعتبرمشكلة تفشي البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية في الجزائر من بين أهم المشكلات الاجتماعية التي نجمت عن أزمة السكن ، فانخفاض الاستثمار الحكومي في مجال السكن نتيجة إجراءات التقشف التي باشرتها الحكومة في

[363] - فيروز زراقة:**الأسر وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق**،مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة سطيف 2،سطيف، عدد 16 ديسمبر 2012، الجزائر،الموقع الالكتروني:
http://revues.univ-setif2.dz/، تاريخ الولوج للموقع:2015/07/15

السنوات الأخيرة بسبب تداعيات انهيارأسعار البترول ، مما أدى إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة في مجال السكن ومختلف المشاريع والصناعات المرتبطة بقطاع السكن ، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة،هذه الأخيرة تؤدي إلى احتقان شعبي كبيريترجم على أرض الواقع من خلال مختلف الاحتجاجات والمظاهرات ، والتي تكون في بعض الأحيان مصحوبة بالعنف مما يؤدي إلى حالة من اللاستقراروعدم التوازن.

ت- مشكلات أسرية كالطلاق وانهيار القيم: إن من بين أهم المشكلات الاجتماعية الناجمة عن أزمة السكن نجد انتشارالطلاق وانهيارالقيم داخل المجتمع،هذه الأخيرة تعتبرنواة التنظيم الاجتماعي ، وتمثل محددا هاما من محددات السلوك ، وأنها لب الثقافة الانسانية ، كما أن مفهوم المرغوب فيه حجر الزاوية في تحرير مدلول القيم ، وهذا الأمر له وجاهته ذلك لأن القيم هي التي تحدد لنا ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه ، وأنها مستويات قيمته تحكم من خلالها على كل من حولنا من مكونات الثقافة وتوجه تفضيلاتنا الاجتماعية[364]،وقد تتعرض هذه القيم الاجتماعية بمختلف أنواعها (الدينية،الأخلاقية...) إلى الانهيار بسبب التداعيات التي قد تفرزها أزمة السكن ، مما يجعل الفرد يقع في صراع يولد لديه التمرد والاضطراب ، وهو ما يترجم على أرض الواقع من خلال مختلف أعراض الأمراض الاجتماعية على غرارالانحراف الاجتماعي والإدمان وغيرها من الآفات الاجتماعية ، وهو مايؤدي إلى عدم الاستقرارالاجتماعي وشيوع الفوضى داخل المجتمع ، إضافة إلى ذلك وجود بعض المشكلات الأسرية ، لاسيما تلك التي تنجرعن تدخل الأهل في الحياة الزوجية وخصوصيتها سواء من طرف أهل الزوج أوالزوجة ، وعدم التكافؤ بين الزوجين في المستوى الاجتماعي أوالثقافي أوالتعليمي[365]،فهذه المشاكل يكون مصدرها الرئيسي عدم استقلال الزوجين بسكن خاص نتيجة نقص الامكانيات أوعدم المقدرة على تملك سكن لسبب من الأسباب ، مما يجبرها على السكن مع العائلة وما يخلفه ذلك في العديد من الأحيان من مشاكل بين الزوجين نتيجة تدخل أهل الزوجة أو الزوج كما سبق ذكره ، وهو مايؤدي إلى الشجاربين الزوجين ، وقد تنتهي في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل.

---

[364] - مراد زعيمي:**علم الاجتماع،رؤية نقدية**،مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية،الجزائر،2004،ص185

[365] - مصطفى الخشاب:**دراسات في علم الاجتماع العائلي**،،دار النهضة العربية،القاهرة،مصر،1985،ص243

ث- التسرب المدرسي: تعد ظاهرة التسرب المدرسي على الرغم من كونها آفة أكاديمية تربوية ، فإنها في نهاية الأمر لها أخطارو أضرارفي كافة مجالات الحياة كالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية إلى غيرذلك من المجالات الحيوية في حياتنا ، مما سيؤدي إلى ضعف مجتمعنا وتفويض دعائمه الأساسية ، وخاصة الدعامة الرئيسية وهم الشباب الذين هم الثروة الحقيقية للأمة ، فإذا كانوا جهلة سيشكلون خطرا كبيرا على الأمة ، فتفشي ظاهرة الفساد والسرقة والقتل والاستغلال والدماروالخراب ، وخاصة المتسربين منهم من المرحلة الابتدائية وارتدادهم إلى الأمية والجهل والتي لايمكن علاجها على أي نطاق[366].

إن الترسب المدرسي يعد أحد أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن أزمة السكن فالجو الأسري المشحون بالاضطرابات والمشاكل الأسرية ، سواء بين الزوجين(الوالدين) أو بين الطفل وأحد الوالدين نتيجة ضغط السكن يؤدي إلى اضطرابات نفسية واجتماعية للطفل ، فيشتت تفكيره ويلجأ للهروب من الدراسة في آخر المطاف ليحتضنه الشارع ، ويصعب بعده مراقبته مما يؤدي إلى تخلي الطفل عن الدراسة ، وهو ما يؤدي إلى ظهورمشاكل اجتماعية جمة كان لأزمة السكن وما انجر عنها الحظ الوافرمن حدوثه.

[366] - منصوري مصطفى:**دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي**،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،جامعة الوادي،العدد05 فيفري 2014،ص134

2- دورالسكن الريفي في تحقيق الاستقرارالاجتماعي:

لقد أصبح من المعروف أن تحقيق التنمية داخل المجتمع بكل أشكالها مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة السكانية ، ومدى قدرة الدولة على توفير سكن ملائم لكل أطياف المجتمع وباختلاف طبقاتهم أو مستواهم المعيشي وأماكن تواجدهم(ريفي،حضري) ، وأصبح مما لاشك فيه أن توفير السكن هو أحد عوامل تحقيق الاستقرارالاجتماعي والراحة النفسية للأفراد .

إن العلاقة قوية ومترابطة بين توفيرالسكن الريفي وتحقيق الاستقرارالاجتماعي داخل القرى والأرياف، إذ أن عدم توفره يؤدي إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والتي سبق الإشارة إليها سابقا ، وتجدرالإشارة في هذا المقام إلى أن الأسباب التي تؤدي إلى ظهورأزمة السكن عامة والسكن الريفي خاصة ، والتي بدورها تؤدي إلى زعزعة الاستقرارالاجتماعي عديدة ومتنوعة يمكن تلخيص بعضها في النقاط التالية:

- **النمو السكاني**:يعد النمو السكاني المتزايد في المجتمع الجزائري من بين أهم مسببات الأزمة السكانية ، وهذا راجع لارتفاع النمو الديموغرافي من جهة وعدم مقابلته بارتفاع في حجم السكنات بمختلف الصيغ لاسيما السكنات الريفية من جهة أخرى،حيث تشير آخرالإحصائيات أن عدد سكان الجزائر بلغ 40.4 مليون نسمة في الأول من جانفي 2016، بما يمثل معدل نمو طبيعي بـ2.15 % من المستوى المسجل لسنة 2014[367].
- **مشكلة الأوعية العقارية**:ويعد أيضا من بين المشاكل المطروحة والمسببة لأزمة السكن ، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن مشكلة الملكية العقارية لسكان الريف ووجود أغلب القطع الأرضية مملوكة للشياع (الملكية الجماعية للورثة) هو من بين أهم المشاكل المطروحة والتي تحد من استفادة الأفراد لمشاريع السكن الريفي، إضافة إلى اكتظاظ القرى بالأحواش والسكنات الفردية والبيوت القصديرية خاصة بعد الأزمة الأمنية التي ضربت الجزائر وأدت إلى زيادة تجمعات سكنية في قرى معينة، وهجرة قرى أخرى لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، ويضاف لكل ذلك مشكل العقار

[367] - الديوان الوطني للإحصائيات

الفلاحي الذي يمنع المشرع الجزائري استغلاله لأغراض سكنية حفاظا على العقار الفلاحي من الاندثاروالاستغلال في غير أوجه استغلاله،مما أحدث نقص للأوعية العقارية الخاصة بإقامة المساكن.

- **زيادة تكلفة مواد البناء** :وتعتبر أيضا من مسببات أزمة السكن على مستوى القرى والأرياف ، وهذا راجع لندرة المواد الأولية المستخدمة في عملية البناء وزيادة الطلب عليها ، خاصة إذا علمنا أن جزء معتبر منها مستورد ، وما أعقب هذه العملية(الاستيراد) من إجراءات إدارية تحد منه بسبب انهيار أسعارالبترول والقيود التي وضعتها الدولة للحد من الاستيراد تجسيدا لإجراءات التقشف والحفاظ على العملة الصعبة.
- **تعقد الإجراءات الادارية والمالية** : وذلك من خلال صعوبة الحصول على القروض البنكية والقطع الأرضية ، مما يصعب عمليات تجسيد المشاريع السكنية على أرض الواقع.

إن مختلف هذه الأسباب وأسباب أخرى كنا قد تطرقنا إليها في مباحث سابقة ، ساهم بشكل كبيرفي ظهور أزمة السكن ، وهو مايؤدي إلى زعزعة الاستقرارالاجتماعي، وحتى يتم تجاوزذلك لابد على السلطات أن تولي اهتماما مضاعفا بملف السكن وجعله على رأس أولويات خططها التنموية ، وإدراج السياسة السكانية كجزء من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من خلال تنويع صيغ البرامج السكانية وتوسيع المشاريع ، لا سيما تلك المتعلقة بسكان القرى والمداشروزيادة الحصص السكنية الريفية،إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف على غرارتسهيل منح القروض العقارية وزيادة الدعم وتوفير المساحات العقارية لإقامة المشاريع السكنية ، وتخفيض الإجراءات الإدارية وكل ذلك يساهم في القضاء على أزمة السكن ، والتحكم فيها مما يؤدي إلى تدعيم ركائزالاستقراروالتوازن داخل المجتمع الجزائري.

ملخص المبحث:

إن تحقيق الاستقرارالاجتماعي مرتبط بشكل أساسي بتوفيرالسكن الملائم للأفراد والقضاء على أزمة السكن ، لأن هذه الأخيرة ينجر من ورائها العديد من المشكلات الاجتماعية والتهديدات التي تزعزع الاستقرارالاجتماعي ، وحتى تتجنب السلطات كل ذلك لابد عليها من بذل جهود أكبر لضمان توفير السكن لجميع فئات المجتمع بمختلف طبقاتهم ، وباختلاف مستواهم المادي ، بما فيهم ذوي الدخل الضعيف والمتوسط والتي لابد أن يشمل كل خطط التنمية المعدة ، بما فيها المشاريع السكنية للفئات الهشة والأسر الفقيرة للمجتمع ، وخاصة مشاريع السكن الريفي والتي أثبتت نجاعتها ونجاحها وحققت الأهداف المسطرة لها ، لاسيما تحقيق الاستقراروالحد من الهجرة والنزوح نحو المدن.

ملخص الفصل:

مما سبق يتضح أن السكن الريفي أحد أهم المحددات الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد داخل الوسط الريفي ، فتحقيق الاستقراربصورة عامة يمثل صمام الأمان في أي مجتمع ن سواء من حيث وجوده أو تقدمه وازدهاره، وعملية الاستقرارتعني في المحصلة بناء مجتمع متطور،سليم وقادرعلى الإبداع والمنافسة ، وتحقيق كل ذلك يتضمن إحداث تنمية شاملة ومتوازنة في جميع المجالات والأصعدة وفي مختلف المناطق،وتجسيد هذه التنمية على أرض الواقع يستوجب بالضرورة سد الحاجيات الضرورية للفرد وتحقيق رفاهيته وتلبية جميع متطلباته،ولعل السكن أحد أهم هذه المتطلبات وتلبيتها يساهم بشكل كبيرفي تنفيذ السياسة التنموية للدولة ويحقق الاستقرارالاجتماعي داخل المجتمع.

الفصل الخامس

المبحث الأول:مجالات الدراسة

1- المجال المكاني للدراسة:

على ضوء التحديد السابق لموضوع الدراسة ، والمتمثل بالسكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي فان المجال المكاني للدراسة قد تم تحديده بقرية أولاد الحاج بولاية المدية كعينة من الدراسة ، على اعتبار أنها تعتبرمن القرى والمداشر المشكلة لولاية المدية ، هذه الأخيرة التي يشكل فيها الريف الجزء الأكبر مما جعل حجم الاستفادة من هذه الصيغة يعد معتبرا، وقد خصت الدراسة قرية أولاد الحاج التابعة إداريا لبلدية القلب الكبير، وتنطلق الدراسة من رؤية نظرية تتمثل في أن المجتمع حسب تصور"هيلي E.T.Hillu» يمثل وحدة مكانية تعيش في نطاقها أفراد ، يهدف لإشباع الحاجات المشتركة ، من أجل تطوير أنماط متميزة للفعل والسلوك والعلاقات[368] ، إضافة إلى أن البعد المكاني يساهم بشكل كبيرفي قيام الحياة الاجتماعية المستقلة ، وإلى إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية التي تفترض وجود جوارأوتقارب مكاني.

أ- التعريف بقرية أولاد الحاج:

تعد قرية أولاد الحاج إحدى القرى المشكلة لبلدية القلب الكبير، هذه الأخيرة التي تتشكل من 11 قرية إضافة إلى مركز المدينة ،يحدها :

من الشرق : قرية الدحامنية التابعة إداريا لبلدية القلب الكبير

من الغرب : قرية السخايرية التابعة إداريا لبلدية بني سليمان

من الشمال : فنجد قرية الخداشات التابعة إداريا لبلدية القلب الكبير

من الجنوب : قرية أهل الشعبة التابعة إداريا إلى بلدية بني سليمان.

ويعود أصل تسمية القرية إلى ولي صالح يعد الجد الأول لسكان القرية يدعى باسم"الحاج"، وتتربع قرية أولاد الحاج على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 24 كلم^2 من إجمالي مساحة بلدية القلب الكبير والتي تقدر بـ:126 كلم^2،كما يبلغ عدد سكان القرية بحوالي 1414 نسمة حسب آخر إحصاء رسمي(إحصاء السكان لسنة 2008) من إجمالي سكان البلدية البالغ 12728 نسمة[369].

[368]- السيد عبد العاطي السيد:**علم الاجتماع الحضري**،الجزء الأول،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر،2003،ص57

[369] - مصلحة التعمير لبلدية القلب الكبير

تقع القرية بالجنوب الشرقي لبلدية القلب الكبير،وتعد امتداد لسهل بني سليمان المعروف بالولاية،كما أنها تحوي على مدرسة ابتدائية ومرفق صحي(مستوصف)،إضافة إلى ملحق بلدي ومركز بريدي.

تعتبر الفلاحة من بين المؤشرات الرئيسية التي تعرف بها قرية أولاد الحاج،إضافة إلى تربية الحيوانات لاسيما منها البقر والغنم من أهم النشاطات الرئيسية الممارسة بهذه القرية، وهذا راجع لخصوبة تربتها وتوفرها على مياه جوفية،وملاءمتها لمثل هذه الأنشطة.

وقد استفادت بلدية القلب الكبيرمن أكثر من 547 حصة سكنية بصيغة السكن الريفي،كان لقرية أولاد الحاج 100 حصة منها وهذا إلى غاية شهر جويلية من سنة 2016.[370]

ومن أهم أسباب اختيارنا لقرية أولاد الحاج كمجال للدراسة:

- ✓ كون أن إقامة الباحث في القرية ، وهذا من شأنه أن يساعدنا في تنقلاتنا اليومية وعلى مدار أسابيع إلى مجال الدراسة.
- ✓ المعرفة السابقة بالقرية منن قبل الباحث وهذا ما يساعد على فهم الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية للمنطقة.
- ✓ الاستعانة بالعلاقات والصلات الشخصية من أقارب ، أصدقاء وزملاء، أعيان

370 - مصلحة التعمير لبلدية القلب الكبير

✓ المنطقة، أفراد الجماعات المحلية...الخ،وهذا ما يمكن الباحث من تذليل الصعوبات التي قد تعيقه خلال الدراسة الميدانية

ب- التعريف بولاية المدية:

تعتبرولاية المدية إحدى الثامن والأربعون (48)ولاية التي تشكل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،ويقدرعمرولاية المدية بألف عام أو يزيد فالمدية عاصمة البايلك التيطري ،يعود تاريخها إلى عهد قديم أي حوالي 350 هـ، بحيث قال أحد المؤرخين (المدية عتيقة قديمة، وأن المدية سبقت بني زيري وأنها أقدم من أشير...)، فقد تداولت عليها عدة حضارات وسكنتها الكثير من الشعوب وهي تقاطع مدينة تلمسان في عدة تقاليد لتشابه أنماط المعيشة لدى سكانها وطريقة عمرانهم، وأسلوب حياتهم ومن الشخصيات التي ولدت وترعرعت بالمدينة الشيخ ابن شنب وفضيل اسكندر، كما أنها كانت عاصمة الولاية الرابعة في حرب التحرير ضد المستعمر الفرنسي[371].

تقع ولاية المدية في الأطلس التلي على بعد 88كلم تقريبا جنوب الجزائر العاصمة وتتربع على مساحة قدرها 8700 كلم^2 وعلى ارتفاع 900 م من سطح البحر،وتشترك ولاية المدية في الحدود مع العديد من ولايات الوسط من الشمال ولاية البليدة ومن الجنوب ولاية الجلفة ، وأما من الشرق ولايتي المسيلة والبويرة ومن الغرب ولايتي عين الدفلى ، تسيمسيلت ،وقد بلغ سكانها 819932 نسمة حسب آخر إحصاء رسمي لسنة 2008[372]، وقد اختلف المؤرخون في تسمية هذه المدينة، وتعددت الروايات في صيغة الاسم وفي تاريخه فهل المدينة من كلمة LAMBDIA وهي القرية الرومانية التي سبقت في نفس المكان مدينة المدية؟ وهل هي كلمة بربرية كما زعم بعضهم وقال أن معناها العلو والارتفاع أو الأرض المرتفعة ، أم هي نسبة لأميرة العثمانيين أنذاك كانت تدعى "مدية"؟.

وقد تحدث العلامة المؤرخ ابن خلدون عن تاريخها فقال "لمدية" هواسم بطن من بطون سنهاج البربرية ، وقد استولى محمد بن عبد القوي أيام بني عبد الواد على حصن هذا البطن المسمى بأهله ونطق بعضهم بلمدونة والنسبة إليها لمداني، كما قيل إن المدية تأخذ اشتقاقها من المجمع الأخوي للأسقفي لمبيانسيس Labiensis لندوة الأساقفة لسنة 411 وإنشائها

371- الموسوعة الحرة ويكيبيديا:عن الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الولوج الى الموقع:2016/05/25

372 - الديوان الوطني للإحصائيات:**إحصائيات ديموغرافية من سنة 1962-2011** ،الجزائر،ص44

يرجع إلى 210 م تحت رعاية القائد الروماني سبتموس سيفيروس[373]، وتنقسم ولاية المدية إداريا إلى 19 دائرة و64 بلدية حسب الجدول التالي:

الرقم	الدائرة	البلديات	الرقم	الدائرة	البلديات	الرقم	الدائرة	البلديات
01	عين بوسيف	عين بوسيف	23	تابلاط	تابلاط	45	عزيز	عزيز
02		سيدي دمد	24		الحوضان	46		أم الجليل
03		العوينات	25		العيساوية	47		دراق
04		الكاف الأخضر	26		مزغنة	48	السواقي	السواقي
05		أولاد المعرف	27	بني سليمان	بني سليمان	49		جواب
06	المدية	المدية	28		سيدي الربيع	50		سيدي زيان
07		تمزقيدة	29		بوسكن	51		سيدي زهار
08		ذراع سمار	30	العمارية	العمارية	52	أولاد عنتر	أولاد عنتر
09	وزرة	وزرة	31		أولاد إبراهيم	53		أولاد هلال
10		الحمدانية	32		بعطة	54		بوغار
11		بن شكاو	33	سيدي نعمان	سيدي نعمان	55	شلالة العذاورة	شلالة العذاورة
12		تيزي المهدي	34		خمس الجوامع	56		عين القصير
13	البرواقية	البرواقية	35		بوشراحيل	57		شنيقل
14		الربعية	36	وامري	وامري	58		تافراوت
15		أولاد ذايد	37		حربيل	59	الشهبونية	الشهبونية
16	قصر البخاري	قصر البخاري	38		حناشة	60		بوغزول
17		المفاتحة	39	سي محجوب	سي محجوب	61		البواعيش
18		سانق	40		أولاد بوعشرة	62	العزيزية	العزيزية
19	سغوان	سغوان	41		بوعيشون	63		مغراوة
20		ثلاثة الدوائر	42	القلب الكبير	القلب الكبير	64		ميهوب
21		مجبر	43		سدراية			
22		الزوبيرية	44		بئر بن عابد			

[373]- دار الشباب حسن الحسني:**<u>المدية عبر العصور</u>**،عن الموقع الالكتروني: mc-medea.com/mcm تاريخ الولوج إلى الموقع 2016/05/25

وتحظى ولاية المدية بموقع جغرافي مميز، مما يجعلها ولاية ذات طابع فلاحي-رعوي حيث تقدر المساحة الإجمالية للولاية بـ 877595 هكتار، منها المساحة الإجمالية الفلاحية المقدرة بـ773541 هكتار أي 88% من المساحة الإجمالية والمساحة الصالحة للزراعة المحددة بـ 959 هكتار[374]،كما أن هذا القطاع يوفر فرص مهمة في شتى الشعب الفلاحية ، ففي هذا الإطار ومن أجل التكفل بالمنتوج الفلاحي وتدعيما لتطوير نسيج الصناعات الغذائية تم اعتماد 32 مشروعا استثماريا تتوزع على[375] :

- ✓وحدات لجمع وتحويل الحليب ومشتقاته.
- ✓وحدات جمع ومعالجة تسويق الخضر والفواكه.
- ✓وحدات لإنتاج العتاد الفلاحي.
- ✓وحدات إنتاج زيت الزيتون.
- ✓وحدات لتحويل اللحوم بمختلف أنواعها.
- ✓وحدات لإنتاج أغذية الأنعام.

[374]- ولاية المدية: **المدية قطب استثماري واعد**،مجلة جسور التيطري،العدد رقم 01،ولاية المدية،الجزائر ،2014،ص08

[375]- ولاية المدية:**مرجع سابق**،ص05

والشكل التالي يوضح توزيع المشاريع بولاية المدية لسنة 2014:

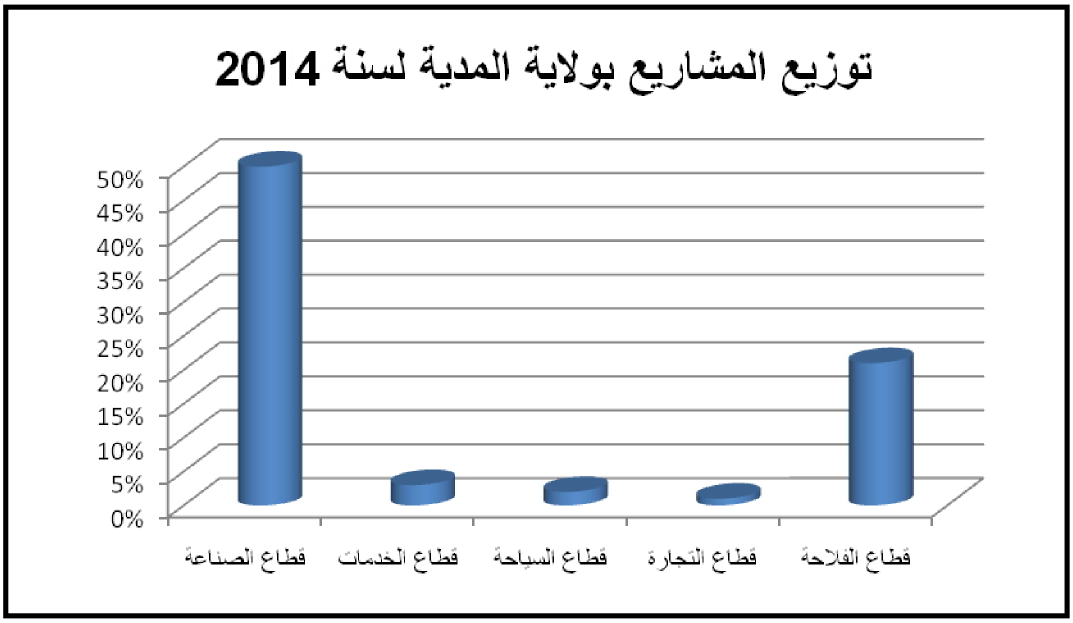

شكل رقم(05):توزيع المشاريع الاستثمارية لولاية المدية لسنة 2014

كما تمتلك ولاية المدية إمكانيات سياحية غنية ومتنوعة ، وهي منطقة تمزج بين جبال الطبيعة للأطلس التلي وحرارة المناخ لمناطق السهوب ، وبعض من خصائص الصحراء وهي أيضا منطقة تتيح للزائرفرصة التمتع والاستكشاف لمناظر طبيعية خلابة ، وغطاء نباتي غزيرخاصة على مستوى منعرجات شفة والمرتفعات الغابية لكل من تمزقيدة،الحوضين،وأولاد عنتر، كما أن جبالها تشتهر بشلالات ومجاري مائية مصدرها قمم الجبال،تأوي مختلف الحيوانات البرية النادرة،كما تزخرولاية المدية بثروة غابية تغطي مساحة تقدر بـ 161320 هكتار، وهي بمثابة الرئة التي تتنفس بها المنطقة،حيث تعتبرغابة تمزقيدة إحدى الغابات الكبيرة في المدية والتي تتربع على مساحة تقدر بـ 1390 هكتار تأوي مختلف الأصناف النباتية مثل الصنوبر الحلبي،البلوط الفليني،البلوط الأخضر،إضافة إلى ذلك تزخرولاية المدية بالعديد من المناطق الأثرية مما يؤهلها لأن تكون قطب جذاب للسياح على غرارمنطقة آشيروسائق.

ت- النمو الديموغرافي:

عرفت ولاية المدية نموا ديموغرافيا سريعا منذ الاستقلال ، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(01): يبين تطور سكان ولاية المدية للفترة(1977-2015)

السنة	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	475847	651547	802078	819932

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات

ويتوقع المختصون أن يبلغ عدد سكان الولاية أكثر من 959.000 نسمة سنة 2016 ويتجاوز 1.200.000نسمة سنة 2020 بمعدل نمو يقدر بـ 1.17 % سنويا، وتتركز الشريحة العمرية الكبيرة لسكان الولاية بين 20سنة و24سنة حسب الشكل رقم (04)[376]، أما نسبة البطالة فقدرت بـ:7.06% مع نهاية سنة 2015[377]، وتتوزع مناصب الشغل بالولاية على عدة قطاعات لاسيما الفلاحة والنقل والخدمات كما هو مبين في الشكل رقم(05)[378].

[376] - الديوان الوطني للاحصائيات عن الموقع الالكتروني www.ons.dz

[377] - خلية الاعلام والاتصال لدى الديوان:**إثر الندوة الصحفية الخاصة بانعقاد المجلس التنفيذي لتقييم قطاع التشغيل بولاية المدية**،ديوان والي ولاية المدية،الجزائر،بتاريخ 12 ماي 2016

[378] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية المدية:**توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط 2002-2015، وثيقة احصائية**،ولاية المدية،الجزائر،ص02 عن الموقع الالكتروني http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale، تاريخ الولوج الى الموقع:2016/05/26

شكل رقم(06) :يوضح هرم سكاني لولاية المدية حسب إحصائيات سنة 2008

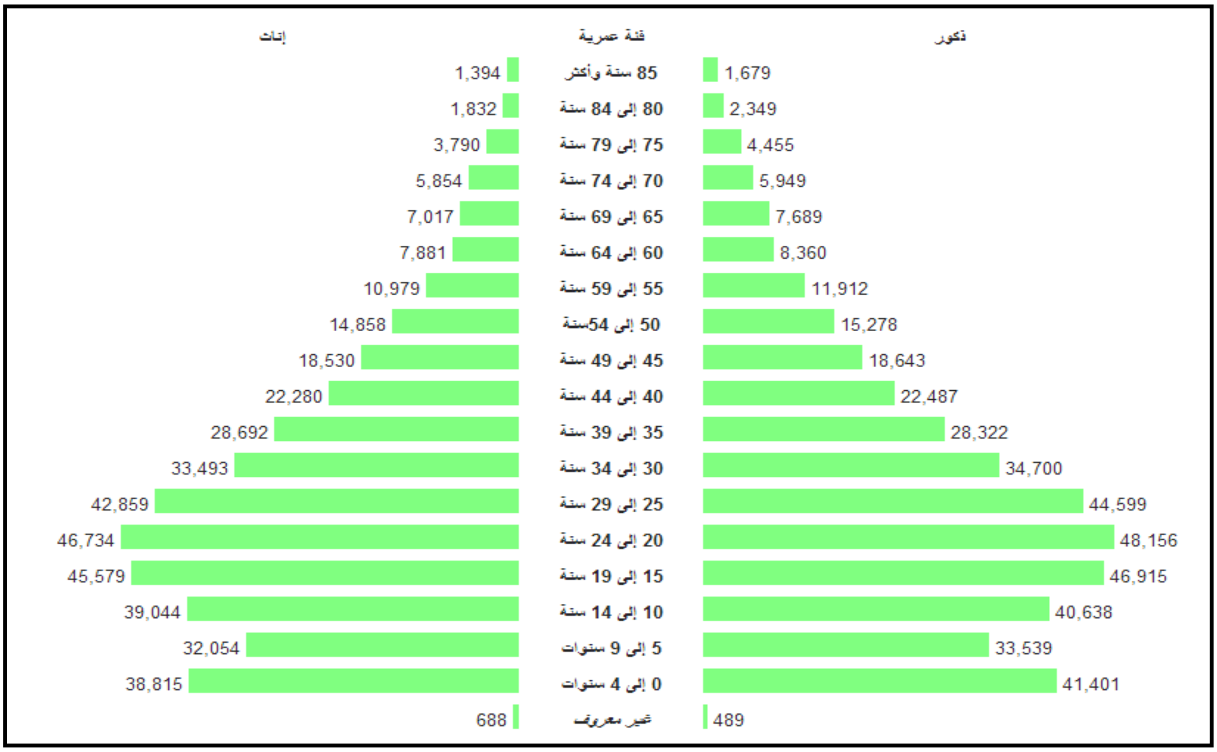

شكل رقم(07): يوضح عدد مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط

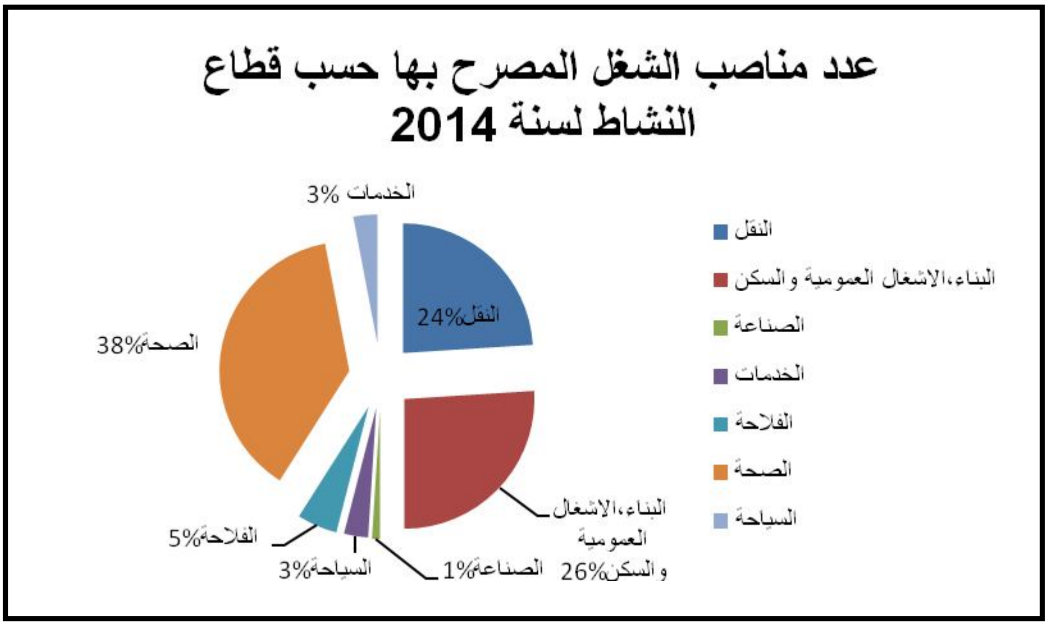

ونظرا إلى أهمية العامل الديموغرافي ودوره في إحداث عملية التنمية بكل أبعادها وتأثير هذه الأخيرة على توزيع الثروة وتوزيع النفقات العمومية ، إضافة إلى الهياكل

والمؤسسات الخاصة بتقديم الخدمات وتوفيرالحاجيات الضرورية للمواطن نورد بعض الخدمات والمؤسسات العمومية المتواجدة بولاية المدية حسب الجدول التالي:

جدول رقم(02):مؤشرات رقمية خاصة بوضعية بعض القطاعات بولاية المدية

القطاع	الحالة الفعلية الرقمية لغاية نهاية سنة 2015
التربية	51 ثانوية
	139 متوسطة
	648 مدرسة ابتدائية
البريد والتكنولوجيا والاتصال	92 مكتب بريد
قطاع السياحة	04 فنادق
	09 وكالات سياحية
التعليم العالي	01 جامعة تحوي أكثر من19.932 مقعد بيداغوجي
	04 إقامة جامعية

2- المجال البشري للدراسة

نقصد بالمجال البشري مجتمع البحث الذي يحضى بتطبيق الاستمارة ، وبما أن دراستنا هي دراسة وصفية للسكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرارالاجتماعي فان المجتمع الريفي بقرية أولاد الحاج هو المجال البشري الذي ستقوم عليه هذه الدراسة،ويتحدد المجال البشري للدراسة من كل سكان القرية الذين استفادوا من صيغة السكن الريفي ، وذلك وفقا لمتغيرات الدراسة وأهدافها وإستراتيجيتها المنهجية ، وبالتالي فان أفراد العينة هم مجموعة تتكون من 100 فرد من إجمالي سكان القرية والذين استفادوا من صيغة السكن الريفي بولاية المدية ،حيث تم اللجوء إلى طريقة الحصر الشامل من خلال دراسة جميع أفراد مجتمع البحث وهو في دراستنا المجتمع المستفيد من سكنات ريفية بقرية أولاد الحاج ،وبالتالي فان السكان المستفيدون من اعانات السكن الريفي بقرية أولاد الحاج يمثلون الإطار البشري للدراسة الراهنة.

3- المجال الزماني للدراسة:

يمكن تحديد المجال الزماني للدراسة وفقا لما استغرقته مراحل الدراسة بين المرحلة النظرية التي تم الانتهاء من إعداد فصول الدراسة الخاصة بها وصياغتها مع نهاية سنة 2014 على وجه التقريب ،مع بعض التعديلات فيما بعد خاصة ما تعلق منها ببعض الإحصائيات،أما البحث الميداني وملأ الاستمارة في شكلها النهائي فقد دام حوالي سنتين توزعت بين المرحلة الاستطلاعية ما قبل الاستمارة أين توزع الجهد فيها حول جمع المادة العلمية بالإضافة إلى إجراء مقابلات مختلفة مع السكان وجس نبضهم حول صيغة السكن الريفي،وتجدر الإشارة في هذا المقام أنه خلال هذه المرحلة ضرب زلزال بولاية المدية وبالضبط بمنطقة الميهوب،أين خصصت الدولة للتكفل بذلك حوالي 500 حصة إضافية للسكن الريفي،وهو ما كان مناسبة لزيارة هذه المنطقة ومد يد العون من جهة ، إضافة إلى إجراء مقابلة لبعض المسؤولين والإطارات المختصة في مجال السكن والعمران من جهة أخرى، وكذا بعض المسؤولين المحليين وذلك للإلمام بالتغيرات والمستجدات وكذا واقع القطاع ومختلف الجهود المبذولة من طرف صناع القرار و الفاعلين في إنتاج هذه الصيغة،ثم بعد ذلك تحليل مختلف المعطيات والنتائج المستقاة من الميدان.

بعد تحديد الفئة المستهدفة من الدراسة جاءت مرحلة الاستمارة التجريبية وبعد تنفيذها تمت إضافة بعض الأسئلة وإزالة أخرى ، ثم تطبيق الاستمارة بشكلها النهائي مع أفراد العينة المختارة والتي تم فيها اللجوء إلى طريقة المسح الشامل كما أشرنا سابقا لسكان قرية أولاد الحاج المستفيدين من صيغة السكن الريفي،وقد أنهى الباحث كل هذه المراحل بما فيها تحليل مختلف النتائج والمعطيات مع نهاية شهر جويلية 2016،وعلى القارئ أن يأخذ بعين الاعتبارهذا التاريخ عند تفحصه لهذه الرسالة ونتائجها.

4- العينة وطريقة اختيارها:

تعد عملية اختيارجمهورالدراسة إحدى العناصرالجوهرية في البناء الأساسي للبحوث الوصفية،إذ تعتبر العينة بمثابة وسيلة لها أساسها المنطقي ومبرراتها الإحصائية في التغلب على صعوبة دراسة جمهور البحث كله[379]، كما تعرف العينة بأنها عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ، ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي[380]،

379 - علي عبد الرزاق جلبي:**الاتجاهات الاساسية في علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،ط2، 2005،ص192
380 - محمد عبيدات وآخرون:**مرجع سابق**،ص84

كما يعتبرنوع العينة المختارة من الأمورالهامة التي يجب على الباحث أن يوليها اهتماما خاصا ، وبشكل عام لا يوجد طريقة مثلى يمكن تفضيلها على غيرها من الطرق ، فلكل طريقة من طرق اختيارالعينات مزاياها ، كما أن لها بعض المحاذير،وما قد يفضل طريقة على غيرها هو طبيعة البحث وظروف الباحث وطبيعة مجتمع الدراسة ، فهناك بعض الأبحاث التي تقتضي فيها طبيعة الدراسة وموضوعها تفضيل استخدام نوع معين من العينات على غيرها ، كما أن ظروف الباحث وإمكاناته المادية وما يتوفر لديه من وقت لإجراء البحث قد تفضل نوعا معينا من العينات على غيرها،وأخيرا فان طبيعة مجتمع الدراسة قد تحبذ أوتجعل نوعا معينا من العينات مفضلا على غيره ، وبشكل عام تقسم العينات إلى مجموعتين رئيسيتين[381]: العينات الاحتمالية،العينات غيرالاحتمالية.

وقد اختارالباحث طريقة المسح الشامل وتشمل هذه الأخيرة جميع مفردات البحث وتستعمل في حال المجتمعات المحددة والمعروفة ، حيث تهدف طريقة الحصر الشامل إلى الحصول على بيانات ومعلومات شاملة عن كل وحدة من وحدات المجتمع سواء كانت هذه الوحدة شخصا أو أسرة أو مؤسسة أو قرية أو أي وحدة أخرى [382].

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على حصر جميع المستفيدين عن صيغة السكن الريفي بقرية اولاد الحاج والذي قدر عددهم 100 مستفيد الى غاية شهر جويلية 2016،وهذا قصد الحصول على بيانات تفصيلية حول موضوع الدراسة،وقد شجعنا على استخدام هذه الطريقة هو تواجدنا المستمر بالقرية بحكم إقامتنا بها وسهولة الوصول إلى كامل أفراد العينة المبحوثة.

381 - محمد عبيدات وآخرون:**مرجع سابق**،ص87

382 - ذوقان عبيدات وآخرون :**البحث العلمي ـ مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر، الأردن، 1998 ، ص20

المبحث الثاني:المنهج المستخدم للدراسة

إن نوع الدراسة وأهدافها هي عوامل أساسية في تحديد المنهج المستخدم في أية دراسة علمية،ويعرف المنهج بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة عن الأسئلة والاستفسارات التي يثيربها موضوع البحث[383]،ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة كان لزاما على الباحث إتباع المنهج الوصفي والذي يعرف بأنه" كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر ...كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها أو كشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها ، أوبينها وبين ظواهر تقليدية أو نفسية أو اجتماعية أخرى[384]"،كما يعرف بأنه" أسلوب من أساليب التحليل المرتكزعلى معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة ، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية ، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، في حين يرى آخرون بأن المنهج الوصفي عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصويرالنتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"[385].

كما يعتمد المنهج الوصفي على جمع البيانات والمعلومات من إطار حقل البحث أو المجال المكاني للدراسة، ثم في مرحلة ثانية تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج الخاصة بالدراسة انطلاقا من فرضياتها،وحتى يكون المنهج الوصفي وظيفيا من الناحية المنهجية فإنه لايجب الاكتفاء بالمعلومات المتحصل عليها من الميدان فحسب ، بل لا بد من تحليلها وتفسيرها وربطها ببعضها البعض وبما جاء في الإطار النظري للدراسة ، وكذا استخلاص دلالاتها ، والتعرف على جوهرها للوصول إلى تحقيق الانسجام المنهجي بين جميع عناصر الدراسة.

إضافة إلى استخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي تم استخدام بعض تقنيات المنهج الكمي والذي يظهرمن خلال جمع المعطيات والبيانات بالاستمارة وتفريغها في جداول إحصائية تساعدنا على التفسير والتحليل أكثر وتضيف بذلك جزء ولو يسيرمن الفصل المنهجي

[383]- محمد الغريب عبد الكريم:**البحث العلمي التصميم،المنهج والاجراءات**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر،1982،ص77

[384] - رابح تركي:**مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس**،المؤسسة الوطنية للكتاب ، ،الجزائر،1984،ص129

[385] - محمد عبيدات وآخرون:**مرجع سابق**،ص 46

والقطيعة الابستيمولوجية بين الأنا والموضوع..."[386] ،وقد ساعدنا استخدام المنهج الكمي في تصنيف الآراء والمعلومات التي تحصلنا عليها من خلال إجابات المبحوثين وذلك من تكرارات ونسب مئوية ، وذلك حتى نعرف الاتجاهات العامة لهاته الآراء ومن ثم تصنيفها قصد تحليلها إحصائيا وسوسيولوجيا.

[386]- نشادي عبد القادر:**العمل والتوافق المهني والاجتماعي عند المعاقين**:رسالة ماجيستير ،علم الاجتماع الريفي،جامعة الجزائر2، 2012،ص71

المبحث الثالث:أدوات جمع البيانات

لم تخرج الأدوات المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة عن نطاق المناهج المعتمدة ،حيث أنه ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة الموسوم بالسكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرارالاجتماعي فقد اعتمدنا على استمارة المقابلة كأداة أساسية إضافة إلى استعانة الباحث بالمقابلة والملاحظة وكذا الوثائق والسجلات.

1- الوثائق والسجلات:

وهي إحدى أدوات جمع البيانات ، وتقدم هذه الوثائق والسجلات الكثير من المعلومات للباحث حول دراسته وفي هذا الصدد يقول "غنيشا وزميله" أن الوثيقة مادة توفرمعلومات وإرشادات ، وهي الوعاء المادي للمعرفة وللذاكرة الإنسانية وتوجد أنواع كثيرة من الوثائق ولا بد لخبير المعلومات أن يجيد معرفة خواصها وتحديد نوعها ، حتى يجري عليها المعالجة المناسبة ويستعملها الاستعمال المناسب وهناك نوعان من الخواص للوثائق[387]:

أ- الخاصية المادية(مادة صنع الوثيقة،طبيعة الرموز المستخدمة،الحجم،وسيلة الإنتاج،إمكانية قراءة الوثيقة مباشرة أو ضرورة استخدام آلة لهذا الغرض....الخ)

ب- الخاصية المعنوية للوثيقة(الهدف، المحتوى، الموضوع، المصدر، كيفية الحصول عليها...الخ)، وفي دراستنا الحالية فقد اعتمدنا على السجلات الرسمية الموجودة في بعض الهيئات والمؤسسات العمومية قصد معرفة حجم الإعانات وحجم البرامج المسجلة ، إضافة إلى بعض الوثائق التي اعتمدت في التعريف بميدان الدراسة وكذا بعض البيانات الرقمية الخاصة بمجتمع الدراسة على غرار الديوان الوطني للإحصائيات.

2- الملاحظة:

تعرف الملاحظة بأنها عملية جمع المعلومات عن طريق ملاحظة الناس أوالأماكن وعل عكس البحوث الكمية فان البحوث النوعية -Qualitative- لاتستخدم أدوات مطورة من قبل باحثين آخرين بل يطورون أشكال من الملاحظة لجمع البيانات[388]،كما تعد الملاحظة أداة أساسية هامة في الأبحاث العلمية لاسيما في العلوم الاجتماعية حيث تعد تلك

[387]- ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد غنيم:**مرجع سابق**،ص119

[388]- منذر الضامن:**أساسيات البحث العلمي**،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1، 2007،ص94

المشاهد الدقيقة لظاهرة ما،مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة[389].

ولقد كانت الملاحظة العادية البسيطة أول ما شدنا إلى موضوع الدراسة، فالسكن الريفي في الجزائرهو من بين المواضيع الجديدة التي وجب دراستها دراسة سوسيولوجية ومن هنا جاء اهتمامنا بالموضوع من خلال ملاحظة سلوك وأراء سكان المنطقة الريفية وملاحظة ظروف معيشتهم واحتياجاتهم وأهم تطلعاتهم ، وقد ساعدت هذه التقنية (الملاحظة) على مشاهدة ومراقبة كل ذلك بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات حول الظاهرة المدروسة،وهو ما قمنا به بالفعل وذلك بتوجيه ملاحظاتنا واهتماماتنا حول الفئة المعنية بالاستفادة من هذه الصيغة من السكنات ، بالإضافة إلى الاستعانة بأساليب وتقنيات أخرى وذلك للتقليل من التحيز والحصول على معلومات كافية حول الظاهرة المدروسة .

3- المقابلة:

تعد المقابلة استبانة يقوم من خلالها الباحث بجمع معلومات بطريقة شفوية مباشرة من المفحوص،كما تعد أيضا بأنها لقاء يتم بين الشخص المقابل (الباحث أو من ينوب عنه) الذي يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة على الأشخاص المستجوبين وجها لوجه ويقوم الباحث أوالمقابل بتسجيل الإجابات على الاستمارات[390] ، وتهدف المقابلة للوصول إلى حقيقة أوموقف معين يسعى الباحث ليعرفه من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومن الأهداف الأساسية للمقابلة الحصول على البيانات التي يريدها الباحث ، بالإضافة إلى التعرف على ملامح ومشاعر أو تصرفات المبحوثين في مواقف معينة[391].

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد أجريت المقابلة مع العديد من المسؤولين والإداريين ومنهم رؤساء البلديات والدوائر، وكذا مسؤولي قطاع السكن والهيئات المرتبطة به لاسيما الصندوق الوطني للسكن وديوان الترقية والتسيير العقاري ،إضافة إلى بعض المسؤولين بوزارة السكن والعمران وبعض المسؤولين الذي رأى الباحث ضرورة إجراء مقابلة معهم

[389]- غريب محمد سيد أحمد:**تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**:دار المعرفة الجامعية،مصر،1986،ص268
[390]- ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد غنيم:**مرجع سابق**،ص102
[391]- محمد عبيدات وآخرون:**مرجع سابق**،ص55

وهذا حرصا من الباحث على استثمار خبراتهم وتجربتهم ومعلوماتهم بما يخدم الدراسة ويثري البحث الراهن.

كما تم إعداد دليل مقابلة يحوي مجموعة من الأسئلة خصص لبعض مسني قرية أولاد الحاج(10 أشخاص) ، والذي تم من خلاله التعرف على طريقة عيشهم السابقة ورأيهم في الواقع التنموي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة التي كانوا يعيشونها،إضافة إلى الاستفسار منهم عن واقع السكن في السنوات السابقة ومعاناتهم من تدهور الأحواش والأكواخ التي كانا يقطنونها من جهة وصيغة السكنات الريفية المنتشرة حاليا في القرى والمداشر من جهة أخرى ،إضافة إلى أسئلة أخرى مرتبطة كلها بمدى مساهمة صيغة السكن الريفي في إحداث التنمية والاستقرار بالقرية.

4- الاستمارة:

تعبر الاستمارة أوالاستبيان عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو أراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين ، وتعد الاستبانة من أكثر الأدوات المستخدمة في جميع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو أراء الأفراد ، ومن أهم ما تتميز به الاستبانة هو توفير الكثير من الوقت والجهد على الباحث[392].

كما تعرف بأنها أداة لفظية بسيطة ومباشرة تهدف إلى التعرف على ملامح خبرات المفحوصين واتجاهاتهم نحو موضوع معين ، ومن خلال توجيه أسئلة قريبة من التقنين في الترتيب والصياغة وما شابه ذلك[393]،وتعد أيضا أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة ، مرتبة بأسلوب منطقي مناسب يجري توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها[394].

وحرصا على دقة وصحة ومصداقية المعلومات والبيانات فقد قام الباحث بإعداد استمارة تجريبية كما أوردنا سلفا أين تم إضافة بعض الأسئلة وإلغاء البعض منها رأى

[392]- محمد عبيدات وآخرون:**منهجية البحث العلمي،القواعد والمراحل والتطبيقات**،دار وائل للطباعة والنشر،عمان ،الأردن،ط2، 1999،ص63

[393]- زياد بن علي بن محمود الجرجاوي:**القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**،مطبعة أبناء الجراح،غزة،فلسطين،2010،ص16

[394]- ربحي مصطفى عليان،محمد غنيم:**مناهج وأساليب البحث العلمي،النظرية والتطبيق**،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1 ، 2000،ص82

الباحث أنها تخدم موضوع الدراسة ، وهذا بعد عملية تحكيم الاستمارة مع الأستاذ المشرف والذي كانت لتوجيهاته وأرائه الدورالكبير في الإعداد النهائي للاستمارة،وبعد عملية الاختبار المبدئي للاستمارة تمت عملية الإعداد النهائي لها بحيث احتوت على 53 سؤالا ترتبط كلها بالتساؤل الرئيسي للدراسة وكذا فروضها،وكان الهدف منها التعرف على بعض المتغيرات التي تندرج ضمن امتحان صدق وصحة فروض الدراسة ، وبشكل عام فقد وزعت أسئلة هذه الاستمارة على المحاور التالية:

محور البيانات العامة:وقد احتوى هذا المحور على 12 أسئلة(1-12) تضمنت البيانات الشخصية للمستفيدين من السكنات الريفية.

محور أثر السكن الريفي في تحقيق التنمية:احتوى على 15سؤال (13-27)تعلقت كلها بأثر السكن الريفي على تحقيق التنمية من خلال عدة مؤشرات لهذه الأخيرة.

محور أثر السكن الريفي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي: احتوى على 18سؤال(28-45) تعلقت هي الأخرى كلها بأثر السكن على تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال عدة مؤشرات للاستقرار الاجتماعي.

محور العراقيل والمعوقات التي تحد من نجاح برنامج السكن الريفي:احتوى على 08 أسئلة(46-53)تعلقت كلها بأسئلة تخص أهم المشاكل والمعيقات التي تعيق تجسيد السكن الريفي حسب رأي المبحوثين.

الفصل السادس

تمهيد:

يتطلب الأمر في تحليل البيانات الميدانية الاعتماد بصفة أساسية على تلك المعلومات الواردة في الاستمارة، إلى جانب ما ورد من معلومات عن طريق الملاحظة ودليل المقابلة، كما روعي الاهتمام بالبيانات التي لها علاقة مباشرة بفرضيات البحث و أهدافه، لذلك شمل التعليق عل الإجابات الموجهة إلى المبحوثين.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى الجوانب التي تشكل النظام العام لمجتمع البحث من خلال تحليل الإجابات المتعلقة بمختلف فرضيات الدراسة التي كنا قد وضعناه مسبقا ، وجسدتها الاستمارة بمحاورها الأربعة (04) والتي احتوت على مختلف الأسئلة التي كنا نصبو من خلالها للتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة، ولتحقيق هذا الغرض سنتناول هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول: عرض المواصفات الأساسية للعينة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

حيث سنتعرض في المبحث الأول لمختلف المواصفات الأساسيية للعينة من خلال التطرق إلى البيانات الشخصية للمبحوثين،إضافة إلى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان قرية أولاد الحاج وذلك بالاشارة إلى أهل القرية وإشكالية الفقر،ومحاولة لقياس المستوى المعيشي لأهل القرية وهذا بالاشارة إلى مختلف برامج الدعم الممنوحة من طرف الدولة ومدى استفادة أهل القرية منها،إضافة إلى مستوى المرافق الموجودة بها لاسيما الصحية منها ،كما سنتطرق إلى التمثلات والسلوكات الاجتماعية لأهل قرية أولاد الحاج وذلك بالاشارة إلى نظرة السكان لعمل المرأة والنشاط السياسي والجمعوي،والعلاقات الجوارية بين أهل القرية وغيرها من المؤشرات الدالة على ذلك،ثم سنتناول أثرالسكن الريفي الجديد على تحقيق التنمية الريفية من خلال التطرق الى الظروف السكنية للمستجوبين قبل الحصول على السكن الريفي،ومسألة المساواة في توزيع السكنات الريفية،ومواصفات المسكن الجديد الأساسية...،ثم سنتطرق الى أثر السكن الريفي الجديد في تحقيق الاستقرارالاجتماعي وذلك من خلال الاشارة غلى عدة مؤشرات على غرار السكن الريفي الجديد وعلاقته بالقضاء على الانحراف الاجتماعي، والسكن الريفي الجديد

وعلاقته بتوفير الأمن...الخ،وسنتناول في المحور الأخير من هذا المبحث إلى مختلف العراقيل والمعوقات التي تحد من نجاح برنامج السكن الريفي في الجزائر حسب رأي المبحوثين.

كما سنتناول في المبحث الثاني من هذا الفصل نتائج الدراسة من خلال التطرق إلى نتائج الفرضية الرئيسية للدراسة وكذا نتائج الدراسة الخاصة بالفرضيات الفرعية لها.

المبحث الأول: عرض المواصفات الأساسية للعينة

سنقوم من خلال هذا المبحث بعملية تفريغ بيانات الدراسة وتكميمها الجدولي،ومحاولة تفسير وتحليل المعطيات البيانية، والتي استخدمت لعملية جمعها العديد من الأدوات والوسائل.

وكما أشرنا في الفصل السابق فاننا قمنا بحصرجميع المستفيدين من صيغة السكن الريفي بقرية أولاد الحاج والذي قدر عددهم 100 مستفيد إلى غاية شهر جويلية 2016،وهذا قصد الحصول على بيانات تفصيلية حول موضوع الدراسة،وما شجعنا على استخدام هذه الطريقة هو تواجدنا المستمر بالقرية بحكم إقامتنا بها ،إضافة إلى إمكانية حصر كامل أفراد العينة المبحوثة.

المحور الأول:البيانات الشخصية

جدول رقم(01):يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	95	% 95
أنثى	05	% 05
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) والذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في المجتمع المبحوث ، حيث بلغت نسبة الذكور95% في حين كانت نسبة الإناث 05% ، ويمكن تفسير ذلك إلى طبيعة المجتمع الريفي والذي يفرض على المرأة بعض القيود والعادات لاسيما منها ما تعلق بعدم حصولها على ميراثها من ملكية الأرض والتي تبقى بين الإخوة الذكور فقط في غالب الأحيان،فمسألة الميراث من قبل البنت له أهمية كبيرة في المجتمعات الريفية عامة وفي قرية أولاد الحاج على وجه الخصوص ، فهي تعد مهمة جدا في نظر الأسرة الريفية لأنها ترتبط بوراثة الأرض والتي بدورها – الأرض- تلعب دورا كبيرا في تكوين الأسرة الريفية والتي من خصائصها الارتباط بالأرض وذلك للتعلق العاطفي الشديد لأفراد الأسرة الريفية بها وإعطائها أهمية عظمى لما تمثله لديهم من مصدر للرزق والإعاشة وتأمين للمستقبل ، كما تضفي عليهم المكانة الاجتماعية ، ويعتبر إهمال الأرض أو بيعها خروجا عن العرف السائد والقيم الريفية الموروثة[395]، وتبقى المرأة مرهونة بحصول الزوج على ميراثه من عائلته من ملكية الأراضي،مما يعيق حصول المرأة على إعانات من السكن الريفي في غالب الأحيان في القرية، غير أن ذلك ليس معمما على كل العائلات والأسر،كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن أغلب أفراد المجتمع المبحوث من فئة الإناث إما كانوا منفصلين على أزواجهم أوأرامل، وهناك من الأزواج ممن لايملكون أراضي لإقامة سكنات ريفية ،واضطروا لأن تقوم الزوجة بالحصول على حقها من ميراث عائلتها حتى تساعد الزوج على الحصول على إعانة السكن الريفي،وتبقى بشكل استثنائي ونادر في أغلب الأحيان.

[395] ـ أحمد عبد الحكيم بن بعطوش: **التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية**،رسالة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2013-2014 ص188

وكما أشرنا في الجانب النظري من هذه الدراسة فان ملكية الأرض أحد أهم شروط الحصول على سكن ريفي خاصة إذا علمنا أن منطقة الدراسة الميدانية (قرية أولاد الحاج) كانت قد شهدت في سنوات سابقة عمليات إحصاء للأراضي من قبل مصالح مسح الأراضي التابعة لمديرية أملاك الدولة على مستوى الولاية ، مما استوجب أن يكون عقد الملكية الوثيقة الرئيسية والمقبولة على مستوى مصالح البلدية لاستيفاء شروط الحصول على إعانة السكن الريفي.

جدول رقم(02):يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 40 سنة	24	% 24
40-60 سنة	53	% 53
أكثر من 60 سنة	23	% 23
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول رقم (02)نرى بأن أكبر نسبة كانت من نصيب الفئة العمرية المحصورة بين 40و 60 سنة بـ 53%، تليها الفئة العمرية الأقل من 40 بـ 24%،وفي المرتبة الأخيرة نجد الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة بنسبة 23%.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن عامل السن يلعب دورا كبيرا في بحث الفرد عن استقراره وتفكيره في الخروج من البيت العائلي الكبير، وتأسيس حياة خاصة حيث أن أغلب الأفراد المتزوجون في المجتمع الجزائري بشكل عام والمجتمع الريفي على وجه الخصوص يكون فوق سن 40 سنة بالنسبة للذكور، بحيث أن الفرد بعد هذا السن يكون قد أوجد لنفسه وظيفة سواء في القطاعات الحكومية أوالخاصة أو حتى مهنة أو حرفة خاصة به وهو مايضمن له تحصيل رزقه وضمان دخل فردي ، وبالتالي تحقيق الاستقرارالمهني ليفكر بعدها في تحقيق نوع آخرمن الاستقرارألا وهو الاستقرارالأسري من خلال الزواج وتكوين أسرة ، وكل هذه العوامل تساهم بشكل أو بآخر في أن يفكرالفرد في الحصول على بيت فردي خاص به بغرض رفع الضغط على البيت العائلي وإتاحة الفرصة لبقية أفراد العائلة لتكوين حياتهم الخاصة، لذا فإن أحد أهم الأسباب التي تجعل الفرد يفكرفي مغادرة البيت العائلي

الذي ترعرع فيه وكبر، الاستقلال بحياة خاصة داخل منزل فردي من أجل تكوين أسرة،هذه الأخيرة التي أصبحت من أهم متطلبات الحياة الزوجية والحفاظ عليها والابتعاد عن المشاكل الأسرية والضغوط التي يمكن أن تنشأ من وراء ضيق المساكن وتعدد المشاغل بها ، مما يحتم على مجمل الأفراد التفكيرفي الحصول على سكن خاص بأي صيغة ، ولعل صيغة السكن الريفي وما تحويه من امتيازات وسهولة الحصول عليها مقارنة بباقي الصيغ المطروحة جعل هذه الفئات العمرية تسارع للحصول عليها.

بينما تكون باقي الفئات العمرية أقل طلبا لصيغة السكن الريفي ، وهذا نظرا لعدة عوامل منها أن فئة الشباب في هذه المرحلة يولون أهمية كبيرة للحصول على وظائف وتسوية وضعياتهم الاجتماعية على غرارالدراسة، ويكونون في هذا السن ضمن أفراد العائلة النووية الصغيرة الحجم في أغلب الأحيان.

جدول رقم(03):يبين توزيع أفراد العينة حسب العرش

العرش	التكرار	النسبة المئوية
عين ساعد	81	% 81
أولاد يحي	19	% 19
المجموع	100	% 100

يوضح هذا الجدول توزيع أفراد عينة البحث حسب نوع العرش الذي ينتمون إليه حيث أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى عرش عين ساعد بنسبة 81%،أما النسبة الباقية والمقدرة بـ19% فينتمون إلى عرش أولاد يحي.

وحسب المعلومات المستقاة من شيوخ القرية فان أصل التسمية لعرش "عين ساعد" يعود لمنبع مائي(عين) وحيد كان في تلك المنطقة،وكان يقع في أرض تابعة لأحد شيوخ القرية يدعى"الحاج ساعد"،وكان يقصدها سكان القرية للتزود بالماء الصالح للشرب،أما أصل التسمية للعرش الثاني وهوعرش"أولاد يحي" فتعود التسمية إلى الجد الأول والمدعو"الشيخ يحي "، حيث كان هذا العرش عبارة عن عائلة واحدة رب أسرتها هذا الأخيرخلال الاستعمار الفرنسي ، ومع مرور الزمن شكل أبناء وأحفاد هذا الشيخ الأسر الممثلة لهذا العرش،مع الاشارة الى أن كل من "ساعد ويحي" هما أبناء الحاج الذي تعود له تسمية القرية كما أشرنا سلفا.

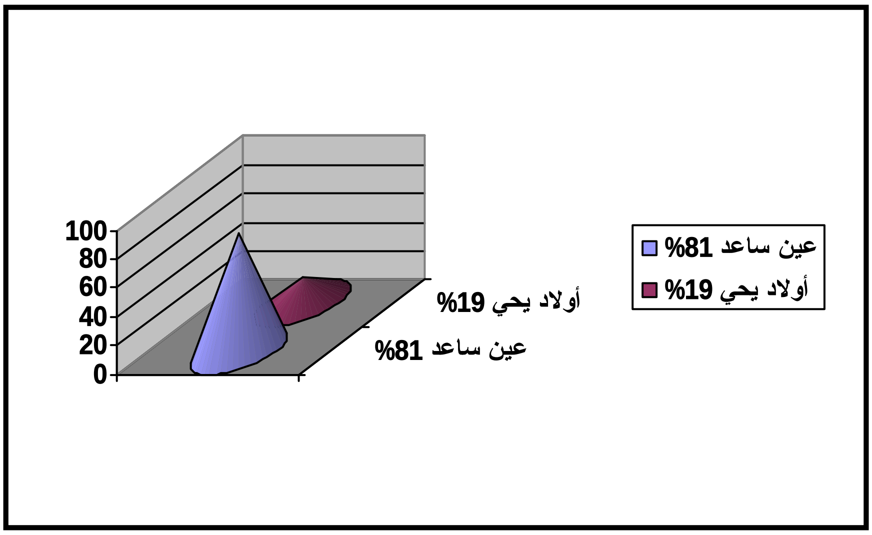

شكل رقم(08):يبين توزيع أفراد العينة حسب العرش

ومن خلال الشكل رقم (08) المقابل للجدول الكمي الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب العرش يتضح أن طبيعة قرية أولاد الحاج وتوزيع سكانها يؤكد منذ القدم على ارتفاع الكثافة السكانية لعرش عين ساعد وتعدد العائلات والأسر المكونة له،كما أن كبر المساحة التي يشغلها ساكنة هذا العرش وتمركز أغلبهم حول المرافق التابعة للقرية جعل الكثافة السكانية لهذا العرش في تزايد مستمر من سنة لأخرى، في حين أن عرش أولاد يحي فمجمل العائلات المشكلة له لا تتجاوز03 عائلات كبرى، كما أنها تتواجد جغرافيا بأطراف القرية مما جعل النسبة الأكبر الحاصة على سكنات ريفية هي من نصيب عرش عين ساعد ومرده كما أشرنا للكثافة السكانية لهذا العرش فقط.

جدول رقم(04):يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	30	30 %
يقرأ ويكتب	18	18 %
ابتدائي	12	12 %
متوسط	21	21 %
ثانوي	14	14 %
جامعي	05	05 %
المجموع	100	100 %

من خلال المعطيات الكمية بالجدول رقم(04)يتبين لنا أن نسبة 30% من عديمي المستوى التعليمي (أميين)،تليها نسبة 21% من ذوي المستوى المتوسط، ثم نجد 18% ممن يحسنون القراءة والكتابة في حين أن أقل نسبة ممن استفادوا من صيغة السكن الريفي هم من فئة الجامعيين بنسبة05% ، وهوما يؤكد أن نسبة الأميين منتشرة بشكل كبيرفي أوساط الأشخاص المسنين والذين عايشوا الاستعمار الفرنسي ومرارته والذي حاول طمس الهوية الوطنية والقضاء على كل مقومات المجتمع الجزائري من خلال غرس الجهل والأمية في أوساط الجزائريين ، حيث بلغت نسبة الأمية في الجزائر سنة 1954: 86% عند الرجال و85.6% عند النساء ولم يتجاوزعدد الجزائريين في الجامعة 503 من 5096

طالب أي 10%[396] ، حتى وإن سلمنا جدلا أن السلطات الاستعمارية قد سمحت لبعض الجزائريين بالدراسة استجابة لمطالب الحركة الوطنية أنذاك داخل المدن غيرأن سكان الريف بقوا بعيدين كل البعد عن هذه السياسات ، مما أدى إلى أن تكون نسبة الأمية المنتشرة بالمناطق الريفية أكثر منها بالمناطق الحضرية لعدة أسباب أهمها الفقرالمدقع الذي كان يعاني منها ساكنتها،أما فيما يخص العنصرالنسوي فإضافة إلى ما سبق يمكن القول أن الزواج المبكرعند الإناث في الريف والانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة جدا ، إضافة إلى الظروف المعيشية التي كان يعيشها سكان المنطقة خاصة إذا ما أخذنا متغيرالسن بعين الاعتبارساهم بشكل كبيرفي انتشار الأمية في الوسط النسوي أيضا.

أما فيما يخص باقي النسب فهي متقاربة وتتحسن بشكل كبير كلما قل السن وهذا مرده للسياسة التعليمية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

وما يمكن قوله أن أقل نسبة للمستفيدين من السكنات الريفية كان لذوي المستوى الجامعي ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب منها أن هذه الفئة تفكرفي صيغ أخرى يمكن لها الاستفادة منها على غرارالسكنات التساهمية السابقة أوسكنات بصيغة عدل أوغيرها من الصيغ المطروحة التي يمكن لهم الاستفادة منها،إضافة إلى أن مكان الوظيفة والاستقرارالمهني أحد العوامل المؤثرة في عزوف هذه الفئة عن هذه الصيغة حتى تتبين الرؤى حول المستقبل المهني ، لذا فان أغلب الجامعيين بالقرية لايحبذون الاستفادة من صيغة السكن الريفي حتى يتسنى لهم في المستقبل الاستفادة من صيغة أخرى يجدون أنها الأنسب لهم والأحسن.

وما يمكن الإشارة إليه أن نسبة الأمية في الأوساط الريفية عرفت تراجعا كبيرا نتيجة موجة التنمية التعليمية بالمناطق الريفية ، والاستراتيجية التي انتهجتها الدولة الجزائرية من خلال توفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية لاسيما منها ما تعلق ببناء المدارس بمختلف القرى والمداشر بغية تقريب المدرسة من الأفراد والحرص على تدعيمها بكفاءات وأساتذة أغلبهم من أبناء المنطقة وهذا لتحقيق مبدأ دستوري ثابت وهو مجانية وإلزامية التعليم لكافة أطياف المجتمع.

[396] - مصطفى هميسي:**كيف تحكم الجزائر من بربروس إلى بوتفليقة**،دار هومة ،الجزائر،2011،ص185

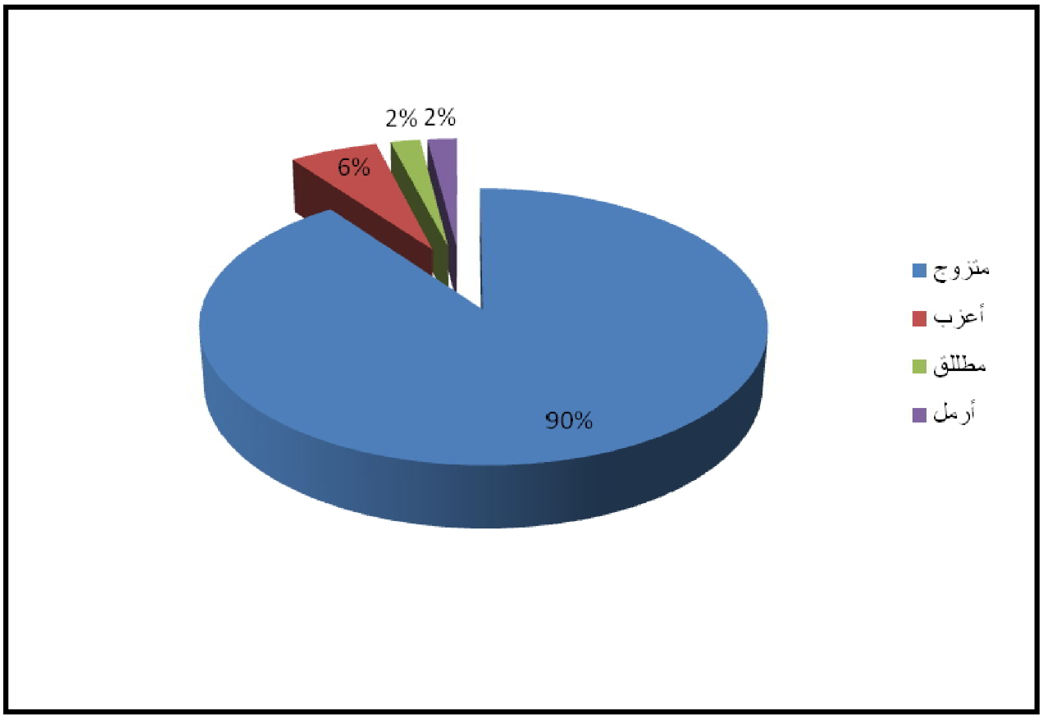

شكل رقم(09):يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه والذي يمثل الحالة المدنية للمبحوثين أن أكبر نسبة كانت للمتزوجين وبلغت 90 %،تليها نسبة العزاب بنسبة 06%،ثم فئة المطلقين والأرامل بنفس النسبة 02% لكليهما.

ولعل أكبر تفسير لذلك هو كما أشرنا سلفا لعامل السن،بحيث أن الأفراد داخل المجتمعات الريفية يكون أغلب الأفراد متزوجون بعد سن 40 أو قريب منه ، وهذا مرده لعدة عوامل لاسيما منها الوضع المادي الذي يكون عليه الأفراد بعد هذا السن من خلال تحقيقهم للاستقرارالمهني و ولوجهم لعالم الشغل سواء في القطاعات الاقتصادية أوالعمومية أومن خلال الاهتمام بمختلف الأشغال والأعمال التي يمكن للريف أن يساهم في تجسيدها على غرارالزراعة والفلاحة ، وكذا تربية المواشي وكلها أعمال تدرلأصحابها موردا ماليا إضافيا يمكن من خلاله للأفراد والتفكير في الزواج وبناء أسرة أوعائلة صغيرة، وتكون هذه الفئة الأكبر طلبا وشغفا للحصول على سكن خاص لتحقيق الاستقرارالأسري بكل معانيه ،ثم تليها فئة العزاب والذين يحاولون أيضا تأمين سكن خاص بغية التفكير بعده في مسائل

وأمور أخرى ، لاسيما منها تكوين أسرة والزواج، فالزواج المبكرعند البعض داخل المجتمعات الريفية مرتبط بقيم اجتماعية تحث عليه ، واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة في وسط المجتمع الريفي تتأتى من خلال تشكيل أسرة وبنائها عن طريق الزواج، كما أن الشغل الشاغل للشباب الجزائري هو الحصول على وظيفة وسكن قبل التفكير في الزواج،وهو مطلب شرعي ومنطقي لهذه الفئة لأن تحقيق الاستقرارالاجتماعي والأسري يعتمد على عدة عوامل وأسس ، لاسيما منها العامل المادي بكل عناصره، في حين أن النسبة الأقل للمستفيدين من إعانات السكن الريفي كانت للأرامل وهي تلك الفئة التي توفي أزواجهن وتركن لتحمل تبعات الحياة ومشاقها، وهي فئة قليلة داخل القرية غيرأن السلطات المحلية توليها الأولوية القصوى في الاستفادة من هذا النوع من السكنات نظرا لحاجتها الماسة لها مقارنة بأقرانها من باقي فئات المجتمع، ونفس التفسير ينطبق على فئة المطلقات واللاتي أيضا انفصلن عن أزواجهن وتركن لتحمل أعباء الأبناء .

وتأسيسا للمقاربة السوسيولوجية لموضوعنا فإن بارسونز ونظريته حول توازن الأنساق ومن خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه تؤكد أن غالبية الأفراد متزوجون وهو مايعكس وجود توازن واستقرارداخل النسق الاجتماعي ، على اعتبارأن الأسرة تمثل النواة الأولى لبناء المجتمع وانخفاض معدلات الطلاق دليل على وجود استقرارفي النسق الاجتماعي ، والذي تعد الأسرة أحد أهم فروعه، وفي هذا المجال يؤكد بارسونزأن تحقيق الاستقرارالاجتماعي للمجتمع بشكل عام إنما يتأتى من خلال توازن واستقرارالعديد من الأنساق الفرعية لاسيما منها النسق الاجتماعي .

جدول رقم(05):يبين توزيع أفراد العينة حسب العائلة الشاغلة للسكن

نوع العائلة الشاغلة للسكن	التكرار	النسبة المئوية
مع الزوجة والأولاد	70	% 70
مع الزوجة والأولاد وأحد الوالدين	18	% 18
مع أسرة أخرى من الأقارب	12	% 12
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة صرحوا بأنهم يقيمون مع الزوجة والأولاد أي العائلة الصغيرة بنسبة70% ،في حين أن نسبة 18% يقيمون مع الزوجة والأولاد وأحد الوالدين،أما النسبة الأقل فهي تلك التي صرحت بأنها تقيم مع أسرة أخرى من الأقارب وبلغت نسبتهم 12%.

وعليه يمكن القول أن السكن الريفي ساهم بشكل كبيرفي استقلال الأفراد بأسرهم وخروجهم من البيت العائلي الكبير(الأسرة الممتدة) الذي يضم الوالدين والجد والجدة إضافة إلى الأخوة ، فغالبية الأفراد المتزوجون يفضلون السكن مع عائلاتهم الصغيرة ، وهذا للشعوربالاستقلالية وعدم التقيد بالالتزامات ، إضافة إلى بعض المشاكل التي قد تنجر عن السكن مع العائلة الكبيرة على غرارالمشاجرات والملاسنات الكلامية بين الإخوة أو زوجات الإخوة والناتجة أساسا عن ضغوط البيت وعدم اتساعه ، إضافة إلى بعض السلوكيات التي قد تنشأ داخل البيت أوالحوش كالغيرة التي تكون بين النساء ، وهومايؤدي في حالات كثيرة إلى مشاكل أسرية لذلك يسعى العديد من الأفراد منذ بداية تكوين الأسرة النووية أو حتى قبلها ، إلى التفكير في الحصول على سكن بأي صيغة خاصة في المناطق الريفية والتي تكون فيها إمكانية الحصول على سكن ريفي لما يتسم به من إجراءات بسيطة من جهة وتتيح لصاحبها عدم الابتعاد عن الأقارب من جهة أخرى، كل ذلك يجعل الأفراد يفكرون في الاستفادة من إعانات بناء هذا النوع من السكنات والاستقلال بحياتهم ، وهذا لايعني بالضرورة الابتعاد عن الأسرة الممتدة وإنما الابتعاد عن ضيق المساكن السابقة سواء أكانت عبارة عن أحواش أو أكواخ أو بيوت قصديرية من جهة ، ومن جهة أخرى تحسين نوعية السكن والتمتع بمنزل أكثرعصرنة وأمانا من السكنات التي كانوا يشغلونها.

أما الفئة الثانية والثالثة فهي تلك الأسرالتي تعيش مع أحد الوالدين أو كلاهما أو أسرة أخرى من الأقارب ، وهذا يؤكد وجود تماسك اجتماعي وتضامن بين أفراد الأسرة الممتدة فالتماسك كما هو معروف هو تلك الحالة من الارتباط التي تسود العلاقات الزوجية والأسرية والتي تشمل جميع جوانبها الحياتية،كما أن متغير حجم الأسرة وانضمام الوالدين أو أحدهما لأفراد الأسرة يعد ذوأهمية كبيرة في منظومة النسق القيمي للأسرة الريفية والمجتمع الريفي بوجه عام ، فالضبط الاجتماعي القيمي وقوة التماسك الاجتماعي والولاء والانتماء العشائري كلها سمات خاصة بالمجتمع الريفي وتعد من أهم خصائصه ،وقد تناولناها بشيء من التفصيل في الجانب النظري من الرسالة ،وكل هذه السمات تجعل المجتمع الريفي أكثر تجانسا واستقرارا مقارنة بقرينه الحضري، وعلى ذلك فان اجتماع أفراد الأسرة في بيت واحد هو من بين أهم سمات المجتمع الريفي المبني على قوة التماسك الاجتماعي لأفراده ، لذلك فإن قوة التماسك الاجتماعي والشعور الجمعي التي تربط بين أفراد المجتمع الريفي وتميزعلاقاتهم، وعادة ما تكون العلاقات الاجتماعية متينة فنرى بعضهم يساعد البعض الآخرويتعصب له ، وإذا احتاج أحدهم شيئا فانه لا يتهاون في طلب المساعدة من جيرانه أوأقربائه ، ونلاحظ تلك الظواهرفي عمليات الحصاد وإقامة السدود وما إلى ذلك[397].

جدول رقم(06):يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية

[397] - أحمد عبد الحكيم بن بعطوش:**مرجع سابق**،183

الحالة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
مشتغل	63	63 %
غيـــــر مشتغل	16	16 %
متقـــــاعد	20	20 %
طـــــالب	01	01 %
المجمـــــــوع	100	100 %

عندما نتمعن جيدا في بيانات ومعطيات هذا الجدول نجد أن أغلب أفراد العينة مشتغلون وهو مايمثله ما نسبته 63% ،أما الفئة الثانية والتي تمثل 20% ، فهي فئة المتقاعدين المستفيدين من صيغة السكن الريفي وهذا أمر منطقي إذا ماقورن بالمعلومات الكمية الواردة بالجدول رقم (02) والمتضمن توزيع أفراد العينة حسب السن ، والذي كان أغلب أفراده يتجاوز سن 40 سنة وهويتوافق مع نسبة المتقاعدين لأن أغلب أفراد العينة من ذوي السن المرتفعة ، وهو مايدل على حصول الجزء الأكبرمن الفئات المشتغلة على منحة التقاعد،أما النسب الأخرى فكانت موزعة بين فئة غيرالمشتغلين والطلبة بنسب 16% و01% على الترتيب ، وهذه الأخيرة لم تتوفر لديها فرصة للعمل بعد أوأنها لم تمتلك الشهادات والمؤهلات اللازمة للولوج إلى عالم الشغل، كما أن ارتفاع معدلات البطالة في القرية مرده إلى نقص مناصب الشغل وقلة المشاريع التنموية ، وهذا راجع للفقرالشديد في ميزانية البلدية وضعف إمكانياتها المادية مما يحول دون توفيرمتطلبات وحاجات سكان القرية.

إن ارتفاع نسبة المشتغلين لأفراد العينة المبحوثة مرده للطابع الجغرافي للقرية وهو ما يوفر فرصا للاشتغال بمهن تدرعلى أصحابها دخولا وتجنبهم شبح البطالة ، وهو ما سنحاول أن نبرزه في الجدول أدناه والذي من خلاله سنفصل في مختلف المهن التي تشغلها هذه الفئة.

جدول رقم(07):يبين توزيع أفراد العينة المشتغلين حسب نوع المهنة

نوع المهنة	التكرار	النسبة المئوية
فلاح	17	27 %
تاجر	05	08 %
حرفي	13	21 %
موظف في القطاع العام	19	30 %
موظف في القطاع الخاص	09	14 %
المجمـــــــوع	63	100

من خلال بيانات الجدول أعلاه والذين يبين الحالة التفصيلية للمهن التي يشغلها أفراد العينة المشتغلين والذي قدرت نسبتهم حسب الجدول رقم (06) ب63% نجد أن العمل بالقطاع العام احتل الصدارة الصدارة بـ 30%، وهذا راجع لاستراتيجية السلطات العمومية في الفترة الأخيرة في فتح المجال للتوظيف بالقطاع العام،هذا الأخيرالذي يستهوي جميع أفراد المجتمع الريفي بمختلف شرائحه ، وبمختلف مستوياته التعليمية نظرا للامتيازات التي يقدمها لاسيما منها التغطية الصحية،كما أن هذا القطاع وكما هو معروف يعد أكبر قطاع مشغل في الجزائرنظرا لانخفاض المؤسسات والهياكل التابعة للقطاع الخاص، ثم تأتي مهنة الفلاحة والتي كان لها النصيب الأكبر أيضا من فئة المشتغلين حيث بلغت النسبة 27% وتشمل هذه المهنة على ممارسة الزراعة وامتهان الفلاحة ، إضافة إلى تربية المواشي والحيوانات على غرار البقر والغنم ، والتي تمتاز به قرية أولاد الحاج على غرارالعديد من المناطق الريفية وهذا أمرطبيعي نظرا لارتباط الأفراد بالأرض واعتبارها مصدررئيسي للمعيشة ، إضافة إلى الطابع الجغرافي للمنطقة وقربها من سلسلة جبلية توفر للماشية الكلأ والغذاء ، وهو مايساهم أيضا في انتشار مهنة تربية المواشي بأنواعها بهذه القرية، ثم تأتي في الفئة الثالثة من حيث النسبة المئوية للمشتغلين وهم فئة الحرفيين بمعدل 21% ، وتتوزع هذه المهنة على العديد من المهن الفرعية التابعة لها على غرارالبناء وصيانة شبكات الكهرباء أوميكانيك السيارات وغيرها من المهن الحرفية التي امتهنها سكان القرية ، وشكلت لهم مصدرا للرزق وموردا هاما من موارد الدخل ، ثم نجد المهنة بالقطاع الخاص والذي يتيح أيضا بعض الوظائف والتي كان لسكان القرية النصيب منها ، وكآخر مهنة من

المهن التي تندرج ضمن فئة المشتغلين نجد فئة التجاروالتي كانت أقل المهن بنسبة 08% وهذا مرده لصغرحجم القرية وعدم وجود محلات تجارية بعدد كبير،إضافة إلى انعدام مراكز تجارية أو أسواق وهي كلها عوامل ساهمت بانخفاض العمالة في هذا المجال.

جدول رقم(08):يبين توزيع أفراد العينة حسب ممارسة النشاط الفلاحي

النشاط الممارس	التكرار	النسبة المئوية
ممارس للنشاط الفلاحي والزراعي	71	71 %
غيرممارس للنشاط الفلاحي	29	29 %
المجمـــــــوع	100	100 %

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة تشير إلى ممارستها للنشاط الفلاحي والزراعي بـ 71% ، وما يمكن تفسيره هو أن طبيعة قرية أولاد الحاج وطابعها الريفي والزراعي إضافة إلى انتشارالمراعي وكلها عوامل تساعد على امتهان الساكنة لمهنة الزراعة والفلاحة والأنشطة المرتبطة بهما باعتبارها مصدرا رئيسيا للدخل وموردا هاما له، كما أنها تحقق لأصحابها مداخيل إضافية حتى وإن كانوا يمارسون مهن أخرى ، وتجدر الاشارة في هذا المقام أن سكان قرية أولاد الحاج على غرار باقي سكان الريف المشكلين للمجتمعات الريفية يتصفون بسمات ثقافية واجتماعية تميزهم عن باقي المجتمعات لاسيما منها ما تعلق بالتمسك بالعادات والتقاليد الحميدة وعدم التخلي عنها ، خاصة ما ارتبط منها بالهوية الاجتماعية والدينية للمجتمع ،ولعل الارتباط بالأرض وتشجيع الزراعة والعمل الفلاحي يساهم بشكل كبير في تعزيز هذه الخاصية ويدفعهم الى زيادة الارتباط بالقرية والاستقراربها.

ويؤكد تقرير للأمم المتحدة أن الزراعة ما زالت تشكل مصدر الدخل الرئيسي لمعظم الأسر الريفية في البلدان النامية بالرغم من أن الزراعة صغيرة الحجم ليست في الكثير من الحالات سوى جزء من استراتيجية سبل العيش المتنوعة، التي تمزج بين العمل الزراعي بأجر والعمل غير الزراعي بأجر وأنشطة الخدمات والتحويلات ، وتتسم عائدات العمل الزراعي بأجر بكونها متدنية ومتقلبة ويبدو أن فرص العمالة المنتظمة تتقلص جراء ازدياد استخدام العمال بشكل عرضي أو مؤقت،ولذا يجب معالجة مواطن العجز في العمل اللائق

في العمالة الريفية على وجه الاستعجال لأن نمو السكان الريفيين، بالقيم المطلقة، سيستمر في البلدان النامية لجيل آخر[398].

أما النسبة المتبقية والتي تمثل 29% فهم ممن لم يمارسوا نشاطا فلاحيا أو زراعيا،ويمكن تفسير ذلك إلى بعض فئات الشباب والطلبة أو ممن يمتهنون أعمال خارج القرية تحول دون استطاعتهم ممارسة ذلك، إضافة إلى المشاق الكبيرة التي ترتبط بالمهنتين مما يساهم أيضا في عزوف البعض عنها،وتبقى هذه النسبة قليلة مقارنة بباقي السكان الذين يمتهنون الفلاحة والزراعة كانشطة رئيسية واساسية في حياتهم اليومية وهذا مرده لقيمة الأرض من جهة عند الساكنة ووجوب خدمتها لتحقيق متطلبات العيش ،اضافة الى تربية المواشي والمتاجرة بها وهذا للطبيعة الجغرافية للمنطقة ومساهمتها في تحقيق ذلك.

عموما يمكن القول أن التوسع الحاصل في القرية وارتفاع الكثافة السكانية بها وعدم كفاية الأرض لهذه الأعداد المتزايدة من السكان ساهم في توجه السكان إلى ممارسة مهن وأعمال أخرى سواء مورست منفردة أو إلى جانب العمل الزراعي والفلاحي وهذا لما تدره تلك المحاصيل والأعمال الفلاحية من أموال على من يزرعها أو يزاولها، وتساهم في تحسين مستواهم المعيشي والاقتصادي.

[398]- الأمم المتحدة،مكتب العمل الدولي:**تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر**،التقرير الرابع،جنيف،الدورة 97،ط 1، 2008،ص37

جدول رقم(09):يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الفلاحي الممارس

نوع النشاط الممارس	التكرار	النسبة المئوية
القطاع الزراعي	34	% 48
تربية الحيوانات	37	% 52
المجمــــــوع	71	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تقارب بين أفراد العينة المبحوثة في طبيعة النشاط الممارس داخل القرية حيث أكدت أكبر فئة الى ان نشاطها الرئيسي تربية الحيوانات بنسبة 52 % ،فيما أكدت الفئة الثانية بممارستها لنشاط مرتبط أساسا بالقطاع الزراعي وهو ما أكدته نسبة 48 %.

إن ما يمكن تفسير به النسب المتقاربة السالفة الذكر هو أن مهنة الزراعة هي مهنة موسمية وبالتالي فحتى الطبقة العاملة بمهن أخرى يمكن لها ممارسة مهنة الزراعة والاعتماد على مداخيلها هذا من جهة ومن جهة أخرى فان طبيعة الانتاج الزراعي بالقرية تتسم بالموسمية كما أشرنا سلفا أي أن زراعة المحصول وحصاده والعمليات الانتاجية الزراعية الأخرى تتم في مواسم معينة وذلك بسبب العوامل الجوية والطبيعية،والتي يعتمد عليها سكان القرية بشكل كامل ،ويترتب على موسمية الإنتاج الزراعي موسمية العمل في هذا القطاع وموسمية الحصول على مداخيل اضافية أيضا.

كما أنه يمكن الاشارة في هذا المقام إلى أن هناك زيادة في قوة العمل في القطاع الفلاحي والزراعي في الوقت الحالي مقارنة بسنوات التسعينات ، ويرجع هذا الإرتفاع إلى عودة القوة العاملة النشيطة في الريف إلى العمل الزراعي بعد أن فقدت الأمل في الحصول على عمل خارجها من جهة ، وتحسن الوضع الأمني وكذا الدورالذي لعبته الدولة في السنوات الأخيرة للإهتمام بالريف ومحاولة الحفاظ على استقرارالساكنة من خلال استحداث مشاريع تنموية واجتماعية بالمنطقة من جهة أخرى.

أما مهنة تربية المواشي فتعد مهنة منزلية في أغلب الأحيان تقوم بها النساء باستثناء مهنة الرعي التي يقوم بها الرجال أو الأولاد،وعليه فان الطبيعة الجغرافية للمنطقة وقربها من السلسلة الجبلية كما أوردنا سلفا كلها عوامل تساهم بشكل كبير في انتشارمهنة الزراعة

وتربية المواشي بقرية أولاد الحاج،و يشار في هذا المقام أن المجتمع الريفي يتميزعن غيره من المجتمعات بإمكانية المزاوجة بين نشاطين مختلفين أحدهما النشاط الفلاحي أو الزراعي ، إضافة إلى تربية المواشي والآخرعبارة عن نشاط مهني حسب رغبات الأفراد وكفاءاتهم بحيث نجد العديد من الأفراد يمارسون النشاط الزراعي والفلاحي وتربية الحيوانات بقرية أولاد الحاج إضافة إلى المهنة الرئيسية التي يقتاتون منها ويحققون من خلالها دخلا ثابتا ، على غرار العمل بالقطاع العام أو الخاص أو حتى مختلف المهن الحرفية التي يتقنونها.

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور "محمد السويدي" في دراسته حول المجتمع الجزائري أنه " إذا كنا نتطلع إلى تحديث الريف الجزائري عن طريق تحديث القرية بواسطة النظام التعاوني والإسكان الملائم ، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن في وسطه الريفي ، فان هذا يعني أيضا أن تبقى القرية مكانا للنشاط الزراعي بأرضها وإنسانها وثروتها الحيوانية ، فحظائرالحيوانات ومعاصر الزيتون ومطاحن القمح تشكل جزءا من البناء الاقتصادي للريف، وإن كنا نتطلع إلى إكساب الفلاح عادات صحية جديدة في تربية ثروته الحيوانية ، فعلينا أن ندرك أنه من غيرالميسورتحويله فجأة عن عاداته في وضع حظيرة الماشية داخل مسكنه، وبجانب غرفة نومه (خصوصا في المساكن المعزولة) ، فالفلاح يشعر بأن حياته ووجوده مرتبطان (بماله)، أي بثروته الحيوانية ، ولهذا فهولا يريد أن تكون بعيدة عنه وفي هذه الحالة قد لا تجدي الإرشادات الصحية في فصله عن حيواناته[399].

[399] - محمد السويدي:**مرجع سابق**،ص140

جدول رقم(10):يبين توزيع أفراد العينة حسب حجم الدخل أثناء الاستفادة ونوع المهنة

نوع المهنة / حجم الدخل	فلاح		تاجر		حرفي		القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 18000دج	09	53	02	40	08	62	01	05	00	00	20	32
30.000-18.000 دج	06	35	02	40	05	38	07	36	09	100	29	46
42.000-30.000 دج	01	06	01	20	00	00	10	54	00	00	12	19
أكثر من 42.000دج	01	06	00	00	00	00	01	05	00	00	02	03
المجموع	17	100	05	100	13	100	19	100	09	100	63	100

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن الاتجاه العام يشير إلى أن نسبة 46% من المبحوثين الذين صرحوا بأن دخلهم يتراوح بين 18.000و30.000 دج ، وقد توزعت هذه النسبة بين 36% ممن يعملون في القطاع العام، و38% ممن يعملون كحرفيين ،و40% من التجار ،إضافة إلى 35% من الفلاحين، في حين بلغت المهن التي يحققون هذا الدخل في القطاع الخاص بكل المبحوثين العاملين في هذا القطاع بنسبة كاملة بلغت 100% ، في حين بلغت نسبة الفئة الثانية والتي يقل حجم دخلها عن 18.000دج بـ32% وتوزعت بين مهنتي التجارة والفلاحة بـ40% و 53% على التوالي، وباقي النسبة بين مهنتي الحرفي والقطاع العام بـ 62% و05%، أما الفئة الثالثة والتي بلغ حجم دخلها بين 30.000دج و42.000دج فبلغت نسبتهم 19% وتوزعت هذه الأخيرة 54%في القطاع العام ، بينما توزعت باقي النسبة بين مهنتي الفلاحة و التجارة بـ 06 %و20 % في حين كانت أقل فئة حجما تلك التي يترواح دخلها 42.000 دج وشكلت ما نسبته 03%.

وما يمكن قوله في هذا الشأن أن انخفاض الحراك التجاري داخل القرية وتوجه أغلب الأفراد نحو المدينة لاقتناء حاجياتهم ساهم بشكل كبيرفي تدهور التجارة داخل المحلات البسيطة المنتشرة بالقرية والتي لايتجاوزعددها الثلاث(03) خاصة ببيع المواد الغذائية ،أما باقي التجارفهم ممن يمارسون نشاطا تجاريا خارج القرية، وهذا الأخيرلايدر عليهم دخلا كافيا يكون في أغلب الأحيان أقل من الحد الأدنى للأجور، كما أن فئة الفلاحين تعتمد على محاصيل زراعية وفلاحية بسيطة هي الأخرى وتكاد تلبي الحاجيات الأساسية لأصحابها كما أن تربية المواشي أصبحت مهنة مكلفة جدا ، خاصة بعد ارتفاع أسعارأغذية

الأنعام وتراجع تساقط الأمطارفي السنوات الأخيرة ، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة تربية المواشي وأصبحت تمثل عالة على المربين بعد أن كانت في وقت سابق تساهم في تدعيم دخل الأفراد من خلال المتاجرة بالأغنام والأبقار.

أما الأجورالخاصة بالقطاع العام فهي مرتبطة بالمستوى التعليمي للفرد ونوع الوظيفة التي يشغلها ، وعموما فسياسة الأجور في الجزائرالخاصة بالقطاع العام عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ، خاصة بعد عملية مراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات وما انجرعنه من ارتفاع لأجورغالبية العمال.

المحور الثاني:الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان قرية أولاد الحاج

1- أهل القرية وإشكالية الفقر:

جدول رقم(11): يوضح نظرة المبحوثين لأنفسهم من حيث مسألة الفقر

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
يرون أنهم فقراء	44	% 44
لا يرون أنهم فقراء	56	% 56
المجموع	100	% 100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول يتبين لنا أن نسبة 56% تمثل الأشخاص الذين اعتبروا أنفسهم غير فقراء،وهذا مرده للحالة المادية الميسورة التي يتميزون بها خاصة وأن أغلبهم يحقق دخلا إضافيا من خلال تواجدهم بالقرية،وذلك نظرا للفرص التي يمنحها العيش بالريف، حيث يمكن النشاط الزراعي الممارس بالريف من أن يزيد دخل الفرد في القرية مباشرة عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي وتوجيهه نحو الأسواق أو توفير مناصب عمل في هذا النشاط ، وبشكل غير مباشرعن طريق الروابط مع الأنشطة الأخرى الإنتاجية غير الزراعية كتربية الحيوانات وتوفيرالغذاء لها،وهو ما يحقق للفرد دخلا اضافيا وربما منصب عمل قار، في حين أن نسبة 44% من أفراد العينة أكدوا أنهم فقراء وأن مستواهم المادي متدني ولايسمح لهم بالتغلب على صعاب الحياة ومواجهة تكاليفها ، خاصة بعد تدهورالقدرة الشرائية في السنوات الأخيرة وارتفاع الأسعار في جميع المنتجات مما أثرعلى ميزانية الأفراد وعدم تحملهم لمختلف التكاليف المرتبطة بالحياة.

جدول رقم(12): يوضح رأي المبحوثين لمظاهرالفقر

مظاهر الفقر	التكرار	النسبة المئوية
الغذاء	08	% 08
الملبس	07	% 07
المسكن	27	% 27
انخفاض الدخل أو انعدامه	58	% 58
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول رقم(12) والذي يعبر عن رأي المبحوثين لمظاهر الفقروالذي جاء متوافقا مع الجدول رقم(11) ، حيث اتفقت الفئتين الواردتين في هذا الجدول على أن مظاهر الفقر داخل القرية إنما تكون في أحد المظاهر التالية حيث اعتبر58% منهم أن انخفاض الدخل أو انعدامه من أهم مظاهر الفقر،في حين أكد 27% أن نوعية السكن هي المظهر الرئيسي للفقر،بينما تقاربت نسب البقية بين 07% و08% بين الملبس والغذاء كمظاهر رئيسية للفقر .

وعلى العموم فمظاهر الفقرمتعددة غيرأن أكبر مظهرهو انعدام الدخل أو انخفاضه وهو ماجاء متوافقا مع رأي المبحوثين ،فانخفاض الدخل بجعل الفرد لا يستطيع تلبية حاجاته الأساسية وفي الدول المتقدمة يعتبر الدخل مؤشرا من مؤشرات المستوى المعيشي بها،كما أن المعالجة الكمية للفقر تشير إلى أن مؤشر خط الفقر يتحدد من خلال حجم الدخل حيث أن خط الفقر الدولي يتحدد بانفاق الفرد دولارا أمريكيا واحدا في اليوم ،وهذا دلالة على أهمية الدخل،واعتبار انعدامه أو نقصه من بين أهم مظاهر الفقر ،كما أن الدخل هو المورد الرئيسي الذي من خلاله يمكن تحقيق العديد من مكملات الحياة وضرورياتها ، على غرارالسكن أوالملبس أو الغذاء فبتوفره يمكن توفرما سبق وبفقدانه يمكن فقدان أغلب العناصر السابقة أو حتى عدم تحسينها والاهتمام بها على غرارالسكن.

جدول رقم(13):يوضح مدى مساهمة البلدية في القضاء على الفقر

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
تساهم البلدية في القضاء على الفقر	11	11 %
تساهم البلدية في القضاء على الفقر نوعا ما	65	65 %
لا تساهم البلدية في القضاء على الفقر	24	24 %
المجموع	100	100 %

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن غالبية المبحوثين أقروا بأن البلدية ساهمت بشكل كبيرنوعا ما في القضاء على الفقر والحد من مظاهره ، حيث أكد 65% بأنها ساهمت في ذلك نوعا ما ووافقها الرأي تماما بالاجابة بـ"نعم" 11%، في حين أكد24% من أفراد العينة المبحوثة أن البلدية لم تساهم إطلاقا في القضاء على الفقر.

وما يمكن استنتاجه أنه رغم الشعور بعدم الثقة لبعض المواطنين حول تسييرالبلدية وعدم تمكن مسؤوليها من النهوض بقطاع التنمية داخل القرية ، من خلال تعطل العديد من المشاريع التنموية وافتقارالقرية للعديد من المرافق الضرورية لاسيما ما تعلق منها بالمرافق التعليمية والصحية ، إضافة إلى انعدام قنوات الصرف الصحي وكذا قنوات الماء الصالح للشرب وما أثركل ذلك على المستوى المعيشي للأفراد وانتشارمظاهر الفقر المتعددة داخل القرية ، غيرأن كل ذلك في رأي الأغلبية راجع لميزانية البلدية والتي تعد من بين أفقرالبلديات على المستوى المحلي نظرا لعدم وجود موارد مالية خاصة بها على غرارالعديد من البلديات المجاورة ، وهو مايساهم بشكل كبيرفي انخفاض المشاريع المسجلة بالبلدية بشكل عام وبالقرية على وجه الخصوص،كما أن إرادة المسؤولين في الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وتحسين وضعيتهم الاجتماعية قائمة والدليل على ذلك بعض المشاريع التي تم تسجيلها بالقرية على غراربناء آبارارتوازية وبناء محطات للتزود بالماء الصالح للشرب ، إضافة إلى برمجة مشروع الغاز الطبيعي بالمنطقة وتحقيق نسبة تغطية كاملة بشبكة الكهرباء،إضافة إلى توفيرسكنات ريفية للعديد من مواطني القرية،غيرأن كل ذلك يبقى غيركاف لتحسين الوضعية الاجتماعية لسكان القرية ، وهذا مرده للعديد من العوامل لاسيما ما تمر به الدولة من أزمة مالية رهنت العديد من المشاريع التنموية

بالمنطقة،ويبقى إجمالا سكان القرية يعانون من افتقار المنطقة للعديد من المرافق والخدمات الضرورية وتبقى إمكانيات البلدية وجهودها بعيدة عن تحقيق ذلك.

ولعل اعتبارأن البلدية لم تساهم في القضاء على الفقر حسب بعض المبحوثين مرده حسبهم لنقص المشاريع التنموية بالقرية وغياب رؤية استراتيجية من قبل السلطات المحلية لتخليص سكان القرية وشبابها من بؤر الفقر، ولعل استحداث مشاريع تنموية وتوفير مناصب عمل وتحسين مستوى الخدمات في القرية يساهم بشكل كبيرفي تحقيق الفائدة على سكان القرية ومن ثمة المساهمة في التنمية الريفية المنشودة من قبل الدولة حسبهم،غير أن كل ذلك غائب في قرية أولاد الحاج بشكل كبيروهو راجع كما أشرنا سلفا إلى الامكانيات الضعيفة للبلدية والتي لا تسمح لها باقامة مشاريع تنموية استثمارية كبيرة تحقق متطلعات وطموحات السكان بل تقتصر في أغلب الأحيان على اعمال تهيئة بسيطة ، ولعل استحداث مثل هذه المشاريع ومحاولة استحداث مناصب عمل في مختلف النشاطات والبرامج المسطرة من شأنه أن يخفض حدة الفقر بمختلف مظاهره والتي سبق الاشارة إليها سلفا بالقرية ، كما أن تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالإستجابة الفورية للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد من قبل السلطات المحلية،واشراك سكان القرية في تنفيذ وبرمجة المشاريع من شأنه أن يساهم في توفر مناصب عمل ورفع قيمة ونوعية الخدمات المقدمة،وكل ذلك سيساهم في الحد من الفقر وتحقيق رفاهية الافراد،وتلبية متطلباتهم.

2- محاولة لقياس المستوى المعيشي لأهل القرية:

جدول رقم(14):يوضح مدى توفر الخدمات الضرورية بالقرية

نوع الخدمات	العدد
مدرسة ابتدائية	01
النقل المدرسي	01
مرفق صحي	01
ملحق بلدي	01
مركز بريدي	01
التغطية الكهربائية	01

يعتبر أغلب المبحوثين مثل هذه الأسئلة مملة وغير مجدية لأنها واضحة أمام العيان ولاداعي لذكرها في كل مرة ، فالمرافق الموجودة بالقرية ومستوى التنمية الريفية بها واضح ولا داعي لاجراء استبيان حوله حسب تصريحات أغلب المبحوثين ، غيرأن البيانات الكمية للجدول والذي يشيرإلى مدى توفر القرية على الخدمات الضرورية والأساسية بالقرية تؤكد أن كل سكان القرية أوالفئة المبحوثة أقرت بتوفر القرية على مدرسة ابتدائية ومرفق صحي إضافة إلى مركز بريدي وكذا ملحق بلدي، كما أقرت بوجود تغطية كهربائية لكل سكان القرية وهو دليل قاطع على سهر السلطات المحلية ممثلة بالبلدية على تحقيق التنمية الريفية الشاملة بالمنطقة،غيرأن القرية تفتقر للعديد من المرافق والمؤسسات الرسمية على غرار ثانوية ومكتبة ودار شباب إضافة إلى نقص توصيل المنطقة بشبكة الهاتف الثابت ، وهو ما أدى إلى انعدام نادي الأنترنيت بالقرية ويمكن تفسير ذلك إلى عدة عوامل حسب طبيعة المرفق ونوعه ، فالسطات المحلية لايمكن لها إنشاء ثانوية أومتوسطة بالقرية لسبب منطقي لحد كبير، وهذا نظرا لانخفاض عدد المتمدرسين واستراتيجية قطاع التربية واضحة بهذا الشأن في خلق مؤسسات تربوية تبعا لحجم التلاميذ إضافة إلى قرب مركز المدرسة بالقرية والذي لايتجاوز 07كلم والذي يحوي على 03 ثانويات و05 متوسطات ، كما أن السلطات المحلية وفرت النقل المدرسي كما اسلفنا الذكر لهذا الغرض.

في حين تفتقر القرية لدار شباب ومكتبة وهي إحدى النقائص الرئيسية للقرية والتي تساهم بشكل كبيرفي احداث الاستقرارالنفسي والاجتماعي للأفراد ، وتكون ملاذا مناسبا خاصة لفئة الشباب لقضاء أوقات فراغهم.

وما يمكن استنتاجه أيضا هواهتمام الدولة ممثلة بمصالح الجماعات المحلية بالقرية وتلبية احتياجات مواطنيها في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال التخفيف من المشاكل الإدارية التي يواجهها المواطن من جهة ، ومن جهة أخرى محاولة القضاء وتخفيض ظاهرة الطوابيروالاكتظاظ الذي كانت تعاني منه مقرالبلدية الموجود بمركزالمدينة.

جدول رقم(15): يوضح رأي المبحوثين بالمرافق الصحية

الإجابات	نعم		أحيانا		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يتوفرعلى لوازم عمل	85	85	00	00	15	15	100	100
يتوفرعلى طاقم طبي	05	05	59	59	36	36	100	100
يعمل على مدار24 ساعة	00	00	00	00	100	100	100	100
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

إن الجدول الذي بين أيدينا يعبرعن رأي المبحوثين عن المرفق الصحي الموجود بالقرية ، حيث أكد 85% من المبحوثين أن المرفق يتوفرعلى لوازم العمل في حين أقر 59% من عدم وجود طاقم طبي في أغلب الأحيان،أما 36% من أفراد العينة فقد أكدوا على عدم توفر طاقم طبي و05% أكدوا وجوده، في حين اكد 15%من المبحوثين أن المرفق الصحي لا يتوفر على لوازم العمل.

وما يمكن استنتاجه من تباين هذه الآراء حول المرفق الصحي للقرية ،هذا الأخير الذي هو عبارة عن مستوصف صغير يحوي على عامل واحد(ممرض) ويحوي مجموعة من التجهيزات والمعدات البسيطة الخاصة بفحص طبي روتيني، ولعل تباين الآراء حول وجود طاقم طبي من عدمه إلى أن هناك زيارة أسبوعية تقوم بها المصالح التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية التابعة لبلدية القلب الكبير،غيرأن أغلب السكان يجدون أن هذه الزيارات الأسبوعية للطبيب غير كافية ولا تلبي الاحتياجات الصحية لسكان القرية،وبالتالي أكدوا بعدم توفر الطاقم الطبي الكامل في غالب الأحيان،ولعل سبب ذلك هوالاستراتيجية

المتبناة من قبل مصالح مديرية الصحة بالولاية والتي تستند إلى وجوب وضع طاقم طبي كامل على مستوى المناطق الحضرية والتي تكون فيها الكثافة السكانية مرتفعة،بينما تقوم بتسخير طاقم طبي متنقل بين القرى والمداشرالتي يوجد بها مرفق صحي بغية تقريب الخدمات الصحية من المواطنين وتخفيف عبء التنقلات.

جدول رقم(16):يوضح مدى الاستفادة من برامج دعم الدولة

الإجابات / وكالات الدعم	الأب		الأم		الابن		الأخ		الأخت		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وكالة دعم تشغيل الشباب	00	00	00	00	07	100	02	66	00	00	09	35
وكالة التنمية الاجتماعية(القرض البسيط)	00	00	09	81	00	00	00	00	05	100	14	56
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	00	00	00	00	00	00	01	34	00	00	01	03
الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية	00	00	02	19	00	00	00	00	00	00	02	06
المجموع	00	100	11	100	07	100	03	03	05	100	26	100

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المجتمع الريفي بشكل عام وسكان قرية أولاد الحاج على وجه الخصوص لم يستفيدوا بشكل كبيرمن مختلف أجهزة الدعم التي أوجدتها الدولة لمختلف الشرائح ، حيث بلغت النسبة الإجمالية 26 %،حيث بلغت أكبراستفادة تلك القروض البسيطة التي توفرها وكالة التنمية الاجتماعية بنسبة بلغت 56% وهذا بسبب رغبة أفراد المنطقة وخاصة العنصر النسوي منهم من تحقيق دخل إضافي لإعالة أسرهم ومساعدة أرباب الأسرعلى تحمل تكاليف الحياة ، وتتركزأغلب المساعدات الممنوحة في هذا الإطارحول مبالغ مالية تمنح من طرف الوكالة لتدعيم بعض الصناعات االتقليدية المتواجدة بالمنطقة على غرارالخياطة،النسيج وكذا صناعة الأواني الفخارية،في حين بلغت نسبة المستفيدين من القروض الممنوحة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب بـ 35% من مجموع المستفيدين والتي كانت مخصصة لعنصر الشباب، هذا الأخير الذي قام من وراء

هذا التدعيم بفتح ورشات حرفية وتجارية ، إضافة إلى تربية الدواجن وإنشاء مؤسسات صغيرة لجمع الحليب وغيرها من المهن التي يقوم هذا الجهاز بتدعيمها ، في حين استفاد من المساعدات الممنوحة من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية ما يقارب 06%من الأفراد المستفيدون من مختلف الصيغ المذكورة ، وكانت هذه الإعانات موجهة إجمالا إلى ترقية النشاطات التقليدية بالمنطقة على غرارصناعة الأواني الفخارية والنسيج، وكانت آخر نسبة وأقلها تلك المساعدات التي يمنحها صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتي استفاد منها 03% من إجمالي الأفراد المستفيدين وذلك لجهل غالبية المبحوثين لهذا الجهازمن جهة ، وبعض الشروط التي لا تتوفر في العديد من المبحوثين من جهة أخرى ، مما أدى إلى عدم حصول غالبية المبحوثين من هذا الدعم.

إجمالا يمكن القول أن طبيعة المجتمع الريفي المحافظ تبقى أحد أهم الأسباب التي تترك الأفراد يعزفون عن بعض أشكال الدعم ، لاسيما وكالة دعم تشغيل الشباب بسبب ارتباطها بفائدة بنكية ، وهو ما يعتبرمخالفا لتعاليم الدين الاسلامي وهو ما يرفضه سكان القرية نظرا للقيم الدينية والتنشئة الاجتماعية التي يتميز بها سكان القرية.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نتائج دراسة:"دورجاناندسنها:القرى الهندية في مرحلة التحول" التي سبق التطرق إليها سلفا ، والتي كان من أهم نتائجها ضرورة الانتفاع بالحوافزالدينية في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، لذا ينبغي على المشتغلين بالتنمية الريفية الانتفاع بالدوافع الدينية التي تمثل مصدرالقوة والحركة في أغراض غيردينية وفي تطوير المجتمع وتحديثه ، وهذا يتطلب وضع برنامج حكيم يكفل توجيه مسارالحوافز الدينية فيما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحقق تغيرات اجتماعية تنهض بالريف[400].

وعليه وبناء على ذلك فإن القائمين على وضع سياسة تنموية بالمناطق الريفية بالجزائرملزمون بمراعاة الطابع العقائدي وحساسية سكان القرية حول القروض الربوية ، والتي حسبهم تعد انتهاكا صريحا للتعاليم الاسلامية ، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها واستثمارها في مشاريع تنموية تحقق المنفعة لكافة المجتمع،وهو ما يقوض جهود التنمية الريفية التي ترمي الدولة لتحقيقها.

[400] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص179

المحور الثالث:التمثلات والسلوكات الاجتماعية لأهل قرية أولاد الحاج

1- نظرة أهل القرية إلى عمل المرأة:

جدول رقم(17):يوضح رأي المبحوثين في عمل المرأة

الاجابـــــات	التكرار	النسبة المئوية
قبول عمل المرأة	42	42 %
عدم قبول عمل المرأة	58	58 %
المجمـــــوع	100	100 %

الجدول رقم(17) يشيرإلى أن المبحوثين الذين لايؤيدون فكرة خروج المرأة للعمل حيث بلغت نسبة من يؤيدون ذلك بـ 58 % ، في حين بلغت النسبة الباقية والمقدر بـ 42% والتي تؤيد خروج المرأة للعمل.

من خلال المعطيات الكمية الواردة يتضح أن سكان قرية أولاد الحاج في غالبيتهم متمسكون بالعادات والتقاليد القديمة ومتعصبون لفكرة وجوب التزام مبدأ"الحشمة" وأن مكان المرأة في بيتها،كما أنهم لايتقبلون فكرة أن يرى الأجانب والغرباء نساءهم أو أخواتهم،حتى وإن كانت الوضعية المادية للعائلات معسورة الحال رغم أن غالبية الأسر لاتمانع بدراسة الفتيات غير أن عملها بالنسبة لهم غيرمرغوب وغير مطروح للنقاش بل إن الفتاة حين تبلغ سن الزواج يتم توقيفها عن الدراسة عند الغالبية .

نستخلص من هذه النتائج أن الفئة الغالبة من المبحوثين غير موافقين على عمل المرأة وخروجها من البيت لتحقيق ذلك،في حين أن البقية والتي تشكل نسبا متقاربة نوعا ما مع أصحاب هذا الرأي لا تجد مانعا في عملها ، وهذا مؤشر ضمني على تغير خصائص المجتمع الريفي وبعض عاداته وتقاليده حيث تم فسح للمرأة الاطلاع على المجال الاقتصادي والخوض فيه عن طريق العمل وعززت بها مكانتها داخل الأسرة والمجتمع المحلي الريفي الجزائري، وهو ما ساهم في رفع مكانة المرأة في الأسرة الريفية ومشاركتها في اتخاذ القرارات المتصلة بالقضايا الأسرية و العائلية والتي كانت من اختصاص العنصر الرجالي في وقت قريب،وهذا يتوافق مع الدراسة التي قام بها " دانيل ليرنر"حول تحول المجتمع التقليدي والذي أشار فيه إلى أن النسق القيمي في العديد من البلدان والمجتمعات الريفية قد

تغير وأبرز العديد من القيم التي تغيرت لاسيما منها ما تعلق بتغير قيمة تفضيل الذكر على الأنثى،حيث يوضح ليرنر ذلك بقوله:كانت القيمة التقليدية السائدة في ظل السلطة الأبوية هي النظر إلى المرأة على أنها أقل من الرجل بالطبيعة وكانت هذه القيمة تنعكس في عدم إعطاء المرأة فرصة لكي تقوم بدورها في العمل ، ولكن سرعان ما فقدت الأسرة ذات السلطة الأبوية سيطرتها تحت تأثير تغير الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت المرأة تتمتع بقدرمن التعليم والفرص المتاحة لكي تمارس دورها،كما أصبح المجتمع ينظر إليها على أنها ليست أقل من الرجل بل مساوية له[401].

جدول رقم(18):يوضح رأي المبحوثين في الميادين المفضلة لعمل المرأة

نوع المهنة	التكرار	النسبة المئوية
التعليم	29	69 %
الطب	03	07 %
التجارة	02	04 %
حرف تقليدية	07	16 %
خدمات	01	04 %
المجمـــــوع	42	100 %

من خلال الجدول رقم(18) والذي يوضح الميادين المفضلة لعمل المرأة والذي جاء مفصلا لرأي المبحوثين في الجدول رقم(17) نجد أن أكبر نسبة ممن يفضلون عمل المرأة بلغت 69% في قطاع التعليم حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن قطاع التعليم لا زال محافظا وتنخفض فيه درجة اختلاط المرأة بالرجل ، في حين يؤكد 16% من أصحاب هذا الرأي أن العمل في قطاع الحرف التقليدية ، ونقصد بهذه الأخيرة الخياطة،والنسيج وصناعة الأواني الفخارية ...الخ وهي أعمال تضمن تواجد المرأة في بيتها مما يخفض بشكل كبيراحتكاكها بالرجل،أما النسب الأخرى فتنوعت بين الطب والتجارة بـ 07% و04% على الترتيب حيث تذيلت مهنة التجارة الترتيب في المهن المرغوبة ممن وافقوا على عمل المرأة نظرا لأن هذه المهنة تتعرض فيها المرأة للاحتكاك مع الجنس الآخر بشكل كبير،إضافة إلى أن عادات وتقاليد المنطقة ترفض مثل هذه الوظائف في أغلب الأحيان.

[401]- كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص137

ومما لاشك فيه أن عمل المرأة ليس ظاهرة إجتماعية جديدة ،فالمرأة منذ أزل التاريخ وهي تعمل في المزارع والحقول ،ولقد كان للتقدم التكنولوجي وتعلم المرأة الأثر الكبير في فسح فرص العمل أمامها فعملت في مختلف القطاعات وفرضت نفسها في العديد من المجالات غير أن عملها في الريف يبقى مرهونا ، وتغلب القيم والتقاليد على الحياة الإجتماعية والثقافية رغم إنتشارالتعليم والتقدم التكنولوجي كما أسلفنا الذكر،ويبقى عملها محدودا ومقتصرا على وظائف بعينها وغير مرغوب في أحيان كثيرة وهو ما ترجمته النسب السابقة من آراء المبحوثين .

2- أهل القرية والنشاط السياسي والجمعوي:

جدول رقم(19):يوضح توزيع أفراد العينة حسب مجال الانتماء للأحزاب والجمعيات وعلاقته بالمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	أمي		يقرأ ويكتب		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
مجال الانتماء	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جمعيات ثقافية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	02	20	02	02
حزب سياسي	04	13	02	11	02	16	04	20	06	42	03	80	21	21
لجنة القرية أو المسجد	01	03	02	11	01	08	03	14	04	29	00	00	11	11
غير منضم	25	84	14	78	09	76	14	66	04	29	00	00	66	66
المجموع	30	100	18	100	12	100	21	100	14	100	05	100	100	100

إن المشاركة السياسية والجمعوية في المجتمع الريفي بشكل عام وفي قرية أولاد الحاج على وجه الخصوص قليلة جدا،وهو ما تعكسه البيانات الكمية الواردة في الجدول حيث نجد أن نسبة المستجوبين الذين صرحوا بعدم انضمامهم لأي حزب أو جمعية بلغ 66%، في حين صرح 21% بانضمامهم لحزب سياسي و11% صرحوا بانضمامهم للجنة المسجد أو القرية،أما أقل نسبة فهي خاصة بالفئة التي صرحت بانضمامها لجمعيات ثقافية وبلغت نسبتها 02%.

وما يمكن استنتاجه من البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة المبحوثة والتي صرحت بعدم انضمامها لأي حزب أوجمعية مرده لعدة أسباب منها المستوى التعليمي المتدني للأفراد حيث بلغت 25% من الأفراد ، وهذا راجع لعدم رغبة هؤلاء للانضمام لمثل هذه الجمعيات ، وعدم وعيهم بالفائدة المرجوة من خلال ذلك ، إضافة إلى أن أغلب أفراد المجتمع الريفي يولون ظروف المعيشة اليومية (الوظيفة، الدخل، تمدرس الأبناء، الخدمات الصحية،.... الخ) أهمية قصوى أكثر من العمل السياسي أو الجمعوي، في حين نجد أن هناك الفئة الثانية والتي أقرت بالانضمام للأحزاب السياسية وكانت أكبر فئة هي فئة الثانويين بـ 06 أفراد تليها فئة الأميين ثم فئة الجامعيين ، وهذا مرده لزيادة الوعي والمستوى التعليمي للبعض إضافة إلى الطابع العشائري للبعض الآخر.

أما الفئة الثالثة والتي أقرت بانضمامها للجنة المسجد أو القرية فمرده لوجود لجنة المسجد على مستوى القرية ، وتكاد تكون المتنفس الوحيد لسكان القرية للمساهمة في تقديم يد العون للمسجد أو إبداء رأيه حول أمورعدة متعلقة بالقرية، كما يمكن إرجاع ذلك إلى عامل السن حيث أغلب شيوخ القرية ومسنيها منظمين للجنة المسجد الخاص بالقرية.

في حين أن أقل فئة من المبحوثين أقرت بانضمامها لجمعيات ثقافية ويعود سبب ذلك إلى انعدام شبه كلي للنشاط الجمعوي بالقرية نتيجة انخفاض المرافق الادارية ونقص الوعي لدى السكان بأهمية الجمعيات ، وما يمكن أن تلعبه في تحسين المستوى الثقافي وتنشيطه على مستوى القرية وانحصرت الفئة التي هي منضمة لهذه الجمعيات في فئة الجامعيين وأغلب هذه الجمعيات تكون خارج القرية.

وعليه يمكن القول أنه رغم أن المشاركة السياسية تعد العملية الاجتماعية التي من خلالها يستطيع الفرد أن يلعب دورا في الحياة السياسية لمجتمعه القومي أو المحلي وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في تحديد الأهداف لذلك المجتمع ،وأفضل الوسائل الممكنة لتحقيق وإنجازهذه الأهداف[402]،غير أننا لاحظنا أن سكان قرية أولاد الحاج لايتمتعون بالمشاركة السياسية بشكل كبير، ولعل الإحجام عن المشاركة السياسية من خلال العضوية بالأحزاب والجمعيات لأكبر دليل على ذلك.

[402] - كمال التابعي:**مرجع سابق** ،ص293

3- أساليب التسلية عند أهل القرية:

جدول رقم(20):يوضح أين يقضي سكان الريف أوقات فراغهم

قضاء أوقات الفراغ	التكرار	النسبة المئوية
الراحة في المنزل	21	%21
التردد على المقاهي	10	%10
ممارسة نشاط رياضي	08	%08
المسجد	19	%19
مع الأصدقاء والجيران	35	%35
الانترنيت	07	%07
المجموع	100	%100

من خلال الجدول المتعلق بالأماكن التي يلجأ إليها سكان القرية لقضاء أوقات فراغهم حيث أكد 35% من المبحوثين أنهم يلجأون للحديث والتسامر وتبادل أطراف الحديث مع الأصدقاء والجيران ، في حين أقر21% منهم بأنهم يلزمون بيوتهم أما الفئة الثالثة فقدرت نسبتها بـ 19% وأكدت أنها تلجأ لمسجد القرية،أما الفئة الرابعة والأخيرة فأكدت أنها ترتاد المقاهي الموجودة بمركزالمدينة القريب من القرية ،أما نسبة 08% فقد أقرت أنها تمارس الرياضة وهي غالبا الركض أو إقامة مباريات كرة قدم مع شباب القرية،في حين كانت النسبة الأقل أكدت أنها ترتاد نوادي الأنترنيت المتواجدة بالمدينة لقضاء أوقات الفراغ.

ويمكن تفسيرذلك إلى انعدام المرافق الثقافية والترفيهية إضافة إلى المساحات المخصصة لالتقاء الأفراد والأصدقاء، مما يؤدي إلى اختلاف الأفراد وتعدد أرائهم وتوجهاتهم نحو قضاء أوقات الفراغ، إضافة إلى ذلك المستوى التعليمي للشخص وسنه حيث يعدان من بين المحددات الأساسية التي توجه الأفراد نحو اختيارالأماكن والأعمال التي يقومون بها، ففي قرية أولاد الحاج نجد أن غالبية الأشخاص المسنين يرتادون المسجد خارج أوقات الصلاة لقراءة القرآن والتزود من تعاليم الدين الاسلامي من إمام القرية،أما فئة الشباب فتختلف هواياتهم ومشاغلهم وآرائهم في قضاء أوقات الفراغ حسب الإمكانيات المتوفرة ومقدرتهم على تحقيقها،خاصة إذا علمنا أن التجمعات السكنية بالمناطق الريفية في

الغالب تتشكل من خلال روابط أسرية وقرابية وهو ما يتيح مجالا أكبر لساكنتها لقضاء أوقات فراغهم مع بعض.

كما أن ما يمكن تفسير بقاء الأفراد داخل المنازل هي طبيعة الحياة الاجتماعية التي يعيشها السكان داخل المناطق الريفية ،خاصة إذا علمنا أن المهنة الرئيسية للساكنة هي الزراعة والفلاحة وما تتطلبه هذه الأخيرة من جهد عضلي كبير،مما يؤدي إلى استثمار بعض الأفراد لأوقات الفراغ باللجوء إلى المنازل لأخذ قسط من الراحة.

4- العلاقات الجوارية بين أهل القرية:

جدول رقم(21):يوضح مدى ربط صداقات جديدة في المنطقة بعد الحصول على سكن ريفي

ربط صداقات جديدة	التكرار	النسبة المئوية
ساهم السكن الريفي في ربط صداقات جديدة	52	% 52
لم يساهم السكن الريفي في ربط صداقات جديدة	48	% 48
المجموع	100	% 100

من الجدول يتبين أن أغلب أفراد العينة المبحوثة المقدرة بـ 52% أكدوا على ربطهم الصداقات جديدة بعد حصولهم على سكن ريفي ، وهذا مرده أن العلاقات التي تميز معظم جوانب حياة سكان الريف ترتكزعلى علاقات القرابة والمصاهرة ، وهو شيء أساسي لتوطيد العلاقات الطبيعية معهم ، إضافة إلى أن اقامة السكنات الريفية في أماكن بعيدة نسبيا عن مقرالسكن القديم ساهم في تكوين صداقات جديدة وجيران جدد من خلال خلق تجمع سكني آخرساهم في احتكاك الأفراد بأسر جديدة حتى وإن كان التعارف وتبادل الزيارات داخل القرية سمة رئيسية ومنتشرة بين أبناء المنطقة.

أما الفئة الثانية والتي قدرت بـ 48% فأكدت أن السكن الريفي لم يساهم في ربط صداقات جديدة في المنطقة ، على اعتبارأن قرية أولاد الحاج هي قرية صغيرة الحجم ومعظم ساكنتها تربطهم أواصرالصداقة والترابط منذ القدم وغالبية سكانها يتعارفون ، كما أن غالبية أفراد هذه الفئة أكدوا أن عمليات اختيار مكان إقامة السكن الريفي يخضع لمعايير مسبقة واعتبارات واضحة مثل اعتبارات القرابة والجواروالصداقة لذلك فإن إقامة السكن الريفي وسط هذه الأسركان مخططا له من قبل.

5- الحياة الريفية ومسألة التقاليد والآداب العامة:

جدول رقم(22):يبين مدى فاعلية الريف في ترسيخ العادات والتقاليد

ترسيخ العادات والتقاليد	التكرار	النسبة المئوية
ساهم السكن الريفي في ترسيخ العادات والتقاليد	81	% 81
لم يساهم السكن الريفي في ترسيخ العادات والتقاليد	19	% 19
المجمـــوع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أعلاه والمتعلق بمدى فاعلية الريف في ترسيخ العادات والتقاليد أن الذين أقروا بـ "نعم" والتي كانت نسبهم هي الأكبر بـ 81% والذين يؤكدون أن العادات والتقاليد لازالت راسخة في المجتمع الريفي بشكل كبير مقارنة بباقي المناطق ، وهذا مرده لاعتزازالأفراد وافتخارهم بقيمهم وأصالتهم التي نشؤوا عليها وترعرعوا في كنف الأخلاق والآداب التي ورثوها أبا عن جد وهو مايشكل إرثا ثقافيا ودينيا وأخلاقيا ، يميزسكان القرية ويشكل أداة ضبط اجتماعي لساكنته ، على اعتبارأن التنشئة الاجتماعية للفرد منذ الولادة تهدف لأن يكون الفرد عضوا في الجماعة وتؤدي الأسرة الدورالكبير في تحقيق ذلك من خلال ترويض الفرد وتعليمه للسلوك السوي ، إضافة إلى التراث الثقافي والحضاري للمجتمع الذي يعيش فيه ، وكذا العادات والتقاليد والسنن الاجتماعية السائدة في المنطقة.

وقد أكد بارسونز في مساهمته لتناول هذا المفهوم من خلال دراسته للفعل الاجتماعي إذ اعتبر التنشئة الاجتماعية وسيلة فعالة لتحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي ،حيث أكد بارسونزعلى أهمية التنشئة الاجتماعية والتي في سياقها يتعلم الفرد القيم التي ترسم له ملامح السلوك ودور الضبط الاجتماعي في ذلك[403].

فالقيم الاجتماعية التي تغرس في الأفراد داخل القرية تشكل أحد الميزات الرئيسية لساكنتها نظرا للاحترام المتبادل بين الأفراد وكذا انتشارمظاهرالالتزام والسلوكات الحميدة التي تنم عن التنشئة الاجتماعية الحسنة للأفراد.

في حين أكد 13% من مجموع المبحوثين بعدم فاعلية الريف في ترسيخ العادات والتقاليد ، وهذا مرده إلى تأثرالأفراد بالمناطق الحضرية ، إضافة إلى التقدم التكنولوجي في

[403] - عدلي السمري: **الثابت والمتغير في اليات الضبط الاجتماعي**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،ط2003،1، ص15

جميع المجالات لاسيما الإعلام منه وكذا الانترنيت والتي جعلت فئة الشباب في الغالب تتأثر بهذه التكنولوجيا وتنقلها إلى القرية من خلال بعض السلوكيات والتصرفات،حيث بدأت ملامح اندثار العادات والتقاليد تظهر للعلن حتى وإن كانت أقل حدة من باقي المناطق.

جدول رقم(23):يبين سبب الالتزام بالآداب العامة والانضباط وعلاقته بالمستوى التعليمي

سبب الالتزام بالآداب العامة / المستوى التعليمي	الخوف من السلطات		الخوف من سكان المنطقة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	17	%56	13	%44	30	%100
يقرأ ويكتب	09	%50	09	%50	18	%100
ابتدائي	06	%50	06	%50	12	%100
متوسط	11	%52	10	%48	21	%100
ثانوي	05	%36	09	%64	14	%100
جامعي	01	%20	04	%80	05	%100
المجموع	49	%49	51	%51	100	%100

من خلال الجدول أعلاه والمتعلق بسبب الالتزام بالآداب العامة والانضباط داخل المجتمع وعلاقته بالمستوى التعليمي نجد أن أغلب أفراد العينة المبحوثة والمقدر بـ 51% أكدوا أن سبب الالتزام إنما يعود للخوف من سكان المنطقة وهوما ترجمته البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم(22) والخاص بمدى ترسيخ الريف للعادات والتقاليد ، حيث أن الأفراد يشعرون بوجود حاجز معنوي يمنعهم من القيام بأي سلوك منافي للآداب والعادات التقليدية التي نشؤوا عليها ورسمها لهم كبارالقرية وشيوخها ، فالانضباط داخل القرية إنما هو سمة من السمات الرئيسية التي تميز أفراد القرية على اعتبارأن العلاقات القائمة داخلها وطيدة بشكل كبير، وتعزز أواصرها علاقات القرابة والمصاهرة بين غالبية سكانها لذلك فأي سلوك منافي للأخلاق أوالأداب العامة يجرصاحبه لعقوبات غيررسمية من سكان القرية ليس أقلها تعزيرالأولياء وفرض عزلة اجتماعية على القائمين بها، كما تجدرالإشارة في هذا المقام أن نشوب الشجارات أو قيام أحد الأفراد داخل القرية بسلوك غير سوي منافي لعادات

وتقاليد المنطقة يؤدي بالضرورة إلى تدخل شيوخ القرية وأكابرها لحل المشاكل العالقة واتخاذ الاجراءات المناسبة ، دون الحاجة في أغلب الأحيان إلى استدعاء الوسائل الرسمية على غرارأجهزة الأمن .

في حين أكدت الفئة الثانية من أفراد العينة المبحوثة والمقدرة بـ 49% أن الخوف من السلطات هو السبب الرئيسي لعدم انتهاك الآداب العامة والانضباط داخل القرية وما يفسر ذلك هو قيام الدولة بمختلف هيئاتها ومصالحها خاصة الأمنية منها بالدورالمنوط بها ومكافحة مختلف أشكال الجريمة والأعمال الغير السوية، وهو مايؤكد اهتمام الدولة بأمن واستقرارالمواطنين خاصة بعد استفحال ظاهرة الانحراف بمختلف أنواعه وفي جميع أوساط المجتمع نتيجة عدة عوامل لاسيما انتشار البطالة ، وما ينجم عنها من آفات اجتماعية.

عموما يمكن القول أن السلطة التقليدية (كبار السن،المجالس العرفية...) تلعب دورا كبيرا في المجتمعات الريفية للالتزام بالآداب العام وتحقيق الانضباط داخلها، كما أن وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي ممثلة بسلطة القانون هي الأخرى تساهم بشكل كبير في تحقيق ذلك وهو ما أشارت إليه النتائج المتقاربة في هذا الجدول.

المحور الرابع:أثرالسكن الريفي الجديد على تحقيق التنمية الريفية

1- الظروف السكنية للمستجوبين قبل الحصول على السكن الريفي

جدول رقم(24):يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن قبل الاستفادة

نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية
حوش	59	% 59
كوخ	25	% 25
بيت قصديري	15	% 15
مؤجر لبيت	01	% 01
المجموع	100	% 100

يتضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة سجلت بلغت 59% وهي تمثل فئة المبحوثين الذين صرحوا بأن نوع السكن الذي كان يشغلونه سابقا هي الحوش،تليها نسبة 25% للفئة التي كانت تشغل الأكواخ، في حين تصل النسبة الثالثة إلى 15% والتي كانت تشغل البيوت القصديرية قبل استفادتها من السكن الريفي،أما أقل نسبة فبلغت 01% وهي تمثل الأشخاص الذين قاموا بتأجير بيت داخل المدينة قبل حصولهم على إعانة خاصة بالسكن الريفي.

نستنتج من خلال المعطيات السابقة والتي تمثل نوع السكن الذي كان يشغله المبحوثين قبل استفادتهم من سكن ريفي من أغلب أفراد العينة كانوا يشغلون أحواش وهذا مرده لعدة أسباب لعل أهمها طبيعة المنطقة الريفية وانتشارهذه البيوت بها ، وذلك من خلال رغبة الأفراد في المحافظة على نمط عمراني تقليدي الذي يتماشى مع خصوصية وطبيعة المنطقة الريفية ،إضافة إلى العادات والتقاليد الموروثة داخل هذه القرية من خلال تواجد الأسرالممتدة في سكنات من نوع الأحواش هذه الأخيرة الذي تتصف باتساعها وتعدد الغرف داخلها مما يسمح بتعدد الأسرالنووية داخلها ، وإمكانية اتساعها لهم إضافة إلى ذلك نجد أن سببا آخر لشغل هذا النوع من السكنات (الأحواش) وهو ضعف الإمكانيات المادية للأسروانتشارالفقربالقرية مما يؤدي إلى عدم مقدرة الأسرعلى ترميم أو بناء سكنات جديدة عصرية وتلبي الحاجات الأساسية للأفراد، كما أن فئة من المبحوثين شغلت أكواخ قبل استفادتها من السكنات الريفية وأغلب هؤلاء الأفراد ممن يشكلون أسرنووية صغيرة الحجم وقد استقلوا بحياتهم الخاصة من خلال بناء سكنات فردية ليست على شكل أحواش ، وإنما

أكواخ تتكون من غرفتين أو ثلاث ، غير أنها غيرعصرية ومبنية بالطوب والحجارة وهذا سبب نقص الإمكانيات المادية في أغلب الأحيان،إضافة إلى وجود فئة ثالثة شغلت بيوت قصديرية وهي بيوت تشبه الأكواخ غيرأن سقفها عبارة عن صفائح حديدية وهي أقل تكلفة من الأكواخ ويعود في غالب الأحيان لنفس السبب وهو ضعف الإمكانيات المادية لشاغليها،ثم نجد الفئة الأخيرة وهي الأقل عددا والتي قامت بكراء سكنات في المناطق الحضرية لعدة أسباب أهمها عدم مقدرتها على بناء سكنات في القرية ، أو للتقرب من مكان عملها.

2- مسألة المساواة في توزيع السكنات الريفية:

جدول رقم(25):يبين رأي أفراد العينة بمدى وجود مساواة في توزيع السكنات الريفية وعلاقته بنوع العرش

العرش / وجود مساواة	عين ساعد		أولاد يحي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	32	%39	06	%32	38	%38
أحيانا	37	%46	10	%53	47	%47
لا	12	%15	03	%15	15	%15
المجموع	81	%100	19	%100	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم(25) والذي يبين رأي أفراد العينة بمدى وجود مساواة في توزيع السكنات الريفية وعلاقته بنوع العرش ، حيث أكد 47% من أفراد العينة المبحوثة أن هناك مساواة أحيانا في توزيع السكنات الريفية ودعم هذا الرأي 38 % منهم ممن أكدوا وجود مساواة ،وكان رأي المبحوثين من كلا العرشين متقاربا، فيما بلغت نسبة من أقروا بعدم وجود مساواة في توزيع السكنات الريفية بـ 15% منهم وتوزعت هذه النسبة بالتساوي بين العرشين.

من خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول يتضح أن أغلب الأفراد يتفقون في وجود مساواة في توزيع السكنات الريفية ، وهذا مرده للسياسة السكانية التي انتهجتها الدولة في الآونة الأخيرة والتي ترتكزعلى تشجيع نمط السكنات الريفية وإعطائه الدعم الكبيرمن خلال إتاحة الفرصة لكل من تتوفر فيه الشروط الضرورية للحصول على هذه الصيغة،حتى

أصبح في الآونة الأخيرة عدد العروض المقدمة من قبل السلطات المحلية أكثر من الطلبات وهو ما يؤكد الاهتمام الكبير الذي أولته السلطات لإنجاح صيغة السكن الريفي بهذه المناطق.

في حين أن الأشخاص الذين أقروا بعدم وجود مساواة في التوزيع فيمكن إرجاعه لبعض التفضيلات التي قد تصدرعن بعض المسؤولين المحليين في بعض الأحيان لعدة أسباب ، لاسيما ما تعلق منها بصلة القرابة أو التوجه الحزبي،أو نتيجة تدخل أطراف أخرى للوساطة أو ما يعرف محليا "المعريفة" ، وهي سلوكات فردية لازالت تنخرالإدارات العمومية ، وتساهم بشكل كبير في زعزعة ثقة المواطن في المسؤولين المحليين.

إن المتمعن للبيانات الكمية يكتشف أن متغيرالعرش لم يؤثرفي نظرة الأفراد للمساواة ولم يكن عنصرا أساسيا في تفضيل شخص عن آخر طبقا لانتمائه العشائري،وهو ما يثبت أن الطابع العشائري في المنطقة ليس له تأثيرعلى الحياة الاجتماعية والسياسية داخل قرية أولاد الحاج بشكل كبير،على اعتبارأن نمط توزيع الأفراد على العرشين لم يكن حائلا دون وجود تضامن اجتماعي وتماسك بين مختلف الساكنين بالقرية،وهو ما أطلق عليه دوركايم "بالتضامن الآلي" ، كما أنه يمكن الإشارة في هذا المقام إلى أن التركيبة المجتمعية قد تغيرت ونقصت شوكة الانتماء القبلي والعروشية وتقلصت وظائفها ، خاصة بعد التطور التكنولوجي وانتشار التعليم وظهورالنخب السياسية ، والتي ساهمت بشكل كبيرفي تقليص الفجوة بين المناطق والانتماء العشائري، وقد ركزت مختلف برامج التحديث ونظريات التنمية على الرغبة في بناء مجتمع جديد يقوم على تركيزالهوية الوطنية مقابل القضاء على المرتكزات التقليدية ممثلة في مظاهر مختلفة على غرارالعروش والجهوية المناطقية ، وهي قيم تقليدية تعيق عمليات التنمية ، وفي هذا يذهب ليرنرإلى أن الأفراد الانتقاليين في المجتمعات النامية عندما يتجهون إلى تطويرمجتمعاتهم،واستبدال الأساليب الحياتية التقليدية بأساليب جديدة فإنهم يسيرون في طريق ممتلىء بالعقبات والعوائق والحواجز،وتمثل بعض القيم التقليدية التي يتمسك بها الأفراد عائقا من هذه العوائق ، وأفضل مثال على ذلك هو البقال البلجاتي الذي رفضه الجميع بسبب أن سلوكه لا يتفق والقيم التقليدية السائدة في قريتهم ، ويعبر ليرنرعن ذلك بقوله: إن الانتقال إلى مجتمع مشارك يساهم جميع أفراده

بأدوارعديدة في مختلف مناحي الحياة إنما يتوقف على رغبة الأفراد ، وميلهم إلى المشاركة التي تنمو أكثرعندما يخرج الأفراد من الحيزالضيق لمجتمعهم التقليدي المحدود، وينفتحون على العالم الخارجي[404].

وعليه وبناء على ماسبق يتضح أن ظاهرة العروشية في قرية أولاد الحاج تكاد تكون معدومة ، وهو ما يسهل من عملية تحقيق التنمية والاستقرارالاجتماعي للمواطنين وهو ما توافقت عليه تصريحات المبحوثين للعرشين حول وجود مساواة في عملية توزيع السكنات الريفية .

3- المقارنة بين المسكن القديم والمسكن الجديد:

جدول رقم(26): يوضح رأي المبحوثين بالمسكن الحالي وعلاقته بعدد الأولاد

عدد الأولاد / نوع السكن	أقل من 05 أولاد		06-10 أولاد		أكبر من 10 أولاد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ضيق	01	%02	04	%10	00	%00	05	%05
وسط	25	%47	27	%69	01	%50	53	%56
واسع	27	%51	08	%21	01	%50	36	%39
المجموع	53	%53	39	%39	02	%02	94	94%

من خلال بيانات الجدول رقم(26) الذي يوضح رأي المبحوثين بالمسكن الحالي وعلاقته بعدد الأولاد يتبين أن نسبة 56% من مجموع أفراد العينة اعتبروا مساكنهم متوسطة الحجم ، أما نسبة 39% فقد اعتبروا أن مساكنهم واسعة، أما الفئة الثالثة والمقدرة بنسبة 05% فاعتبرت أن مساكنهم ضيقة.

ومنه نستنتج أنه كلما كان عدد الأولاد كبيرا أحس الأفراد بضيق المسكن، ويرجع ذلك إلى أن الأسرة الريفية عموما وسكان القرية على وجه الخصوص ما زالوا متمسكين بالنمط التقليدي وذلك من خلال انتشارالأسرالممتدة ، حيث يعيش الوالدين مع أحد الأبناء على الأقل الأكبرأو الأصغر،إذا استقل باقي الأبناء عن العائلة الكبيرة،كما يعد انخفاض دخل الأبناء المتزوجين وعدم قدرتهم على توفير مسكن خاص لهم من أهم الأسباب أيضا

[404] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص138

التي جعلت العائلة تعيش في مسكن واحد ، وهوما يؤدي إلى ضيق المساكن أو النظرإليها على أنها متوسطة الحجم مقارنة بعدد الأولاد ، في حين يرجع البعض لكون المساكن واسعة رغم كثرة عدد الأولاد إلى انتشارالنط النووي الحديث للأسرة واستقلال الأبناء عن عائلاتهم الكبيرة، ولعل انتشارصيغة السكن الريفي بالقرية وتدعيمها من قبل السلطات المحلية ساهم بشكل كبيرفي أن تحصل العائلة على عدة إعانات من السكن الريفي ابتداء من الأب وصولا لعدد كبيرمن الأولاد داخل نفس الأسرة ، وهومايعكس أيضا جهود الدولة الرامية لتوفيرسكن لكل عائلة صغيرة كانت أومتوسطة داخل الأرياف بغية القضاء نهائيا على أزمة السكن.

جدول رقم(27): يوضح الحالة المدنية للمبحوثين ورأيهم بالمسكن الجديد مقارنة بالقديم

الحالة المدنية / الإجابات	متزوج		أعزب		مطلق		أرمل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المسكن القديم أحسن من الجديد	17	18	01	16	00	00	02	100	20	20
المسكن الجديد أحسن من القديم	73	82	05	84	02	100	00	00	80	80
المجموع	90	100	06	100	02	100	02	100	100	100

من خلال الجدول يتبين لنا أن أكبر نسبة وهي 80 % من المبحوثين يرون بأن المسكن الجديد أحسن من القديم ، وهذا راجع إلى أن المسكن الريفي الجديد يحتوي على عدة خصائص وميزات لاسيما منها الطابع العصري للبناء واتساعه ، إضافة إلى أنه يتميز بأنه أكثر أمانا وأنظف مقارنة بالسكنات القديمة (الحوش،الكوخ...)، كما أنها تضمن لصاحبها الرفاهية والاستقرار، في حين أن الفئة الثانية أقرت بأن المسكن القديم أحسن من الجديد وبلغت نسبتهم 20% ويتذرع أصحاب هذا الرأي بأن المساكن القديمة واسعة وتتيح لأصحابها استغلال الغرف لعدة استعمالات لاسيما تربية الحيوانات ، كما أنها تمتازبالدفء شتاء والبرد صيفا نظرا لطبيعة المواد المستعملة في البناء وهي الحجارة والطوب،وهي أدوات تحفظ الحرارة في الشتاء وتضمن البرودة لساكنتها في الصيف،وهذه كانت تبريرات

غالبية الأفراد الذين تم استجوابهم خاصة الشيوخ كبارالسن من خلال المقابلة التي أجريت مع بعضهم والذين أكدوا أن البيوت القديمة حتى وإن كانت لها مساوىء من قبيل عدم ملاءمتها ومواكبتها لتطورالعصر، غيرأن لها فوائد جمة كان من أهمها ما تم ذكره سلفا.

كما أن غالبية المبحوثين من فئة المتزوجون وهو ما أثبتته نسبة 82 %والذين أقروا بأن المسكن الجديد أحسن من السكن القديم ، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات لاسيما منها أن هذا الأخير يوفر وسط بيتي ملائم من خلال تخصيص غرف خاصة بكل نشاط على غرار المطبخ وغرفة نوم ،إضافة إلى توفير وسط ملائم للأولاد بعيدا عن ضغوطات الأسرة الممتدة،ويعطي للاسرة النووية الصغيرة الحجم اكثر راحة وطمأنينة.

كما أن الفئة التي أقرت بأن السكن القديم على غرارالأحواش أحسن من السكن الجديد بصيغته العصرية ، رغم ماتمتاز به من رفاهية مرده لاعتبارات عدة كما ورد سلفا لاسيما منها ماتعلق بأن المسكن الجديد لايتوفرعلى أماكن خاصة بتربية الحيوانات رغم أنها أحد أهم الأنشطة الممارسة بالقرية، وتأكيدا لذلك يؤكد" الدكتور محمد السويدي" في دراسته حول "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"بقوله: على أساس أن أي تجديد لنمط السكن الريفي يترتب عليه عزل الفلاح عن ماشيته لن يحقق الهدف المرجو منه ، إذ من المهم أن ينطلق البناء الجديد ليؤكد للفلاح الطمأنينة على ماشيته وعائلته بأن يوفر له حظيرة بجانب المسكن ويشكل جزءا منه ، على أن تبنى بطريقة صحية لا تؤثر في حالة الفلاح الصحية ولا تحرمه في ذات الوقت من ماشيته[405].

[405] - محمد السويدي:**مرجع سابق**،ص140

4- مواصفات المسكن الجديد الأساسية:

جدول رقم(28):يبين مدى توفر المسكن على الأساسيات والكماليات

التجهيزات والموارد بالمسكن	نعم		لا	
	ك	%	ك	%
تلفزيون	165	% 165	00	% 00
ثلاجة	100	% 100	00	% 00
هاتف منزلي	00	% 00	00	% 00
مكيف هوائي	25	% 25	75	% 75
هوائي مقعر	135	% 135	00	% 00
موصول بالماء الصالح للشرب	00	% 00	00	% 00
موصول بالغاز الطبيعي	00	% 00	00	% 00
غسالة كهربائية	65	% 65	35	% 35
آلة خياطة	75	% 75	25	% 25
مسخن كهربائي	10	% 10	90	% 90
بئر خاص	70	% 70	30	% 30
بئرارتوازي تابع للبلدية	30	% 30	70	% 70

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن كل الأسرتمتلك تلفزيون وهوائي مقعر ، وهذا ما أكدته النسب 165% و 135% على التوالي،حيث أن أغلب الأسر تمتلك أكثرمن جهاز تلفازوهوائي مقعرفي السكن الواحد يخصص جهاز للوالدين والأخرى للأبناء حسب حجم الأسرة وإمكانياتها المادية ، وهذا على اعتبارأن هذا الأخير(التلفزيون) يعد من أهم الأجهزة الأساسية داخل المسكن ،كما يعد الملاذ الوحيد لأغلب أفراد القرية في ظل غياب شبه كلي للمرافق الثقافية والرياضية بها،كما أن ما نسبته 25% من أفراد العينة المبحوثة يمتلكون مكيف هوائي وهو أحد الأجهزة الكمالية والتي لا تحتل مكانة رئيسية ضمن الضروريات التي يحتاجها الأفراد داخل القرية ،إضافة إلى المستوى المادي لبعض الأسر وعدم مقدرتهم على الحصول عليه أوتحمل تكاليف تشغيله من الطاقة الكهربائية ، أما طريقة الحصول على الماء الصالح للشرب فتوزعت بين 70% من سكان القرية يمتلكون آبار خاصة بهم ، في حين أن 30% منهم يتزودون من البئرالارتوازي الذي وفرته مصالح البلدية ، أما

توصيل البيوت بالماء الصالح للشرب كان منعدما نظرا لانعدام القرية على توصيلات رسمية للماء والغاز، وتوزعت آراء المبحوثين حول امتلاكهم لباقي الأجهزة وكانت إجاباتهم كالتالي 65% يمتلكون غسالة كهربائية و75% يمتلكون آلة خياطة و10% يمتلكون مسخن كهربائي ، وهي أجهزة تدخل ضمن الأجهزة الكمالية في الحياة البشرية، كما أن أغلب السكان يعتمدون على الطرق البدائية في عمليات التسخين إضافة إلى استخدام قارورات الغاز.

عموما نرى بأن الريف الجزائري حقق قفزة نوعية في مجال استغلال التكنولوجيا والتحكم بها ، إضافة إلى استغلال مختلف الأجهزة والوسائل الحديثة لاستخدامها في الحياة اليومية ، وهو دليل قاطع على وجود تنمية ريفية بهذه المناطق وخروج ساكنتها من العزلة والفقرالمدقع الذي ميزهذه المناطق في سنوات سابقة.

في حين أقرت جميع أفراد العينة المبحوثة على عدم امتلاكها الهاتف الثابت بنسبة 100% بسبب عدم وصول هذه الخدمة العمومية للقرية ، وهو ما جعل الهاتف النقال يعتبر الوسيلة الأفضل والأكثر استعمالا في القرية نظرا لسهولة استخدامه وانخفاض تكاليفه.

تدعيما لهذا التحليل يمكن القول أن استخدام التكنولوجيا في المناطق الريفية بمختلف وسائلها دليل على وجود بوادر التنمية وتحققها ، وهذا ما أشارإليه ويلبيرت مور في تناوله لمفهوم التنمية وكيفية تحقيقها ، في الاتجاه الانتشاري الذي تبناه وكنا قد تناولناه في الجانب النظري للدراسة، حيث يرى هذا الاتجاه أن الفائدة الحقيقية التي ينطوي عليها، هي أنه يسهم في الإسراع بعملية التنميةوالتي تتمثل أساساً في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والأفكارالغربية من دول العالم الغربي المتقدمة إلي دول العالم المتخلفة[406]،في حين أن التلفازوالهوائي المقعروغيرها من وسائل الاتصال تعد أحد أهم الوسائل التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية حيث يذهب ليرنرفي نظريته إلى أن وسائل الاتصال الجماهيري مثل الصحافة والسينما والراديو تلعب دورا في تحديث المجتمعات والنظم الاجتماعية،فمن خلال وسائل الاتصال يتعلم الفرد الكثير ويستطيع أن يتخيل،وبذلك تنموعنده القدرة على التقمص العاطفي،تلك الفترة التي تمكنه من اكتساب ما هو جديد،كما أن وسائل الاتصال وانتشارها

[406] - عبد الحكيم عمار نابي :**مرجع سابق**،ص389

في المجتمع وتعرض الأفراد لها واستخدامها يعد مؤشرا من مؤشرات الحداثة والتحديث[407].

5- أساليب استغلال المسكن الجديد :

جدول رقم(29):يوضح تخصيص غرف المسكن الريفي

تخصص الغرف	التكرار	النسبة المئوية
غرفة للنوم	22	%22
غرفة استقبال	59	%59
غرف متعددة الاستعمالات	19	%19
المجموع	100	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أغلب المبحوثين بنسبة 59% يؤكدون أنهم يخصصون غرفة للاستقبال ، أما 22%منهم فيرون أنه يجب تخصيص غرفة للنوم كشيء أساسي في تقسيم الغرف ، أما الفئة الثالثة أكدت أنها لا تضع تخصيص معين للغرف بل كل الغرف لها استعمالات متعددة وكان ذلك بنسبة 19%.

وما يمكن استخلاصه من البيانات الكمية الواردة أعلاه أن طريقة تقسيم الغرف واستخدامها تتوقف بشكل كبيرعلى الجانب المادي للأسر، أي أنها كلما تحسنت الحالة المادية للأسرة كلما ساهم ذلك في أن تقسم المسكن الذي تتواجد به وفق الاستخدامات المختلفة للغرف،كما يمكن إرجاع أن غالبية السكان يميلون إلى تخصيص غرفة للاستقبال إلى كرم الضيافة والعادات والتقاليد التي تميز العائلة الجزائرية بشكل عام والعائلة الريفية على وجه الخصوص ، في حين أن الذين يؤكدون بوجوب تخصيص غرفة للنوم كأولوية فهذا نظرا للأهمية البالغة لهذه الأخيرة في الحياة ، كما أن هذه الغرف في المناطق الريفية يمكن لها أن تلعب دورين في نفس الوقت فهي غرفة للنوم ليلا وغرفة متعددة الاستعمالات لاسيما كغرفة استقبال نهارا ، وهذا راجع لكبر حجم الأسر والتي لا يتسع المسكن لتخصيص كل غرفة ، لذا يلجأون لهذا التخصيص باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق ذلك.

6- السكن الجديد وعلاقته بتمدرس الأبناء:

[407] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص131

جدول رقم(30):يوضح مدى مساهمة السكن في تدريس الأبناء

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
يساهم في تدريس الأبناء	80	%80
لا يساهم في تدريس الأبناء	14	%14
غير معني	06	%06
المجموع	100	%100

يبين الجدول الذي بين أيدينا أن أغلبية المبحوثين أقروا بمساهمة السكن الريفي في تدريس الأبناء بنسبة 80% ،في حين أقر 14% من أفراد العينة بعدم مساهمته في تدريس الأبناء ، أما البقية والمقدرة بـ 06% فهي غير معنية بالاجابة لأنها تشكل الفئة العازبة من أفراد العينة المبحوثة.

وعليه يمكن استنتاج من خلال المعطيات الكمية للجدول أن السكن الريفي بقرية أولاد الحاج ساهم بشكل كبير في تمدرس الأبناء ، وذلك بسبب قرب المساكن الريفية من المدرسة ، والتي حاول أغلب سكان القرية بناء مساكنهم الريفية قرب المرافق الضرورية الموجودة بالقرية لاسيما المدرسة الابتدائية خاصة أولئك الذين كانوا يشغلون بيوتا من قبيل الأحواش والأكواخ والتي كانت بعيدة نوعا ما عن المدرسة الابتدائية ، مما صعب على التلاميذ الالتحاق بها في غالب الأحيان خاصة فئة الفتيات،أما النسبة الأخرى من عينة البحث والتي أقرت بعدم مساهمة السكن في تدريس الأبناء فهم في غالب الأحيان السكان الذين كانوا يقطنون في بيوت هشة لكنها قريبة من المدرسة ، وبالتالي فمشكلة تدريس الأبناء لم تكن مطروحة والفئة الثالثة والأخيرة فهي غيرمعنية بهذا الموضوع على اعتبارأنها تشكل فئة العزاب وهذه الأخيرة لم تدلي بدلوها حول الموضوع.

بناء على ما سبق يتضح أن أغلب المبحوثين يؤكدون على دورالسكن الريفي في تدريس الأبناء ورغبتهم في تعليم الأبناء، وتدعيما لهذا التحليل فإنه يمكن وضع مقاربة نظرية سوسيولوجية توضح دورالتعليم في تحقيق التنمية والتوازن داخل المجتمع حيث يشيربارسونز إلى أن النظام التعليمي أحد النظم التي تؤدي إلى الضبط الاجتماعي وإلى حدوث التكامل والتجانس والتعاون والتماثل للقوانين هذه الأخيرة التي تؤدي إلى المحافظة

على المجتمع ككل وتحقيق توازنه ،كما أن الجامعة تلعب دورا كبيرا في المجتمع وتعتبر التنظيم الأم التي تغذي جميع المؤسسات بالفئات المهنية المختلفة.

كما أن التعليم يعد متغيرا هاما من المتغيرات التي تلعب دورها في تحديث الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، كما أنه مؤشر من مؤشرات الحداثة ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله " إن التعليم هو المهارة الأساسية التي تكمن في عملية التحديث فمع التعليم يكتسب الناس أكثر من مجرد مهارة القراء والكتابة ، كما يخلق التعليم مشاركين في وسائل الاتصال، تلك المشاركة التي كانت محورالاهتمام في كل بلد درسناه، إن هؤلاء الذين يقرأون الصحف يمثلون في الغالب أكثر المترددين على السينما والمستمعين إلى الراديو وكل وسائل الاتصال الأخرى،كما كان متلقوالاختبارات في جميع أنحاء بلدان الشرق الأوسط يذهبون إلى أن زملاءهم المتعلمين يعيشون في عالم آخر ، وهكذا يصبح التعليم هو المحور الاجتماعي الذي تعتمد عليه الحداثة والمشاركة في المجتمع الحديث[408].

كما أنه يمكن الإشارة في هذا المقام إلى أن رغبة سكان القرية في تدريس أبنائهم جاء متوافقا مع نتائج دراسة دورجاناندسنها " القرى الهندية في مرحلة التحول" حيث أظهر القرويون اهتمامهم بتعليم أبنائهم وتنمية المهارات عندهم ، كما كانوا يركزون على ضرورة توفير الخدمات الجيدة لهم، ويلي ذلك الطعام الكافي والمسكن المناسب والملابس والثروة[409].

إن الرغبة في تدريس الأبناء حسب المعطيات الكمية الوارد سلفا يكشف الدورالذي يمكن أن تلعبه المدرسة والتعليم بشكل عام في عملية التنمية والتنمية الريفية على وجه الخصوص ،فمما لا شك فيه أن المدرسة كأحد الأنساق الاجتماعية المسؤولة عن التربية والتعليم في كثيرمن بلدان العالم ، وفي مرحلة من مراحل عمرالإنسان لها أهميتها وخطورتها وهي مرحلة الطفولة (حيث المدرسة الابتدائية والإعدادية) ، ثم في مرحلة المراهقة (التعليم الثانوي) ، إذا للمدرسة دورضليع في تنمية العنصر البشري وإعداده الإعداد الذي يمكن من الإسهام وبجدية في عملية التنمية سواء الاجتماعية أوالاقتصادية[410]

---

408 - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص125

409 - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص173

410 - غريب عبد السميع غريب:**علم الاجتماع ، مفهومات، موضوعات**،دراسات،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2009، ص177

المحور الخامس:أثر السكن الريفي الجديد في تحقيق الاستقرارالاجتماعي

1- السكن الريفي الجديد وعلاقته بالقضاء على الانحراف الاجتماعي:

جدول رقم(31): يوضح رأي المبحوثين بمدى مساهمة برنامج السكن الريفي في القضاء على الانحراف

الاجابات	التكرار	النسب المئوية
يساهم في القضاء على الانحراف	72	% 72
لا يساهم في القضاء على الانحراف	28	% 28
المجموع	100	% 100

من خلال قراءتنا للجدول نجد أن نسبة المستجوبين حول مساهمة السكن الريفي في القضاء على الانحراف والذي تختلف أشكاله بين السرقة والقتل وتناول المخدرات وغيرها من الآفات الاجتماعية ، حيث صرح أغلب المبحوثين بمساهمة السكن الريفي بالقضاء على مثل هذه الآفات بنسبة 72% في حين أكد 28% بعدم مساهمته في ذلك.

ما يمكن استنتاجه أن السكن الريفي من خلال التجمعات السكنية التي يحدثها وكذا العلاقات التي تنجم بين ساكنتها من جهة ، وما يتميز به المجتمع الريفي بوجه عام وقرية أولاد الحاج بوجه خاص من المحافظة على الآداب العامة والأخلاق داخل محيط القرية من قبل ساكنتها إضافة إلى مستوى الضبط الاجتماعي وكذا القيم الاجتماعية السائدة بالمنطقة من جهة أخرى ، كلها عوامل ساهمت في انخفاض وانعدام السلوكات المنافية للآداب العامة والأخلاق وكذا العادات والتقاليد الراسخة بالقرية والتي ينظرأصحابها لمن يقوم بارتكاب وممارسة السلوكات المنافية للقيم والأخلاق بنظرة دونية ويمارسون عليهم ضغطا اجتماعيا يترجم على أرض الواقع بانضباط الأفراد بمختلف شرائحهم داخل القرية ، وهو ما جعل القرية مكان آمنا خاليا بشكل كبيرمن مختلف الآفات والمشاكل الاجتماعية التي ضربت ونخرت جسم المجتمع الجزائري ، غيرأن ذلك لايعني خلو المنطقة بشكل تام من تلك الممارسات والتي تبقى فردية ومنخفضة مقارنة بحجم الجريمة بالمناطق الحضرية،كما ترى فئة أخرى من المبحوثين أن السكن الريفي لم يساهم في تخفيض نسبة الانحراف داخل القرية ، على اعتبارأن هذا الأخيرتحدده مجموعة من العوامل ، ولعل الاستقرارالسكني أحد

هذه العوامل إضافة إلى تربية الشخص ومستواه التعليمي وكذا المشاكل الأسرية،حيث يرى علماء الاجتماع المتخصصين في الانحراف والجريمة أن المحيط الأسري يلعب دورا كبيرا في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد،فعملية تربية الأبناء والقسوة عليهم تساهم بشكل كبيرفي التسرب المدرسي للأبناء وتساهم أيضا في هروب الأولاد من البيت وتشكيلهم لعصابات صغيرة تنغمس في مختلف المشاكل والآفات الاجتماعية ليس أقلها تناول المخدرات والسرقة والتعدي على البيوت لتنتهي إلى أعمال اجرامية خطيرة ، على غرارالقتل والشجارات العنيفة.

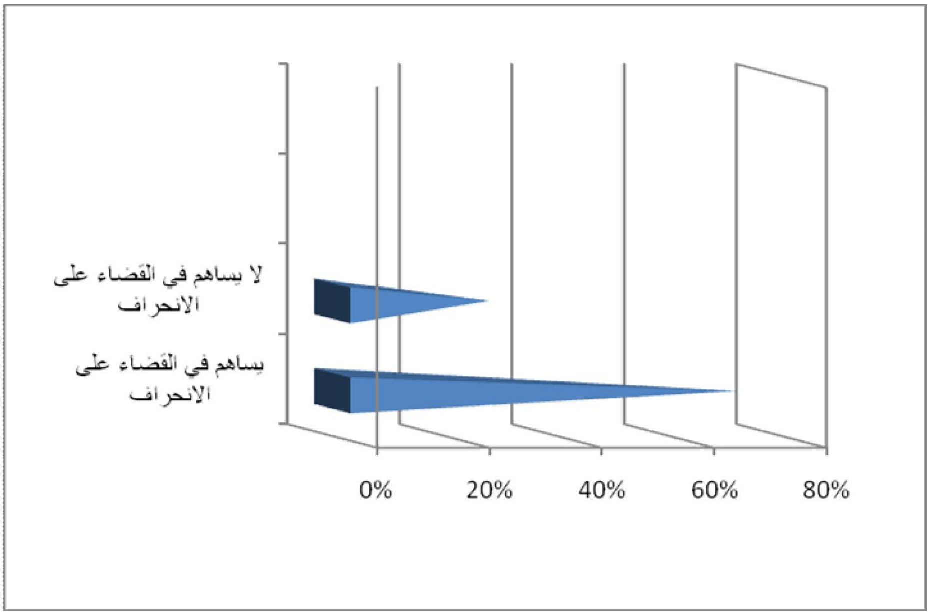

شكل رقم(10): يوضح رأي المبحوثين بمدى مساهمة برنامج السكن الريفي في القضاء على الانحراف

فالجريمة في نظر المختصين من علماء الاجتماع تعتبر كل سلوك مخالف لحكم قيمي،تصدره الجماعة على الأفراد سواءتعلق الأمر بالقانون وتشريعاته أولا ،وعليه وحسب علماء الاجتماع فان معيار التفرقة بين السلوك السوي والسلوك الإجرامي إنما معياراجتماعي وليس قانوني،كما أن الجريمة تعد كل سلوك يرفضه المجتمع بمعنى مخالفة القيم والأعراف والمعتقدات السائدة بالمنطقة.

وبالرجوع إلى ما تناولناه من مقاربة سوسيولوجية حول المدرسة أو المدارس التي اعتمدناها في دراسة الموضوع نجد أن المدرسة البنائية الوظيفية تؤكد على أن التهديد الأمني المجتمعي ما هو إلا حصيلة خلل في البناء الاجتماعي وخلل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هذا الخلل يقود إلى عدم تمكن بعض الأفراد والجماعات من تحقيق إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم بالطرق التي حددتها الأنساق الاجتماعية ، مما يدفعهم الى تحقيق ذلك بطرق غيرمشروعة وغير مقبولة ، فالأشخاص الذين يرغبون في تحقيق الثروة والمكانة الاجتماعية بالطرق القانونية المشروعة ولكنهم يفشلون في ذلك يلجؤون إلى طرق ملتوية وسلوكيات غير مشروعة مثل السرقة والتزويروالاحتيال ، وحتى القتل[411].

2- السكن الريفي الجديد وعلاقته بتوفير الأمن:

جدول رقم(32):يوضح مدى مساهمة السكن الريفي في توفرالأمن بالمنطقة

الاجابات	التكرار	النسبة المئوية
ساهم السكن الريفي في توفرالأمن بالمنطقة	39	% 39
ساهم السكن الريفي في توفرالأمن بالمنطقة نوعا ما	45	% 45
لم يســـاهم السكن الريفي في توفرالأمن بالمنطقة	16	% 16
المجمـــــوع	100	% 100

من خلال قراءتنا للجدول رقم(32) والذي يمثل رأي المبحوثين بمدى مساهمة السكن الريفي بتوفيرالأمن بالقرية اتضح أن غالبية المبحوثين والذين يمثلون نسبة 45% أقروا بأن السكن الريفي ساهم نوعا ما في تحقيق الأمن داخل القرية ودعم رأيهم 39% والذين أكدوا بأنه حقق ذلك،في حين أقرت الفئة الثالثة والأخيرة من المبحوثين بأن السكن الريفي لم يحقق الأمن داخل المنطقة بنسبة قدرت بـ 16%.

ما يمكن استنتاجه من البيانات الكمية الواردة في الجدول أعلاه أنه رغم افتقارالقرية لمركز أمني غيرأن الأمن مستتب بها،وهذا مرده للتجمعات السكنية التي نشأت من خلال

[411] - محمد توفيق محمد:**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية**،رسالة ماجيستير ،جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين،2007،ص39

استفادة غالبية السكان من صيغة السكن الريفي وتمركز أغلب السكنات حول المرافق والهيئات الإدارية مما أدى إلى زيادة التحام العائلات وتشكل تماسك اجتماعي فرضته الأوضاع السكنية للأفراد من خلال تعدد الجيرة وتقارب البنايات وخلو المنطقة من السكنات المعزولة والتي تكون في غالب الأحيان كفريسة سهلة للصوص والجماعات الإجرامية من جهة والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات الريفية وقوة العلاقات التي تربطها والمبنية في أغلب الأحيان على علاقات القرابة والتصاهرمن جهة أخرى.

وما يمكن قوله في هذا المقام أن السكن الريفي بقرية أولاد الحاج أدى إلى زيادة اللحمة وانتشارالتجمعات السكنية من خلال تقارب السكنات الريفية سواء أكان ذلك للقرب من المرافق الموجودة بالقرية أو بسبب الرغبة في الاستفادة من مزايا تحقيق التجمعات السكنية ، لاسيما منها سهولة توصيلها بالغاز الطبيعي أوربطها بقنوات الصرف الصحي والتي تعتبرمن بين أهم المشاريع المسطرة من قبل البلدية منذ فترة،لذلك حاول السكان خلق تجمعات سكنية بتقريب السكنات الريفية أثناء بنائها،وذلك بغية الاستفادة من تلك الخدمات.

ومما لاشك فيه أن تحقيق الفرد للأمن يعد أهم شيء بالنسبة للفرد بعد الغذاء والشراب ،وقد رتب "ابراهام ماسلو" الحاجة إلى الأمن في المرتبة الثانية بعد احتياجات الطعام والشراب وقبل الحاجة إلى الحنان واحتياجات تحقيق الذات ، وذلك على سلم الحاجات الخاصة بالإنسان الذي وضعه،وهذا دلالة على أهمية هذه الحاجة في حياة الإنسان.

وكما جاء سلفا فالسكن الريفي ساهم في تحقيق الأمن وهذا الأخير ساهم في تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الريفية على وجه الخصوص ، وفي هذا المقام يشيرماكنمارا إلى أن"الأمن يعني التنمية،فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها ، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه يحتوي عليه،إن الأمن هوالتنمية وبدون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن[412]، لذلك فان توافرالأمن للمواطن داخل مجتمعه أو محيطه الاجتماعي أو داخل منطقته الريفية سيكون دافعا له ليلعب دورا محوريا وفعالا سواء على المستوى

[412] - غالب الشابندر:**نحو صياغة اسلامية لنظرية الأمن القومي** عن الموقع الالكتروني5otwaa.com،تاريخ الولوج الى الموقع:2016/11/16

الشخصي أو الأسري وحتى على مستوى القرية أو المنطقة التي ينتمي إليها كما يؤدي إلى زيادة الإنماء وتحقيق الاستقراربمختلف أوجهه لاسيما الاقتصادية والاجتماعية.

3- السكن الريفي الجديد وارتفاع المداخيل:

جدول رقم(33):يوضح مساهمة السكن الريفي في تأمين منصب عمل أو زيادة الدخل في الريف

الاجابـــــات	التكرار	النسبة المئوية
ساهم السكن الريفي في تأمين منصب عمل أو زيادة الدخل في الريف	76	% 76
لم يساهم السكن الريفي في تأمين منصب عمل أو زيادة الدخل في الريف	24	% 24
المجمـــوع	100	% 100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من عينة المبحوثين والتي بلغت 76% أكدت أنها حققت دخلا إضافيا أو وفرت لنفسها منصب عمل داخل القرية وتوزعت هذه النسبة بين 75% من فئة الذكورالمبحوثين و80% من فئة الإناث المشكلة لمجتمع البحث، في حين أكدت النسبة الباقية والمقدرة بـ24% أنها لم تؤمن منصب عمل أو تزيد دخلها من خلال تواجدها بالريف وتوزعت هذه النسبة بين الجنسين بالتساوي تقريبا.

ما يمكن استنتاجه أن ممارسة الزراعة والفلاحة ، إضافة إلى بعض النشاطات والمهن التقليدية الخاصة بالمرأة على غرارالخياطة والنسيج وصناعة الأواني التقليدية كلها نشاطات تدرلأصحابها مداخيل إضافية ، وتكون في بعض الحالات الدخل الرئيسي لغالبية الأسروهذا مرده إلى طبيعة المنطقة وطابعها الريفي كما أشرنا سلفا ، والتي تتيح لساكنتها إنشاء نشاطات ثانوية إضافية تمكنهم من تحسين دخلهم وتحقيق استثمارات داخل القرية في حين أكدت الفئة الثانية أنهم لم يحققوا دخلا إضافيا وهذا مرده إلى طبيعة الوظيفة التي يشغلها أغلب أفراد هذه الفئة والتي تحول دون تمكنهم من التفرغ لنشاط آخرداخل القرية من جهة إضافة إلى عدم امتلاك البعض منهم لأراضي زراعية وممتلكات عقارية خاصة من جهة أخرى، مما حال أيضا دون استغلالهم للأرض لأغراض فلاحية وزراعية تحقق لهم دخلا إضافيا.

جدول رقم(34):يبين مدى توفر وسيلة نقل وعلاقته بحجم الدخل

حجم الدخل / وسيلة النقل	أقل من 18000دج		18000 دج إلى 30000دج		30000 دج إلى 42.000دج		أكبرمن 42000 دج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سيارة	03	03	07	07	10	10	12	12	32	32
شاحنة	00	00	00	00	00	00	00	00	01	01
جرار	00	00	01	01	04	04	00	00	05	05
حافلة نقل	00	00	01	01	00	00	00	00	01	01
دراجة نارية	06	06	00	00	00	00	00	00	06	06
العتاد الفلاحي	04	04	00	00	01	01	03	03	08	08

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مدى امتلاك أفراد العينة المبحوثة لوسائل نقل يتضح أن الأسرالتي تمتلك سيارة بغض النظرعن نوعها أو حجمها ، وهي في الغالب سيارات عادية وليست فخمة نوعا ما بلغت 32% ، وهذا مرده لأهمية هذه الوسيلة على الصعيد الحياتي ، إضافة إلى أنها تعتبر جد ضرورية في الوقت الراهن خاصة بسبب بعد القرية عن مركز المدينة نوعا ما، في حين شكل العتاد الفلاحي ما نسبته 08% من الوسائل المملوكة من طرف أفراد العينة المبحوثين ، وهذا نظرا لطبيعة المنطقة وطابعها الريفي الرعوي الذي يستدعي استخدام بعض المعدات الفلاحية على غرارالمحراث وآلة الحصاد وهي تستخدم غالبا في المجال الفلاحي لا غير، أما الدراجات النارية المملوكة فقد بلغت نسبتها 06% وهي منتشرة نوعا ما بين فئة الشباب خاصة ، وتستعمل للتنقل وجلب الحاجات البسيطة وهذا نظرا لانخفاض تكاليف اقتنائها مقارنة بباقي وسائل النقل.

أما الجرارات فقد مثلت 05% من أفراد العينة المبحوثة والتي تستخدم لفلاحة الأرض وحرثها غير أنها مثلت نسبة ضئيلة مقارنة بحجم القرية وطابعها الريفي ، وهذا مرده إلى ارتفاع اقتناء الجرارات وعدم مقدرة غالبية الأسرالريفية على تحمل تكاليف الاقتناء نظرا للوضعية المادية ومستويات المعيشة المتدنية لأغلب أفراد القرية ،مما جعلهم يركزون على اقتناء التجهيزات المنزلية بشكل أساسي والاستغناء عن باقي الوسائل.

في حين كانت أقل النسب 01% وهي خاصة بالتوفرعلى شاحنة وكذا حافلة نقل وهاتين الوسيلتين تعتبران من بين الوسائل التي يستخدمها أصحابها لنقل البضائع أو المسافرين من القرية إلى مركز المدينة ، إضافة إلى استخدام الشاحنات في جلب مواد البناء، وتعد أحد أهم المصادرالرئيسية لدخل أصحابها.

جدول رقم(35):يبين نوع الملكية عند المبحوثين

نوع الملكية	التكرار	النسبة المئوية
قطع أرضية	68	% 68
محل تجاري	06	% 06
مستودع	01	% 01
المجموع	75	% 100

من خلال الجدول رقم(35) والذي يتضمن نوعية الملكية حسب تصريحات المبحوثين فقد أشارغالبيتهم بنسبة 68% بامتلاكهم قطع أرضية ، في حين أشارت الفئة الثانية والبالغ نسبتها 06 % بامتلاكها محل تجاري في حين أكد 01% من المبحوثين بامتلاكهم لمستودع خاص بتربية الدواجن.

ومايمكن استنتاجه من المعطيات الكمية الواردة في الجدول أن غالبية المبحوثين يمتلكون قطع أرضية باعتبارأن الأرض تعد المصدرالرئيسي كما أشرنا سلفا لدخل الأسر من جهة وما تمثله الأرض من قيمة كبيرة لسكان الريف من جهة أخرى،وهو ما يعكس تمسك القرويين بالارض ورفضهم بشدة للعيش خارج حدود القرية،وهي أحد أهم العناصر والمتغيرات الأساسية التي يعتمد عليها التحديث حسب ليرنر إثر محاولته صياغة نظريته في التنمية "نظرية التحديث"،حيث أكد أن التحديث الذي تتغيرمن خلاله الحياة التقليدية إنما يتم من خلال الإنسان والبيئة معا[413].

أما المحل التجاري فنظرا لانخفاض الكثافة السكانية للقرية من جهة وما يصاحب ذلك من قلة الحركة التجارية بها من جهة أخرى كل ذلك ساهم في انخفاض المحلات

[413] - كمال التابعي:**مرجع سابق**،ص130

التجارية المتواجدة بالقرية ،إضافة إلى أن بعض الأفراد يملكون محلات خارج القرية غير أن ذلك يكلف مبالغ مالية ليست في متناول الجميع من سكان القرية ، في حين أن آخر نسبة كانت للمالكين لمستودعات وكان من بين العينة المبحوثة شخص واحد يمتلك ذلك وهو مخصص لتربية الدواجن وهي إحدى المهن التي يشتهر بها سكان الريف نظرا لما توفره من مناخ مناسب لمثل هذه المهن.

4- فكرة الاستقرار بالقرية وأبعادها الاجتماعية:

جدول رقم(36):يوضح رأي المبحوثين في الاستقرارفي المنطقة

الإجـــــابات	التكرار	النسبة المئوية
عدم مغادرة المنطقة	86	% 86
مغادرة المنطقة	14	% 14
المجمـــوع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن أكبرنسبة من المبحوثين الذي قدر بـ 86 % أقروا بالاستقراربالمنطقة ، وتتعدد الأسباب التي أكدت موقفهم ،أما بالنسبة للفئة التي أقرت بعدم الرغبة في الاستقرارفي القرية فقدرت نسبتها بـ 14%،وتعددت الأسباب لهذا الرأي أيضا وسنحاول استيضاح الاسباب لكلا الموقفين في الجداول التالية.

جدول رقم(37):يوضح أسباب الاستقرارفي المنطقة

أسباب الاستقرار	التكرار	النسبة المئوية
وجود الأقارب	30	% 35
لعدم وجود بديل	18	% 21
للاعجاب بأسلوب الحياة في الريف	38	% 44
المجمـــوع	86	% 100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أغلب أفراد العينة المبحوثة من أصحاب موقف الاستقرار بالمنطقة يرجعون ذلك الى الاعجاب بأسلوب الحياة الريفية وهو ما أكدته نسبة 44% ، في حين أكد 30 فرد أن سبب رغبتهم في الاستقرارفي المنطقة يرجع لتواجد الأقارب لأن ذلك يضمن لهم الإقامة في واقع مألوف مهما كانت قساوة الظروف المادية والاقتصادية بالمنطقة،أما 21% أرجعوا سبب ذلك لعدم وجود بديل ، وعليه فالسبب

اضطراري بسبب الوضعية المادية التي لاتسمح لهم بتغييرالمسكن من جهة أو إلى قربهم من أسرهم وتعلق بعض الأفراد بأسلوب حياتهم من جهة أخرى.

جدول رقم(38):يوضح أسباب عدم الاستقرارفي المنطقة

أسباب عدم الاستقرار	التكرار	النسبة المئوية
نقص المرافق	11	79 %
وجود خلافات مع الجيران	02	14 %
عدم توفر مناصب عمل	01	07 %
المجمـــوع	14	100 %

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل رأي المبحوثين لأسباب رغبتهم في عدم الاستقرارفي المنطقة أن أغلب أصحاب هذا الرأي والمقدر بـ 11 فرد بأن نقص المرافق هو السبب الرئيسي وراء هذا الموقف وهو ما أكدته نسبة 79% ،في حين أكد14% من أفراد العينة المبحوثة من أصحاب هذا الرأي بوجود خلافات مع الجيران ، وهو ماساهم في عدم ارتياحهم واتخاذهم لهذا القرار، أما أقل نسبة فبلغت 07% وهم ممن يرغبون في مغادرة القرية وعدم الاستقرار بها لعدم توفر مناصب عمل،وبالتالي فان السبب الرئيسي لاتخاذهم هذا القرارهو رغبتهم في توفير مناصب عمل وتأمين حياتهم المهنية ، وهو مالم يوفره لهم الريف وعليه فانعدام المرافق وعدم توفر مناصب العمل نتيجة انعدام المؤسسات الخاصة وكذا انخفاض النشاط الاستثماري بالمنطقة من أهم العوامل التي تجعل الفرد غيرراض عن الحياة بالقرية ويحاول جاهدا التفكيرفي المغادرة في الأغلب لتلبية هذه المتطلبات الرئيسية لحياة الفرد واستمراريته.

وعليه فان ما يمكن قوله في هذا المجال أن انعدام المرافق والخدمات الضرورية بشكل كافي كالصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب وتدني المستوى المعيشي للفرد وانعدام التدفئة والكهرباء ، وعدم توفر الطرقات الصالحة للتنقل من وإلى المدينة....كلها عوامل تساهم بشكل كبيرفي عزوف الساكنة عن الرغبة في الاستقرار ، والعمل على مغادرة القرية متى سمحت الظروف بذلك،وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الهجرة الريفية وتفاقم المشاكل والمتطلبات الأساسية للأفراد داخل المدن ، مما يؤدي إلى إحداث عدم

توازن بين المدينة والريف ويؤدي إلى عدم تحقيق التنمية الريفية المنشودة من قبل السلطات والتي كان يرجى من ورائها تحقيق التنمية الشاملة،لذا فان تحقيق المتطلبات الرئيسية للساكنة وتوفير المرافق الرئيسية وإنعاش الاقتصاد الريفي كلها حلول من شأنها أن تساهم في تحقيق استقرارالسكان وتطوير الريف الجزائري وتحقيق التنمية المنشودة من وراء ذلك.

5- السكن الريفي الجديد وربط العلاقات الاجتماعية:

جدول رقم(39):يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي ونوع العلاقة مع الجيران

المستوى التعليمي / نوع العلاقة	أمي		يقرأ ويكتب		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيدة	10	33	10	55	03	25	08	38	10	71	03	60	44	44
حسنة	11	36	06	33	08	67	08	38	02	15	01	20	36	36
عادية	08	28	02	12	01	08	04	19	01	07	01	20	17	17
سيئة	01	03	00	00	00	00	01	05	01	07	00	00	03	03
المجموع	30	100	18	100	12	100	21	100	14	100	05	100	100	100

من خلال الجدول يتبين أن النسبة الأكبر من المبحوثين كانت 44 % وهي تمثل الذين صرحوا بوجود علاقات جيدة مع الجيران ، تليها نسبة 36% والتي تمثل العلاقة الحسنة بالجيران وكانت النسبة الأكبرلأصحاب هذا الرأي لذوي المستوى الابتدائي بنسبة 67%، أما الفئة الثالثة فأكدت أن العلاقات مع الجيران عادية وبلغت 17%، ومثلت نسبة 28% من الأميين من أصحاب هذا الرأي، وأقل نسبة من المبحوثين والتي بلغت 03% فقد أكدت أن العلاقات سيئة مع جيرانها.

ومن خلال هذه النسب يمكن القول أن علاقة الجيرة في القرية هي في مجملها جيدة وهذا راجع لكونهم من طبقة واحدة مما يسهل الاحتكاك ببعضهم البعض ، إضافة إلى طول مدة الاقامة داخل القرية والتي جمعتهم ، مما أدى إلى زيادة روابط الأسرالمتجاورة والتي غالبا ما تربط بينهم علاقات مصاهرة وهو مايزيد من تماسك العائلات وتحسين العلاقات بينهم ولعل المعروف بالمناطق الريفية بشكل عام هو حب الأفراد لجيرانهم ، وأبناء قريتهم ويعتبرون أنفسهم أسرة واحدة ، فهم يتزاورون في المناسبات وغير المناسبات ، إضافة إلى أنهم يقصدون بعضهم البعض للترفيه والترويح عن النفس،كما أنهم يتميزون بالتكتل والالتفاف حول بعضهم البعض وهذه صفة تقترن بسكان الريف لأنها تشعرهم بالراحة

والاطمئنان ،فالفرد الذي يعيش في بيئة ريفية يكتسب أنماطا سلوكية معينة كالتشابه في نوع العمل مثلا، مما يجعل علاقته الاجتماعية بمن يعيش معهم في تلك البيئة ترتكز على المعرفة الشخصية والولاء لرأي الجماعة[414]، كما يمكن القول أيضا أنه كلما تحسن المستوى التعليمي للفرد ازدادت ثقافته وازداد احترامه للغير وخاصة الجيران ، وهذا ما أثبتته البيانات الكمية الواردة في الجدول، في حين أن الفئة التي صرحت بأن لها علاقة سيئة مع الجيران وهي أقل نسبة كما أوردنا سلفا،فيمكن إرجاع ذلك إلى أن هناك بعض العائلات التحقت حديثا بالقرية وتعتبرمن السكان غيرالأصلين للقرية مما صعب عليهم عملية الاندماج التام وأدى إلى حدوث بعض المشاكل بين الأسرالمتجاورة وهو ما أحدث بعضا من الفتور بين علاقاتهم وأدى في الكثيرمن الأحيان إلى تشنجها ، مما أدى إلى تراجع العلاقة بين هؤلاء الجيران، غيرأن هذه الحالات قليلة مقارنة بأغلبية السكان وهو ما أكدته البيانات الكمية الواردة في الجدول.

[414] - خروف حميد:**القيم من منظور اجتماعي" مقاربة نظرية"**،مجلة العلوم الانسانية،العدد20،ديسمبر 2003،ص74

جـدول رقـم(40):يوضـح توزيـع أفـراد العينـة حسـب نـوع العـرش وعلاقتـه بنـوع العلاقةبالجيران

نوع العلاقة / نوع العرش	جيدة		حسنة		عادية		سيئة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عين ساعد	31	%38	32	%39	16	%20	02	%03	81	% 100
أولاد يحي	13	%69	04	%21	01	%05	01	%05	19	% 100
المجموع	44	%44	36	%36	17	%17	03	%03	100	% 100

من خلال الجدول رقم(40) والذي يوضح الانتماء العرشي وعلاقته بنوع العلاقة مع الجيران نجد أن الاتجاه العام يشير إلى أن 69% من عرش أولاد يحي يشيرون إلى وجود علاقة جيدة مع جيرانهم ، وفي المقابل نجد 38% من عرش عين ساعد فقط يشيرون إلى وجود هذه العلاقة،فيما كانت أقل النسب للعلاقة السيئة مع الجيران وتراوحت بين 05% لعرش أولاد يحي ممن أكدوا أن هناك علاقة سيئة مع جيرانهم،و03% من عرش عين ساعد من نفس أصحاب هذا الرأي.

وما يمكن استنتاجه من نتائج الجدول أن قلة الكثافة السكانية التي يتميز بها عرش أولاد يحي وعلاقات القرابة التي تربط غالبية الأسر المشكلة لهذا العرش يعد من بين أهم الأسباب التي تمتن الروابط بين الجيران وتخفض توتر العلاقات بينهم،في حين أن شساعة مساحة عرش عين ساعد وارتفاع الكثافة السكانية،إضافة إلى نزوح بعض العائلات أثناء العشرية السوداء وتمركزها بهذا العرش أدى الى تنوع الأسروالعائلات مما ساهم في ظهور بعض التوترات خاصة بين العائلات المستقرة حديثا مع نظيرتها المستوطنة منذ القدم بهذه القرية،غير أنه وبصفة عامة تبقى أواصرالمحبة والتعاون السمة التي يختص بها سكان القرية باختلاف عرشيها،وتتجلى هذه السمة بشكل أوضح في مختلف المناسبات إضافة الى تبادل الزيارات ومختلف أوجه التكافل والتعاون الاجتماعي.

ويبقى لرابطة الجواردوركبير في رقي المجتمع وتطوره، فهي علاقة إنسانية تأتي مترادفة بعد رابطة الأرحام، إذ أن العلاقة مع الجيران لها تأثير كبيرعلى الأسرة فالجيران

هم المحيط الاجتماعي المصغر للمجتمع الذي تعيش فيه الأسرة، خاصة إذا كنا في قرية ريفية محدودة المعالم الجغرافية وصغيرة الحجم مقارنة بباقي المجتمعات الحضرية مثلا،وتتأثر العلاقة مع الجيران بالعديد من العوامل لاسيما ما تعلق منها بتغير نمط الحياة والجهل بحقوق الجار، واختلال المنظومة القيمية للمجتمعات،إضافة إلى التقدم التكنولوجي وعصر السرعة حيث أصبحت مغريات الحياة تلهي الأفراد عن توطيد العلاقة مع الجيران.

جدول رقم(41):يوضح مدى حرص أفراد العينة على تكوين صداقات وعلاقته بالسن

فئات السن / نوع الأصدقاء	أقل من 40 سنة		40- 60 سنة		أكثر من 60 سنة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأقارب	07	%29	19	%36	13	%57	39	%39
الجيران	10	%42	22	%41	08	%35	40	%40
زملاء العمل	07	%29	12	%23	02	%08	21	%21
المجموع	24	%100	53	%100	23	%100	100	%100

من خلال الجدول يتبين أن أغلب أفراد العينة والمقدرة بـــ 40% يحرصون على تكوين صداقات مع جيرانهم ،وتوزعت هذه النسبة بين 42% من أفراد العينة الذين يقل عمرهم عن 40 سنة و 41% ممن يتراوح عمرهم بين 40 و 60 سنة،في حين صرح 35% ممن يتجاوز عمرهم 60 سنة بحرصهم على تكوين صداقات مع الجيران، فالريفي بطبعه يحب جيرانه وأبناء منطقته ويعتبرهم أسرة واحدة فهم يقصدون بعضهم ويتبادلون الزيارات في المناسبات وفي غيرالمناسبات كما أنهم تربطهم علاقات المصاهرة والقرابة في غالبية الأحيان،في حين يؤكد39% من أفراد العينة أنهم حريصون على تكوين صداقات مع الأقارب ،وكانت أكبر نسبة ممن أكدوا ذلك من الفئة التي يتجاوزعمرها 60 سنة بنسبة 57 % وهذا راجع لعامل السن والذي يصبح فيه الأفراد أكثرقربا لعائلاتهم وأقاربهم،وهذا حفاظا على صلة الرحم ، كما أن صلة القرابة في المجتمعات الريفية هي صفة قبلية تساهم في زيادة التكتل والالتفاف وتصنع لأصحابها هيبة ومكانة ودورا داخل القرية.

أما الفئة الثالثة والأخيرة والمقدرة بـ 21% فتعتبر أن الحرص على تكوين صداقات مع زملاء العمل هو الأولى ،حيث كانت أكبر نسبة من أصحاب هذا الرأي الفئة المحصورة بين 40 و 60 سنة بنسبة23% ،وهذا باعتبارأن أغلب أفراد هذه الفئة ممن يمتهنون عملا إضافة إلى أنهم أكدوا أن علاقة الجيرة والأقارب هي علاقة منطقية بحكم النسب والتقارب المكاني ، أما علاقة العمل فهي علاقة جديدة ويحرص أصحابها على تدعيمها لأن مكان العمل في غالب الأحيان يأخذ وقتا كبيرا مما يستلزم ضرورة قضاء هذا الوقت واستثماره في ربط صداقات ونسج علاقات جديدة.

المحور السادس:العراقيل والمعوقات التي تحد من نجاح برنامج السكن الريفي

جدول رقم(42):يوضح رأي المبحوثين في قيمة الإعانة المخصصة للسكن الريفي

قيمة الاعانة	التكرار	النسبة المئوية
الإعانة كافية	11	11 %
الإعانة غير كافية	89	89 %
المجمـــــوع	100	100 %

من خلال الجدول نجد أن نسبة الذين يؤيدون فكرة عدم كفاية قيمة الإعانة الممنوحة لبناء سكن ريفي المقدرة حسب ما جاء في الجانب النظري من الدراسة بـ 700.000 دج بلغت 89%، في حين رأى 11% من أفراد العينة أن قيمة الإعانة كافية ومرد ذلك إلى أن جل الذين أدلوا بهذا الرأي هم من طبقة العمال في القطاع العام أو المتقاعدين والذين يحصلون على إعانة أخرى من الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية بمبلغ 500.000 دج وهي إعانة حسبهم تمكنهم من استكمال أشغال بناء السكن الريفي بأريحية تامة،غيرأن هذه الاعانة والتي سبق الإشارة إليها في الجانب النظري من هذه الدراسة لاتعني جميع الطبقات بل تخص الطبقة الشغيلة أو المتقاعدين ، وهومايحرم البقية منها.

عموما يمكن القول أن قيمة الإعانة عرفت تطورا من حيث المبالغ في السنوات السابقة ورغم ذلك تبقى غير كافية لإنجازالسكنات الريفية خاصة بعد ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين ، مما حال دون أن تكفي الإعانة لاستكمال مختلف أشغال البناء ، وهوما يؤدي بأغلب الأسرإلى التنازل عن العديد من التحسينات الجمالية للمسكن والاكتفاء بما هو ضروري للسكن نظرا لعسرالحالة المادية لأغلب الأسر،أما الأسر الميسورة فتقوم بتدعيم قيمة الإعانة من مالها الخاص لاستكمال الأشغال وتحسين المنظر الجمالي للمسكن،وتتعدد اقتراحات الأفراد حول عدم كفاية الاعانة وهو ما سنحاول التطرق اليه في الجدول التالي.

جدول رقم(43):يوضح اقتراحات المبحوثين حول الإعانة

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
رفع الإعانة	77	%87
مساهمة الدولة في أشغال البناء	07	%08
مساهمة الدولة في مواد البناء	05	%05
المجمـــوع	89	% 100

يبين الجدول رقم (43) والذي جاء متوافقا مع الجدول السابق أهم اقتراحات المبحوثين الذين أكدوا عدم كفاية قيمة الاعانة وشكلوا الأغلبية بنسبة 89 %، حيث اقترح غالبيتهم رفع الإعانة وهو ماأكدته نسبة بـ 87% ، في حين رأى 08% من أفراد المبحوثين بضرورة مساهمة الدولة في أشغال البناء بتوفيراليد العاملة المؤهلة كتدعيم مباشر للمستفيدين ، أما 05% من أفراد العينة فقد اقترحوا مساهمة الدولة في اقتناء مواد البناء فيما يتكفل المستفيدين بتكاليف الأشغال.

وما يمكن استنتاجه أن انهيارالقدرة الشرائية وارتفاع مستوى الأسعار للعديد من المواد والسلع،كان له الأثرالسلبي على انجازالسكنات الريفية بالمواصفات التي يطمح اليها المستفيدين منها،وحال دون إتمام الأشغال بها في مدة زمنية وجيزة نظرا لندرة المواد وارتفاع أسعارها،والطابع الاحتكاري لبعض المؤسسات لمواد البناء على غرار مصانع الاسمنت ،وهو ما يؤدي إلى حصول أزمة في مادة الاسمنت في السنوات الأخيرة كلما توقفت هذه المصانع عن العمل بهدف الصيانة،وهو ما تفطنت إليه السلطات المركزية في السنوات الأخيرة وأوجدت مجموعة من الحلول على غرار منح تراخيص لبناء مصانع جديدة لمواد البناء وزيادة معدلات الاستيراد لها،وكلها إجراءات كان الهدف من ورائها الحد من هذه الأزمة ، غير أن زيادة معدلات المشاريع السكنية بشكل كبير حال دون أن تحقق هذه الاجراءات لأهدافها بالشكل المطلوب.

جدول رقم(44):يبين مدى تأثير وجود عقد الملكية على تأخيرالاستفادة من السكن

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
يؤثرعقد الملكية على تأخير الاستفادة	52	% 52
لا يؤثرعقد الملكية على تأخير الاستفادة	48	% 48
المجمـــوع	100	% 100

يبين الجدول أعلاه أهم اهتمامات المبحوثين ورأيهم فيما يخص وثيقة عقد الملكية والتي تعد حسب أغلبيتهم والمقدر بـ 52% بأنها تساهم بشكل كبيرفي تأخيرالاستفادة من صيغة السكن الريفي ، وترهن حظوظ الكثيرين من أبناء المنطقة وتشكل حاجزا لهم لاستكمال ملفاتهم وللحصول على سكن ريفي ،وأدلوا بالعديد من الاقتراحات في هذا الإطار سنتناولها لاحقا، أما الفئة الثانية والمقدرة بنسبة 48% فأكدت عقد الملكية لم يشكل لها عائقا في الحصول على سكنات ريفية ومرد ذلك إلى أن أصحاب هذا الرأي يمتلكون الوثائق الثبوتية المتعلقة بممتلكاتهم العقارية ، وهذا نظرا لقيام مصالح مسح الأراضي بإجراء مسح للقرية وتحديد الأوعية العقارية والممتلكات لكل أفراد القرية مما سهل عملية استخراج الدفاتر العقارية ، وإرفاقها بالملفات الخاصة بالحصول على السكنات الريفية.

جدول رقم(45):يبين اقتراحات المبحوثين حول عقد الملكية

الإقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
إلغاء وجود عقد الملكية	04	08 %
الاستفادة ثم تكملة الملف لاحقا	03	06 %
استبداله بشهادة من البلدية	45	86 %
المجمـــوع	52	100 %

يبين الجدول أعلاه أهم اقتراحات المبحوثين حول عقد الملكية باعتباره يؤثرسلبا على عملية الحصول على صيغة السكن الريفي ويرهن حظوظ العديد من سكان القرية،واقترح 86% من أصحاب هذا الرأي أن استبدال عقد الملكية بشهادة إدارية من البلدية هو أحد أهم الحلول المقترحة من طرفهم لهذه الإشكالية ، في حين اقترح 08% بإلغاء عقد الملكية من ملفات الحصول على سكنات ريفية،أما العينة الأخرى فاقترحت الاستفادة من سكن ريفي ثم تكملة الملف بهذه الوثيقة نتيجة الوقت الذي تستغرقه في أغلب الأحيان من خلال إجراءات التنازل وانتقال الملكية بين الأفراد وهذا ما مثلته نسبة 06%.

ما يمكن قوله في هذا المجال أن عقد الملكية يبقى أحد أهم عوائق نجاح صيغة السكن الريفي بالجزائرعموما وبقرية أولاد الحاج على وجه الخصوص،وهذا مرده لعدة أسباب لعل أهمها الوضعية المتشعبة والغير دقيقة للأوعية العقارية التي ورثتها الجزائرعن المستعمر الفرنسي،وهو ماساهم في صعوبة تحديد الملكيات وكثرة المنازعات العقارية والتي أبطأت عملية المسح العقاري التي باشرتها السلطات منذ الاستقلال هذا من جهة ورغبة السلطات في تجنب هذه المنازعات من خلال التشديد على وجوب وضع عقد الملكية كوثيقة رئيسية للحصول على سكن ريفي في المناطق التي تمت فيها عملية المسح العقاري من جهة أخرى.

جدول رقم(46):يبين مدى وجود صعوبات في الحصول على مواد البناء

الإجابـــــات	التكرار	النسبة المئوية
وجود صعوبات في الحصول على مواد البناء	36	% 36
لا وجود لصعوبات في الحصول على مواد البناء	64	% 64
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول نجد أن نسبة المبحوثين الذين أقروا بعدم وجود صعوبات في الحصول على مواد البناء بلغت 36%،في حين صرح بأن 64% منهم بوجود هذه الصعوبات

وعليه فنتائج هذا الجدول تدعم النتائج السابقة والخاصة بعدم كفاية قيمة الإعانة ، على اعتبارأن غلاء أسعارمواد البناء وندرتها خاصة في الآونة الأخيرة ، مما يجعل عمليات المضاربة فيها تتسع وتنتشربشكل كبيرمما يرهق كاهل المستفيدين ويجدون أنفسهم ملزمين بالحصول عليها بكل الأسعار قصد استكمال أشغال البناء.

عموما يمكن القول أن مواد البناء شكلت أحد أهم العراقيل التي واجهت المستفيدين من صيغة السكن الريفي ، وهذا راجع لعدة أسباب لعل أهمها انطلاق مشاريع كبرى في الجزائرفي عدة قطاعات وهوما جعل هناك ندرة وعدم كفاية لمواد البناء على المستوى المحلي ، خاصة إذا علمنا أن المصانع التي تنتج مادة الاسمنت في الجزائرغيرمحققة للاكتفاء الذاتي للدولة ، إضافة إلى التوقفات التي تطرأ عليها من حين لآخروهو مايزيد من حدة الأزمة عليها ، في حين أن بعض المواد على غرارالحديد يتم استيرادها من الخارج وإجراءات الدولة في هذا المجال خاصة في الآونة الأخيرة حالت دون دخول هذه السلع للجزائر تطبيقا لإجراءات التقشف التي باشرتها الحكومة نتيجة انخفاض أسعارالبترول وتبعات ذلك.

جدول رقم(47):يبين الصعوبات التي تواجه المبحوثين حول مواد البناء

الصعوبات	التكرار	النسبة المئوية
نقص مواد البناء	06	% 17
غلاء أسعارها	28	% 78
بعد المسافة بين المنطقة ومكان تواجدها	02	% 05
المجموع	36	% 100

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح أهم الصعوبات في الحصول على مواد البناء يتضح أن أغلب أصحاب هذا الرأي يؤكدون أن الصعوبة الرئيسية الخاصة بمواد البناء تكمن في غلاء أسعارها، وهو ماصرح به مانسبته 78% منهم ، إضافة إلى نقص مواد البناء وهو مادعمه تصريح 17% منهم ، إضافة إلى مشكل بعد المسافة بين القرية ومكان تواجد مواد البناء ، والتي قدرت نسبة هذا الرأي بـ05% مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها من خلال إضافة تكلفة النقل لها.

إن ما يمكن استنتاجه من اقتراحات المبحوثين أن ارتفاع الأسعار في جميع المواد لاسيما مواد البناء في الفترة الأخيرة كما أشرنا سلفا ساهم بشكل كبيرفي تباطؤ مشاريع السكنات الريفية وتذمرالمستفيدين من كلفتها،حيث أصبحت قيمة الاعانة لا تغطي التكاليف النهائية لبناء سكن ريفي ، وجاءت نتائج هذا الجدول متوافقة مع نتائج الجدولين رقم(42) و (43) والذين أشارفيهما غالبية المبحوثين بعدم كفاية قيمة الإعانة ووجوب رفعها ،وعليه فالسلطات مجبرة مستقبلا لرفع قيمة الاعانة أوالتحكم في أسعارمواد البناء لضمان نجاح صيغة السكن الريفي ومساعدة المستفيدين على تحقيقه على أرض الواقع في فترة زمنية محدودة وبأقل التكاليف.

جدول رقم(48):يبين مدى وجود عراقيل إدارية للاستفادة من السكن الريفي

الإجابـــــات	التكرار	النسبة المئوية
وجود عراقيل ادارية	21	%21
لا وجود لعراقيل ادارية	79	% 79
المجمـــــوع	100	% 100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب المبحوثين يرون بأنه لم تصادفهم عراقيل إدارية للحصول على سكن ريفي بنسبة 79% ، في حين أقر21% منهم بوجود عراقيل إدارية مختلفة سنتطرق اليها لاحقا حسب تصريحات المبحوثين .

عموما يمكن القول أن صيغة السكن الريفي عرفت تدعيما كبيرا وتوصيات من أعلى هرم السلطة إلى أدنى مسؤول بالبلدية ، وعكس ذلك الاهتمام بمختلف المراسلات والتصريحات بضرورة تخفيف الملفات الإدارية ، ورفع كل العراقيل التي تصادف المواطنين بغرض إنجاح هذه الصيغة على المستوى المحلي وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

جدول رقم(49):يبين رأي المبحوثين بأهم العراقيل الإدارية للاستفادة من السكن الريفي

طبيعة العراقيل الادارية	التكرار	النسبة المئوية
كثرة الوثائق	02	%10
مصاريف مالية في استخراج بعض الوثائق	10	% 47
طول مدة الحصول على مقرر الاستفادة	08	% 38
عدم الاستقبال من طرف مصالح البلدية	01	% 05
المجمـــــوع	21	% 100

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح أهم العراقيل الادارية التي صادفت المبحوثين للحصول على سكن ريفي، أكد أغلب المبحوثين من أصحاب هذا الرأي بما نسبته 47% من يرجعون ذلك إلى المصاريف الكبيرة في استخراج بعض الوثائق لاسيما تلك المتعلقة بوثائق عقد الملكية ، في حين أكد38% منهم على طول مدة الحصول على مقرر الاستفادة والذي يتجاوزفي بعض الأحيان السنة ، وهي مدة طويلة حسب تصريحات المبحوثين للحصول على المقرر في حين أكد 10% من أفراد العينة من أصحاب هذا الرأي بأن كثرة

الوثائق الإدارية تعد من العراقيل الإدارية التي وجب الاستغناء عنها وتخفيفها ، أما آخر نسبة وأقلها ممن يرون أن عدم الاستقبال من طرف مصالح البلدية هو أحد العراقيل الإدارية التي وجب محاربتها وبلغت هذه النسبة 05%.

عموما يمكن القول أن الادارة الجزائرية عرفت مؤخرا قفزة نوعية في تقديم الخدمات وتخفيف الملفات الادارية في مختلف المجالات ولعل الحصول على سكن بمختلف الصيغ لاسيما السكن الريفي أحد أهم هذه المجالات التي مستها هذه الاجراءات،وحاولت السلطات من وراء ذلك تحقيق العديد من الأهداف لاسيما منها تخفيف تكاليف تكوين الملفات الادارية.

جدول رقم(50):يبين مدى الرضا على التصميم الهندسي للسكن الريفي

التصميم الهندسي للسكن الريفي	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	19	% 19
أوافق	65	% 65
لا أوافق	16	%16
المجموع	100	% 100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثين والبالغ 65% يوافق على الشكل الهندسي للسكن الريفي ، في حين يدعم هذا الموقف 19% والذين يوافقون بشدة على هذا الشكل ، في حين أكد 16% منهم بعدم موافقتهم للشكل ، وعليه يمكن القول أنه رغم اختلاف الآراء حول الشكل الهندسي للسكن إلى أن أغلبية الأفراد يتفقون على أن شكل السكن لا يمثل لهم الأهمية القصوى مقارنة بهدف الحصول عليه، خاصة ممن عانوا لسنوات من مباني وسكنات هشة أثرت على صحة الأولاد وساهمت في عدم استقرارهم النفسي والاجتماعي ، لذلك كان حلم الحصول على سكن ريفي بغض النظرعن شكله وحجمه أحد أهم الأولويات والباقي يحتل جزءا ثانويا من تفكيرهم.

جدول رقم(51):يبين اقتراحات المبحوثين الغير راضين على تصميم المسكن

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
تغيير التصميم حسب ميول كل شخص	12	% 75
مراعاة طابع المنطقة في التصميم	04	% 25
المجموع	16	% 100

يمثل الجدول رقم(51) اقتراحات المبحوثين الذين أكدوا رفضهم للشكل الهندسي للسكن الريفي بالقرية ، حيث اقترح 75% من أصحاب هذا الرأي بتغييرالتصميم حسب ميول كل شخص وأفكاره، بينما اقترح الجزء الآخروالممثل بنسبة 25% بمراعاة طابع المنطقة الريفي في التصميم حتى يعطي منظرا جماليا للمنطقة من جهة ويحافظ على الطابع الريفي لها من جهة أخرى.

جدول رقم(52):يبين مختلف المشاكل التي يعاني منها سكان المنطقة

نوع المشاكل	التكرار	النسبة المئوية
انتشار القمامة	08	% 08
انتشار الأمراض	00	% 00
عدم الإحساس بالأمان	06	% 06
تدهور مستوى المرافق والخدمات	40	% 40
البطالة	46	% 46
المجموع	100	% 100

يوضح الجدول أعلاه مجموعة كبيرة من المشاكل التي يعاني منها سكان القرية حسب رأي المبحوثين من حيث الأولوية ، حيث أكد 46% منهم بأن البطالة تعد أهم المشاكل التي يعاني منها سكان القرية ، في حين أكد 40% منهم من تدهور مستوى المرافق والخدمات أما الفئة الثالثة فأكدت أن انتشار القمامة هو أحد أهم المشاكل بنسبة 08% وأقل نسبة من تصريحات المبحوثين والتي بلغت 06% اكدت بعدم الاحساس بالأمان من خلال انتشار بعض المشاكل الاجتماعية وظهور بعض الآفات على غرار السرقة وانتشارالمخدرات.

وما يمكن الاشارة إليه أن البطالة تعد معضلة اجتماعية وآفة يعاني منها المجتمع الجزائري على غرارالمجتمعات النامية والمناطق الريفية أكثر عرضة لها ، نظرا لافتقار هذه المناطق للمؤسسات والهياكل الادارية التي يمكن أن توفر مناصب شغل وتمتص من معدلات البطالة وكل ذلك أثرعلى المستوى المعيشي للأفراد وحال دون تحقيقهم للكثيرمن المتطلبات في حياتهم الاجتماعية ، كما أن تدهورمستوى المرافق والخدمات يعد من أهم المشاكل التي يعاني منها السكان نظرا لما يمكن أن تساهم به هذه الأخيرة في رفع الغبن عن المواطنين وتجسيد مبدأ تقريب الإدارة من المواطن،إضافة إلى تحسين نوعية الخدمة والحد من الطوابيرفي مراكزالمدن وكل ذلك يساهم بشكل أو بآخر في رضا الأفراد عن مستوى الحياة الريفية واستقرارهم بهذه المناطق.

جدول رقم(53):يبين مدى الرضا عن السياسة السكانية

الرضا عن السياسة السكانية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	69	%69
لا	31	%31
المجموع	100	%100

يبين الجدول رقم(53) مدى الرضا عن السياسة السكانية المسطرة من طرف السلطات، حيث أكد 69% من المبحوثين برضاهم التام للسياسة السكانية المسطرة بالمناطق الريفية ومرد ذلك إلى نجاح مشروع السكن الريفي بالمنطقة واستفادة أغلب ساكنته منه،في حين أكد 31% منهم بعدم الرضا عن هذه السياسة .

من خلال نتائج الجدول نستنتج ان السياسة السكانية المسطرة من قبل السلطات تعتبر من أنجح السياسات المسطرة خاصة في المناطق الريفية،ولعل أكبر دليل على ذلك هو تغير الأنماط السكنية في العديد من الصيغ وإلغاء بعضها ، على غرارصيغة السكن التساهمي إلا أن صيغة السكن الريفي بقيت ثابتة رغم تعاقب العديد من الحكومات وتغيير العديد من الاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بقطاع السكن ، مع إضفاء بعض التعديلات لاسيما ما تعلق منها برفع قيمة الإعانة تماشيا مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والتي تبقى غير كافية ، وهذا ما كان أحد أسباب عدم الرضا عن هذه السياسة كما سنورده في الجدول التالي الخاص بمقترحات من يؤكدون فشل السياسة السكانية وعدم الرضا عنها.

جدول رقم(54):يبين اقتراحات أفراد العينة عن السياسة السكانية

الإقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
رفع قيمة دعم مشروع السكن الريفي	19	%61
بناء مجمعات ريفية أو قرى نموذجية	12	%39
المجموع	21	%100

يبين الجدول رقم(54) أهم الاقتراحات التي أدلى بها المبحوثون الغيرراضين عن السياسة السكانية المطبقة في الجزائر والخاصة بالمناطق الريفية، حيث اقترح 61% من بين هؤلاء بضرورة رفع قيمة الدعم المخصص لمشروع السكن الريفي ، أما 39% ممن أبدوا عدم رضاهم عن السياسة السكانية فقد اقترحوا بناء مجمعات ريفية أو قرى نموذجية كالتي شهدتها البلاد بعد الاستقلال ، والتي حسبهم تعتبرمن أنجح المشاريع التي عرفها قطاع السكن في الجزائرمنذ الاستقلال لذا وجب إعادة إحيائها بنفس الصيغة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا المبحث استعراض مختلف النتائج التي تم استنباطها للدراسة التي قمنا بها حول موضوع " السكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرارالاجتماعي في الجزائر" انطلاقا من تفريغ البيانات وتحليلها التي وردت سابقا،وهذا قصد الإجابة على التساؤلات الرئيسية التي تم طرحها في الجانب النظري للدراسة.

1- نتائج الدراسة الميدانية حسب الفرضية الرئيسية : التي مؤداها

"مساهمة السكن الريفي في تحقيق التنمية الريفية والاستقرارالاجتماعي للفرد"

من خلال استنباط النتائج المحصل عليها من مختلف التساؤلات الرئيسية للدراسة والتمعن فيها قصد توظيفها للمساهمة بشكل فعال في بلورة الطرح العلمي والعملي حول موضوع الدراسة الموسوم بـ "السكن الريفي ودوره في تجقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في الجزائر" أين قمنا بإجراء دراسة ميدانية بقرية أولاد الحاج كمنطقة ريفية استفادت على غرارالعديد من المناطق الريفية من إعانات صيغة السكن الريفي،نجد أن هذه الصيغة تعد من أنجع الصيغ السكنية المطروحة على الساحة الوطنية،كما تعد من بين السياسات السكانية الناجحة التي سطرتها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وساهم السكن الريفي بشكل كبيرفي تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص من خلال العديد من البرامج والمشاريع التي تم استحداثها بسبب التجمعات السكانية التي خلقها الأفراد من خلال استفادتهم من هذه الصيغة ، وهو ما جعل الحركية التنموية في تزايد واستمرار بهذه المناطق ، ولعل مختلف المؤشرات الكبرى الدالة على ذلك تلك التي تناولناها في الدراسة الميدانية،كما أن السكن الريفي ساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد من خلال مختلف مؤشرات الاستقرارالموجودة في المنطقة والتي كانت لهذه الصيغة الدورالكبير في تحقيقها.

2- نتائج الدراسة الميدانية حسب الفرضيات الفرعية :

أ- **الفرضية الفرعية الأولى:** التي مؤداها:

"مساهمة السكن الريفي في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر".

انطلاقا من مختلف المؤشرات الكبرى الدالة على التنمية الريفية ومدى مساهمة السكن الريفي في إحداثها جاءت النتائج كالتالي:

- أغلب أفراد العينة يمارسون عملا وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (06) في محور البيانات العامة بنسبة 63% .
- معظم المشتغلين من أفراد العينة يمارسون مهنة الفلاحة كمهنة رئيسية لتحقيق دخلهم حسب ما جاء في الجدول رقم(07) وهو ما أكدته نسبة 27% .
- غالبية المبحوثين يقومون بممارسة نشاط فلاحي وزراعي لتحقيق دخل إضافي بغض النظرعن الوظيفة أو المهنة الرئيسية التي يمارسونها وهذا بنسبة 71% الواردة في الجدول رقم(08).
- غالبية الممارسين للنشاط الفلاحي والزراعي يقومون بتربية الحيوانات وهذا ماجاء في الجدول رقم(09) بنسبة52%.
- غالبية المشتغلين من أفراد العينة المبحوثة يتراوح دخلهم بين 18.000 دج و 30.000 دج وهو دخل متوسط مقارنة مع القدرة الشرائية الحالية للمجتمع الجزائري وهو ما أكدته نسبة 46% الواردة في الجدول رقم (10).
- غالبية أفراد العينة اعتبروا أنفسهم غير فقراء،وهذا مرده للحالة المادية الميسورة التي يتميزون بها خاصة وأن أغلبهم يحقق دخلا إضافيا من خلال تواجدهم بالقرية وهو ما أكدته نسبة 56% الواردة في الجدول رقم(11).
- انخفاض الدخل أو انعدامه أحد أهم مظاهرالفقروهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم(12) بنسبة58%.
- غالبية المبحوثين أقروا بأن البلدية ساهمت بشكل كبيرنوعا ما في القضاء على الفقر والحد من مظاهره ،وهو ما أكدته نسبة 65% الواردة في الجدول رقم(13).

- نقــص المرافــق والخــدمات الارتكازيــة رغــم تــوفر بعضــها علــى غرار(الماء،الكهرباء،المدرسة،مرفق صحي..) ، وهو دليل على وجود حركة تنموية بالمنطقة حتى وإن كانت غير كافية وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم(14) .
- معظم المبحوثين أكدوا تدهورمستوى الخدمات الصحية بالقرية ، وهو ما أشارت إليه البيانات الواردة في الجدول رقم(15) والخاص برأي المبحوثين بالمرافق الصحية.
- أقرت غالبية أفراد العينة المبحوثة بعدم استفادة أفراد الأسرة من الإعانات المختلفة المقترحة من الدولة ، وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم(16) بـ 26% من الأفراد الذين استفادوا من مختلف إعانات الدولة (وكالة دعم تشغيل الشباب،وكالة التنمية الاجتماعية- القرض البسيط -...)،وهذا مرده لعدة اعتبارات لاسيما نقص الوعي بوجود هذه الأجهزة ، أواعتبارات دينية كما أسلفنا الذكر.
- من خلال الجدول رقم(17) نجد أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يرفضون فكرة خروج المرأة للعمل ، وهو ما أكدته النسبة الممثلة لذلك والمقدرة بـ 58% وهذا دليل على تمسك الأفراد بالذهنية الريفية التي ترفض خروج المرأة للعمل.
- غالبية الموافقين على عمل المرأة يفضلون مهنة التعليم وهو ما أكدته نسبة 69% الواردة في الجدول رقم(18).
- ضعف المشاركة السياسية والجمعوية في المجتمع الريفي بشكل عام وفي قرية أولاد الحاج على وجه الخصوص ،وهو ما تعكسه البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم(19) وهو ما أكدته نسية 66%.
- طبيعة العلاقة مع الأصدقاء وانعدام الأماكن الترفيهية لقضاء أوقات الفراغ ، وهو ما أكدته نسبة 35% من إجابات المبحوثين في الجدول رقم(20).

- ساهم السكن الريفي في ربط صداقات جديدة وهذا ما أكدته نسبة52% الواردة بالجدول رقم(21).
- ساهم السكن الريفي في ترسيخ العادات والتقاليد وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم(22) بنسبة 81%.

- الخوف من سكان المنطقة أحد أهم أسباب الالتزام بالآداب العامة والانضباط داخل المجتمع الريفي وهو ما أكدته نسبة 51% الواردة في الجدول رقم (23) .
- معظم المساكن التي كان يشغلها أفراد العينة قبل استفادتهم من سكن ريفي هي عبارة عن أحواش وهو ما أكدته نسبة 59% في الجدول رقم(24)، وهذا راجع لطبيعة المنطقة ونوع السكنات المنتشرة بها.
- أغلب أفراد العينة بما نسبته 56% أقروا بأن السكنات الريفية بصيغتها الحالية غير واسعة بل متوسطة الحجم مقارنة بحجم العائلة وعددها وهذاحسب الجدول رقم(26).
- غالبية أفراد المجتمع المبحوث يرون بأن المسكن الجديد أحسن من القديم وهذا دليل على الخصائص والمواصفات العصرية التي تميزهذا الأخيرعن سابقه وهو ماأكدته نسبة 80 % الواردة في الجدول رقم(27).
- أما الجدول رقم (28) والتي كان المراد منه معرفة مدى توفر المسكن على الأساسيات والكماليات ، فقد أكد غالبيتهم امتلاكهم للتجهيزات الضرورية داخل المسكن.
- سمة الضيافة وكرم الاستقبال التي تميز سكان المجتمع الريفي وهو ما أكدته نتائج الجدول رقم(29) حول تخصيص الغرف والذين أقروا بوجوب تخصيص غرفة للاستقبال كأولوية في ذلك،وهذا ما أكدته نسبة 59%.
- أكدت البيانات الواردة في الجدول رقم(30) بما نسبته 80% من أفراد العينة المبحوثة بمساهمة السكن الريفي في تدريس الأبناء.

ب- الفرضية الفرعية الثانية:التي مؤداها

"مساهمة السكن الريفي في تحقيق الاستقرارالاجتماعي للفرد في الجزائر"

فيما يخص المحورالمتعلق بمدى مساهمة السكن الريفي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد يكفي أن نورد جملة من المؤشرات الكبرى الدالة على ذلك:

- وجود مساواة في توزيع السكنات الريفية وعدم تأثيرنوع العرش على عملية التوزيع وهو ما أكدته نسبة 47% الواردة في الجدول رقم(25).

- ساهم السكن الريفي في القضاء على الانحراف والحد منه بمختلف مظاهره (السرقة،القتل...)،وهو ما أكدته نسبة 72% الواردة في الجدول رقم (31) .
- مسألة توفيرالأمن ومساهمة السكن الريفي في ذلك ، وهذا ما أكدته بنسبة 45% الواردة في الجدول رقم(32).
- مدى مساهمة السكن الريفي في تأمين منصب عمل أو زيادة الدخل لسكان القرية وهو ما أكدته نسبة 76% من إجابات المبحوثين الواردة في الجدول رقم(33).
- أما الجدول رقم (34) والذي يوضح مدى امتلاك وسائل نقل ومعدات لدى أفراد العينة المبحوثة فقد اختلفت من فئة لأخرى حسب المستوى المادي للأفراد.
- امتلاك أغلب الأفراد لقطع أرضية في المناطق الريفية وهو دلالة على تمسك الفرد بالأرض واعتبارها المصدرالرئيسي للرزق داخل الأرياف ، وهو ما مثلته نسبة 68% من تصريحات المبحوثين في الجدول رقم(35).
- من خلال الجدول رقم(36) يتضح أن أغلب أفراد العينة المبحوثة وهذا بنسبة 86% أكدوا رغبتهم في الاستقراربالمنطقة وعدم مغادرتها.
- الاعجاب بأسلوب الحياة بالريف يعد أحد أهم أسباب الرغبة في الاستقراربالمنطقة حسب رأي أفراد العينة المبحوثة من أصحاب هذا الرأي وهو ما أكدته نسبة 44 % الواردة بالجدول رقم(37).
- من خلال الجدول رقم(38) اتضح أن أغلب الأفراد الرافضين لفكرة الاستقرار بالمنطقة يرجعون سبب ذلك إلى نقص المرافق بالقرية وهذا ما أكدته نسبة 79%.
- طبيعة العلاقة بين الجيران ومتانتها وهو ما أكده الجدول رقم(39) بنسبة 44%.
- نوع العرش وعلاقته بطبيعة العلاقة مع الجيران ،حيث أن عرش أولاد يحي تزداد علاقات الجيرة متانة مقارنة بعرش عين ساعد وهو ما أكدته نسبة 69% الواردة بالجدول رقم(40).
- أكدت المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم(41) أهم ميزة من الميزات التي يتصف بها سكان الريف وهي تبادل الزيارات وربط علاقات صداقة مختلفة ، خاصة مع الجيران وهذا ما أكده الاتجاه العام للمبحوثين حول هذا الموضوع بنسبة 40%.

ت- الفرضية الفرعية الثالثة: التي مؤداها

" العراقيل والمعوقات التي تحد من تجسيد ونجاح برنامج السكن الريفي في الجزائر"

فيما يخص أهم العراقيل والمعيقات التي تعترض مشروع السكن الريفي وتجسيده حسب آراء المبحوثين تشير إلى:

- عدم كفاية قيمة الإعانة في إتمام أشغال السكن الريفي وهو ما أكد عليه غالبية المبحوثين بنسبة 89% الواردة في الجدول رقم (42) .
- غالبية أفراد العينة المبحوثة يقترحون رفع قيمة الإعانة وهذا ما أكدته نسبة 87% الواردة بالجدول رقم(43).
- أكد غالبية المبحوثين بالدورالسلبي لوثيقة عقد الملكية كشرط للحصول على سكن ريفي وهو ما أكدته نسبة 52% الواردة بالجدول رقم(44).
- استبدال وثيقة عقد الملكية بشهادة من البلدية فقط هو أحد أهم اقتراحات المبحوثين لانجاح مشؤوع السكن الريفي بالقرية وهو ما أكدته نسبة 86% منهم ، وهذا ما أكدت عليه البيانات الواردة في الجدول رقم(45).
- عدم وجود صعوبات في الحصول على مواد البناء وهو ما أكدته البيانات الواردة بالجدول رقم(46) بنسبة 64% .
- غالبية المبحوثين من أصحاب الرأي بوجود صعوبات للحصول على مواد البناء، أكدوا أن غلاءها هو أكبر هذه الصعوبات وهو ما أكدته نسبة 78% الواردة بالجدول رقم(47).
- عدم بوجود عراقيل إدارية للحصول على سكن ريفي وهو ما أكدته نسبة 79% من آراء المبحوثين في البيانات الواردة بالجدول رقم (48).
- كثرة المصاريف المالية المتعلقة باستخراج الوثائق الخاصة باقتناء سكن ريفي وهو ما أكدته نسبة 47% الواردة بالجدول رقم(49).
- أغلب أفراد العينة أبدوا موافقتهم على التصميم الهندسي للسكن الريفي وهو ما أكدته نسبة 65% الواردة بالجدول رقم(50)، في حين أكد 75 % من أصحاب الرأي

المخالف بضرورة تغيير التصميم الهندسي للسكن حسب ميول كل شخص وهذا حسب البيانات الواردة بالجدول رقم(51).

- أما الجدولين رقم(52)و(53) والخاصة بالمشاكل التي يعاني منها سكان المنطقة وكذا مدى الرضا عن السياسة السكانية ، فقد أشار الاتجاه العام بأن 46% يجدون أن البطالة تعد أهم مشكلة تصادف حياتهم اليومية بالريف ، في حين أكد 69% من العينة المبحوثة برضاهم عن السياسة السكانية المسطرة بالمناطق الريفية.
- رفع قيمة الدعم للسكنات الريفية أحد أهم اقتراحات المبحوثين حول السياسة السكانية الراهنة وهو ما أكدتة نسبة 61% بالجدول رقم(54).

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

من خلال دراستنا الموسومة بالسكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في الجزائر– دراسة ميدانية بقرية أولاد الحاج بولاية المدية – تأكد بأن التنمية الريفية تعد مصدر ارتقاء الدول السائرة في طريق النمو ، وأحد أهم الركائز لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات ولعل السكن الريفي يعد أحد أهم المحركات الأساسية للتنمية الريفية ،لذلك يتم التأكيد على جانبه الشكلي والهندسي ، كما أنه يعد جزءا رئيسيا من المخطط التنظيمي للحياة الريفية بكل ما تحمله هذه الأخيرة من تجهيزات ومرافق جماعية على غرارالمرافق الصحية والخدماتية ، ولعل تنمية السكن الريفي وتطويره يصب بشكل مباشر في عملية التنمية بشكل عام والتنمية الريفية على وجه الخصوص ، وتعد قرية أولاد الحاج قرية ريفية بامتياز كغيرها من قرى ومداشر الولاية لذلك هدفت هذه الدراسة في مجمل ماهدفت إلى تسليط الضوء على واقع السكن الريفي بهذه القرية ومدى مساهمته في تحقيق التنمية بها من خلال مختلف البرامج والمرافق التي تم إقرارها وتنفيذها طبقا لمقتضيات حاجة السكان وتطلعاتهم ، كما أن السكن الريفي ساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرارالاجتماعي للساكنة ، باعتبارأن فقدانه وتدهوره هو بمثابة إعاقة للفرد من جهة وذو آثار سلبية على تأدية الأسرة لوظائفها من جهة أخرى، ويتجلى هذا التأثير في العديد من المظاهر والمشاكل الاجتماعية لاسيما تفكيك العلاقات والروابط الأسرية وانتشارمظاهرالانحراف والسلوكات المنافية للقيم والعادات .

وعليه وبناء على كل ماسبق اتضح أن السكن الريفي يعتبر فكرة طموحة جدا في ميدان السكن والعمران في الجزائر،كما يعتبر أيضا من أهم البرامج التي أقرتها الحكومات المتعاقبة للدولة منذ الاستقلال بهدف تحقيق التنمية في المناطق الريفية والمحافظة على استقرار الساكنة والحد من الهجرة نحو المدن ، وهو ماتوصلت إليه دراستنا من خلال تحقق الفرضيات الرئيسية للدراسة والتي تلخصت في مساهمة السكن الريفي في تحقيق التنمية الريفية من جهة وكذا تحقيق الاستقرارالاجتماعي من جهة أخرى .

وبالرغم مما توصلنا إليه من نتائج وتوضيات غيرأن دراستنا هذه تعد مجرد افتتاحية أوإطلالـة بسـيطة علـى موضـوع السـكن فـي الجزائـر عامـة والسـكن الريفـي علـى وجـه الخصوص ، على اعتبار أنه موضوع يحتاج إلى دراسات كثيرة وجهود مضاعفة للإحاطـة به من جوانب متعددة ، لما يكتسيه من أهمية كبيرة بالنسبة للفرد وللدولة على السواء.

قائمة المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

القرآن الكريم

السنة النبوية الشريفة

ثانيا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. الفلاحي حميد كردي، محمد حربي حسن:**إدارة المؤسسات الاجتماعية**،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة الموصل،دار الكتب للطباعة والنشر، ط1 ،1999
2. ابراهيم عبد الحميد:**العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط1 ،1997
3. أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري:**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ،راجعه محمد محمد تامر وآخرون،دار الحديث،القاهرة،مصر،2009
4. أحمد زكي بدوي:**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان،لبنان،1987
5. السيد الحسيني وآخرون:**دراسات في التنمية الاجتماعية**،دار المعارف،ط3 ،مصر،1988
6. أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري:**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ،تحقيق أحمد عبد الغفار عطار،ج4، ط2، 1982
7. أحمد بدوي:**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان،بيروت،لبنان،1978

8. أبـو طـاحون عـدلي علـي:**علـم الاجتمـاع الريفـي**،المـدخل،المفاهيم،أنماط التغير،المشكلات،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،مصر،1997

9. الحوات علي:**مبادىء التنمية والتخطيط الاجتماعي**،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان،طرابلس،ليبيا، ط1 ،1984

10. أحمـد أبـو زيـد:**البنـاء الاجتماعي،مـدخل لدراسـة المجتمـع**،المكتبـة الجامعيـة الحديثة،الاسكندرية،مصر،1974

11. أنـدرو بشـير:**مـدخل إلـى علـم الاجتمـاع التنميـة**،دار المعرفـة الجامعية،الاسكندرية،2003

12. اسـماعيل قيـرة:**فـي سوسـيولوجية التنميـة**،ديـوان المطبوعـات الجامعية،الجزائر،2001

13. ابـراهيم مـذكور:**معجـم العلـوم الاجتماعيـة**،الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب،مصر،1975

14. ابـراهيم يوسـف:**إشـكالية العمـران والمشـروع الاسـلامي**،مطبعـة أبوداود،الحراش،الجزائر،1992

15. اسـماعيل ابـراهيم الشـيخ دره:**اقتصـاديات الاسـكان** ،سلسـلة عـالم المعرفة(127)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،جويلية1988

16. ابرنز تشارلر،ترلجنة من الأساتذة الجامعيين:**المدينـة ومشاكل الإنسان**،دارالآفاق الجديدة،بيروت،لبنان،1964

17. أحمد طاهر مسعود:**المدخل الى علم الاجتماع العام**،دار جليس الزمان دارأسامة للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2011

18. أحمد السيد نجار وآخرون:**دولـة الرفاهيـة الاجتماعيـة**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2006

19. الساعاتي سامية حسن:**ابن خلدون مبدعا**،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،مصر،ط1، 2006

20. السيد عبد العاطي السيد:**علم الاجتماع الحضري**،الجزء الأول،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر،2003

21. ثروت محمد شلبي:**برنامج دراسة المجتمع-تنمية اجتماعية-**،كلية الآداب،جامعة بنها،مصر،1999

22. جلال مدبولي:**الاجتماع الثقافي**،دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة،1979

23. جيلالي بن عمران،ترعبد الغني بن منصور:**أزمة السكن ،آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،بدون سنة

24. حسين عبد الحميد أحمد رشوان:**علم الاجتماع الريفي**،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2005

25. حسين عبد الحميد أحمد رشوان:**علم الاجتماع الريفي**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2005

26. حسن موسى الصفار:**الاستقرار السياسي والاجتماعي**،الدار العربية للعلوم،بيروت،لبنان، ط1، 2005

27. خليل عمر:**علم اجتماع الأسرة**،دار الشروق للنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،1981

28. خيري خليل الجميلي:**السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم**، المكتب الجامعي الحديث،مصر،1998

29. روبرت مكنمارا،تر يونس شاهين:**جوهرالأمن**،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،القاهرة،مصر،1971

30. رابح تركي:**مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس**،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر،1984

31. ربحي مصطفى عليان،محمد غنيم:**مناهج وأساليب البحث العلمي،النظرية والتطبيق**،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1 ، 2000

32. زياد بن علي بن محمود الجرجاوي:**القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**،مطبعة أبناء الجراح،غزة،فلسطين،2010

33. سليماني جميلة:**دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي**،دار هومة،الجزائر،2011

34. سهير حامد:**اشكالية التنمية في الوطن العربي**،دار الشروق،عمان،الأردن،ط1، 2007

35. سلوى أحمد سعيد:**المسكن والبيئة**،دار البيان العربي للطباعة والنشر،جدة،السعودية،1968

36. سناء الخولي:**الزواج والعلاقات الأسرية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،بدون سنة

37. صلاح الفوال:**البناء الاجتماعي للمجتمعات البشرية**،دار الفكر العربي،الجزائر،1982

38. طلعت مصطفى السروجي:**التنمية الاجتماعية المثال والواقع**،نشروتوزيع الكتاب الجامعي،جامعة حلوان،مصر،2001

39. علي عبد الرزاق جلبي:**الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،ط2، 2005

40. عبد الهادي الجوهري:**دراسات في علم الاجتماع السياسي**،مكتبة الطليعة،أسيوط،مصر،1979

41. عبد الغني مغربي،تر محمد الشريف بن دالي حسين:**الفكر الاجتماعى عند ابن خلدون**،المؤسسة الوطنية الجامعية للكتاب،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1988

42. عبد المجيد عبد الرحيم:**علم الاجتماع الريفي**،مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة،1975

43. عالية حبيب وآخرون:**علم الاجتماع الريفي**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،الأردن،ط1، 2009

44. عبد اللطيف بن أشنهو،ترعبد الحميد أتاسي:**الهجرة الريفية في الجزائر**،مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي،المؤسسة الوطنية،المطبعة التجارية،د ت

45. عبد المنعم شوقي:**مجتمع المدينة**،الاجتماع الحضري،دارالنهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان، ط1981،7

46. عبد القادر القصير:**الهجرة من الريف إلى المدينة**،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان،1992

47. عبد الحميد بوقصاص:**النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي-الحضري**،مخبرالتنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية،قسنطينة،بدون تاريخ.

48. عبد الهادي الجوهري وآخرون:**دراسات فى التنمية الاجتماعية- مدخل اسلامى-** ،المكتب الجامعي الحديث،الأزاريطة،مصر،1999

49. عاطف عطية:**المجتمع،الدين والتقاليد،بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة**، منشورات جروس برس،طرابلس، لبنان، ،1993

50. عدلي علي أبو طاحون:**علم الاجتماع الريفي**،مكتب الجامع الحديث،مصر،1997

51. عـدلي السـمري: **الثابـت والمتغيـر فـي اليـات الضـبط الاجتمـاعي**،دار المعرفـة الجامعية،الاسكندرية،ط 01، 2003

52. عبد المنعم بدر:مجتمعنا الريفي،دار المعارف،القاهرة ،مصر،1973

53. عاطف عدلي العيد،نهر عاطف العيد:**الإعلام التنموي والتغيرالاجتماعي** ،الأسس النظرية والنماذج الوظيفية،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،2007

54. عبـد الحميـد دليمـي:**الواقـع والظواهرالحضـرية**،منشـورات جامعـة منتـوري، قسنطينة،الجزائر،د س

55. عبد القـادر بطـاس:**الاقتصـاد المـالي والمصـرفي (السياسـات الحديثـة فـي تمويـل السكن)**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ماي 2001

56. عبـــد الـــرحيم أبـــو كريشـــة:**نظريـــات التنميـــة**،المكتـــب الجـــامعي الحديث،الاسكندرية،مصر،2003

57. عاليـة حبيـب وآخـرون:**علـم الاجتمـاع الريفـي**،دار المسـيرة للنشـر والتوزيـع والطباعة،عمان،الأردن، ط1، 2009

58. عبد الحميد دليمي:**دراسة في العمران السكن والإسكان**،مخبر الإنسان والمدينة،دار الهدى للطباعة والنشر،عين مليلة،الجزائر،2007

59. عبد الرحمن بن ناصر السعدي:**تيسيرالكريم الرحمن فـي تفسير كـلام المنـان**،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،بيروت،لبنان،2003

60. عبد الباسط عبد المعطي:**اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1981

61. عبد الله عبد الرحمن:**النظريـة فـي علـم الاجتمـاع**،النظريـة الكلاسيكية،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،2006

62. عبد السلام رضوان:**حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1990

63. غريب عبد السميع غريب:**علم الاجتماع ، مفهومات، موضوعات،دراسات**،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،2009

64. غريب سيد أحمد وآخرون:**مجتمع القرية**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1994

65. غريب محمد سيد أحمد:**تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**،دار المعرفة الجامعية،مصر،1986

66. غريب محمد سيد أحمد:**علم الاجتماع الريفي**،دارالمعرفة الجامعية،مصر،1982

67. غاستون باشلار،تر غالب هلسا:**جمالية المكان**،دار المجد،بيروت،لبنان،1987

68. فريد ويستون ويوحين بريجام:**التمويل الاداري**،دار المريخ،الرياض،السعودية،1993

69. فريديريك هاريسون،تر سعيد عبد العزيز:**الموارد البشرية والتنمية**،معهد التخطيط القومي،القاهرة،1984

70. فوزية ذباب:**القيم والعادات الاجتماعية**،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1961

71. فيليب جونز،تر محمد ياسر الخواجة:**النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، دار مصر العربية للنشر والتوزيع،مصر،2010

72. قلاتي البشير:**هكذا تكلم مالك بن نبى نحو منهج رشيد للتغيرالاجتماعى والبعث الحضري**،مكتبة اقرأ،قسنطينة، الجزائر، ط01، 2007

73. كمال التابعي:**مقدمة في علم الاجتماع الريفي**،الدار الدزلية للاستثمارات الثقافية،القاهرة،مصر،ط01، 2007

74. كمال المنوفي:**الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**،دار ابن خلدون،القاهرة، ط01، 1980

75. لعويسات جمال الدين:**التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1986

76. مصطفى الخشاب:**دراسات في علم الاجتماع العائلي**،دارالنهضة العربية،القاهرة،مصر،1985

77. مصطفى هميسي:**كيف تحكم الجزائر من بربروس إلى بوتفليقة**،دار هومة ،الجزائر،2011

78. محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي(القواعد،المراحل والتطبيقات)**،دار وائل للطباعة والنشر، الأردن،ط2، 1999

79. محمد شفيق:**البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**، المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة،1985

80. محمد عبده محجوب:**الاتجاه السوسيوانتربولوجي في دراسة المجتمع** ،وكالة المطبوعات،الكويت،1975

81. محمد عاطف غيث:**القرية المتغيرة،(القيطون بمحافظة الدفيلية)**،دراسة في علم الاجتماع القروي،دار المعارف،القاهرة،1964

82. ماكيفر،تر السيد محمد العزاوي:**المجتمع**،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،1981

83. محمد علي قطان:**دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر**،دارالجيل للطباعة،القاهرة،1979

84. محمد نبيل جامع:**علم الاجتماع الريفي والتنمية**،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،2010

85. محمد مدحت مصطفى:**مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني،مصر،2000

86. محمد الدقس:**التغيرالاجتماعي بين النظرية والتطبيق**،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،الأردن،1987

87. مالك بن نبي،ترعبد الصبور شاهين:**ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية**،دمشق،سوريا،ط3، 1986

88. محمد عاطف غيث:**الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،1987

89. ميشيل تـوادور،تر محمود حسين حسين:**التنمية الاقتصادية**،دار المريخ للنشر،السعودية،2006

90. محمد السويدي:**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1990

91. محمد علاء الدين عبد القادر:**علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في الدراسات التنمية الريفية**،منشاة المعارف،الاسكندرية،مصر،2003

92. مربيعي السعيد:**التغيرات السكنية في الجزائر1936-1966**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984

93. مصطفى خلف عبد الجواد:**قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،القاهرة،مصر،2002

94. محمد عبد الكريم الحوراني:**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،جامعة اليرموك،عمان،الأردن،2008

95. محمد نعمان جلال:**الاستراتجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الاسلام والمجتمع الحديث**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،لبنان،ط2004،01

96. مـــراد زعيمـــي:**علـــم الاجتماع،رؤيـــة نقديـــة**،مؤسســـة الزهـــراء للفنـــون المطبعية،الجزائر،2004

97. محمد الغريب عبد الكريم:**البحث العلمي التصميم،المنهج والاجراءات**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر،1982

98. منـــذر الضـــامن:**أساســـيات البحـــث العلمـــي**،دار المســـيرة للنشـــر والتوزيع،عمان،الأردن،ط1، 2007

99. محمد عبيدات وآخرون:**منهجية البحث العلمي**،القواعد والمراحل والتطبيقات،دار وائل للطباعة والنشر،عمان ،الأردن،ط2، 1999

ب- المقالات والمجلات:

1. أحمد بن محمد الشبعان:**معوقات التنمية الريفية وأثرها في ضعف مشاركة المجتمع المحلي**،مجلة العلوم العربية والانسانية،جامعة القصيم، السعودية، مجلد6،عدد2،ماي2013

2. الطاهر بوشاوش:**التنمية والعنصر البشري من خلال منظوري الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين**،مجلة الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع،معهد علم الاجتماع،جامعة الجزائر،الجزائر،العدد01 ، 2000

3. بكدي فاطمة:**التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**،مجلة أبحاث اقتصادية وادارية،،جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد 13 ،الجزائر،2013

4. بوستة ايمان:**قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**،مجلة المفكر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد11 ،2006

5. عبد الباسط هويدي ،عبد اللطيف قنوعه:**الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية**،مجلة رؤى اقتصادية،العدد07،ديسمبر 2014

6. عبد الحميد بوقصاص:**تطورالسكان في المجتمع الجزائري وثنائية (الريفي-الحضري)**،مجلة البحث والدراسات،في العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، عدد04، ماي 2009

7. عبد النور بن عنتر:**تطورمفهوم الأمن في العلاقات الدولية**،مجلة السياسة الدولية،العدد16،أبريل ،الجزائر، 2005

8. عبد الحكيم عمارنابي:**اتجاهات التنمية ونظيرتها ومدى ملاءمتها للتطبيق على دول العالم الثالث**،مجلة الجامعة،قسم العلوم السياسية،جامعة الزاوية،ليبيا، مجلد1،العدد16،ليبيا، فبراير2014

9. عمران محمد:**استراتيجية التمويل السكني في الجزائر**،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،الجزائر،العدد06، 2011

10. عادل مرابطي،عائشة نجوى:**العينة**،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،العدد04،جامعة غرداية،الجزائر،2009

11. م.م نصير محسن عبد الحسين:**الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي**،مجلة كلية التربية الأساسية،مجلد 13،العدد60،العراق، 2009

12. فيروز زراقة:**الأسروعلاقتها بانحراف الحدث المراهق**،مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة سطيف 2،سطيف، عدد 16 ديسمبر 2012، الجزائر،2012

13. كامل عمران: **مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،بسكرة، العدد 05، ديسمبر2003

14. خروف حميد:**القيم من منظور اجتماعي" مقاربة نظرية"**،مجلة العلوم الانسانية،العدد20،ديسمبر 2003

15. منصوري مصطفى:**دورالإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي**،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،جامعة الوادي،العدد05 فيفري 2014،الجزائر،2014

16. منار محمد الرشواني:**سياسات التكيف الهيكلي والاستقرارالسياسي في الأردن** ، مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الأردن،ط1 ،2003

17. وزارة السكن:**مجلة الصندوق الوطني للسكنCNL**،2003

18. ولاية المدية: **المدية قطب استثماري واعد**،مجلة جسور التيطري،العدد رقم 01،ولاية المدية،الجزائر،2014

19. ولاية المدية:**2014 سنة نوعية لقطاع السكن بالمدية**، مجلة جسورالتيطري ، المدية،الجزائر، العدد02 ،الجزائر،2014

ت ـ الملتقيات:

1. أوصيف لخضر،علماوي أحمد:**أهمية تطبيق مخططات التنمية في الحد من مشكلة في الجزائر**،ملتقى دولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق،جامعة الدكتور يحي فارس،المدية،09،10 ماي 2012،الجزائر،2012

2. بن عيسى عبد الرحمان:**التعريف بعملية مسح الأراضي والترقيم العقاري**،ملتقى وطني حول الحفظ العقاري وشهر الحقوق العينية العقارية في الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الدكتور يحي فارس،المدية،الجزائر،27-28 أفريل 2011

3. بوشنافة الصادق،موزاوي عائشة:**الصيغ السكنية المعتمدة لحل أزمة السكن في الجزائر-حالة ولاية المدية-**، ملتقى دولي بعنوان أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق،09-10 ماي 2012، جامعة الدكتور يحي فارس ،المدية،الجزائر،2012

4. بوشناقة الصادق،موزاوي عائشة:**الصيغ السكنية المعتمدة لحل أزمة السكن في الجزائر،حالة ولاية المدية**، الملتقى الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية بجامعة الدكتور يحي فارس،المدية،الجزائر،2012

5. خيرات أحمد،العثماني مصطفى:**الصيغ الحديثة لعرض السكن واحتواء ازمة السكن في الجزائر**،ملتقى دولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق،جامعة الدكتور يحي فارس ،المدية،الجزائر2012

6. عيسى دراجي،منية خليفة:**تمويل قطاع السكن في الجزائر،الملتقى الدولى حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية**،جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية،ماي 2012،المدية،الجزائر،2012

7. عبد الصمد سعودي،صالح سراي: **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة**،الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،الجزائر،15-2011/11/16

8. محمد أزلماط:**التدبيرالاستراتيجي سبيل لتحقيق التنمية القروية**،المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لاغزران"التنمية القروية بالمناطق الجبلية ،منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 2،المغرب،26 ماي 2012

9. محمود فهمي الكردي:**الاستقراروالتغيرفي فكرابن خلدون** ،مؤتمردولي بعنوان:عبد الرحمن ابن خلدون قراءة معرفية ومنهجية،05،06 أوت2000 ،مركز الدراسات المعرفية،كلية الآداب،قسم علم الاجتماع،جامعة عين شمس،مصر،2000

10. نور الدين وصفي:**ورقة عمل حول المرأة الأمية في العشوائيات** ،مؤتمر الاستراتيجية المستقبلية للمرأة في العشوائيات بالمجلس القومي للمرأة،القاهرة،مصر،1999

ث- الرسائل الجامعية:

1. بن منصوراليمين :**دورالقيم الدينية في التنمية الاجتماعية**،رسالة ماجيستير،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2009-2010

2. بن محي محمد:**واقع السكن في الجزائر وإستراتيجية تمويله**،رسالة دكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،2011،2012

3. بـوراوي عيسـى:**دورالبنـوك والمؤسسـات الماليـة فـي تمويـل قطـاع السـكن فـي الجزائـر**،رسـالة ماجيسـتير،كلية العلـوم الاقتصـادية والتجارية،جامعـة العقيـد الحـاج لخضر ،باتنة،الجزائر،2013-2014

4. بوحريق كريمة :**تغيرالبناء العائلي في المجتمع الجزائري**،رسالة ماجيستير،جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، 2009- 2010

5. تباني وهيبة:**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي**،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة تيزي وزو،الجزائر،2014

6. حاوشين ابتسام:**السياسة السكانية في الجزائر،الواقع والآفاق**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003

7. رشـيد زوزو:**الهجـرة الريفيـة فـي ظـل التحـولات الاجتماعيـة الجديـدة فـي الجزائر(1988،2008)**،رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة،الجزائر،2008

8. زرقـين عبـود:**صـناعة الحديـد والصـلب فـي إسـتراتيجية التنميـة الصـناعية بالجزائر**،رسالة ماجيستير ،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر،1996

9. سهام وناسي:**النموالحضري ومشكلة السكن والإسكان**، رسالة ماجيستير،قسم علم الاجتماع،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2008-2009

10. طمين رشيد:**السكن في إقليم القل ،الخصائص والدلالات في ضوء التأثيرات المجاليـة الاجتماعيـة**،رسـالة دكتوراه،قسـم الهندسـة المعمارية،جامعـة منتـوري قسنطينة،2009

11. عيسـى بـوراوي:**دورالبنـوك والمؤسسـات الماليـة فـي تمويـل قطـاع السـكن فـي الجزائر**،رسالة ماجيستير،جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة ،الجزائر،2013،2014

12. عبد الحميد بوقصاص:**النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث**،رسالة كتوراه في علم الاجتماع الحضري،جامعة قسنطينة،الجزائر،1998،1999

13. عبد الرحمن سوالمية:**استراتيجية التنميةالريفية المستدامة- البناء الريفي انموذجا**،مذكرة ماجيستير،قسم علم الاجتماع،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،الجزائر،2009،2010

14. عبد الرزاق محمد صالح الساعدي:**الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية،الواقع والآفاق**،رسالة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،الدانمارك،2012

15. عمراوي صلاح الدين :**السياسة السكانية في الجزائر**،رسالة ماجيستير،قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2008-2009

16. غربي فوزية:**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاد،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2007،2008

17. فكرون السعيد: **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية- حالة الجزائر**- ،رسالة دكتوراه،قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2004- 2005

18. كمال بلخيري:**التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الأسري**،رسالة دكتوراه،جامعة باتنة،الجزائر،2009

19. لمياء بولجمر:**السكن الاجتماعي التساهمي**،رسالة ماجيستير،كلية علوم الأرض،جامعة منتوري بقسنطينة،الجزائر،2005،2006

20. مراد زعيمي:**النظرية العلم اجتماعية- رؤية اسلامية**،رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة،الجزائر،1997

21. محمد توفيق محمد:**أهمية ودور الامن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية**،رسالة ماجيستير،جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين،2007

22. نويصر بلقاسم:**التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية**،رسالة دكتوراه،جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر،2010-2011

23. نور الهدى محمد كامل حماد:**الوظيفة الاجتماعية للمسكن**،رسالة دكتوراه،جامعة طرابلس،ليبيا،2008 -2009

24. نشادي عبد القادر:**العمل والتوافق المهني والاجتماعي عند المعاقين**،رسالة ماجيستير ،علم الاجتماع الريفي،جامعة الجزائر2، 2012

25. هاشمي الطيب:**التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفي في الجزائر**،رسالة دكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2013-2014

26. هالة لبرارة:**الأسرة والمسكن بالمدينة الصحراوية**،رسالة ماجيستير،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2007- 2008

27. أحمد عبد الحكيم بن بعطوش: **التخطيط العائلي وتاثيره على القيم الاجتماعية في الاسرة الريفية**،رسالة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2013-2014

ج - القواميس:

1. ابن منظور:**لسان العرب**،دار المعارف،القاهرة،مصر،1981
2. أيكه هولتكرانس،تر محمد الجوهري وحسن الشامي:**قاموس مصطلحات الانثربولوجيا والفلكلور**،دار المعارف،القاهرة،مصر،ط2 ،1973
3. الزمخشري:**أساس البلاغة**،دار الشعب،القاهرة،مصر،1970
4. جروان السابق:**معجم اللغات الوسيط،انكليزي،فرنسي ،عربي**، دار السابق للنشر،بيروت،لبنان،ط1، 1984

5. علي بن هادية وآخرون:**القاموس الجديد للطلاب،معجم عربي مدرسي ألفبائي**،المؤسسة الوطنية للكتاب،ط1 ،الجزائر،1991

6. محمد عاطف غيث:**قاموس علم الاجتماع**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1974.

خ- التقاريرالوطنية والدولية:

1- الأمم المتحدة: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، الفصل التاسع في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر 1963

2- الجمعية العامة للأمم المتحدة،مجلس حقوق الانسان:**تقريرالمقررة الخاصة بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب**،الدورة التاسعة عشرة،ديسمبر 2011

3- الجمعية العامة للأمم المتحدة:**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**،الجمعية العامة للأمم المتحدة، ديسمبر 1948

4- الوزارة الأولى:وثيقة تتضمن مخطط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،الجزائر ،ماي 2014

5- الوزارة الأولى:**وثيقة تتضمن مخطط عمل الحكومة**،الجزائر، سبتمبر 2012

6- الوزارة الأولى:**وثيقة تتضمن خطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**،ماي 2014،الجزائر،2014

7- الديوان الوطني للإحصائيات:**وثائق خاصة بحصيلة إحصائية**

8- الديوان الوطني للإحصائيات:**إحصائيات ديموغرافية من سنة 1962-2011** ،الجزائر

9- جامعة الدول العربية:**تقرير حول مشروع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير سكن اجتماعي منخفض التكاليف**،الجزائر،جوان2008

10- ديوان الترقية والتسييرالعقاري بولاية المدية

11- منظمة العمل الدولية::**سياسات العمالة**، الاتفاقية رقم 122،الأمم المتحدة، ، 1964

12- مصالح الوزير الأول:**وثيقة تتضمن حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 1999-2008** ،الجزائر

13- مجلس الوزراء:**بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010** ،الجزائر

14- وزارة المالية:**التحكم في عمليات التجهيز في اطار الترشيد المالي** ،إرسالية مؤرخة في 28 أكتوبر 2015 ،الجزائر،2015

ر- القوانين:

1-قانون 83-16 : **المتضمن إنشاء الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية**، ،جريدة رسمية عدد28،الجزائر، 1983

2-قانون86-07:**يتعلق بالترقية العقارية**،جريدة رسمية عدد10،الجزائر،1986

3-قانون رقم 97-02:**يتضمن قانون المالية لسنة 1998**،جريدة رسمية عدد89 الجزائر،1997

4-قانون رقم 04-21:**يتضمن قانون المالية لسنة 2005**،جريدة رسمية عدد 85،الجزائر،2004

5-قانون 16-01:**يتضمن التعديل الدستوري**، جريدة رسمية عدد14، الجزائر، 2016

6-مرسوم التنفيذي رقم08-142:**قواعد منح السكن العمومي الايجاري**،جريدة رسمية عدد24،الجزائر، 2008

7-مرسوم تنفيذي رقم 91-144:**يتضمن إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وأيلولة حصة أمواله وإنشاء الصندوق الوطني للسكن**، ،جريدة رسمية عدد 25،الجزائر،1991

8-مرسوم تنفيذي رقم91-145:**يتضمن القانون الاساسي الخاص بالصندوق الوطني للسكن**،جريدة رسمية عدد25،الجزائر،1991

9-مرسوم تنفيذي رقم89-234 :**المتضمن انشاء وكالة وطنية لمسح الأراضي**، **المعدل** والمتمم بالمرسوم تنفيذي رقم 92 - 63 مؤرخ في 8 شعبان عام 1412 الموافق 12 فبراير سنة 1992،جريدة رسمية عدد 13،الجزائر، 1992

10- مرسوم تنفيذي رقم94-111:**المتضمن القانون الأساسي الخاص بالصندوق الوطني للسكن**،جريدة رسمية عدد32،الجزائر، 1994

11- مرسوم تنفيذي رقم 95-55:**الذي يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية** ،جريدة رسمية عدد 15،الجزائر،1995

12- مرسوم تنفيذي 96-74:**يحدد محتوى الخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها**، ،جريدة رسمية العدد09،الجزائر، 1996

13- مرسوم تنفيذي رقم 96-75 :**يتعلق بكيفيات تنظيم الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية**، جريدة رسمية عدد 09،الجزائر، 1996

14- المرسوم 82-179:**يحدد محتوى الخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها**،جريدة رسمية عدد1982،20

15- مرسوم تنفيذي رقم 105-01:**يحدد شروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في اطار البيع بالايجار وكيفيات ذلك**،جريدة رسمية عدد 25،الجزائر، 2001

16- مرسوم تنفيذي 269-03:**يحدد شروط وكيفيات التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة وللدواوين الترقية والتسيير العقاري**،جريدة رسمية عدد 48،الجزائر، 2003

17- مرسوم تنفيذي رقم 10-87 :**يحدد مستويات وكيفيات منح تخفيض نسبة الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لاقتناء سكن جماعي وبناء سكن ريفي من قبل المستفيدين**،جريدة رسمية عدد17، الجزائر،2010

18- مرسوم تنفيذي رقم 10-235: **يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة**،جريدة رسمية عدد 58، 2010

1. قرار وزاري مشترك ومؤرخ في 2000/11/15 :**يحددكيفيات تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**،جريدة رسمية عدد16،الجزائر، 2001

2. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2002/04/17 **:يتضمن التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لمسح الأراضي**، جريدة رسمية عدد37،الجزائر،2002

3. قرار وزاري المشترك الصادر في 2002/04/09:**يحدد كيفية تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 04 اكتوبر 1994:يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**،جريدة رسمية عدد 32 ،الجزائر، 2002

4. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2003/04/05:**يحدد شروط التنازل العقارات المبنية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمخصصة لإنجاز عمليات تعمير أو بناء**، جريدة رسمية عدد35،الجزائر، 2003

5. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2008/09/13 **يحدد كيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم94-308 :الذي يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**،جريدة رسمية عدد 57،الجزائر، 2008

6. قرار مؤرخ في 19 يونيو 2013:**يحدد كيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي**،جريدة رسمية عدد2013،32

7. قرار مؤرخ في 22 يوليو 2013 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 23 يوليو 2001 :**الذي يحدد شروط معالجة طلبات شراء المساكن في اطار البيع بالايجار وكيفيات ذلك**،جريدة رسمية عدد49،الجزائر، 2013

1. تعليمة رقم:2016/32 صادرة عن وزارة السكن والعمران **تتضمن تخفيف الإجراءات الإدارية ومنح أكثر مرونة للسكن الريفي**،الجزائر،2016

2. التعليمة رقم 278 أ ع و/1999 الصادرة في 07 أوت 1999 :**الخاصة بتطوير السكن الترقوي ذو الطابع الاجتماعي الموجه للتمليك**،الجزائر،1999

ز- المواقع الالكترونية:

1. منظمة الأغذية الزراعية:**التنمية الريفية- بعض القضايا**،ورقة بحثية من إعداد :Jaime marrison,richard pearce،بتكليف من قسم السلع والتجارة بمنظمة الأغذية والزراعة ،2001:**www.foo.org/docrep/004/y37330/y3733003.htm**

2. لجنة الزراعة FAO**:مكان الزراعة في التنمية المستدامة ،الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**،الدورة السادسة عشر،2001**:www.fao.org**

3. علي عمار:**سمات المجتمع الريفي المغاربي**،مؤسسة النورللثقافة والإعلام،العراق:**www.alnoor.se/article.asp**

4. نصر عارف:**مفهوم التنمية**،كلية العلوم الإنسانية،جامعة القاهرة، ورقة بحثية منشورة على الموقع:**faculty.ksuedu.salbelaichi.pdf**

5. محمد بن سليمان السكران،صديق الطيب منير:الهجرة الريفية الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود،السعودية،17 جوان 2009 **http://repository.ksu.edu.sa**

6. علي عمار: **سمات المجتمع الريفي المغاربي:http://www.alnoor.se**

7. غالب الشابندر: **نحو صياغة اسلامية لنظرية الأمن القومي :5otwaa.com**

8. جاسر محجوب:**القرية المصرية قديما وحديثا:kenanaonline.com/users/yasser**

9. عادل ياسر ناصر:**أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية**: **http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94808**

10. الصندوق الوطني للسكن: **http://www.cnl.gov.dz**

11. وكالة عدل:**http://www.aadl.com.dz**

12. الشبكة العالمية المتخصصة في الخدمات والاسواق المالية:**www.kpmg.dz**

13. الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية:**www.fnpos.dz**

14. لحسن الفارسي:**السكن الريفي بالمغرب**:منتدى الجغرافيون العرب ،**http://www.arabgeographers.net**

15. وزارة السكن والعمران:**http://www.mhuv.gov.dz**

16. مجلة جامعة سطيف:**http://revues.univ-setif2.dz**

17. الموسوعة الحرة ويكيبيديا: **https://ar.wikipedia.org/wiki**

18. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية المدية:**توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط 2002-2015**، وثيقة إحصائية،ولاية المدية،الجزائر:**http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale**

19. الديوان الوطني للاحصائيات: **www.ons.dz**

20. دار الشباب حسن الحسني: **mcm / com http://mc-medea**

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

1. Bouata Farouk:**l'habitat Dans le Tiers Monde-le cas de l'algerie**,1980
2. Barry Bazan:**people state and fear**,the nationl security problem in international relations ,london ,wheatsheaf ,1983
3. Claude Sauvageot et Patricia Dias Da Graça:**inducateurs pour la planification de l'éducation pour les population rurales**, un guide pratique : FAO-UNESCO-IIPE, juillet2005
4. L.T.Hobhouse:**Social Development**,first published,george all ,uniwin ltd , london,1925
5. La Boussine Qasmi :**Cise de L'habitat et Perspective de Co - Developpement avec les Pays de Maghreb** , édition punblised ,paris ,France ,1987
6. Navit Adam Adela : **The economic problem of housing** ,ed landm,Me CA million England,2001
7. Paul Henri Chambard Delow:**des hommes et des villes**,petite bibliotheque,paris,france,1996
8. Rachid Hamidou:**le logement un defit**,opu,alger,1988

ب- التقارير:

9. Conseil National Economique et Social:**rapport sur le logement social**,octobre,1995
10. KPMG:**guide ivestis en algerie**,edition 2012,2012

ج- المجلات:

11. David.l.Sills:**international encyclopedia of the social sciences ,**volume 3 macmillon company,new york ,1964

12. Frank Ander Gunder :**capitalism and underdevlopment In latin america,historical studies of chile and brazil**,monthly reviw press,new york and london2009

13. Flisk:**Convontional development strategies and basic-needs** ,fulfilment,areassessment of objectives and policies,international la boup review,vol 115,n°2,1977

14. Khaled Chebbah :**evolution du commerce exterieur de l'algerie 1980 - 2005 constat et analyse** , revue campus,n°7,universite mouloud mameri,tizi ouzou,algerie,2007

ت- القواميس:

15. Dictionnaire la rousse:**la rousse**,paris,france

ج- الملتقيات:

16. Seminaire Sur la Politique Du Logement en Algerie:**lanalyse des blocages de loffre de logement en algerie**,ministere de l'habitat et de lurbanisme banque mondial,boumerdes,alger,21 et 22 decembre 2002

الملاحـــــق

الملحق رقم 01:

- استمارة الاستبيان
- دليل مقابلة

جامعة الجزائر -2-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان

بعنـــــوان :

السكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في الجزائر

- دراسة ميدانية بقرية أولاد الحاج بولاية المدية –

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الريفي

هذه الاستمارة معدة في إطار البحث العلمي، وتعاونكم معنا يعد إثراء لهذا الميدان نرجو منكم تحري الدقة في الإجابة ، ونحيطكم علما أن المعلومات التي تفضلتم بها لن تستخدم سوى في الميدان العلمي.

ضع(ي) علامة(X) في الإجابة المناسبة.

إعداد الطالبة :

نشادي عبد القادر

اشراف :

أ.د بن موسى ابراهيم

وشكرا على تعاونكم

الموسم الجامعي

2016 / 2017

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- الجنس: ذكر □ أنثى □

2- السن:.....

3- مكان الميلاد :.....

4- اسم العرش :.....

5- المستوى التعليمي: أمي□ يقرأ ويكتب□ ابتدائي□ متوسط □ ثانوي □ جامعي □

6- الحالة المدنية: متزوج □ أعزب □ مطلق □ أرمل□

اذكر عدد الأولاد إن وجدوا : ذكر □ أنثى□

7- عدد الأولاد المتزوجون:.....

8- هل أنت رب الأسرة؟ نعم□ لا□

في حالة لا من هو رب الأسرة؟.....

9- كيف تعيش الآن في منزلك ؟ :مع زوجتي و أولادي فقط □ مع زوجتي و أولادي و والديّ أو أحدهما □ مع أسرة أخرى من الأقارب □ وضعية أخرى (وضحها)

.....

10-الوضعية المهنية: مشتغل □ غير مشتغل □ متقاعد□ طالب □

في حالة مشتغل ما هي المهنة الرئيسية ؟: فلاح(ة) □ تاجر(ة) □ حرفي(ة)□

موظف في القطاع العام□ عامل في القطاع الخاص□ مهنة أخرى (وضحها)

.....

11- في حالة ممارسة نشاط فلاحي ما هو النشاط الأهم من حيث المدخول بالنسبة إليك؟

- القطاع الزراعي والفلاحي □ - تربية الحيوانات □

في حالة تربية الحيوانات كم عدد رؤوسها: الأبقار.....الغنم.....

12-الدخل عند الاستفادة من السكن الريفي:

أقل من 18.000,00 دج □ 18.000,00 دج - 30.000.00 دج □

30.000.00دج - 42.000.00 دج □ أكثر من 42.000.00دج□

المحور الثاني : أثر السكن الريفي في تحقيق التنمية الريفي

13-ما نوع السكن الذي كنت تقيم فيه قبل استفادتك من سكن ريفي؟

حوش □ كوخ □ بيت قصديري □ أخرى:.....

14-من بين المرافق والخدمات الضرورية التالية اذكر التي هي موجودة في القرية:

المرافق والخدمات	نعم (أذكر العدد عند الاقتضاء)	لا
مدرسة ابتدائية		
متوسطة		
ثانوية		
النقل المدرسي		
مرفق صحي		
وجود تغطية كهربائية		
وجود قنوات الصرف الصحي		
ملحق بلدي		
مركز بريد		
مركز تكوين مهني او ملحقة تابعة له		
مركز أمني		
مكتبة		
دار شباب		
نادي انترنيت		

15-في حالة وجود مرفق صحي:

- هل يتوفر على لوازم العمل؟ نعم□ لا□
- هل يتوفر على طاقم طبي كامل؟ نعم□ أحيانا□ لا□
- هل يعمل على مدار24 ساعة؟ نعم□ لا□

16-هل قمت بمغادرة القرية سابقا والإقامة في مكان آخر ؟ نعم □ لا □

في حالة نعم ما هو السبب الرئيسي لهذه الهجرة ؟ البحث عن عمل □ البحث عن سكن □ لأسباب أمنية □ لسبب آخر (أذكره).....

17-هل ساهم حصولك على سكن ريفي في تمدرس الأبناء؟ نعم□ لا□

18-هل تنتمي إلى: جمعيات ثقافية □ حزب سياسي □ لجنة القرية أو المسجد □ غير منتمي □

19-كيف ترون مسكنكم الحالي ؟ ضيق □ وسط □ واسع □

20- هل يتناسب المسكن مع التقاليد المحلية ؟ نعم□ لا□

في الحالتين لماذا؟.....

.....

21-من بين إعانات الدولة التالية ماهي تلك التي استفاد منها أفراد أسرتك؟:

المستفيد / نوع الإعانة	الأب	الأم	الابن	الأخ	الأخت	قريب آخر	المجموع
وكالة دعم تشغيل الشباب							
وكالة التنمية الاجتماعية(القرض البسيط)							
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز							
الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية							

22-هل توافق على عمل المرأة خارج المنزل؟ نعم □ لا□

في حالة نعم ما هي الميادين المفضلة للعمل؟

التعليم □ التجارة□ حرف تقليدية□ خدمات□ مهنة أخرى – أذكرها

23-هل وضعيتكم في المسكن القديم أحسن من المسكن الجديد؟ نعم□ لا□

في الحالتين لماذا؟.....

.....

24-أي مسكن أكثر اتساعا من الآخر؟القديم□ الجديد□

25-هل ساهم برنامج السكن الريفي في تخفيض نسبة الانحراف

(السرقة،المخدرات،الاعتداءات...) في المنطقة ؟ نعم□ لا □

26-إذا قيل لك بان قريتك تعاني من الفقر ماذا تقول؟

موافق تماما□ موافق نسبيا □غير موافق □

27-هل تعتبر نفسك فقيرا؟ نعم□ لا □

في الحالتين فيما تتجلى مظاهر الفقر حسب رأيك؟(أذكر أهم عنصر من بين العناصر التالية)

الغذاء □ الملبس □ المسكن □ انخفاض الدخل أو انعدامه □أمر آخر وضحه :

.....

المحور الثالث: أثر السكن الريفي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

28-هل ساهم برنامج السكن الريفي في توفير الأمن بالمنطقة؟ نعم □ نوعاما□ لا □

29-هل ترى بأن هناك مساواة بين المواطنين للاستفادة من السكنات الريفية؟

نعم □ أحيانا□ لا□

30-هل ساهم حصولك على سكن ريفي في تأمينك لمنصب عمل أوتحسين دخلك؟

نعم □ لا□

31-هل كان حصولك على سكن ريفي عن طريق وساطة؟ نعم □ لا□

32-هل ترى بأن البلدية تساهم في القضاء على الفقر بالمنطقة؟

نعم □ نوعا ما □ لا □

33-أين تقضي أوقات فراغك؟.....

34-كيف تنظم استعمال المسكن الريفي الذي حصلت عليه ؟

من بين الغرف أخصص غرفة للنوم فقط □ من بين الغرف أخصص غرفة للاستقبال□

الغرف متعددة الاستعمالات □ أخرى وضحها :.....

35-هل يتوفر مسكنك على التجهيزات والموارد التالية:

التجهيزات والموارد	نعم (أذكر العدد عند الاقتضاء)	لا
تلفزيون		
ثلاجة		
هاتف منزلي		
مكيف هوائي		
هوائي مقعر		
موصول بالماء الصالح للشرب		
موصول بالغاز الطبيعي		
غسالة كهربائية		
آلة خياطة		
مسخن كهربائي		
بئر خاص		
بئر ارتوازي تابع للبلدية		

36-هل يتوفر عندك؟:

	نعم	لا
سيارة		
شاحنة		
جرار		
حافلة للنقل		
دراجة نارية		
العتاد الفلاحي		

37-هل تملك؟:

قطعة أرض زراعية:نعم □ لا□ محل تجاري:نعم □ لا□

ملكية أخرى:.....

38-كيف تصف علاقتك بجيرانك؟

جيدة □ حسنة □ عادية□ سيئة □

39-هل تتبادل الزيارات مع جيرانك؟ نعم □ لا □

40-هل تحرص على تكوين صداقات من (أذكر أهم عنصر من بين العناصر التالية):

الأقارب□ الجيران□ زملاء العمل □

41-هل ترغب في الاستقرار في المنطقة بشكل دائم؟ نعم □ لا □

في حالة نعم ماهي أسباب هذه الرغبة (أذكر أهم عنصر من بين العناصر التالية):

- لوجود الأقارب□
- لعدم وجود بديل□
- للإعجاب بأسلوب الحياة في الريف□

في حالة لا ماهي الأسباب (أذكر أهم عنصر من بين العناصر التالية):

- نقص المرافق العامة□
- وجود خلافات مع الجيران□
- أخرى.....

42-في رأيك هل مازالت العادات والتقاليد راسخة في هذه المنطقة؟ نعم □ لا □

43-هل ترى بأن الالتزام بالآداب العامة والانضباط داخل الريف يعود إلى (أذكر أهم عنصر من بين العناصر التالية):

الخوف من السلطات □ الخوف من سكان المنطقة □

عامل آخر:.....

44-هل تحسنت وضعيتك الاجتماعية والاقتصادية بعد تحصلك على سكن ريفي؟

نعم □ لا □

45-هل حصولك على سكن ريفي ساهم في ربطك لصداقات جديدة في المنطقة؟

نعم □ لا □

المحور الرابع : العراقيل والمعوقات تحد من نجاح برنامج السكن الريفي:

46-هل ترى بأن قيمة الإعانة كافية لتجسيد مشروع السكن الريفي؟

نعم □ لا □

في حالة لا ماذا تقترح:.....

.....

47-هل كان وجوب الحصول على عقد ملكية الأرض سببا في تأخر استفادتك من السكن الريفي؟ نعم □ لا □

في حالة نعم ماذا تقترح:.....

48-هل واجهتك صعوبات في الحصول على مواد البناء؟

نعم □ لا □

في حالة نعم ما هي هذه الصعوبات:.....

.....

49-هل صادفتك عراقيل إدارية قبل حصولك على سكن ريفي؟ نعم □ لا □

في حالة نعم ما نوعها:.....

.....

50-هل توافق على التصميم الهندسي للسكن الريفي بمنطقتك؟

أوافق بشدة □ أوافق □ لا أوافق □

في حالة لا أوافق ماذا تقترح:.....

.....

51-في رأيك ماهي أهم المشاكل وأكثرها تأثيرا على منطقتك؟ اذكر العامل الأهم

- انتشار القمامة والرائحة الكريهة□
- انتشار الأمراض□
- عدم الإحساس بالأمان□
- تدهور مستوى المرافق والخدمات□
- البطالة□

52-في رأيك كيف يمكن القضاء على أزمة السكن في الريف:.....

.....

53-هل أنت راض عن السياسة السكانية المتبعة من طرف الدولة لحل أزمة السكن في المناطق الريفية؟ نعم □ لا □

إذا كان الجواب لا ماذا تقترح.....

.....
.....
.....

جامعة الجزائر -2-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل مقابلة

الرسالة بعنـــــوان :

السكن الريفي ودوره في تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في الجزائر

- دراسة ميدانية بقرية أولاد الحاج بولاية المدية –

I. من حيث طبيعة السكنات:

54-في رأيك هل السكن الريفي الحالي أفضل من البيوت القديمة و الأحواش التي كنتم تسكنون بها سابقا؟

.....

.....

55-هل ترى بأن السكنات الحالية أكثر اتساعا من الأحواش والبيوت السابقة؟

.....

.....

56-هل ترى بان السكنات الحالية مقاومة للظروف الطبيعية أكثر من الأحواش والبيوت الفردية السابقة؟

.....

.....

57-في اعتقادك على ساهمت السكنات الريفية في إعطاء منظر جمالي للمنطقة؟

.....

.....

II. من حيث الآثار المترتبة على الحصول على سكنات ريفية:

58-هل ترى بأن السكنات الحالية حققت الأمن والطمأنينة لكم مقارنة بالسكنات السابقة؟

.....

.....

59-هل ترى بان السكنات التي كنتم تشغلونها من أحواش وبيوت هشة أثرت على صحة أفراد العائلة؟

.....

.....

60-في رأيك هل ساهمت السكنات الريفية في عدم نزوحكم للمدن أو التفكير في ذلك؟

.....

.....

61-في رأيك هل شجعت السكنات الريفية على زيادة تشجيع الزواج لأبناء المنطقة؟

.....

.....

62-هل ساهمت السكنات الريفية في تخفيض نسبة الفروق الاجتماعية بين أبناء المنطقة؟

.....

III. من حيث المستلزمات المرتبطة بالسكنات ريفية:

63-هل انتشار صيغة السكنات الريفية بالقرية ساهم في إنشاء المدارس والمرافق الإدارية والصحية؟ نعم□ لا□ في حالة نعم كيف ذلك.....

64-في رأيك هل انتشار التغطية الكهربائية بشكل كبير يعود لوجود السكنات الريفية بالقرية؟ نعم □ لا □في حالة نعم كيف ذلك؟.....

65-باعتقادك ماهي أسباب قيام السلطات بإنجاز العديد من المشاريع التنموية بالمنطقة على غرار توصيل المياه الصالحة للشرب وكذا الغاز الطبيعي؟

.....

66-كيف هي معيشتكم اليوم في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة؟

صعبة □ متوسطة □ أخرى:□

67-كيف ترى واقع التنمية بالقرية بعد حصول أفراد المنطقة على سكنات ريفية؟

.....